سلسلة الفكر

الليبرالية الجديدة

جذورها الفكرية وأبعادها الاقتصادية

دكتور أشرف منصور

مكتبة الأسرة ٢٠٠٨

منتدى سور الأزبكية
WWW.BOOKS4ALL.NET

الليبرالية الجديدة

جذورها الفكرية وأبعادها الاقتصادية

برعاية السيدة

سوزان مبارك

المشرف العام
د . ناصر الأنصارى

تصميم الغلاف
د . إيناس حسنى

التنفيذ
الهيئة المصرية العامة للكتاب

الجهات المشاركة
جمعية الرعاية المتكاملة المركزية
وزارة الثقافة
وزارة الإعلام
وزارة التربية والتعليم
وزارة التنمية المحلية
المجلس القومى للشباب
وزارة التنمية الإقتصادية

الليبرالية الجديدة

جذورها الفكرية وأبعادها الاقتصادية

دكتور أشرف منصور

مكتبة الأسرة ٢٠٠٨

الليبرالية الجديدة جذورها الفكرية وأبعادها الاقتصادية

لوحة الغلاف من أعمال الفنان : محمود حامد

كإضافة جديدة لمكتبة الأسرة قدمنا على غلاف كل كتاب لوحة تشكيلية لفنان مصرى معاصر من مختلف المدارس والأجيال وهذه اللوحات لا تعبر بالضرورة عن موضوع الكتاب.

وتتقدم مكتبة الأسرة بالشكر لقطاع الفنون التشكيلية بوزارة الثقافة ومتحف الفن المصرى الحديث على هذا التعاون.

منصور ، أشرف .

الليبرالية الجديدة:جذورها الفكرية وأبعادها الاقتصادية/ أشرف منصور .ـ القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٨.

٣٦٨ ص ؛ ٢٠ سم.

تدمك : ٢ - ٥٣٨ - ٤٢٠ - ٩٧٧ - ٩٧٨.

١ ـ الليبرالية الحديثة .

أ - العنوان .

رقم الإيداع بدار الكتب ١٩٠٠٦ / ٢٠٠٨

I.S.B.N 978 - 977- 420 -538 - 2

توطئة

منذ ثمانية عشر عامًا انطلق مهرجان القراءة للجميع على جناح فكرة أن الكتاب هو عماد المعرفة الرئيسى، والثقافة الرفيعة، وأن الكتاب ينفرد عن غيره من أدوات التثقيف ومصادر المعرفة بقدرته على تنمية الفكر وصنع العقول المستنيرة، وتكوين الشخصيات المتميزة، وفتح آفاق الاستنارة أمام الملايين، والإسهام فى تشكيل وجدان الأمة، وحفظ تراثها، والوصول إلى رؤى مستقبلية لنهضتها.

ولقد حرصت مكتبة الأسرة طوال أعوامها السابقة كرافد رئيسى للمهرجان على تحقيق الهدف النبيل من تأسيسها.. ذلك الهدف الذى تحدد فى طرح العبقرية الإبداعية والفكرية والعلمية للمجتمع المصرى المعاصر، وفتح نوافذ على الفكر والإبداع العالمى، وإقامة جسور بين الحضارات المختلفة، والتعرف على ثراء التاريخ الفرعونى والإسلامى، وأخيرًا تحفيز الأجيال الجديدة على القراءة حتى تصبح عادة، بل ضرورة ملحة تترسخ أهميتها فى الأذهان من خلال كتب عظيمة الفائدة، تباع بأسعار رمزية فى متناول الملايين.

ولأن وصول الكتاب إلى كل مكان فى مصر سيظل حلم السيدة الفاضلة سوزان مبارك، راعية القراءة للجميع. فلقد أعلنت هذا العام مبادرتها الجديدة بإهداء مليون كتاب مجانًا للمجتمع. ولأن مهرجان القراءة للجميع يتخذ شعارًا مختلفًا كل عام يتواءم مع الرسالة التى

يهدف إلى تحقيقها وتنوعها وتطورها عامًا بعد عام، فإن مكتبة الأسرة تتخذ توجهًا عامًا فى اختياراتها للكتب، يستهدف دائمًا تحقيق وعى عام متجدد بطور القوى الاجتماعية، ويقوم على منظومة قيم تتلخص فى تعميق دور العلم والتفكير العلمى، وتعزيز الديمقراطية، والتعددية وترسيخ قيمة المواطنة والانتماء والمشاركة والمسئولية، ودور مؤسسات المجتمع المدنى، وتأكيد قيمة التسامح وثقافة السلام، وترسيخ قيمة دور المرأة، وقيمة التجدد الثقافى والتفكير النقدى والحوار والتبادل والتواصل المجتمعى والدولى، وإبراز تواصل الإبداع المصرى. ولقد تم استحداث قيمة جديدة هذا العام هى تعزيز تجليات الوطن وقضاياه، وذلك لمواجهة متغيرات خرائط الصراع المضاد، الذى يسعى إلى التفتيت بإشعال الفتن والانقسامات التى تحول الانتماء الوطنى إلى ولاءات لأعراق وعقائد ومذاهب، وفق تصنيفات قاطعة تعمل على تعبئة الناس وقولبتهم لكى تضعهم فى موقف التضاد بعضهم لبعض على سبيل الاستبعاد والاستعداء للنيل من سيادة الدولة الوطنية. وانتهاك دعمها للمواطنة والديمقراطية والمجتمع المدنى ومشروعية التعايش. ولذا ستظهر تجليات الوطن وقضاياه وتتجسد فى الإبداعات التى ستطرحها مكتبة الأسرة هذا العام.

لقد نهض صرح مكتبة الأسرة على أعمدة المكتبة العربية. وثراء تحفها الإبداعية والفكرية، واكتشاف الأقلام الموهوبة الشابة. فالتف الجميع حوله كواحد من أكبر المشاريع الثقافية فى تاريخ مصر الحديث، نأمل دائمًا أن يحقق أحلامه العظمى، وأن يساهم مساهمة فعلية فى نهضة المجتمع.

مكتبة الأسرة

تقديم

مرت المجتمعات البشرية بمراحل مختلفة، كان كل مجتمع يحمل فى أحشائه بذور فنائه لظهور مجتمع جديد، أى أن المجتمعات خضعت للقوانين المادية الجدلية التاريخية.

فقد ظهر المجتمع الرأسمالى على يد البرجوازية التى ظهرت بظهور الآلة البخارية، تكوَّن المجتمع الرأسمالى وتمخضت عنه مشاكل كثيرة مثل فائض القيمة والذى يعنى ببساطة أن مالك أدوات الإنتاج هو من تتكون لديه حرية الملكية فقط، وأيضًا ظهرت معه مشاكل الاغتراب عن المنتج والإنسان كإنسان وعن أرضه ووطنه، ولذلك كان لابد من إيجاد حل لكل مشاكل رأسمالية الدولة،، وإيجاد حلول لكل هذه التناقضات وغيرها.

ونتيجة للنقد الذى وجد لرأسمالية القرن التاسع عشر، أى الرأسمالية الليبرالية نظرًا لاتخاذ الليبرالية أيديولوجية وسياسة اقتصادية لها، رأوا أن ذلك النقد لم يعد يناسب رأسمالية الدولة فى القرن العشرين، حيث لم يعد لرأسمالية الدولة فى القرن العشرين البناء نفسه أو الآليات التى ميزت رأسمالية القرن التاسع عشر.

ولم يعد اقتصاد السوق يشكل البناء التحتى للعلاقات الاجتماعية والتنظيم السياسى، ولم يعد النظام يجد مبررات وجوده وشرعيته فى آليات السوق وعدالة التبادل، بل فى علاقته السياسية بمواطنيه وتوفيره لاحتياجاتهم الأساسية، أى فى دولة الرفاهية.

أما الآن فقد شهد العالم اضمحلالا واضحًا للدور التقليدى للدولة وأزمة شديدة أصابت دولة الرفاهية، وكان لابد للرأسمالية من إيجاد مبرر أيديولوجى

لتبرير توسعها العالمى باستخدام الأفكار الليبرالية التقليدية للحياة مثل حرية التجارة والتمسك برفع الحماية الجمركية وعدالة المنافسة، وبالتالى أصبح المنقذ للتوسع العالمى للرأسمالية لا يتم إلا عن طريق الليبرالية الجديدة، وكانت بداية بشكل جديد من الأيديولوجية المدعمة والمبررة للتوسع العالمى للرأسمالية وهى العولمة.

ومن هنا ظهر خطاب الليبرالية الجديدة ، الذى رأى علاج الأزمة التى تعانى منها رأسمالية الدولة والاقتصاد المخطط ، الذى يتمثل فى عودة اقتصاد السوق وتركه يعمل بحرية والتخلص من العبء الثقيل للدولة وأجهزتها البيروقراطية التى ينظر إليها على أنها من أسباب الأزمة.

وبالتالى أصبحت الليبرالية الاقتصادية تدافع عن حق الأفراد فى الامتلاك اللا محدود والاستحواذ اللانهائى، على كل ما يمكن أن يحصلوا عليه من ملكية وثروة، وهى المنادية بحرية السوق وحرية التجارة وبقدرة السوق على أن ينظم نفسه بنفسه دون تدخل، كما نجد أمامنا من بين تراث الليبرالية مذاهب أخرى أقل ارتباطًا بالمنظور الاقتصادى: لأنها طورت الليبرالية بالتركيز على جوانبها الفلسفية والأخلاقية والسياسية. ولكن هذا الجانب الفلسفى الأخلاقى من الليبرالية يستند على مسلمات اقتصادية أيضًا حول السوق الحر والحقوق الفردية التى تختزل حق الملكية الفردية.

وتدفعنا الأوضاع الجديدة لتطور الرأسمالية التى يجمعها مصطلح العولمة لإعادة قراءة نقد «ماركس» السياسى لتتبع وجودها وانتشارها عبر نظريات الاقتصاد السياسى الكلاسيكى والتى يعاد ظهورها من جديد الآن فى شكل ما يسمى «بالليبرالية الجديدة».

ومؤلف الكتاب الدكتور أشرف منصور هو مدرس الفلسفة بكلية الآداب جامعة الإسكندرية، قدم للمكتبة العربية العديد من الكتب والمقالات والأبحاث عن النقد المعاصر للفكر السياسى الليبرالى، النظرية النقدية لدى مدرسة فرانكفورت الفكر الفلسفى والاجتماعى «ليورجن هابرماس»، آدم سميث والليبرالية الاقتصادية

ومكتبة الأسرة تقدم له «الليبرالية الجديدة» ضمن إصدارها هذا العدد عن طبعته الأولى الصادرة عام ٢٠٠٨.

مقدمة

«الدولة تعمل لمصالح رجال الأعمال،
لكنها تصور هذه المصالح على أنها مصالح الأمة»

«ثورنستاين فبلن»

تدفعنا الأوضاع الجديدة لتطور الرأسمالية العالمية التي يجمعها مصطلح "العولمة" لإعادة قراءة تراث الفكر الليبرالي. و يرجع السبب في ذلك إلى أن الأيديولوجيا الليبرالية التي ظهرت في أوروبا منذ القرن السابع عشر في شكل نظريات سياسية على يد توماس هوبز وجون لوك وانتقلت إلى الاقتصاد السياسي الكلاسيكي على يد آدم سميث يعاد ظهورها من جديد الآن في شكل ما يسمى بالليبرالية الجديدة. فالتوسع العالمي للرأسمالية الذي يتخذ صورة العولمة يعتمد على مجموعة أفكار و نظريات هي إعادة إحياء لليبرالية الكلاسيكية الحاضرة بقوة في الاقتصاد السياسي. ومن هنا فعودة الرأسمالية لليبرالية باعتبارها تبريرا فكريا و شكلا في إضفاء الشرعية عليها يجعلنا بالمثل نعيد قراءة التراث الليبرالي بجناحيه السياسي والاقتصادي، مع محاولة التعرف على النقد الذي وجه له عبر تاريخه.

تناول العديد من المفكرين منذ النصف الأول من القرن العشرين النقاط الأساسية للنقد الذي وُجه لرأسمالية القرن التاسع عشر، أعني الرأسمالية الليبرالية نظرا لاتخاذها الليبرالية أيديولوجيا و سياسة اقتصادية لها، و رأوا أن ذلك النقد لم يعد يناسب رأسمالية الدولة في القرن العشرين، ومن أبرز هؤلاء المفكرين فلاسفة مدرسة فرانكفورت و على رأسهم بولوك و هوركهايمر وماركيوز. حيث لم تعد رأسمالية الدولة في القرن العشرين بنفس بناء و آليات سابقتها في القرن التاسع عشر، ولم يعد اقتصاد السوق يشكل البناء التحتي للعلاقات الاجتماعية و التنظيم السياسي، ولم يعد النظام يجد مبررات وجوده وشرعيته في آليات السوق و عدالة التبادل، بل في علاقته السياسية بمواطنيه وتوفيره لاحتياجاتهم الأساسية، أي في دولة الرفاهية. وبذلك تحولت الهيمنة الاقتصادية غير المباشرة إلى هيمنة سياسية مباشرة، وتحول الاستغلال من استغلال متخف وراء ما يسمى بقوانين السوق إلى استغلال واضح وصريح، كان أبرز مثال عليه هو الأنظمة الفاشية. و بعد أن كان اقتصاد السوق هو الذي يقوم بدور الأيديولوجيا السائدة، أصبحت منظمات و مؤسسات دولة الرفاهية هي التي تقوم بهذا الدور بما فيها النظام التعليمي ووسائل الإعلام و الثقافة. ومن هنا تحدث ألتوسير عن "أجهزة الدولة الأيديولوجية".

أما الآن فقد شهد العالم اضمحلالا واضحا للدور التقليدي للدولة وأزمة شديدة أصابت دولة الرفاهية. فلم تعد الدولة و مؤسساتها تقوم بدور

التبرير الأيديولوجي وإضفاء الشرعية، بل عادت الرأسمالية الآن إلى تبرير توسعها العالمي باستخدام الأيديولوجيا الليبرالية وأفكارها عن آليات السوق و قوانينه الحتمية، وعادت الأفكار الليبرالية التقليدية للحياة مثل حرية التجارة و التمسك بالتالي برفع الحماية الجمركية، وعدالة المنافسة بأن تنسحب الدولة من دعم صناعاتها القومية لتخلي المجال لتنافس المستثمرين.

تكشف هذه الظواهر الجديدة أن هناك عودة قوية لتبرير التوسع العالمي للرأسمالية و إلغاء دور الدولة عن طريق الليبرالية الجديدة التي هي إحياء لليبرالية القرن التاسع عشر و التي نقدها ماركس وغيره من رواد الفكر الاجتماعي مثل دوركايم وفبلن . والهدف الأساسي لهذه الدراسة هو توضيح الدلالات المعاصرة للنقد الذي وُجه للأيديولوجيا الليبرالية عبر تاريخها، وصلاحية هذا النقد في فهم و دراسة الليبرالية الجديدة و توظيف العولمة الاقتصادية لها.

تتصف الرأسمالية الليبرالية بوجود مجتمع مدني واقتصاد سوق مستقلين عن الدولة والسياسة. ومع وجود اقتصاد سوق ذاتي التسيير لا يعود النظام في حاجة إلى أيديولوجيا دينية أو أسلوب في إضفاء الشرعية يعتمد على القيم و المعايير والأفكار الدينية أو الميتافيزيقية، بل في حاجة إلى مجرد أخلاق نفعية أداتية ومعايير فردية. فالنظام في المجتمع الليبرالي لا يستمد شرعيته من مصدر إلهي أو ديني مفارق، بل يستمدها من داخله، أي لكونه يعتمد على آليات السوق و قوانينه الاقتصادية التي تضمن التبادل

العادل، وعلى أن هذه الآليات والقوانين هي التي ستحقق تلقائيا العدالة والحرية والمساواة.

قدمت الليبرالية تعريفات للفرد والحرية والعدالة، والحقيقة أنها لم تكن سوى انعكاسا لاقتصاد السوق الرأسمالي. فالفرد هو الشخص الذي يتمتع بحرية إقامة علاقات مع غيره من أفراد المجتمع ويدخل معهم في تعاقدات، والحرية هي حرية الفرد في أن يبيع عمله ونتاج عمله، وحرية البائع و الشاري في الدخول في تعاقدات يضعون شروطها بأنفسهم مع عدم تدخل الدولة في هذه العمليات وترك آليات السوق تعمل بحرية . أما المساواة و العدالة فتتحققان عن طريق توازن المصالح والمنافسة الحرة في السوق .وقد ذهب ماركس إلى أن جميع الحقوق الليبرالية تختزل في حق الملكية. فالحرية هي حرية التملك، والمساواة هي تساوي الأفراد في سعيهم نحو التملك، والأمن هو المناخ الذي يضمن للفرد حمايته لملكيته والحصول على المزيد منها

استمر عصر رأسمالية الدولة فترة طويلة من القرن العشرين، تمتد من بداية الحرب العالمية الأولى في نظر البعض، أو من بداية الحرب العالمية الثانية في نظر البعض الآخر، وحتى أواخر السبعينات. وذلك عندما أخذت الرأسمالية منعطفا كبيرا واتخذت طابعا مختلفا. فمنذ السبعينات انتهى عصر رأسمالية الدولة والديمقراطية الاشتراكية وذلك بإعادة إحياء الأفكار الليبرالية التقليدية في صورة ما يعرف بالليبرالية الجديدة التي بدأ

ظهورها في الغرب في السبعينات و انتقلت إلى العالم الثالث منذ أواسط الثمانينات، وكانت بداية لشكل جديد من الأيديولوجيا المدعمة والمبررة للتوسع العالمي للرأسمالية وهي العولمة. فما أسباب هذا التحول الذي حدث؟

يجمع كثير من المفكرين على أن أسباب هذا التحول تتمثل في أزمات عديدة تعرضت لها دولة الرفاهية في الغرب وبرامج الديمقراطية الاشتراكية. فقد كان البرنامج الأصلي لدولة الرفاهية يتمثل في إمكانية تحقيق التوظف الكامل والقضاء على مشكلة البطالة نهائيا، وإمكانية أن تكون الدولة طرفا أساسيا في الطلب الكلي، أي عميلا رئيسيا لرأس المال، يوظفه في مشاريع قومية ويخلق له قنوات جديدة للاستثمار وفرصا جديدة للربح. استطاعت الدولة أن تقوم بهذه الوظائف لفترة طويلة، إلا أن ما جد منذ السبعينات أن تفاقمت مشكلة البطالة وزاد الكساد ولم يجد رأس المال فرصا جديدة للاستثمار. وعلى جانب آخر زاد حجم و تعقد آلة الدولة البيروقراطية حتى أصبحت عبئا على رأس المال نفسه الذي كان من المفترض أن تخدمه.

الأسباب السابقة لأزمة رأسمالية الدولة ليست أسبابا رئيسية بل ثانوية مباشرة. أما السبب الرئيسي وغير المباشر فهو القانون الذي استنتجه ماركس و صاغه بدقة وهو ميل معدل الربح نحو الهبوط كلما تقدمت وسائل الإنتاج و التكنولوجيا وكلما زاد توسع الاستثمار الرأسمالي. ومن الأسباب

الحقيقيـة لأزمة رأسمالية الدولة في الغرب أن نجاحهـا كان يتزامن تماما مع الحربين العـالميتين و سلسلة الحروب الصغـيرة التالية لهـما والتي خاضـتها الدول الرأسماليـة: كوريا، فيتنام، الجزائر، العدوان الثـلاثي. فقد شكلت هذه الحروب مناخا مناسبا لازدهار رأسمـالية الدولة، فرأسمالية الدولة هي اقـتـصـاد حـرب في الدرجـة الأولى. فـالإنتـاج الحـربـي الموسع أنعش الرأسمالية، وانصراف عدد كبير من السكان إلى التجنيد كان علاجا لمشكلة البطالة. أما بعد انتـهاء هذه الحروب فقد واجهت الدول الرأسـمالية الأزمة على نحو صريح.

ومن هنا ظهـر خطاب الليبـرالية الجـديدة الذي رأى أن عـلاج الأزمة يتمثل في عـودة اقتصاد السوق وتركه يعـمل بحرية، والتخلص من العبء الثقيل للدولة وأجهزتها البيروقراطية التي تم النظر إليها على أنها من أسباب الأزمة، والتـخلي عن كل الالتزامـات السابقـة للدولة مثل برامج الـرعاية الاجتماعـية والتأمين و إعانة البطالة التي أدت إلى تضخم أجـهزتها و دينها الوطني. ومع الليبرالية يعود مبـدأ حرية المنافسة في الظهور، وتعود الفكرة القديمة عن التوازن التلقائي للمصالح بفعل قوانين السوق الضرورية. ويعود من جديد مبدأ "دعه يعمل" Laissez Faire

وبالفعل خفـفت الدولة في الغرب من التزاماتـها الاجتماعيـة السابقة وبدأت عمليـة الخصخصـة. أي في بيع الكثير من المشروعـات التي كانت مملوكة لها. ففي بريطانيا بدأت هذه السياسات المرجحية تنتشر في أواخر

السبعينات، وريجان في الولايات المتحدة في أوائل الثمانينات، وسرعان ما طبقت باقي الدول الرأسمالية نفس السياسات. لقد عادت الفكرة الليبرالية القديمة عن حكومة الحد الأدنى.

كان هذا جزءا من السياسات الليبرالية الجديدة و الذي يختص بالدول الرأسمالية. أما دول العالم الثالث فقد أعدت لها الليبرالية الجديدة برنامجا آخر. المشكلة الرئيسية التي واجهت الدول الرأسمالية كانت مشكلة زيادة حجم رؤوس الأموال غير الموظفة وفرط الإنتاج مع نقص الطلب. و كان الحل الذي طرحه البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وكثير من المؤسسات المالية التابعة للرأسمالية العالمية هو ضرورة انتقال رؤوس الأموال من الدول الرأسمالية إلى دول العالم الثالث في شكل استثمارات أو قروض، وأن تبيع تلك الدول مؤسساتها في سبيل علاج مشكلة الديون. ولن يتم ذلك إلا إذا طبقت هذه الدول نفس السياسات الليبرالية الجديدة. ومن هنا اتخذ التطبيق العالمي لهذه السياسات طابع العولمة.

يتم استخدام الأيديولوجيا الليبرالية الجديدة بنفس شروط استخدام ليبرالية القرن التاسع عشر. فقد استخدمت ليبرالية القرن التاسع عشر للتخلص من القيود الدينية والإقطاعية والأرستقراطية على رأس المال، ومن قيود الدولة أيضا والتي كانت في يد هذه القوى آنذاك. والآن أيضا يعاد استخدام نفس المبادئ الليبرالية ولنفس الأهداف تحت عباءة العولمة، أي للتخلص من كل ما يقف في طريق رأس المال العالمي من دولة أو قومية أو

خصوصية ثقافية. فللأيديولوجيا الليبرالية دائما طابع تصادمي مع النظم والتقاليد التي تريد أن تحل محلها.

عندما كانت مجتمعاتنا لا تزال تأخذ بمبادئ رأسمالية الدولة والاقتصاد المخطط لم نكن بحاجة للتفكير في الأيديولوجيا الليبرالية ولا في النقد الموجه لها مثلما تدعو الحاجة الآن. الحقيقة أن العولمة الحادثة حاليا، أو بتعبير سمير أمين الرأسمالية المعولمة، تُدخل إلى مجتمعاتنا أشكال التفكير المبررة لاقتصاد السوق والتي يجمعها مصطلح الليبرالية، وهذا ما يجعلنا نعيد البحث في الكتابات التي تناولت التاريخ الاستعماري والإمبريالي للرأسمالية ولجميع الانتقادات التي وجهت لليبرالية و أهمها نقد ماركس وما كتبه عن الطابع العالمي للتوسع و التراكم الرأسمالي والسوق العالمية. إن دعوة العولمة الآن إلى السوق الحر وإلغاء الحمايات والأخذ بمنطق الربح ما هي إلا دعوة أيديولوجية سوف تؤدي إلى زيادة تبعية العالم الثالث لرأس المال العالمي والحفاظ على وضعيته باعتباره هامشا للمراكز الرأسمالية في الغرب، ودعوة لأن يقوم النظام الاقتصادي الجديد بنفس الوظائف السلطوية و الاستغلالية التي كانت تقوم بها الرأسمالية الليبرالية.

والليبرالية الاقتصادية هي ذلك النوع من الليبرالية الذي ينظر إلى الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج على أنه يوفر أكبر قدر من حرية الأفراد المجتمع، ويضمن لهم المساواة بفعل آليات السوق المتمثلة في توازن العرض والطلب والأسعار؛ وبالتالي تذهب الليبرالية الاقتصادية إلى أن الأفراد إذا

ما تُركوا لشأنهم وإذا ما أُعطوا حـرية الإنتاج والبيع والشراء تعاظمت ثروة المجتمع، ويأتي تعاظم الثـورة بفوائده على جميع أعضاء المجـتمع بما فيهم الفقراء. وهذا ما يؤدي بـالليبرالية الاقتصادية إلى فكـرة أيديولوجية أخرى تقول إنه كي تتحسن أحوال الفقراء يجب أن يرتفع مسـتوى معيشة المجتمع كله، أي ترتفع الإنتاجية. الوجه الآخر الحـقيقي لهذا الفكرة هي أنها تقول إنه كي تتحسن أحوال الفقراء يجب أن يزداد الأغنياء غنى. لكننا سنرى في سياق هذه الدراسة بطلان هذه الحجة.

الليبـرالية الاقتصـادية تدافع عن حق الأفراد في الامتلاك اللامـحدود والاستحواذ اللانهائي على كل ما يمكن أن يحصلوا عليه من ملكية وثروة، وهي المنادية بحرية السوق وحرية التجارة وبقدرة السوق على أن ينظم نفسه بنفسه دون تدخل. ووفق هذا التعريف العام فـإن الليبرالية الاقتصادية تضم في إطارها الواسع الفكر السياسي لليبراليين الانجلـيز في القرن السابع عشر وعلى رأسهم توماس هوبـز وجون لوك، والاقتصاد السـياسي الكلاسيكي وخاصـة مدرسة آدم سمـيث التي تضم ريكاردو وجيمس مـيل وإبنه جون ستيوارت ميل وتوماس هيل جرين، كمـا تضم الاقتصاد النيوكلاسيكي كله المعروف بالمدرسـة الحدية ابتـداء من بداياته الأولى لدى المدرسة النمـساوية التي أسسـها كارل منجـر ويوجين فون بوم بافرك، والجـيل الثاني من هذه المدرسة والذي يضم فون ميسز وهايك، ومؤسـسي الاتجاه النيوكلاسيكي من غيـر النمساويـين أمثال جـيفونز ومـارشال في إنجلتـرا ووالراس في العالم

الناطق بالفرنسية، بالإضافة للمدرسة الأمريكية في الاقتصاد النيوكلاسيكي والتي تضم جون بيتس كلارك وميلتون فريدمان وبول صامويلسون. ونلاحظ في هذه المجموعة من الأسماء انتمائها إلى تخصصات مختلفة تشمل الاقتصاد والنظرية السياسية والقانون والفلسفة، وذلك لأن الليبرالية رؤية للمجتمع والاقتصاد والسياسة تجعلها تنتشر عبر تخصصات عديدة.

كما نجد أمامنا من بين التراث الليبرالي مذاهب أخرى أقل ارتباطا بالمنظور الاقتصادي لأنها طورت الليبرالية بالتركيز على جوانبها الفلسفية والأخلاقية والسياسية مثل نظريات إشعيا برلين، وروبرت نوزيك، وجون راولز، إلا أن مذاهب هؤلاء أيضا تنطلق من مسلمات الليبرالية الاقتصادية سواء بتصريح منهم أو بدونه. لن نتناول هذا الجانب الفلسفي الأخلاقي من الليبرالية لأنه هو نفسه يستند على مسلمات اقتصادية حول السوق الحر والحقوق الفردية التي تختزل في حق الملكية الفردية. وسوف نرى كيف ترجع الرؤية الفلسفية الأخلاقية لليبرالية إلى النظرية الليبرالية في الاقتصاد في تناولنا لليبرالية فريدريك هايك.

لقد ركزنا على النقد الموجه لليبرالية الاقتصادية أكثر من عرض وشرح وتفصيل مذاهبها ونظرياتها، وما دفعنا نحو إعطاء الأولوية لنقد أننا في أمس الحاجة إليه الآن، ومن جهة أخرى فإن الخطابة الليبرالية الجديدة السائدة في مجتمعنا وفي العالم كله ليست سوى التعبير العمي، الإعلامي والمبتذل، عن مبادئ الليبرالية الاقتصادية، وهذا ما يُمكّننا من تصغير الحيز

العارض لهذه المبـادئ كي نعطي فرصة أكبر لتناول النقـد. وقد ركزنا على الأعلام الشهيرة في مجال الليبراليـة الاقتصادية، إذ بدأنا ببداية الليبرالية في إنجلترا القرن السابع عشر، ثم خصصنا فصلا لآدم سميث، وآخر للاقتصاد السـيـاسي النيـوكلاسـيكي، وانتـهـينا بفـريدريك هايك. وقـد تلت هذه الموضوعات فـصول أخرى تناولنا فيـها أبرز نقاد الليبـرالية الاقتصـادية عبر مسيرتها من سميث إلى هايك، مثل دوركايم وفبلن وكارل بولاني.

د.أشرف منصور

الإسكندرية في 2007/12/6

الفصل الأول

الليبرالية بين الفلسفة والاقتصاد

الفصل الأول

الليبرالية بين الفلسفة والاقتصاد

نقصد بالـليبرالية تلك الأفكار والمبـادئ التي ظهرت مصاحـبة لظهور الرأسمالية في الغرب، وخاصة في القرن السابع عشر على يد توماس هوبز وجون لوك. وكانت موضوعة في صورة فلسفية لأن أصحابها حرصوا على تأسيسها على مبادئ عامة كليـة ونظرة شاملة للإنسان. فقد استندت ليبرالية هوبز ولوك على تصور عن الطبـيعة الإنسانية والمجتـمع الإنساني، وكذلك على افتراضات حول طبـيعة المجتمع السابقة على تأسيس السـلطة السياسية والتي أطلقا عليها "حالة الطبـيعة الأولى". ونود أن نؤكد في البداية على أن الليبرالية بذلك لم تكن وليدة التأمل الفكري في طبيعة الإنسان والمجتمع كما توحي بدايات التراث الليبرالي، ولم تكن سعيا من بعض المفكرين نحو وضع مبادئ جديدة لتنظيم المجتمع تضمن الحرية للجميع؛ فلم تكن النيات الطيبـة والأهداف الإنسانية النبـيلة وراء ظهور الليـبرالية، بل كـان ظهورها مشروطا بالتـغيرات الاجتمـاعية التي بدأت في أوروبا القرن الخـامس عشر والتي أدت إلى صعود طبقة البورجوازية. فـعلى الرغم من اعتماد الليبرالية على أسس فلسفيـة، إلا أن لهذه الأسس بدورها قاعدتها الاجتـماعية التي انطلقت منهـا. لقد كانت الليـبراليـة تعبيـرا عن البورجوازية وعـن نظرتها

للإنسان والمجتمع. وبناء على هذا سوف نحلل عناصر النظرية السياسية الليبرالية وفق الشروط الاجتماعية لوجودها والتي جعلتها ممكنة.

1 - السيكولوجيا الفردية:

الليبرالية رؤية للإنسان والمجتمع والسياسة، وهي تعتمد في رؤيتها هذه على نظرة خاصة للإنسان تتصف بكونها ذرية Atomist أو تفتيتية، حيث ترد المجتمع إلى أفراده المكونين له، وتنظر إلى هؤلاء الأفراد على أنهم ذرات مستقلة عن بعضها. ولا تختزل المذاهب الليبرالية المجتمع إلى أفراده وحسب، بل هي كذلك تحمل تصورا خاصا عن الفرد. فالفرد لديها كائن بيولوجي بصفة رئيسية، يصدر عنه سلوكا مشروطا بالرغبة في حفظ بقائه مثله مثل أي حيوان آخر.

يعتمد كل مذهب ليبرالي على مبادئ تتعلق بالطبيعة البشرية؛ وكون المذهب يبدأ بهذه البداية دليل على أن بدايته فردية في الأساس، إذ تتمثل هذه البداية في مجموعة التأملات المتعلقة بالطبيعة البشرية التي هي في حقيقتها طبيعة فردية. فعندما نرى في مؤلفات فلاسفة الليبرالية جزءا أول يتناول ما يسمى بالطبيعة البشرية فيعني ذلك أنهم يقصدون طبيعة الفرد. ويعد مبحث الطبيعة البشرية[1] في مؤلفاتهم سيكولوجيا فردية؛ أي مبحث

(1) Thomas Hobbes, Leviathan, Or The Matter, Forme and Power of a Commonwealth, Ecclesiastical and Civil. (Basil Blackwell: Oxford 1957), pp. 7-13.

يدرس الإنسان من منطلق كونه فردا تتحكم في سلوكه الرغبة والحاجة وتشرطه حسب منطق المثير والاستجابة. ولذلك كانت نظريات هوبز ولوك حول الطبيعة البشرية الإرهاصات الأولى لعلم النفس التجريبي في القرن التاسع عشر.

تحمل نظريتا هوبز ولوك فلسفة حول الإنسان تضع الحاجات needs والرغبات desires في أساس التراتب الهرمي لقوى الإنسان، بحيث تأتي كل من الإحساسات والمشاعر والفكر تالية على ذلك الأساس الأول الذي يشترك فيه الإنسان مع باقي الحيوانات[1] . وعلى الرغم من أن فلاسفة السياسة اليونان كانوا يعترفون بالحاجة والرغبة باعتبارهما المحددين الأساسيين للطبيعة الإنسانية إلا أنهم أصروا على ضرورة تجاوزهما في سبيل تأسيس نظام اجتماعي وسياسي ومن أجل قيم أكثر أخلاقية. لكن مجتمع القرن السابع عشر الذي عاش فيه هوبز ولوك هو أول مجتمع يضفي على الرغبة قيمة ملزمة وينظر إليها على أنها عقلانية ومشروعة. والسبب في ذلك يرجع إلى أن الظرف الاجتماعي والتاريخي آنذاك كان في حاجة إلى تبرير التغيرات الجديدة الحادثة على مستوى الاقتصاد والتي كانت تتطلب من الفرد الزيادة الكبرى في ثروته والسعي نحو الحصول على المزيد منها باستمرار، ذلك لأن قيم الزهد والتقشف والقناعة والرضى

(1) Hobbes, De Homine (On Man), in Man and Citizen. (Humanities Press: USA 1972), pp. 45-62.

بالقسمة والنصيب لم تكن لتصلح في مجتمع بورجوازي ناشئ يسعى لزيادة الثروة. وبذلك كان النظام الاقتصادي الناشئ في حاجة إلى محفزات فردية للعمل، ولم يكن هناك أصلح من النظرة الليبرالية عن الطبيعة الإنسانية باعتبارها رغبة لامتناهية[1]، والتي تترجم إجتماعيا إلى الرغبة في الامتلاك اللامحدود والسعي الذي لا ينتهي لمراكمة الثروة.

تقيم فلسفتا هوبز ولوك تراتبا لقوى الإنسان، بحيث تأتي الإحساسات في البداية وتليها الانفعالات والرغبات، ثم يأتي التفكير في النهاية ومعه ملكتا الفهم والعقل، وتختص ملكة الفهم بالوصول إلى التعميمات القائمة على انطباعات الحواس، وتختص ملكة العقل بالوصول إلى المجردات والأفكار العامة انطلاقا من تعميم ثان للتصورات العامة للحواس[2]. وكان من جراء هذا التراتب الذي يسير من الحس إلى العقل أن حدث انفصال في نظريتيهما بين الرغبة المرتبطة بالحواس والانفعالات من جهة والعقل من جهة أخرى. فظهرت الثنائيات الشهيرة بين الرغبة والعقل، والرغبة والإرادة، والرغبة والأخلاق. ولأن الرغبة مرتبطة لدى الفلسفة الليبرالية بالقاعدة الأساسية للطبيعة الإنسانية والمتمثلة في الحس والانفعال، لم يكن من الممكن للعقل والإرادة والأخلاق أن يكون لهم استقلال عن

(1) C.B. Macpherson. Democratic theory : essays in retrieval. (Oxford : Clarendon Press, 1973). P. 27.

(2) John Locke. An Essay Concerning Human Understanding. (Prometheus Books. New York 1995). pp. 59, 74, 92.

الرغبة، ذلك لأن موقع العقل في أعلى سلم القوى الإنسانية لا يجعله مسيطرا على باقي القوى تحته بل يجعله هو نفسه مشروطا بها، كما يجعل دوره تنظيميا وحسب، إذ لا يفعل شيئا إلا أن يرتب الأولويات في إشباع الرغبات وينظم الانفعالات. وبذلك أصبحت للرغبة الأولوية المطلقة في سلم القوى الإنسانية وأصبح إشباعها هدفا في حد ذاته، بل وأصبح العقل نفسه وسيلة لإشباع الرغبة. وكان من السهل على تطورات الفلسفة الليبرالية في القرن التاسع عشر أن تحول مفهوم الرغبة إلى مفهوم اللذة Pleasure ومفهوم المنفعة Utility، وقد ظهر ذلك واضحا في فلسفات جيريمي بنتام وجيمس ميل وابنه جون ستيوارت ميل.

إن الثنائيات التي تظهر في الفلسفة الليبرالية بين الرغبة والعقل والحس والعقل ترجع إلى أساس اجتماعي يتمثل في الانقسام بين الحياة العامة التي يتقيد فيها المرء بالقواعد والمعايير والتقاليد وأنساق الأخلاق من جهة، والحياة الخاصة التي تتحكم بها الرغبة والحس الشائع Common Sense من جهة أخرى. العقل هو تعبير عن تلك الحياة العامة وعن قواعدها وقوانينها، والرغبة تعبير عن الحياة الخاصة. والانفصال بين الحياة العامة والحياة الخاصة ليس انفصالا أصليا كامنا في طبيعة المجتمعات البشرية، بل هو انفصال مميز لنمط معين من المجتمعات وفي فترة تاريخية معينة، وهو المجتمع الذي يعزل أفراده ويحصرهم في حيزهم الخاص، المجتمع الذي يمنع أفراده من أن يكون لهم دورا اجتماعيا نظرا لسيطرة السلطة السائدة فيه

على كل ما هو عـام. وبذلك تكون ثنائيتـا الحس والعقل والرغبـة والعقل نقلا لتناقض اجتماعي إلى المستوى الفلسفي.

تذهب الفلسـفة الليـبرالية إلى أن الـبشر يسـعون وراء الرغـبة وفـقا لطبيعـتهم. والرغبة يمكن أن تكـون في أشياء مادية أو معنويـة. الرغبة في الأشياء المادية هدفها الوصول إلى الراحة والحصول على السعادة واللذة، أما الرغبة في الأشـياء المعنوية فهي رغبة في الحصـول على الشرف. والشرف هو الاحترام الذي يتلقاه المرء من الآخرين، واعترافهم له بالقوة والوجاه[1]. وتؤدي هذه النظرة للرغبة إلى تناقضات عديدة. فسعي كل فرد نحو تحصيل الماديات يؤدي حتما إلى صدام الأفراد مع بعـضهم نظرا لندرة ما هو متوفر منها؛ كما أن السعي نحو الشرف ليس سعيا بريئا يتم في الفراغ، ذلك لأن حصول المرء على قوة ينـزعهـا بالمثل من شخص آخر. وهنا يحدث النـزاع الذي ينقلب بـالطبع إلى صـراع، صـراع على الماديات وعلـى السلطة، مما يؤدي إلى الفـوضى التي تنتـهي بفقـدان البشـر لحـرياتهم. ولهذا السـبب شكلت قضية النظام وقضية الحرية مـوضوعا أساسيا في الفكر الليبرالي، إذ حاولت النظريات السـياسيـة الليبراليـة التوفيق بين حـريات الأفراد والنظام الاجتمـاعي الذي يتعرض للتهديد من جـراء نفس تلك الحرية التي تنقلب بسهولة إلى حـالة من الصراع والفوضى. وقد وضعت الليبـرالية الحرية في مفهوم الحق الطبـيعي ووضعت فكرة النظام في مفهوم العقـد الاجتماعي، كما سوف يتضح في الصفحات التالية.

(1) Hobbes, Leviathan, pp. 63-70.

والملاحظ في التحليل السابق كيف أن خطا واحدا يربط بين المفهوم الليبرالي عن الطبيعة الإنسانية وحاجاتها، واختزال هذه الحاجات إلى المال، واختزال المال للمجتمع كله إلى أفراد؛ وهذا يدل على الصلة القوية بين الأساس الفلسفي لليبرالية والجانب الاقتصادي منها.

كذلك فإن النظرة الليبرالية حول الطبيعة الإنسانية باعتبارها رغبة لامتناهية، والتي ترجمت إلى الرغبة اللامتناهية في الامتلاك والاستحواذ اللانهائي في عصر الليبرالية التقليدية ما بين القرنين السابع عشر والتاسع عشر، ترجمت مرة أخرى في القرن العشرين إلى التصور الاستهلاكي عن الرغبة؛ وتحولت الرغبة بذلك من رغبة لامتناهية في الامتلاك إلى رغبة لامتناهية في الاستهلاك. لقد كان التعليم الليبرالي حول الحاجات والرغبات خادما لأيديولوجيا الملكية الخاصة في عصر صعود الرأسمالية، ولأيديولوجيا الاستهلاك في عصر الإنتاج السلعي الكمي الموسع.

لقد كان المجتمع البورجوازي الناشئ في حاجة إلى تحديد ماهية الإنسان باعتباره راغبا لامتناهيا ومستهلكا لامتناهيا للسلع وذلك كأساس أخلاقي لاقتصاد السوق، وكنوع من الدافعية التي تجعل النظام الجديد مبررا في نظر المجتمع[1]، ضامنة استمراره في العمل ومضفية عليه شرعية تربطه بتصور عن الطبيعة الإنسانية، وتجعل أفراد المجتمع يقبلونه ويستمرون في تدعيمه وفي الاندماج فيه والتماهي معه. إن الإنسان المستهلك

(1) Macpherson, op. cit, pp. 30-31.

Homo Consumatus هو من أساسيات اقتصاد السوق، وقد أدى التصور الليبرالي عن الطبيعة الإنسانية باعتبارها حاجات ورغبات وظيفة إلحاق قيم السوق الاستهلاكية بالطبيعة الإنسانية وجعلها الجزء الأساسي والأصيل منها.

وتضفي أيديولوجيا المجتمع الإستهلاكي معنى جديدا على مفهوم الحاجة وتوظفه توظيفا جديدا يضعه في إطار فكرة المساواة. فالمساواة تصبح تساوي البشر جميعا أمام الحاجات. وبما أن هناك حاجات أولية للنوع البشري إذن فهناك قيم إستعمالية واحدة ومتساوية بالنسبة لجميع البشر. تصبح المساواة هي تساوي البشر أمام الحاجات وأمام موضوعات إشباع هذه الحاجات، كما تصبح الحقوق الطبيعية للإنسان هي حقوقه في استهلاك موضوعات إشباع حاجاته[1]. وهكذا يتم إلغاء كل أوجه اللامساواة الاجتماعية والتاريخية. وبذلك لن يكون هناك معنى للتساؤل حول ما إذا كان المجتمع الإستهلاكي يحقق المساواة أم لا، أو هل هو ديمقراطي أم لا، وهل قضى على أوجه اللامساواة أم لا، طالما أنه يوفر إشباعا للحاجات وينقل قضية المساواة إلى المجال الإستهلاكي بأن يدعي أن كل البشر متساوين في حاجاتهم وأنه يوفر لهم بالفعل طرق إشباعها. وبذلك أبدل المجتمع الاستهلاكي قضية المساواة ونقلها من المجال الاجتماعي والسياسي إلى المجال المادي الإستهلاكي.

(1) Jean Baudrillard, The Consumer Society: myths and structures. (London : Thousand Oaks : Sage, 1998), pp. 50-51.

2 - حالة الطبيعة الأولى:

وضعت النظريات السياسية الليبرالية نصب عينها التساؤل حول النظام السياسي الصحيح. والحقيقة أن هذا التساؤل لا ينفصل عن التفكير في أصول المجتمع المدني أو الحياة قبل السياسية للإنسان. وهذا ما دفع هوبز ولوك نحو وضع نظرية في حالة الطبيعة الأولى State of Nature السابقة على الاجتماع البشري وظهور السلطة السياسية، وذلك لتوضيح كيفية ظهور المجتمع والدولة انطلاقا من حالة سابقة عليهما يُفترض خلوها منهما. لم يكن مبحث "حالة الطبيعة الأولى" باعتباره جزءا أساسيا من النظرية السياسية موجودا في الفكر السياسي اليوناني، ويعد أول ظهور مكتمل له مع هوبز، والسبب في ذلك يرجع إلى أن هوبز ومن بعده لوك كانا في حاجة إلى تدعيم فكرة الحقوق الطبيعية للإنسان وإضفاء استقلال عليها، فوضعا مبحث الحالة الأولى باعتبارها الحالة التي كان البشر يتمتعون فيها بكافة حقوقهم مطلقة ومتحررة من أية قيود. كان هوبز ولوك على وعي بأن أي سلطة وأي نظام اجتماعي يقيد حرية الأفراد، ولذلك افترضا أن الحالة التي خلت من السلطة كانت حالة الحرية التامة. لقد كانت حالة الطبيعة الأولى فكرة مناسبة لليبرالية لأن ما يميزها حقيقة أساسية وهي أنها حالة من الحقوق الكاملة وبدون أية واجبات، وهذا ما جعلها أساسية ومحورية في النظريات الليبرالية، إذ خدمتها جيدا في تأسيس مفهومها عن

الحرية باعتبارها حرية من التدخل الخارجي على إرادة الفرد واستمتاعه بحقوقه الطبيعية[1] .

يذهب هوبز إلى أن المجتمع شئ مصطنع يؤلفه البشر لما فيه من فائدة تعود عليهم، وهو ليس نتاجا طبيعيا للطبيعة البشرية، لأن هذه الطبيعة لا تتعاون إلا بهدف المصلحة الشخصية. يقول هوبز: "لا نسعى للمجتمع من أجل ذاته ووفقا للطبيعة، بل من أجل الشرف والفائدة التي نحصل عليها منه؛ هذه هي ما نرغب فيه بصفة أساسية، أما المجتمع فهو ما نرغب فيه بصفة ثانوية. والطريقة التي يجتمع بها البشر تُعرف بمعرفتنا بالأشياء التي يلونها عندما يجتمعون. فإذا اجتمعوا لتجارة فمن الواضح أن كل واحد منهم لا يهتم بأخيه بل بنفسه ومصلحته"[2] وعلى الرغم من أن هوبز يحتفظ بالتحديد اليوناني لهدف الإجتماع البشري والذي يضعه في الخير العام، إلا أنه يغير من معنى الخير العام بحيث يصبح المصلحة الشخصية لكل فرد من الأفراد المجتمعين؛ وبذلك يقدم هوبز تعريفا جديدا للخير يضعه في قياس منطقي شبه أرسطي، إذ يذهب إلى أن الاجتماع البشري من أجل الخير العام، وهذا الخير العام هو مجموع المصالح الشخصية للأفراد، أي هو مصلحة شخصية معممة على المجتمع كله، وهذه المصلحة

(1) Leo Strauss. Natural right and History. (University of Chicago Press, Chicago 1953), p. 184.

(2) Hobbes, "The Citizen", in: Man and Citizen, op. cit. p. 111.

تتأسس في الربح والفائدة التي يحصل عليها المرء، والربح والفائدة يتمثلان في تجنب الألم والحصول على المتع التي تؤثر في الحواس مباشرة[1] .

والبشر متساوون في حالة الطبيعة الأولى، ومن تساويهم يأتي حقهم المتبادل في أن يحفظوا حياتهم ويسعوا وراء المنافع الشخصية؛ وهذا ما يؤدي إلى صدامهم مع بعضهم البعض. وليس هناك سبب ليجعل أحدهم يردع نفسه عن إلحاق الأذى بالآخر، لأن لكل واحد منهم الحق المطلق في الدفاع عن نفسه وفي فعل ما يشاء في الآخر وفي التعامل معه بمثل ما يتعامل الآخر معه. وأقصى ما يمكن أن يرتكب ضد الآخر في حالة الطبيعة هو القتل، وبالتالي فالقتل مباح ضد الجميع إذ ليست عليه أية قيود، وهنا يقول هوبز مقولته الشهيرة أن حالة الطبيعة هي "حرب الكل ضد الكل". Bellum Omnis contra Omnis وعندما يكتشف البشر أن حالة الطبيعة خطرة على حياتهم كأفراد يسعون للتخلي عنها عن طريق الاتفاق على شكل من النظام، وهو نظام الغاية الأساسية منه حماية المرء من أخيه ومن الحرية المطلقة للناس على بعضهم البعض والتي تؤدي في النهاية إلى فقدان الحياة. هذا النظام إما أن يفرض بالعنف ويحفظ بالقوة وبالتهديد المستمر باستخدام القوة، أو يتم التوصل إليه برضاء الأطراف؛ والملاحظ أنه في الحالتين يتم التوصل إلى اتفاق وعقد، سواء باستخدام القوة أو بدونها[2].

---

(1) Ibid. P. 112.

(2) Ibid. pp. 114-118.

أما لوك فإن نظريتـه في حالة الطبيعـة تختلف عن نظرية هوبز، على الرغم من احتفاظهـا بمعالمها الرئيسية. إن حالة الطبـيعة عند لوك هي الحالة التي يجد البشـر أنفسهم عليها عندمـا تختفي السلطة السيـاسية من بينهم. ويميل لوك إلى الاعتقاد في أن حالة الطبيعة مـلازمة للمجتمع البشري سواء قبل ظهـور السلطة السياسـية أو بعدها، لأن المجتـمع مهدد دائمـا بالعودة إليها، طالما أن أي نظام سياسي عرضة للإنهيار. والفرق الأساسي بينه وبين هوبز أنه يضع الحق الطبيعي في حالة الطبيعة ويذهب إلى أن سبب الصراع فيهـا هو الرغبة في حمـاية الحق الطبيعي لكل فرد وفي رغـبة كل فرد في معاقبـة كل من يتعدى على حقوقه الطبيعـية بنفسـه[1]؛ في حين أن حرب الكل ضد الكل عند هوبز سببها تصادم المصالح الخاصة للأفراد.

إن حالة الطبـيعة الأولى لدى لوك هي حالة من الحـقوق الكاملة، إذ يذهب إلى أن الانتقـال منها إلى المجتمع المدني لا يأتي بأي حـقوق جديدة لم تكن موجودة في الحـالة الأولى؛ بل إن تنظيمات المجتمع المدني نفـسها هي والحكومة لا تعمل إلا على الحفاظ على الحقـوق الطبيعية الموجودة في الحالة الأولى. لا يخلق الاجتماع أية حـقوق جديدة عند لوك، ومعنى هذا أن الحقوق التي يأتي النظام السياسي ليضمنهـا ويحميها هي الحقوق الفردية

(1) Locke, Two Treatises of Government and A Letter Concerning Toleration, (Yale University Press: New York 2003), pp. 101-104.

أساسا، لأن حقوق الحالة الأولى هي حـقوق فردية في الأساس. كما تعني نظرية لوك هذه أن الحـقوق هي حـقوق أفراد فـقط، وأن المجتـمع، لكونه كيانا مصطـنعا، فهو لا يتمتع بالشـخصية الاعتبارية وليـست له أية حقوق مختلفة عن حقوق الأفراد. والحقـيقة أن هذه النظرية تلغي المجتمع باعتباره مقولة مستقلة من النظرية السيـاسية. كما تعني تلك النظرية أيضا أن الأفراد إذا ما حصلوا على حقوقـهم فليس هناك ما يدعو إلى البحث عن مزيد من الحقوق للكيان الاجـتماعي الذي يعيشون فـيه، وقد أدت هذه النظرية إلى صعود المفهـوم الشكلي عن الحقوق والحريات باعتبـارها ضمانات للأفراد؛ وعندما يتم اختـزال الحقوق إلى حقوق فـردية يؤدي ذلك إلى تفتيت الكل الاجتماعي بسعي كل فرد نحو حقوقه وانصـرافه لشئونه الخاصة، والحقيقة أن هذا الوضع هو في حقيـقته حالة من الطبيعة الأولى كـامنة في المجتمع المدني، بحـيث تصبح الحـالة الأولى باعتـبارها صـراعا دائمـا بين الأفراد ملازمة للمجتمع، ولا تستطيع أي سلطة سياسية تدعي أنها تضمن الحقوق الفـردية القضـاء على تلك الحـالة الأولى الكامنة في المجـتـمع، بل على العكس تعمل على إدامتها.

لم تكن حـالـة الطبـيـعـة الأولى هي الجـزء الأول من نـظرية هوبز السياسـية، بل سبقتـها نظرية أخرى في الحركة الـفيزيائية للجسـد البشري والجسد الاجتمـاعي. يبدأ هوبز مؤلفاته السياسية بنظـرية في المادة وحركتها وفي ميكانيكا الأجـساد العضـوية، ثم ينتقل منها إلى البـحث في ميكانيكا

حركة الأفراد في المجتمع، ثم يتوصل إلى أن حركة الأفراد هذه ينتج عنها المجتمع، أي أن الحركة الفيزيائية تؤدي إلى حراك اجتماعي وبالتالي إلى ظهور نظام اجتماعي. فالمجتمع عند هوبز عبارة عن نسق من الحركة الفيزيائية للأفراد. وبالتالي فالكل الاجتماعي لا يتحرك إلا بحركة أجزائه وليست له حركة من ذاته مستقلة عن الأفراد. والحقيقة أن من نقدوا الفكر الليبرالي مثل هيجل وماركس وماكفيرسون أكدوا مرارا على أن الحركة الفيزيائية للأفراد لا يمكنها من ذاتها أن تؤدي إلى حركة اجتماعية أو نظام اجتماعي، لأن الأفراد لا يتحركون إلا انطلاقا من مجتمع قائم بالفعل وحسب الحركة التي يتيحها النظام الاجتماعي القائم[1]، وهم بذلك يؤكدون على أن الحركة الحقيقية هي حركة المجتمع الذي يدفع أفراده لتغيير موضعهم، ذلك لأن ظروفا اجتماعية هي التي تدفع الأفراد نحو الحركة وليست دوافع فردية؛ فالكل الاجتماعي لديهم سابق على أفراده وهو الذي يحركهم لا العكس.

كما أن حالة الطبيعة ليست هي الحالة الأولى التي بدأ عندها الإنسان قبل قيام التنظيم السياسي، بل هي حسب نقد هيجل وليو شتراوس وماكفيرسون لهوبز تجريد من المجتمع القائم بالفعل. لا يتكلم هوبز عن الحالة السابقة على الاجتماع والتنظيم، بل عن الحالة التي تنتج إذا خلا

(1) Macpherson, The Political Theory of Possessive Individualism: Hobbes to Locke. (Oxford : Clarendon Press, 1962), pp. 16-17.

المجتمع من أي تنظيم، وإذا انفك الرابط الاجتماعي بين الناس. والدليل على ذلك أن حالة الطبيعة التي وصفها هوبز تفترض وجود مجتمع قائم بالفعل، ذلك لأنها حالة ثورة وحرب أهلية، حالة اختفاء السلطة والمجتمع، ذلك الاختفاء الذي يؤدي إلى اندلاع الحرب؛ إنها في حقيقتها حالة المجتمع الإنجليزي وقت الحرب الأهلية في القرن السابع عشر. عندما تختفي السلطة في المجتمع يسعى كل فرد نحو صالحه الشخصي وحفظ ذاته وحياته والاستحواز على أكبر قدر من القوة.

وعلى العكس من فكرة هوبز عن حالة الطبيعة، يذهب لوك إلى أنها ليس من الضروري أن تكون حالة أولية بدائية سابقة على المجتمع المدني بل يمكن أن تكون موجودة في حالة وجود المجتمع. ويميل لوك وفق ذلك إلى اعتبارها حالة من غياب الحكومة لا غياب المجتمع كله[1]، ذلك لأن حالة الطبيعة يسودها قانون طبيعي، ولا يمكن تصور وجود قانون طبيعي وسط همج أو برابرة مثل هنود أمريكا الشمالية. حالة الطبيعة يمكن أن تكون حالة المستوطنين الأوائل لأمريكا لا حالة الهنود الحمر، ذلك لأنهم كانوا ينتمون إلى مجتمعات وحكومات في أوروبا قبل انتقالهم لأمريكا ثم وجدوا أنفسهم بدونهما. ويعد هذا التصور عن حالة الطبيعة مختلفا تماما عن تصور راولز مثلا لما يسميه الوضع الأصلي، إذ ينظر إليه نفس نظرة هوبز على أنه حالة بدائية تسبق ظهور المجتمع.

---

(1) Lock, Loc. Cit.

وإذا كانت حالة الطبيعة هي حالة اختفاء الدولة وأية تنظيمات سياسية كبيرة، فإننا يمكن أن نبحث في التاريخ عن عصور اختفت فيها الدولة لنجعلها معيارا لمفهوم حالة الطبيعة لدى الفكر السياسي الليبرالي. وبالفعل فقد وجد عصر اختفت فيه الدولة وهو عصر الانتقال التاريخي من العصور الوسطى إلى العصر الحديث في أوروبا. في هذا العصر لم تكن الدولة الحديثة قد ظهرت بعد، كما شهد اختفاء الدولة الرومانية واضمحلت فيه سلطات الملكيات القديمة وتجزأ فيه الكل الاجتماعي إلى دويلات ومدن مستقلة وإقطاعيات. وحينذاك شكل التجار والفرسان ورجال الدين والنبلاء مجتمعات خاصة بهم ونظموا أنفسهم في جمعيات ونقابات وذلك لمواجهة حالة اللانظام والفوضى الناتجة عن اختفاء الدولة. وما نستخلصه من هذه الحقيقة أنه عندما وُجدت حالة طبيعية واقعية شهدت اختفاء الدولة لم تكن مكونة من أفراد متصارعين كما ذهب هوبز ولوك، بل من تنظيمات اجتماعية ضمت أفرادها في ظل مصلحة عامة مشتركة.

لكن هل حالة الطبيعة الأولى مجرد افتراض نظري لم يكن له وجود في الواقع؟ لقد رأينا أن حالة المستوطنين الأوروبيين لأمريكا الشمالية كانت بالفعل حالة من الطبيعة الأولى، وقد ظهر ذلك واضحا في عملية الإبادة الجماعية للعرق الهندي هناك، فقد كانت حربا للكل ضد الكل، لا بمعنى أنها حرب بين الأفراد وبعضهم، بل بمعنى أنها كانت حربا للمستوطنين البيض باعتبارهم كلا على العرق الهندي باعتبارهم كلا أيضا.

كما أن حالة حرب الكل ضد الكل هي حـالة واقعية وتاريخية حدثت مرارا في تاريخ الجنس البشري باعتبـارها حربا عالمية؛ وقد أشار هيجل إلى أن هذه الحالة هي السـائدة بين الدول. فـعلى العكس من تأملات كانط التي بشـرت بإمكانيـة الوصـول لسـلام دائم بـين الدول، ذهب هيـجل إلى أن العلاقـات الدولية بين دول كل منها ذات سيـادة لا يمكن أن تكون إلا حالة من الطبيعة الأولى التي تميزها الحرب بصفة أساسية. يقول هيجل: "تتمثل القـضيـة الأساسـية للقـانون الدولي في أن المعـاهدات باعتـبارها أسـاس الإلزامات بين الدول يجب أن تُحفظ"، أي أن أساس القانون الدولي ما هو إلا إلزام أخلاقي يحدد ما يجب أن يكون، وليست له سوى سلطة أخلاقية ولا يحوز على قوة من ذاته تجعل الدول تلتزم به، "..وبما أن سيادة الدولة هي أساس عـلاقاتها مع غيـرها، فإن الدول بذلك تكون في حالة الطبـيعة الأولى بالنسبة لبعـضها البعض. فحقوقها لا تتـحقق إلا من خلال إراداتها الفـردية لا من خـلال إرادة عامـة (تفـوق الدول وتشكل) قـوة دسـتـورية فوقها"[1]. إن العلاقات الدولية بين الدول باعتبـارها كيانات جزئية قائمة بذاتها كما لو كـانت أفرادا هي حالة من الطبيعة الأولى كمـا وصفها هوبز ولوك، إذ يفرض الأقوى إرادته وقانونه على الأضعف.

وتتضح مواجـهة هيجل لليبـرالية السياسـية من قوله إن حالة الطبـيعة وقانون الطبـيعة الذي يصـدر عنها هو سـيادة الأقوى وغلبـة القوة والعنف

(1) Hegel, The Philosophy of Right. (Oxford: Oxford University Press, 1942), P. 214.

والفوضى، حـالة يجب على البشر أن يتـخطوها. أما حالة المجتـمع فهي الحالة التي يظهر فيها الحق. والحق لا يظهر في حالة الطبيعة الأولى بل في حـالة المجتـمع، "والذي يجب أن يقـيد ويضـحى به هو الإرادة الهوجـاء والعنف في حـالة الطبـيعـة"[1] لا الحق الطبـيـعي للأفـراد الذين تذهب النظريات الليبرالية إلى أنهم يحوزون عليه بالكامل في حالة الطبيعة والذين يقيدون جزءا منه ويسـتغنون عنه في سبيل إقامة النظام السـياسي. البشر لا يضـحون بجـزء من حقـوقهم وحـرياتهم في سـبيل الانتـقال إلى الحـالة الاجتماعية، بل يقيدون الهمجية والعنف السائد في حالة الطبيعة.

إن مفهوم حالة الطبيعة الأولى باعـتباره جزءا أول من النظرية السياسية الليبرالية ينطوي على عملية تجريد من المجتمعات القائمة بالفعل، فهو يضع في حالة الطبـيعة الأولى الخصـائص التي تصلح لأن ينبني عليها المجـتمع والنظام السيـاسي حسب الرؤية الليـبرالية لهـما. فحـالة الطبيـعة في هذه النظريات هي حالة الحقوق الكاملة والحـريات المطلقة، كما لو أن كل نظام يأتي بعـد الحـالة الأولى يشكل قـيـودا على الحـقوق الأصليـة والحـريات الأصلية. كما أن تأسـيس المجتمع والسلطة السياسية لا يلغي حـالة الطبيعة الأولى وينحـيها جـانبا بغـير رجعـة، ذلك لأن حالة الطبـيعة تظـل كامنة

(1) Hegel, "Encyclopedia of Philosophical Sciences: The Philosophy of Mind", Par. 502 (http://www.marxists.org/reference/archive/hegel/index.htm).

ومحايثة لكل نظام يأتي بعدها، تظل الشبح الذي يحوم فوق النظام الاجتماعي ويهدده بالعودة مرة أخرى إذا ما فشل هذا النظام. وبذلك يكون المفهوم جزءا من حجة دائرية تضع في المقدمات ما تريد إثباته وتجعل بداية الحجة تصادر على المطلوب، كما أنها تفسر نشأة النظام انطلاقا من الرغبة في تجاوز الحالة الأولى، وتفسر الحالة الأولى على أنها اختفاء للنظام وبذلك تجعلها ملازمة لكل نظام، إذ هي ما يظهر في حالة فشله. هذا بالإضافة إلى أن تصور هوبز عن النظام الذي ينتج عن الحالة الأولى ليس نظاما اجتماعيا وسياسيا حقيقيا بل هو شكل من أشكال الحالة الأولى، إنه تنويعة على الحالة الأولى وتطورا لها لا إلغاءا كاملا لها وحلولا محلها؛ ذلك لأن النظام وفق هوبز يتحقق بإرادة الأقوى وتسليم الجميع له، حتى لو كان هذا الأقوى مجموعة من الأفراد أو كيانا مصطنعا يسمى المجتمع أو "الإنسان المصطنع"(1).

إن السبب الذي جعلنا نتناول بإسهاب الانتقادات التي وجهت لمفهوم الحالة الأولى أن هذا المفهوم قد عاد ليكتسب أهمية على يد جون راولز الذي أعاد صياغته تحت مسمى "الوضع الأصلي" The Original Position فبينما كان يشير تاريخ الفكر السياسي التالي على هيجل إلى تناقص الاهتمام بمفهوم الحالة الأولى وعدم تشكيله لمنطلق أية نظرية سياسية، عاد هذا المبحث إلى الظهور في كتاب راولز "نظرية العدالة"

(1) Hobbes, On Man. P.83.

A Theory of Justice سنة ١٩٧١ . وقد عاد بشكل جديد وبمبررات ودعائم مختلفة. لقد كان راولز في حاجة إلى إحياء مبحث الحالة الأولى للتأكيد على المساواة الأصلية للبشر، وفي نفس الوقت لتبرير كل أوجه اللامساواة على أنها نتيجة لاختلاف الكفاءة الشخصية لكل فرد والتي ينميها انطلاقا من الوضع الأصلي للبشر والمتمثل في عدم التمايز في المهارة بين الأفراد.

3 - الحق الطبيعي:

تحمل نظرية هوبز في الحق الطبيعي طابعا ميكانيكيا واضحا مصدره الرؤية المادية التي يعتنقها والنزعة التجريبية الميكانيكية التي تميز رؤيته لعالم الطبيعة والعالم الإنساني على السواء. يستنتج هوبز الحقوق الطبيعية من الطبيعة البشرية، فهو يذهب إلى أن البشر كائنات ميكانيكية متحركة، ولكي تستمر في الحركة يجب أن تشبع حاجاتها. إشباع الحاجات إذن جزء أساسي من الحق الطبيعي للإنسان. والحاجات الأساسية للإنسان هي الحاجات اللازمة في استمراره في الحركة وهي حفظ حياته بتوفير مأكل وملبس ومأوى وحماية[1]. ولا يستطيع الإنسان تأمين هذه العناصر إلا إذا كان مالكا لمصادرها، وبالتالي فحق ملكية مصدر إشباع الحاجات هو الحق الطبيعي الأول والأساسي. نرى هنا كيف تؤدي حجة هوبز منطقيا من الطبيعة البشرية إلى حقوقها الطبيعية ثم إلى حق الملكية الذي يعد الهدف

(1) Hobbes. Leviathan. pp. 84-85.

الأساسي لمبحث هوبز في الطبيعة البشرية. كما نرى كيف أن النزعة المادية الميكانيكية تعد خيطا واحدا يربط نظريته في المعرفة بفلسفته الطبيعية وفلسفته في الإنسان وتصوره عن طبيعة المجتمع البشري.

والحقيقة أن المبادئ الليبرالية كانت ثورية وتقدمية في عصرها، القرن السابع عشر الذي كان الإقطاع فيه لا يزال منتشرا، ولا تزال فكرة الحق الإلهي للملوك قائمة. في ظل نظام إقطاعي ونظامه التراتبي تظهر الفردية الليبرالية على أنها ثورية وتقدمية بالمقارنة، لكنها تتحول إلى أيديولوجيا في فترة لاحقة، تتحول إلى نظرية تبريرية للأوضاع القائمة عندما تنقلب هذه الأوضاع ذاتها إلى قوة قمعية وتظهر سلبياتها على المجتمع.

يتصف مفهوم الحق الطبيعي بعدد من الخصائص المميزة وهي:

١ - المساواتية: Egalitarianism ويعد توماس هوبز هو أول من ظهرت لديه هذه الفكرة، إلا أنه يبنيها على معان سلبية. إذ يذهب هوبز إلى أنه على الرغم من الاختلاف بين القوي والضعيف إلا أن الضعيف يمكن أن يقتل القوي، وبذلك فهما متساويان. لاحظ كيف يضع هوبز أساس التساوي في إمكانية القتل المتبادل التي يشترك فيها القوي والضعيف؛ إنه يؤسس مفهوم المساواة على إمكانية القتل المتبادل. كما يذهب إلى أنه على الرغم من الاختلاف في الثقافة والتعليم إلا أن الجاهل يتساوى مع المتعلم في القدرة على التدبر Prudence، أي السعي نحو تحقيق المصلحة الشخصية والنجاح الفردي.

٢ - الفردية: Individualism بينما ذهب فلاسفة اليونان إلى أن الإنسان حيوان سياسي بطبعه، ذهبت نظريات الحق الطبيعي على العكس من ذلك إلى أنه غير اجتماعي بطبعه، ويرجع ذلك إلى أن الأفراد متساوون وبالتالي ينزعون دائما نحو الاستقلال عن الجماعة والتميز عنها، ونحو التخلص المستمر من أي قوة تفرض عليهم. ومن هنا فإن أي التزام من أي نوع يكون ضروريا لنشأة المجتمع يحتاج إلى تفسير من نوع خاص. فالنظام السياسي بذلك يصبح نتيجة اتفاق وإجماع بين أفراد، ويصبح في نفس الوقت شيئا مصطنعا، ويمكن بذلك أن يكون مؤقتا ومزعزع الأس لأنه عرضة للتغير الدائم(1).

٣ - الطوعية: Voluntarism بما أن الحالة الأساسية للإنسان هي حالة المساواة وحالة اللامجتمع يصبح أي نظام نتيجة للفعل الطوعي للأفراد. ومعنى ذلك أن المجتمع من صنع الأفراد وتابع لإرادتهم بحيث يستطيعون تغييره أو تعديله كيفما شاؤوا. والحقيقة أن هذه الفكرة من أكثر الأفكار الليبرالية ثورية، وهي السبب وراء ظهور الفكر الليبرالي بمظهر القوة التقدمية الثورية في مرحلة صعود البورجوازية، ذلك أن فكرة المجتمع باعتباره من صنع الأفراد كانت مواجهة لفكرة المجتمع باعتباره رابطة طبيعية تقليدية والتي كانت تسود

(1) Steven Smith, Hegel's critique of Liberalism: rights in context.(Chicago : University of Chicago Press, 1989), P. 62.

العصور الوسطي والنظام الإقطاعي بهـا. لقد كانت هذه الفكرة هادمة لأسس الإقطاع بتركيزها على أولوية الأفـراد في صنع المجتمع، لكنها سرعان مـا تحولت إلى فكرة أيديولوجيـة عندما استخـدمت لهدم كل محـاولة لوضع تشكيلة إجتمـاعية مخـتلفة عن التشكيلة البـورجوازية بتركيزها على تفتيت الكل الاجتماعي إلى أفراد[1] .

٤ - الاختزالية: Reductionism المعرفة لدى نظريات الحق الطبيعي هي اختـزال أو رد الكل إلى أجزاءه المكونة له على اعـتبـار أنه مركب من هذه الأجزاء المستقلة عن بعضها، وعلى أساس أن التركيب بينها ليس إلا تجاورا مكانيا لا تفاعلا واعتمادا متبادلا. ومعرفة العالم الاجتماعي تتـحقق بـرد هذا العالم إلى أجـزائه الصـغـيرة الذرية، أي الأفـراد، وممارسـة رد آخـر للأفـراد إلى سلوكـهم، وإرجـاع هذا السـلوك إلى الرغـبات والحـاجات. وبذلك يكون النـموذج الأعلى والمثـالي لعلم السياسة علم نفس ميكانيكي وآلي للنـزعات والرغبات. وبما أن الرغبة الأساسـية لـلإنسان هي حـفظ الذات، تكون السيـاسة كلهـا مجـالا للمـصلحة الشـخـصيـة؛ لا لمصلحة أشـخاص مـعـينين بالطبع، بل للمصلحة الشـخصية في ذاتهـا باعتبارها قيـمة معممـة على المجتمع كلـه. ويطـلق علـى هذا الشـكل مـن ممارسـة المعـرفـة "التحليل" Analysis، وقد طبعت الفلسفة التحليلية كل فكر ليبرالي

(1) Ibid. P. 63.

وشكلت له الأساس الإبستمولوجي منذ هوبز ولوك وعبر هيوم وبنتام وميل وحتى فريدريك هايك وميلتون فريدمان.

٥ - الكلية: Universalism ينزع مفكرو الحق الطبيعي نحو وضع خصائص عامة تميز ما يسمونه بالطبيعة الإنسانية التي يعتبرونها ثابتة على مر الزمان وفي كل مكان، وانطلاقا من هذه الطبيعة البشرية يستنتجون نظرية في السيادة وفي شكل الحكومة يدعون أنها هي المتفقة معها[1].

وقد تعرضت نظرية الحق الطبيعي لانتقادات عديدة أهمها نقد إدموند بيرك في أواخر القرن الثامن عشر، ونقد هيجل في أوائل القرن التاسع عشر والسابق الإشارة إليه، ونقد المفكر القانوني هالويل في النصف الأول من القرن العشرين. ينقد بيرك مفهوم الحق الطبيعي باعتباره مفهوما ميتافيزيقيا "يدخل الحياة العامة كما لو أنه أشعة من الضوء تدخل وسطا كثيفا، وتنحرف وتنكسر عن مسارها المستقيم.. وفي وسط الكتلة الكبيرة والمعقدة من المشاعر والاهتمامات الإنسانية تمر الحقوق البدائية للناس بعمليات متنوعة من الانحرافات والانكسارات والانعكاسات بحيث يصبح من اللغو الحديث عنها كما لو أنها استمرت في بساطتها واتجاهها الأصلي"[2]. يفترض بيرك، تمشيا مع نظريات هوبز وجروشيوس ولوك،

(1) Ibid. P. 64.

(2) Edmund Burke, Reflections on the revolution in France (1790) (Doubleday, New York 1961), p. 74

أنه قد وجـدت حقـوق طبيـعية للبـشر في الحـالة الأولى، لكنه يشك في احتمال أن تكون هذه الحقوق قد انتقلت كما هي وبكاملها إلى المجتمع بعد تأسيس النظام الاجتـماعي وترك الحالة الأولى، ذلك لأن الحقوق الطبـيعية لن تثـبت على حالهـا البدائي الذي ظهـرت به في الحالة الأولى، وواقـعة دخولها المجتمع المدني تغير من طبيعتـها واتجاهها بحيث أنها لا تعد حقوقا ولا تعد طبيعيـة بل تصير شيئا آخر غير الذي كـانت عليه. صحيح أنه قد كانت هناك حقـوق طبيعية في الحـالة الأولى، إلا أنها لم تعد طبيـعية ولم تعد حقوقا بمجرد دخولها في نسيج الحـياة العامة، كما لا يمكن العودة إليها أو حتى إعادة صياغتها بمفردات المجتمع المدني.

أما هالويل فـيلسوف القانون فـيذهب إلى أن المفكرين الليـبراليين في القرن الســابع عشر أمثـال جروشيوس ومدرسـته، بالإضافة إلى سـبينوزا، كانوا يعتقدون في نظريتين مخـتلفتين عن الحقوق. تقول النظرية الأولى إن الأفراد يقبلون القانون ويخضعون للنظام لأن هذا القانون يصدر عن حقائق وقيم خالدة، فهذا هو مصدر شرعـيته؛ وتُعرف هذه الحقائق والقيم الخالدة عن طريق العقل والضميـر. أما النظرية الثانية فتقول إن الأفـراد يخضعون للقانون لأنه صـادر عن إرادتهم الحرة وعن إجماعهم واتفـاقهم. ولم يكن هؤلاء المفكرين على وعي بأن هاتين الـنظريتين متـعارضتـان، وذلك يرجع إلى تمسكهم بالتراث الديني المسيحي وبعقلية القرن السابع عشر التي تفترض

أسسا مطلقة لفكرة الحقوق الطبيعية[1]. ومصدر التعارض بين النظريتين أن الأفراد من الممكن أن يتفقوا على ما يتعارض مع القانون الطبيعي باعتباره حقائق وقيم خالدة، فمن الممكن أن يتفقوا على إبادة شعب آخر أو احتلال أرضه أو استغلاله؛ فليس كل ما يتفق عليه الناس متفقا مع القانون الطبيعي.

ومع تحول الفكر الليبرالي إلى أيديولوجيا تبريرية للرأسمالية وتجسده في الأنظمة القانونية للدول الغربية تحولت الليبرالية إلى صيغة شكلية واتخذت طابعا وضعيا. إذ تم رفض كل القيود الاجتماعية على الإرادة الذاتية، وبالتالي تحولت الحقوق الطبيعية إلى حقوق فردية، ولم تعد هذه الحقوق الفردية تظهر على أنها خصائص إنسانية موضوعية، بل باعتبارها امتيازات شكلية قضائية. كما لم تعد فكرة النظام الطبيعي الذي يضم الفرد والدولة إمكانية قابلة للتحقق أو نظاما عقلانيا يتطلب من الأفراد جهدا لتحقيقه، بل أصبحت أيديولوجيا تستخدم في إسكات كل معارضة للنظام باعتبارها عصيانا وخروجا على الإجماع[2].

كما أدى تجمد المبادئ الليبرالية في صيغ قانونية شكلية وتحولها إلى أيديولوجيا تبريرية أن أصبحت فكرة الحق الطبيعي في التملك الخاص مبررا

(1) John Hallowell, The Decline of liberalism as an ideology, with particular reference to German political legal thought. (Kegan Paul, London 1946), pp. 6-11.

(2) Ibid. P. 19.

للنظام الرأسمالي والاستغلال الذي يمارسه. إن مبدأ الملكية الذي تكلم عنه لوك في القرن السابع عشر يختلف تماما عن مفهوم الملكية في القرنين التاسع عشر والعشرين. لقد كان لوك يقصد الملكية الصغيرة التي تمكن المرء من تلبية احتياجاته، وتختلف هذه تماما عن الملكية الاحتكارية لعمل الغير ولوسائل الإنتاج في الاقتصاد المعاصر[1]. لم يكن لوك يعرف ملكية المؤسسات الاحتكارية، بل كان يقصد الملكية التي يمكن للفرد أن يحوز عليها بنفسه ويشتغل عليها بعمله. عندما تنظر ليبرالية القرنين التاسع عشر والعشرين إلى الملكية الخاصة على أنها حق طبيعي فهذا يعني أنها تضفي الشرعية على استغلال عمل الغير والاستحواذ على الموارد الطبيعية ووسائل الإنتاج لجني الربح الشخصي. ولم يكن هذا ما يقصده لوك أبدا.

إذا كان لفكرة الحق الطبيعي محتوى من الصدق بعيدا عن الإطار الأيديولوجي الذي نشأت وصيغت فيه واستخدمت للدفاع عنه، أي إذا كانت تعبر بالفعل عن حقوق إنسانية ثابتة وخالدة، فإن نقد ماركس يستطيع أيضا أن يعبر عن هذا المحتوى ويفسره. فماركس يذهب إلى أن مفاهيم الحق الطبيعي كانت بالفعل تعبيرا صادقا عن البورجوازية ورؤيتها للعالم وللمجتمع، وعن وضعها الطبقي ومشروعها في تغيير العلاقات الاجتماعية والنظام الإقطاعي القديم، إذ لم تكن هذه المفاهيم مجرد أكاذيب أو أوهام. لكن مصداقيتها ومشروعيتها ليست مطلقة بل هي صادقة ومشروعة طالما

(1) Ibid. P. 74.

كانت تعبيرا عن فكر الطبقة التي تتبناها وعن أوضاعـها الاجتماعية الواقعية ومشروعها السـياسي، إلا أنها تحولت إلى مفاهيم أيديولوجية عندما حاولت البورجوازية فرضها على باقي طبقات المجتمع واستخدامها لفرض سيطرتها وكبت التناقـضات الطبقيـة والتعتيم عليـها[1]، وبذلك تحولت فكرة الحق الطبيعي من قوة تحـرر إلى قوة هيمنة، والسبب أنها استـخدمت لتبرير حق التملك الخاص لعـمل الغير ولوسائل الإنتاج، وتحول الحق الطبـيعي للفرد في حياة ومـأوى وعمل وحماية إلى حق طـبيعي في الاستحـواذ اللانهائي على الملكية والثروة، وبالتالي على عمل الآخرين.

والملاحظ أن هوبز ولوك قـد اهتمـا بالحـقوق أكـثر من اهتـمامـهمـا بالحريات، وهـذا يرجع إلى أنهمـا كانا ينظران إلى الحق باعـتباره الـضامن للحـرية، فحق الملكيـة الخاصـة مثـلا كان هو الضـامن الأساسي للحـرية الشخصـية والمدنية لديهما. أمـا الفكر الليبرالي المعاصر والذي يتـجسد في أعمال فريدريك هايك وجون راولز، فـقد اهتم على العكس بالحريات أكثر من اهتمامه بالحقوق. لقد كان اهتمام هوبز ولوك منصبا على الحقوق لأنها كانت موضوعا حيويا وحساسا يتصل بقوة بالظروف الاجتماعية لعصرهما؛ إذ شهـد ذلك العصر اسـتمـرارا للحق الأرستقـراطي الوراثي والحق الملكي

(1) Karl Marx and Frederick Engels: The German Ideology. (http://www.marxists.org/archive/marx/works/1845/german-ideology/ch01.htm).

الإلهي؛ ولذلك فقد أتيا بنوع جديد من الحقوق أكثر جذرية وأكثر ثورية وهو الحق الطبيعي الإنساني، واستعانا بالكتاب المقدس للتدليل على وجود مثل هذا الحق، أي ليثبتا أن الكتاب المقدس يؤيد الحق الطبيعي للإنسان لا الحق الإلهي للملوك، ساحبين بذلك البساط من تحت أقدام السلطة الكنسية التي كانت متحالفة مع الإقطاع والملكيات المستبدة في أوروبا. موضوع الحق إذن كان موضوعا صراعيا ونضاليا بالنسبة لهما ولذلك أولياه عناية أكبر من مفهوم الحريات. أما هايك وراولز فهما على العكس يهتمان بالحريات أكثر من الحقوق، ذلك لأنهما اعتقدا أن الدساتير الديمقراطية الحديثة ضمنت الحقوق في حين أن المطلوب في نظرهما هو ضمان الحريات، وذلك لما عاصراه من صعود الأنظمة الشمولية في الشرق والغرب على السواء؛ كما أنهما لاحظا أن ضمان الحقوق يختلف عن ضمان الحريات، وأن الحرية يمكن أن تنكمش حتى في ظل دساتير تكفل الحقوق.

هذا بالإضافة إلى وجود دافع أيديولوجي وراء تركيزهما على الحريات، وهو أن الخوض في موضوع الحقوق سوف يأتي معه بحقوق أخرى غير الحقوق الفردية مثل الحقوق الاجتماعية التي ينكران وجودها من منطلق أن حرية الفرد هي حقه الوحيد الذي يمكن تصوره، وأن حرية كل أفراد المجتمع هي كل المطلوب، وبذلك يتم اختزال الحق الاجتماعي لديهما إلى حق الأفراد في الحرية وحسب. فإذا ما حاولا الخوض في موضوع الحقوق فسوف يجدان نفسيهما ينجرفان نحو إعطاء الأولوية للحق

الاجتماعي الذي يتجاوز الأفراد، ونحو إعطاء الأولوية لما ينظران له على أنه يحمل شبهة الاشتراكية، في حين أنهما المدافعين الأثيرين عن الرأسمالية الليبرالية.

إن الحق الطبيعي الذي تقصده الليبرالية التقليدية هو حق فردي وشخصي، وينتهي في النهاية إلى أن يكون الحق في الملكية الخاصة. لم تهتم الليبرالية التقليدية سوى بالحق الطبيعي باعتباره حقا فرديا، لكن يمكننا فهم الحق الطبيعي من وجهة نظر أخرى، أي باعتباره حقا اجتماعيا. الحق الاجتماعي هو حق فئة اجتماعية كاملة في أن تحوز على حقوقها الاقتصادية والسياسية وما يقابلهما من مكانة اجتماعية. والحقيقة أن جميع النضالات الاجتماعية في القرنين التاسع عشر والعشرين كانت نضالات باسم الحقوق الاجتماعية، مثل حقوق العمال والفلاحين والزنوج وسكان المستعمرات والطلبة والنساء والأقليات في كل مكان. عندما تحصل فئة اجتماعية على حقوقها باعتبارها فئة يحصل أفرادها بالتالي على حقوقهم الفردية؛ لكن العكس ليس صحيحا، لأن حصول الأفراد على حقوق فردية لن ينهي التمييز والتحيز ضد الفئة التي ينتمون إليها أبدا. والحقيقة أن الالتفاف حول الحقوق الاجتماعية بإتاحة شئ من المميزات للأفراد كانت الأسلوب المفضل للنظم الحاكمة، وقد حدث ذلك في الرأسماليات الغربية من إعطاء مكاسب مادية ومميزات تأمينية للعمال، ورفع الحد الأدنى لأجور النساء التي كانت خلف أجور الرجال بمراحل، وإتاحة الفرصة للزنوج كأفراد في الصعود

الاجتماعي مع عدم انتهاء التمييز العنصري ضدهم بالكامل وبقاء أوجه اللامساواة على حالها.

إن فهم الحق الطبيعي على أنه حق فردي يجعل نظريات الحق الطبيعي شكلية وصورية ومجردة وبدون مضمون عيني حقيقي، لأنها تركز على الفرد فقط، وهذا الفرد ما هو إلا تجريد؛ مقولة مجردة لانطباقها على كل فرد وأي فرد. ولا يتحقق المضمون العيني للحق الطبيعي إلا عندما يُفهم على أنه حق اجتماعي. هنا فقط يستطيع مفهوم الحق الطبيعي التخلص من الطابع الشكلي المجرد الذي يطبع الحق الفردي والشخصي ويتصف بالعينية والواقعية والامتلاء الواقعي عندما يصبح حقا اجتماعيا لطبقة أو فئة.

4 - الحق في الملكية الخاصة:

كان الليبراليون الإنجليز في القرن السابع عشر هم أول من جعل الملكية الخاصة حقا طبيعيا، وأول من ربط بين الفردية والنزعة الاستحواذية Possessivism. كما ذهبوا إلى أن الفرد لا يدين لأحد ولا لمجتمعه بملكيته، ولا تستتبع ملكيته هذه أي واجبات عليه نحو مجتمعه. هذا بالإضافة إلى أنهم وعلى رأسهم هوبز قد فهموا الحرية على أنها الحق في العزلة، أي في الانعزال عن الآخرين وإخراجهم عن نطاق ملكية الفرد[1].

(1) Liberalism and its critics, 42-45.

يأتي هوبز في سياق نظريته السياسية بمجموعة من الافتراضات التي لم يعلن عنها بوضوح، والتي يتضح فيها تأثير المجتمع البورجوازي الناشئ ونظامه الاقتصادي. فهو يذهب إلى أن العلاقات بين الناس في المجتمع تسير حسب ما يتمتع به كل فرد من قوة، وأن حركة المجتمع كله هي حركة القوى العاملة فيه[1] . والملاحظ أن علم الفيزياء المعاصر لهوبز كان يتكلم هو الآخر عن القوة وينظر لها ويعتبرها محركة الكون كله في صورة الجاذبية؛ بحيث ظهرت الفيزياء النيوتونية باعتبارها نظرية في قوة الجاذبية بصفة أساسية، وكانت جزءا مهما من التصور الميكانيكي عن العالم والذي بدأ يسود في النصف الثاني من القرن السابع عشر. هذا التصور الميكانيكي كان مترامنا مع اكتشاف الآلة وقدراتها الإنتاجية الخيالية، وبذلك أخذ العلماء يفهمون الطبيعة على أنها آلة كبيرة معقدة. إن التصور الميكانيكي عن العالم والإنسان عند هوبز هو انعكاس لهذا التطور الجديد في أسلوب الإنتاج والذي صاحب صعود البورجوازية.

وتحمل نظرية هوبز في القوة طابعا كميا، إذ تنظر إليها على أنه من الممكن قياسها وتقييمها من قبل الطرف الآخر، وهي محل انتقال وزيادة ونقصان وانتزاع، وبذلك تكون مثل أي سلعة في السوق؛ وبالفعل فهناك سوق للقوة، فيه فرق بين ما يشعر به المرء من قوة وكرامة، وما يكون عند الناس من شعور نحوه بالقوة والكرامة، وفي الغالب فإن تقييم الناس لمدى

(1) Hobbes, Leviathan, pp.31ff.

قوته هو الذي يسود، مثلما يحدد حجم الطلب سعر السلعة. كما أن سعي المرء نحو مزيد من القوة ليس سعيا فطريا أو فسيولوجيا، بل هو يفترض حيازة المرء على ملكية يستطيع بها المطالبة بمزيد من القوة أو الاستحواذ على مزيد من الملكية بالاعتماد على ما عنده منها منذ البداية، فالملكية تتيح الحصول على المزيد منها، أما من لا يملك فلا يستطيع الحصول على أي شئ. إن مفهوم القوة عند هوبز كما نرى يفترض سوقا للقوى قائم على أساس السوق الاقتصادي بمعناه الرأسمالي، حيث لا يتم تبادل السلع وحسب، بل الممتلكات وقوة العمل البشرية[1] ؛ وعندما تكون قوة العمل البشري خاضعة لمنطق السوق، تباع وتشترى ويحتكر ما تنتجه من قبل الآخرين غير أصحابها، وعندما يكون المرء مرغما على أن يبيع قوة عمله للآخر أو يموت جوعا، تضيع الكرامة الإنسانية وتصبح هي ذاتها سلعة تباع وتشترى في السوق

تحمل نظريتا هوبز ولوك تحيزا لصالح أصحاب الملكية وضد من لا يملكون. إذ يذهب هوبز إلى أن العامة The Common People ليس أمامهم سوى أن يقبلوا السلطة وسيادة الهيئة الحاكمة، طالما أنه ليس هناك بديل عنها. ذلك لأنه لا مصلحة لهم في مواجهة هذه السيادة أو في تدعيمها، لأنهم بطبيعة وضعهم خارج مجال السياسة الذي لا يشمل إلا

(1) Macpherson, The Political Theory of Possessive Individualism. pp.40-42.

أصحاب الملكيـة. هؤلاء العامة ليست لهم مـصلحة مباشـرة في الاعتراف بسيادة من يسودون، على العكس ممن يملكون، ويصبح العامة بذلك صفحة بيضاء قابلة لأن تكـتب السلطة فيها ما تشاء. والملفت للنظر ظهـور مفهوم الصفحة البيضاء Tabula Rasa في نظرية هوبز السياسية والذي يقصد بها العامة، قبل ظهورها لدى لوك في نظريته في المعـرفة والتي قصد بها العقل قبل أن يتصل بالعالم التجريبي. ويستمر هوبز في الحديث عن العامة بقوله إن هؤلاء ترضيهم الاعتقادات الدينيـة وتجعلهم يقبلون بأوضاعهم، ولذلك سـوف يكون من الأسهل جـعلهم يقـبلون السلطة بالعـقل، أي من منطلق كونها تعبيرا عن العقلانيـة، وتكون السلطة تعبيرا عن العقلانية عندما تكون ضامنة لحقوق الملكية الخاصة. وكل ما على السلطة أن تفعله إزاء العامة هو تحرير جـزء من وقت عملهم ليـتلقوا التوجـيهات من هـؤلاء الذين يتولون مهمة تبرير السلطة أمامهم. وتعد وجهة نظر هوبز هذه إعلانا مبكرا وبسيطا عن المهـمـة الأيديولوجـيـة للسلطة في ظل الرأسـمـاليـة وعن الوظيـفـة الأيديولوجية للدولة، إذ نجد فـي نظرية هوبز السابقة الشكل الأولي الجنيني لما سيتطور بعـد ذلك في صورة الإعلام الحديث ومهمتـه الأيديولوجية في الهيمنة.

كما افترض لوك علاقة عـمل مأجور في حالة الطبيعة الأولى، وذلك بقوله أن منتج العـامل الذي يعمل لدي يعد ملكي وذلك دون اعـتراف من آخرين ودون حاجة إلى إجماع المجتمع أو رضائه؛ وهو بذلك يخرج علاقة

العمل المأجور من نطاق العقد الاجتماعي[1]. كما جعل لوك حق الثورة هو الطريقة الوحيدة لممارسة المواطنة، لكنه في نفس الوقت سحب ذلك الحق من العمال المأجورين. وينظر لوك إلى هؤلاء على أنهم غوغاء وغير قادرين على الفعل السياسي العقلاني، وإذا اتحدوا فسوف يتحدون في عصيان مسلح، ولذلك أنكر عليهم حق الثورة الذي احتفظ به لأصحاب الملكية من الطبقة الوسطى[2]. والحقيقة أن موقف لوك من العمال المأجورين هو نفس موقف النظام الرأسمالي طوال تاريخه، وهو أيضا موقف كل رجل أعمال إزاء من يعمل عنده.

حملت النظريتان السياسيتان لهوبز ولوك مسلمات مستقاة من ثلاثة مصادر: الاقتصاد الرأسمالي الناشئ، ونموذج السوق الرأسمالي، والمجتمع البورجوازي. فقد أعطت هذه العوامل الاقتصادية-الاجتماعية للمجتمعات الأوروبية في القرن السابع عشر حقا لم يكن موجودا من قبل، وهو الحق في التملك والاستحواذ غير المحدود والمراكمة اللامحدودة للثروة. ويبحث ماكفيرسون عن الأساس الفلسفي-القيمي الذي يكمن وراء هذا الحق الجديد ويحدده في تصور عن الطبيعة الإنسانية باعتبارها طبيعة راغبة في الأساس، والنظر إلى هذه الرغبة على أنها عقلانية ومشروعة؛ وما أضفى عليها العقلانية والمشروعية النظام الاقتصادي الناشئ المكون من العلاقات

(1) Ibid. P. 60.

(2) Ibid. P. 62.

الرأسمالية والسوق الحر والطبقة البورجوازية التي كونت نفسها في ظل هذا النظام الجديد. والحقيقة أن الحق اللامحدود في التملك والاستحواذ يتحول عمليا إلى الحق في الاستخدام اللامحدود لقوى الآخرين وعملهم، بما أن النظام الرأسمالي يحول العمل إلى سلعة يستطيع المرء بيعها لآخرين ويعطي الحق للآخرين في شرائها والاستحواذ على كل ما تنتجه[1] .

5-العقد الاجتماعي:

تعد نظرية العقد الاجتماعي النتيجة المنطقية للمسلمات التي بدأ بها الفكر الليبرالي حول الطبيعة الإنسانية وطبيعة المجتمع. فلأن الفكر الليبرالي بدأ بالقول بأن اجتماع الناس مع بعضهم لا يكون حسب الطبيعة بل حسب الضرورة، وأن المجتمع شئ مصطنع أنشأه الأفراد لتبادل المنافع، فقد توصل هذا الفكر منطقيا إلى أن النظام الاجتماعي يكون نتيجة اتفاق بين الأطراف المشاركة في صنعه، ويعبر عن عقد أصلي بينهم لضمان الأمن والسلام المتبادل.

كان هوبز على وعي تام بأن أصل السلطة في العالم الحقيقي هو القوة، وبأن صاحب القوة هو الذي يستطيع فرض سلطته؛ ولو كان يعتقد في غير ذلك لكان قد ظهر على أنه أكثر المفكرين السياسيين سذاجة. لم يذهب هوبز إلى أن العقد الاجتماعي هو أصل السلطة، بل ذهب إلى أنه

(1) Macpherson, Democratic theory, pp.17-18

أصل النظام[1]، أي الكل الاجتماعي الذي يجمع الأفراد والسلطة معا في جو من الأمن والسلام. فعلى الرغم من أن القوة هي أساس أي سلطة في أي مجتمع، إلا أن ما يضمن الأمن ويحمي أفراد المجتمع من الصراع المستمر مع بعضهم البعض ومع القوة السائدة اتفاقهم على أن يكفوا عن الحرب الدائمة ويضمنوا الأمن للجميع. صحيح أن الإجماع والاتفاق الذي يحققه العقد الاجتماعي متحقق بحضور قوة غالبة، وبفعلها، إلا أن قوة القهر وحدها ليست كافية لضمان الأمن، إذ يجب أن يقبل الناس السلطة طواعية ويسلموا لها بالشرعية ويكفوا عن حمل السلاح ويتخلوا لها عن حق استخدام العنف في ردع أي مخالف.

فلا يهم ما إذا كان مصدر السلطة غزوا لمجتمع أو استيلاء على أرض أو تحولا مؤسسيا من نظام في الحكم إلى نظام آخر، ففي كل تلك الحالات يجب أن تكون العلاقة بين السلطة والناس علاقة عقد يتخلى بموجبه الناس عن حقهم الطبيعي في استخدام القوة للسلطة باعتبارها الضامن الوحيد للأمن. والمواطنون عند هوبز يسلكون تجاه السلطة كما لو أنها ناشئة نتيجة هذا العقد، والسلطة كذلك تفعل نفس الشئ تجاههم، إذ تقدم نفسها لهم كما لو أنها تنشأ نتيجة اتفاقهم وإجماعهم عليها، وتقدم ذلك على أنه مصدر شرعيتها، في حين أن مصدر أي شرعية هو القوة. ويكون العقد الاجتماعي وفق تحليلنا هذا خداع متبادل ووهم سياسي كبير، لكنه وهم

(1) Hobbes, Leviathan, pp.84ff.

ضروري يجب اعتناقه وتبادله بين الناس ومع السلطة، لأنه يريح الجميع. ويتحول وهم العقد الاجتماعي هذا في عصرنا إلى وهم الديمقراطية، إذ يدعي الحاكم الديمقراطية دائما، في حين أنه دكتاتور، ويدعي المحكوم بأنه يعيش في ديمقراطية، في حين أنه مقهور.

هناك تناقض عميق في نظريات العقد الاجتماعي حول نشأة الدولة. فالدولة في هذه النظريات تنشأ من عقد أو اتفاق الناس حول النظام السياسي الذي سيحكمهم. الدولة إذن نتيجة إجماع عام شامل. إلا أن أي محاولة للخروج عن هذا الإجماع الذي تحقق لمرة واحدة وإلى الأبد سينظر إليها على أنها تمرد وخروج على الإجماع وعصيان وستقابل بالقمع والعقاب. صحيح أن لوك قد تحدث عن حق الثورة، أي حق الشعب في أن يثور على الحكومة الظالمة أو التي لا يرضى عنها، إلا أن ذلك لا يمكن أن يحدث. فالدولة تدافع عن نفسها في مواجهة أي حركة من هذا النوع بشراسة وعنف لا مثيل لهما. صحيح أن نشأة الدولة يمكن أن تكون بإجماع عام، إلا أنه لا يمكن أن يكون هناك إجماع على الإطاحة بالدولة؛ فالدولة بأجهزتها الأيديولوجية والقمعية سوف تعمل على عدم ظهور هذا الإجماع. من أسهل الأمور تحقيق إجماع للشعب حول النظام، إلا أن الإجماع لا يمكن أن ينعقد بنفس السهولة حول الإطاحة بالنظام. إن التناقض في هذه النظريات هو بين نوعي الإجماع، فهما ليسا متساويين وليسا على نفس الدرجة من الإمكانية والشرعية.

إن عملية تأسيس السلطة السياسية في الليبرالية التقليدية تتضمن طرفين: الأفراد والسلطة، إذ يكون منشأ السلطة تعاقد الأفراد فيما بينهم، وبذلك تصبح السلطة شركة مساهمة، والحقيقة أن هذا يكشف عن مفهوم البورجوازية للسلطة. كما تكشف الليبرالية التقليدية عن اختفاء المؤسسات الوسيطة بين الأفراد والدولة، في حين أن السلطة في العالم الواقعي إذا نشأت نتيجة تعاقد فهو يكون بين مؤسسات لا بين أفراد. إن النظرية السياسية الليبرالية تنظِّر لعلاقة ثنائية بين الأفراد والدولة. فلماذا غابت المؤسسات الوسيطة عنها؟ هل لأن العصر الذي ظهرت فيه لم يكن يعرف المؤسسات الوسيطة؟ كلا. فالعصور الوسطى الأوروبية عرفت تلك المؤسسات في صورة النقابات الحرفية واتحادات التجار. إن السبب في اختفاء المؤسسات الوسيطة التي تشكل جوهر المجتمع من الفكر السياسي الليبرالي هو الوضع الاجتماعي والسياسي للبورجوازية، ذلك لأنها قامت كطبقة باعتبارها أفرادا، وكانت الفردية والاستقلال الفردي الشرط الأساسي في عضوية تلك الطبقة، ولم يكن من الممكن للشخص أن يصبح فردا مستقلا إلا إذا كان يستطيع العيش وفق شروط الحياة البورجوازية. كما قامت البورجوازية كطبقة على أنقاض المؤسسات الوسيطة السابقة عليها في التاريخ الأوروبي مثل النقابات الحرفية. إن العلاقة الثنائية بين الأفراد والدولة في أدبيات الليبرالية التقليدية ما هي إلا انعكاس لعلاقة البورجوازية منذ نشأتها بالدولة: علاقة مباشرة دون توسط مؤسسات وسيطة، لأن

البورجوازية كانت حريصة على ألا تقدم نفسها في صورة طبقة وأخفت نفسها دائما بتقديم نفسها في صورة أفراد مستقلين. ويرجع السبب في ذلك إلى أن البورجوازية كانت المقرض الأساسي للدولة منذ صعودها في جمهوريات شمال إيطاليا: البندقية، جنوة، ميلانو. كانت الدولة آنذاك مدينة للبورجوازية في صورة مقرضيها الأفراد.

كيف يمكن تصور فكرة العقد الاجتماعي الآن والمجتمع أصبح يتكون من فئات وطبقات وجماعات مصالح؟ لن يصبح مفهوم العقد ذا دلالة إلا إذا تصورناه على أنه وصف لما يحدث من اتفاقات ومساومات بين الأحزاب والقوى السياسية. وحتى المساومات التي تنتهي إلى اتفاق ما بين القوى السياسية لا تسير حسب منطق العقد الاجتماعي بل حسب منطق القوة؛ إن التهديد المستمر باللجوء للقوة هو الضامن الحقيقي للعقد الاجتماعي، إذ يصبح العقد بذلك هدنة مؤقتة ناتجة عن توازن بين القوة والقوة المضادة، وتخل مؤقت عن ممارسة العنف والعنف المضاد.

6 - إشكالية النظام:

كيف يحدث النظام في المجتمع وفق الفكر الليبرالي؟ كانت إجابة فلاسفة الليبرالية على هذا السؤال بسيطة ومباشرة على مدى تاريخ الفكر الليبرالي كله والممتد عبر أربعة قرون: النظام في المجتمع يحدث تلقائيا وبدون تخطيط مسبق ومقصود.

تتضح فكرة تلقائية النظام من نظرية هوبز في حركة المجتمع ذات الطابع الميكانيكي. يأتي هوبز في سياق نظريته السياسية بمجموعة من الافتراضات التي لم يعلن عنها بوضوح، والتي يتضح فيها تأثير المجتمع البورجوازي الناشئ ونظامه الاقتصادي، كما يتضح فيها اشتراكه مع التصور العلمي السائد في عصره عن الحركة الفيزيائية. فهو يذهب إلى أن العلاقات بين الناس في المجتمع تسير حسب ما يتمتع به كل فرد من قوة، وأن حركة المجتمع كله هي حركة القوى العاملة فيه. والملاحظ أن علم الفيزياء المعاصر لهوبز كان يتكلم هو الآخر عن القوة ويُنظِّر لها ويعتبرها محركة الكون كله في صورة الجاذبية؛ بحيث ظهرت الفيزياء النيوتونية باعتبارها نظرية في قوة الجاذبية بصفة أساسية، وكانت جزءا مهما من التصور الميكانيكي عن العالم والذي بدأ يسود في النصف الثاني من القرن السابع عشر. لقد كان هوبز ينظر إلى المجتمع كما نظرت الفيزياء المعاصرة له إلى الكون، بحيث أدت به هذه النظرة إلى القول بأن النظام في المجتمع يحدث تلقائيا بفعل توازن قوى الأفراد مع بعضها والمناظر لتوازن قوى الجاذبية في الكون والذي ينتج عنه استقرار الكواكب في مداراتها وحركاتها حول النجوم.

والنظام في الفكر الليبرالي هو نظام المصالح الشخصية من حيث توافقها وليس نظاما من العلاقات الاجتماعية؛ ولا يؤمن الفكر الليبرالي "بوجود فاعلين اجتماعيين تحددهم القيم والعلاقات الاجتماعية في آن معا.

بل يؤمن بالمصالح والامتيازات الخاصة ويسعى لأن يفسح لهما أوسع مجال ممكن»[1] كما أن للفكر الليبرالي موقفا محددا من الغايات، فهو يتيح تعددا للغايات وحرية نحو تحقيق أي منها، ولكي يقوم بذلك يرفض أن يعطي لأي غاية قيمة مطلقة أو أفضلية على باقي الغايات؛ تصبح القيمة أو الغاية بذلك نسبية و«تكف عن أن تكون عقيدة وتكتفي بأن تكون إما مصلحة أو ميلا أو رأيا، ولا تستطيع المطالبة بفرض نفسها على الآخرين. وهذا ما ينطوي على صورة للحياة الاجتماعية تُستبعد منها المعتقدات والنزاعات الاجتماعية الأساسية في آن معا»[2]. والحقيقة أن الرأي والميل المصلحة هي ما يبدأ به الفكر الليبرالي وهي ما ينتهي إليه أيضا، وذلك كما نرى من نظريات هوبز ولوك وهيوم. والليبرالية بذلك تشبه الدائرة المغلقة التي تجعلنا نعود دوما إلى نقطة انطلاقنا، أي تبدأ بمجموعة من القيم التي تقدمها في صورة مسلمات حول الطبيعة البشرية لينتهي بها أيضا مقدما إياها في النهاية على أنها قيم سياسية.

شكل النظام مشكلة عويصة أمام الفكر الليبرالي وذلك لأنه ينكر من البداية أي استقلال للمجتمع عن أفراده المكونين له، ولهذا السبب نرى أن النظام عند هوبز يتحقق وسط تعارض المصالح الفردية عن طريق قوة غير

(1) آلان تورين: ما الديمقراطية. ترجمة عبود كاسوحة. منشورات وزارة الثقافة، دمشق 2000، ص 80.

(2) المرجع السابق، نفس الصفحة.

شخصية هي قوة الدولة أو "التنين-اللفياثان" Leviathan كما أطلق عليها. كما يتحقق النظام عند لوك بعقد اجتماعي يتمثل جوهره الأساسي في أنه عقد بين أصحاب الملكيات الخاصة مستبعدا كل من لا يملك، وبذلك يتحول عقد لوك الاجتماعي إلى شركة مساهمة بين أصحاب الملكية ولا يرقى أبدا إلى مرتبة المجتمع الإنساني.

إن السبب الأساسي الذي يجعل النظام يشكل مشكلة عويصة الحل أمام الفكر الليبرالي هو أنه يقوم على الفصل الحاد والحاسم بين المجال الخاص والمجال العام، مجال الأفراد ومجال المجتمع والسلطة السياسية والدولة. إذ لا توجد وسائط بين المجالين بحيث تتحول السياسة إلى مجرد حماية للمجال الخاص، أي للملكية الفردية وحق الأفراد في الاستحواذ على المزيد منها. وتصبح الحكومة في ظل هذا النظام "لجنة لإدارة الشئون المشتركة للبورجوازية" كما قال ماركس وإنجلز[1]. ونتيجة مثل هذا الفصل بين المجال الخاص والمجال العام أن تصبح المبادئ الليبرالية في الحكم آلية لاختيار الحكام عن طريق الديمقراطية الشكلية، أي النظام الانتخابي الذي تضع فيه الصفوة السياسية رجالها أمام الشعب ليختار واحدا منهم. وعلى الرغم من أن الشعب هو الذي يختار حكامه في هذا النظام الشكلي، إلا

(1) Karl Marx and Friedrich Engels: "The Communist Manifesto", in: Selected Works, Volume I, (Moscow: Foreign Languages Publishing House, 1955), P.36.

أن هذا كله ليس سوى وهم كبير، لأن الحقيقة أن الصفوة هي التي تختار نفسها.

وكما فصل الفكر الليبرالي بين المجال الخاص والمجال العام فقد خلط في نفس الوقت بين مستويين للممارسة السياسية، المستوى الداخلي للعلاقات بين السياسيين والأحزاب وأعضاء الحكومة، والمستوى الخارجي من العلاقات السياسية الكائنة بين المجتمع المدني والدولة أو القوى السياسية في المجتمع والسلطة السياسية، أو بين مستوى أصغر ومستوى أكبر في الممارسة السياسية؛ وهو ينقل الآليات التي تحكم المستوى الداخلي الأصغر إلى المستوى الخارجي الأكبر. إن السياسة باعتبارها مجموعة مساومات وتوازنات وحلول وسطى ومصالح متبادلة وضغوط هي السياسة كما يمارسها السياسيون أنفسهم من أعضاء حكومة وممثلي أحزاب ونواب وجماعات ضغط. ينقل الفكر الليبرالي هذه الصورة إلى المستوى السياسي الأكبر ويعتقد أن هذه هي نفس علاقة الشعب بالسياسة أو السلطة السياسية والدولة، أو علاقة المجتمع المدني ومؤسساته بالدولة، إلا أن هذا خطأ كبير. لكنه خطأ مبرر، فعندما تصبح الحكومة لجنة لإدارة الشئون المشتركة للبورجوازية، أو للرأسماليين أو لرجال الأعمال والمستثمرين، تصبح علاقة الشعب بالسلطة السياسية علاقة ضغط ومساومة وحلول وسطى بعد أن أصبحت تلك السلطة تعبيرا عن مصالح رأس المال، وبذلك تتحول السياسة إلى مساومات وضغوط وحلول وسطى بين الشعب وممثلي رأس المال المتحكمين في سلطة الدولة.

إن رفض الفكر الليبرالي الاعتراف بوجود مجال اجتماعي مستقل عن تنشئة الفرد والدولة قد قيد من مجال تحققه العملي للغاية بحيث أنه لم يحتل في التاريخ سوى مرحلة انتقالية بين صراع البورجوازية مع الإقطاع و لأرستقراطية وصراع الحركات الشعبية مع الرأسمالية؛ فالليبرالية لم تكن لا أداة البورجوازية في الصراع بينها وبين الإقطاع والملكيات المطلقة، إلا نها بمجرد انهيار النظم القديمة تحولت إلى أيديولوجيا مبررة لحكم لبورجوازية وبالتالي حوربت من قبل الحركات الشعبية والقومية، إذ لا تجد هذه الحركات ذاتها ولا تعبيرا كافيا عنها في الليبرالية[1]. هذا بالإضافة إلى ن اقتصاد السوق الذي يستخدم الليبرالية كغطاء فكري وأيديولوجيا مبررة له ليس ليبراليا بالمرة، إذ تسوده علاقات القوة والاحتكارات.

يشترك جميع الليبراليين التقليديين في الشك في قدرة الجمهور على حكم ذاته، وفي الخوف من الغوغائية والفوضى التي يمكن أن تنتج عن ديمقراطية مباشرة ينظرون إليها على أنها ديماجوجية وفوضوية. وقد قدم لهم عصر الإرهاب في الثورة الفرنسية مثالا حيا على فوضوية الديمقراطية المباشرة مما شكل لديهم مبررا قويا لرفضها. الحقيقة أن الليبراليين التقليديين يخافون من كل من لا يملك، لأنه ليس لديه شيئا يفقده، وبذلك يكون اعتراضه ورفضه للوضع القائم أشد راديكالية وعنفا. كما أنهم في نفس الوقت يحاولون تأسيس نظام يضمن الحرية، تلك الحرية التي يفهموها على

(1) تورين: المرجع السابق، ٨١-٨٢ .

أنها حريتهم هم أصحاب الملكية، وهذا ما يجعلهم يسعون دائما نحو التوفيق بين الأكثرية الشعبية فاقدة الملكية والحرية، وذلك بمنع تلك الحرية السياسية التي يؤسسونها من أن تتوسع وتؤدي إلى وصول الشعب إلى السلطة، ذلك الوصول الذي ينظرون إليه على أنه انتصار للديماجوجية[1]. إن الديمقراطية التي تبغيها الليبرالية التقليدية ديمقراطية مقيدة ومحكومة جيدا ومقصورة على البورجوازية.

7- الأساس الاجتماعي- الاقتصادي لليبرالية:

يقول هيجل عن الفلسفة إنها "عصرها ملخصا في الفكر"، أي أنها التعبير الفكري عن عصرها الذي وجدت فيه، ولا ينطبق هذا المبدأ أكثر من انطباقه على الفلسفة الليبرالية، بمعنى أنها كانت تالية في ظهورها على التغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي بدأت في الظهور في أوروبا منذ القرن السادس عشر. تمثلت هذه التغيرات في ظهور طبقة جديدة هي البورجوازية، الطبقة المنشغلة بالتجارة والصناعة والأعمال المالية. أتت هذه الطبقة بأشكال جديدة من النشاط الاقتصادي غير الخاضعة للنظام الإقطاعي المعتمد على الملكية الزراعية. وحملت هذه الطبقة معها رؤية مختلفة للمجتمع ناتجة عن نمط عيشها الجديد والأنشطة الاقتصادية الجديدة التي تخصصت فيها. تميزت هذه الرؤية الجديدة بالتأكيد على قيم الفردية والحرية والمساواة بالضد على النظام الإقطاعي الذي كان نظاما تراتبيا سلطويا يقيد

(1) المرجع السابق: 153

لأفراد بالأرض وبمهن معينة طوال حياتهم. وبذلك حملت البورجوازية طابعا ثوريا منذ بداياتها وجاءت بوعود براقة لتحرير الناس من الأنظمة الإقطاعية التي كانت مسيطرة عليهم. ولم تكن تلك الوعود سوى تعبير عن رغبة البورجوازية في التحرر من الإقطاع والنظم الأرستقراطية، وانعكاس قيمي وأخلاقي وفلسفي للوضع الجديد للبورجوازية.

قدمت الليبرالية تعريفات للفرد و الحرية والعدالة، والحقيقة أنها لم تكن إلا انعكاسا لاقتصاد السوق الرأسمالي. فالفرد هو الشخص الذي يتمتع بحرية إقامة علاقات مع غيره من أفراد المجتمع و يدخل معهم في تعاقدات، والحرية هي حرية الفرد في أن يبيع عمله ونتاج عمله، وحرية البائع والشاري في الدخول في تعاقدات يضعون شروطها بأنفسهم مع عدم تدخل الدولة في هذه العمليات وترك آليات السوق تعمل بحرية. أما المساواة والعدالة فتتحققان عن طريق توازن المصالح والمنافسة الحرة في السوق. والحقيقة أن جميع الحقوق الليبرالية تختزل في حق الملكية. فالحرية هي حرية التملك، والمساواة هي تساوي الأفراد في سعيهم نحو التملك، والأمن هو المناخ الذي يضمن للفرد حمايته لملكيته والحصول على المزيد منها.

كانت التعريفات السابقة للفرد والحرية والمساواة كانت بالفعل تعبيرا عن فكر البورجوازية وأسلوب حياتها و سلوكها. فعندما ظهرت البورجوازية كانت في صراع مع الإقطاع والأرستقراطية . ولكي تخرج من

براثن النظام القديم وتؤسس نظامها الجديد في الإنتاج كان لابد وأن تقدم تعريفات جديدة للفرد والحرية والمساواة، وهدفت من ذلك أن تفسح مجالا للفرد كي يعمل ويراكم رأس مال ويستخدم قوى عاملة ويبادل ما ينتجه مع غيره من المنتجين دون الخضوع لإقطاع أو أرستقراطية أو إشراف دولة.

كانت الليبرالية إذن تعبيرا عن فكر البورجوازية وخبرتها الاجتماعية الجديدة. فعندما تتحدث المذاهب الليبرالية عن الحرية والمساواة والصالح العام فإن حديثها هذا مرتبط بالوضع الطبقي والاقتصادي للبورجوازية. ولأن البورجوازية مكونة من تجار ورجال صناعة ورجال مال فقد كانت رؤيتها الليبرالية مشروطة بتلك الأنشطة التي تمارسها. وهذا ما كشف عنه ماركس. يضع ماركس الأوضاع الاقتصادية الجديدة التي تميز الاقتصاد الرأسمالي باعتبارها الأساس الذي قامت عليه مبادئ الليبرالية، إذ يستنبط مبادئ الحرية والمساواة والمصلحة العامة من عملية التبادل المميزة لأسلوب الإنتاج الرأسمالي، أي التبادل القائم على السوق. يقول ماركس[1] :

> طالما تم النظر إلى السلع والعمل على أنها قيم تبادلية]أي سلع مطروحة للبيع في السوق بسعر يعبر عن قيمتها باعتبارها سلعا[، وإلى الطريقة التي تتصل بها السلع المختلفة

(1) Marx, Grundrisse : foundations of the critique of political economy (rough draft) / translated with a foreword by Martin Nicolaus. (Penguin Books: Harmondsworth, 1993), P.241.

مع بعضها البعض على أنها مجرد تبادل لقيم تبادلية، والذي يعني تساويها، فإن الأفراد الذين تحدث بينهم هذه العملية ينظر إليهم على أنهم متبادلين Exchangers وطالما أن الطابع الشكلي [لهذه العملية]هو محل الاعتبار، فليس هناك ما يميز هؤلاء عن بعضهم البعض، وهذا هو الشكل الاقتصادي الذي يواجهون فيه بعضهم البعض في علاقة تبادل؛ إنه مؤشر لوظيفتهم الاجتماعية وعلاقاتاهم الاجتماعية تجاه بعضهم البعض. كل فرد منهم متبادل، أي لديه نفس العلاقة الاجتماعية مع الآخر والتي للآخر معه. وباعتبارهم فاعلين للتبادل وقائمين به فإن علاقاتهم هي علاقة مساواة. من المستحيل أن نجد أي أثر للتمييز ولا للتناقض بينهم، ولا حتى أي اختلاف.

المساواة هي مبدأ ضروري للتبادل السلعي في ظل الرأسمالية. والملاحظ أن ماركس يوضح أن علاقة التبادل تطمس الفروق بين الأفراد وتساوي بينهم بشكل مطلق يضيع أي اختلاف كيفي، والغريب أن هذا هو نفس النقد الذي يوجه للنظم الاشتراكية: المساواة الطامسة للاختلاف والفروق الفردية. نرى في هذا النص كيف يظهر هذا الطمس في المجتمع الرأسمالي نفسه.

إن المساواة التي تنشأ من عملية التبادل هي في حقيقتها تسوية لأطراف

التبادل، إذ يصبح الأفراد بذلك غير متمايزين تجاه بعضهم البعض Indifferent، ولا يعيرون شأنا لما يجعلهم مختلفين كأفراد، فالسعي نحو المصلحة الفردية يختزل الأفراد إلى ذرات مجردة جوفاء. ويضع ماركس في النص السابق يده على المعنى الذي عبر عنه دوركايم بعد ذلك باللامعيارية Anomy، ذلك لأن خلو المجتمع من المبادئ المعيارية العامة التي تحكم سلوك أفراده وحياده تجاه كل القيم هو نتيجة لنظام التبادل السلعي الذي ينحي الجانب المعياري للسلوك الإنساني ولا يهتم إلا بتبادل المصالح ويحول العمل البشري ونتاج هذا العمل إلى سلع ويقذف بها في السوق. ويستمر ماركس في القول بأن هذه التسوية التي هي حقيقة المساواة في عملية التبادل، مع تنحيتها للمعايير وطابعها الشكلي المادي، تنتهي إلى أن تقطع كل علاقة اجتماعية حقيقية بين الأفراد وتجعل العلاقة الوحيدة بينهم هي علاقتهم باعتبارهم أجسادا. هكذا يختزل التبادل السلعي الأفراد إلى أجسادهم بعد أن يلغي وجودهم الاجتماعي بالكامل، وهنا تتحقق نظرية هوبز عمليا، والذاهبة إلى أن حركة المجتمع هي الحركة المادية لأجساد الأفراد المكونين له.

وبعد أن يحلل ماركس علاقة التبادل باعتبارها تبادلا لقيم تبادلية Exchange Values يعود ليحلل جانبها الثاني باعتبارها تبادلا لقيم استعمالية Use Values تبادل القيم الاستعمالية هو تبادل الحاجات Needs، إذ يحوز الطرف الأول على ما يلبي حاجة الطرف الثاني،

والثاني على ما يلبي حاجة الأول. وهنا يحدث التكامل والتساند بينهما وتتخذ العلاقة التبادلية علاقة اجتماعية، ويظهر مفهوم الإخاء Fraternity. ويشير ماركس إلى أن أصل التساند الاجتماعي في ظل الرأسمالية يعتمد على تلك العملية في تبادل القيم الاستعمالية. والملاحظ كيف يظهر مصطلح "التساند" Solidarity ومصطلح "الاندماج" Integration في تحليل ماركس، المصطلحين الأثيرين لدى علم الاجتماع واللذان يشير إليهما ماركس قبل تطوير علماء الاجتماع الكامل لهذين المفهومين. الفرق الأساسي بين ماركس ورواد علم الاجتماع الذين وضعوا هذين المفهومين في سياق نظرية سوسيولوجية (دوركايم-فيبر-بارسونز) أن ماركس يوضح كيفية ظهور مبادئ التساند والاندماج الاجتماعي من خلال عملية التبادل السلعي المميزة لأسلوب الإنتاج الرأسمالي، في حين نظر رواد علم الاجتماع إليهما من منظور قيمي ومعياري، بمعنى أن التساند والاندماج معياريان يتحققان خارج العملية الاقتصادية لا انطلاقا منها كما ذهب ماركس.

ومع مبدأ المساواة ومبدأ الإخاء (التساند) يظهر مبدأ ثالث خلال عملية التبادل السلعي وهو الحرية. يقول ماركس[1]:

> على الرغم من أن الفرد (أ) يرغب في السلعة التي يملكها الفرد (ب) فإنه لا يحوز عليها بالقوة، والعكس بالمثل، بل

(1) Ibid, P.242.

هما يعترفان ببعضهما البعض تبادليا باعتبارهما ملاكا، أشخاصا تتغلغل إراداتهم في سلعهم. وبالتالي فإن الشخصية باعتبارها مبدأ قضائيا تظهر هنا، إلى جانب الحرية، طالما أن تلك الحرية ذاخلة في مبدأ الشخصية]أي طالما كانت حرية الفرد ضرورية لجعله شخصا بالمعنى القانوني .[لا يحوز أحد على ملكية الآخر بالقوة. وكل واحد منهما يتخلى عنها طواعية.. ويلبي حاجة الآخر كما يلبي الآخر حاجته؛ كل منهما يستخدم الآخر باعتباره وسيلة

وهذا ما عبر عنه فيبر سوسيولوجياً بمفهوم الفعل العقلاني الهادف Purposive Rational Action.

ويتضمن وعي هذين الفردين ثلاثة أشياء: ١) أن كل واحد منهما يصل إلى غايته فقط عندما يخدم الآخر كوسيلة؛ ٢) أن كل منهما يصبح وسيلة للآخر؛ ٣) أن المصلحة المشتركة التي تظهر على أنها دافع الفعل تدرك على أنها واقعة قائمة من قبلهما معا[1]*.

يستنبط ماركس في هذا النص مبدأ الشخصية القانونية مع ما تتضمنها من حرية، ويستمر في الكشف عن الهيكل القانوني الليبرالي للبورجوازية من داخل عملية التبادل. والملاحظ أن عملية التبادل هذه هي التي تعطي

(1) Ibid, pp.243-244.

لدى أطرافها الداخلين فيها وهما بمصلحة متبادلة يفهمونها على أنها مصلحة مشتركة وعامة، إذ ليس شرطا أن تكون المصلحة المتبادلة بين شخصين Mutual Interest مصلحة عامة للمجتمع كله General Interest. يقول ماركس في ذلك[1]:

> إن المصلحة العامة هي عمومية المصالح الذاتية. وبالتالي فعندما يضع الشكل الاقتصادي، الذي هو التبادل، المساواة المتعددة الجوانب للقائمين بهذا التبادل، فإن مضمون هذا التبادل هو الحرية. ولذلك فالمساواة والحرية لا تحترمان في عملية تبادل القيم التبادلية وحسب، بل إن هذا العملية هي الأساس الواقعي المنتج لكل مساواة وحرية. وباعتبارهما أفكارا خالصة فإنهما التعبيرات المثالية عن هذا الأساس؛ وباعتبارهما متطوران في علاقات قانونية وسياسية واجتماعية فهما هذا الأساس نفسه لكن في سلطة أعلى.

أي يحوزان على سلطة أعلى بفضل تشكيلهما لمبادئ قانونية وسياسية. وهذا هو الأساس الأيديولوجي للفكرة القائلة أن اقتصاد السوق الحر هو الذي يضمن الحرية والمساواة، تلك الفكرة المستمرة حتى الآن والمستخدمة في تبرير التوسع العالمي للرأسمالية وفي الدعاية لها لدى الدول الاشتراكية السابقة ودول العالم الثالث.

---

(1) Ibid, P.245.

تتأسس مبادئ المساواة والحرية في المجتمع البورجوازي من تلك العلاقة التبادلية التي يصفها ماركس. لكن يعود ماركس ليقول إن هذه المبادئ مقامة على تجريد، فهي ليست إلا أمثلة Idealization لعملية مجردة في الأصل وهي عملية التبادل السلعي بين الأفراد والتي ليس لها وجود في الواقع؛ إنها إذن أمثلة لتجريد Idealization of an Abstraction. في العالم الحقيقي لا تتأسس العلاقات الاقتصادية حسب هذا النموذج المثالي للتبادل السلعي البسيط، ذلك لأن المجتمع الرأسمالي يتكون من أناس لا ينتجون إلا القيمة التبادلية أي العمال، وبذلك فهم لا يشكلون طرفا في العلاقة التبادلية المثالية التي يفهم بها المجتمع البورجوازي نفسه. لا يحتوي النظام الرأسمالي على أفراد منتجين يبادلون منتجاتهم مع بعضهم البعض، بل على فئة لا تملك إلا قوة عملها ولا تحصل من عملها إلا على القيمة التبادلية، أي الأجر، وفئة ثانية تستخدم الفئة الأولى لإنتاج سلع بهدف الربح. وفي ظل هذا التقسيم الطبقي للعمل بين العمل المأجور ورأس المال يحدث تراتبا طبقيا تنتفي فيه المبادئ المثالية للمساواة والحرية، لأن العلاقة الأساسية لا تعد علاقة أفراد يبادلون منتجاتهم مع بعضهم البعض بل علاقة مواجهة طبقية وخضوع طبقة لأخرى. يمكن أن يكون المجتمع البورجوازي متحدثا عن نفسه وعن أفراده هو باعتبارهم فئة المنتجين الرأسماليين عندما يبني المساواة والحرية على عملية التبادل، أي على السوق، تلك العملية التي لا تحدث إلا بين أفراده فقط، لكنه يستبعد طبقة كاملة من نموذجه المثالي، الطبقة المنشغلة مباشرة في الإنتاج.

رأينا كيف أن المبادئ الليبرالية تظهر انطلاقا من نموذج مثالي عن علاقات السوق في المجتمع البورجوازي، ذلك النموذج الذي ليس له وجود حقيقي في الواقع بل هو مجرد صورة أيديولوجية يراد الإيهام بها والتعتيم حول ما يكمن تحت اقتصاد السوق من مجتمع طبقي واستغلال رأسمالي. والحقيقة أن نفس هذا النموذج المثالي لاقتصاد السوق والذي يتأسس وفق مبدأ تبادل المتساويات Exchange of Equivalents يستخدم لوصف علاقة مختلفة تماما، وهي عملية بيع وشراء قوة العمل. تقدم جميع المذاهب الليبرالية قديمها وحديثها تلك العلاقة على أنها علاقة تبادل متساويات بين قوة العمل الذي يطرحه العامل في السوق ويتلقى مقابله أجرا ينظر إليه على أنه كل ما يحق له الحصول عليه؛ وكأن قوة العمل سلعة مثلها مثل أي سلعة أخرى يتم تبادلها بالنقود؛ في حين أن العلاقة الحقيقية بين بائع قوة العمل ومشتريها علاقة طبقية بين العمل المأجور ورأس المال. وعلى الرغم من ذلك تقدم تلك العلاقة على أنها تتضمن، بل وتضمن، الحرية والمساواة والعدالة. وبذلك تظهر عملية بيع وشراء قوة العمل على أنها جنة عدن لحقوق الإنسان، ففيها[1] :

> لا حكم إلا للحرية والمساواة والملكية وبنتام. الحرية لأن بائع وشاري قوة العمل.. لا يرغمهما شئ إلا إرادتيهما الحرة. إنهما يتعاقدان باعتبارهما عملاء أحرار، والاتفاق الذي

(1) Marx, Capital, Vol. 1 (Progress Publishers: Moscow 1956), P.176.

يتوصلان إليه ما هو إلا الشكل الذي يعطيانه تعبيرا قانونيا عن إراديتهما المشتركة. والمساواة لأن كلاً منهما يدخل في علاقة مع الاخر باعتباره مالكا بسيطا لسلع، وهما يتبادلان متساويات ببعضها. والملكية لأن كل منهما لا يتصرف إلا فيما يملك. وبنتام لأن كل منهما يهتم بنفسه فقط[1]. والقوة الوحيدة التي تجمعهما معا وتضعهما في علاقة مع بعضهما البعض هي الأنانية والمصلحة الشخصية لكل منهما.. ولأن الجميع يفعل ذلك فهم، وفقا للنظام المسبق للأشياء أو تحت العين الساهرة للعناية الإلهية الحكيمة، يعملون معا لمصلحتهم المتبادلة وبالتالي للمصلحة العامة.

نرى في هذا النص البالغ الأهمية كيف تظهر عملية بيع وشراء قوة العمل في النظام الرأسمالي على أنها تحقق مبادئ الحرية والمساواة والملكية

(1) يقصد ماركس بـ "بنتام" المفكر وعالم السياسة والقانون والاقتصادي الإنجليزي جيرمي بنتام (1748-1832) Jeremy Bentham مؤسس مذهب الوسلية Utilitarianism الذي يتمثل في اختزال الإنسان إلى حاجاته البيولوجية. يتأسس مذهبه الأخلاقي في التأكيد على رد السعادة إلى اللذة والمنفعة، وأعطى في مذهبه السياسي الأولوية للفرد على الجماعة، وأكد في مذهبه الاقتصادي على دور التوسع النقدي في تحقيق التوظف والنمو الاقتصادي. يريد ماركس بالإشارة إليه السخرية من فكرة السوق الحر في ظل الرأسمالية الذي يحقق مبادئ بنتام، أي المنفعة واللذة والمصلحة الشخصية.

خاصة والمصلحة الشخصية والعامة في نفس الوقت، وليس هذا إلا وهما بالطبع، لأن العلاقة الحقيقية بين بيع وشراء قوة العمل هي علاقة بين العمل المأجور ورأس المال. لكن هكذا تُستخدم الليبرالية للتعتيم على التناقض الطبقي في المجتمع الرأسمالي وفي رسم صورة وردية أيديولوجية للواقع تسود فيها حقوق الإنسان. يقدم ماركس هذا النقد بعد أن أوضح كيفية ظهور العمل المأجور في تاريخ الرأسمالية، إذ ظهر نتيجة لفصل المنتجين المباشرين عن أدوات عملهم واحتكار هذه الأدوات من قبل رأس المال، وبالتالي تحويلهم إلى عمال مأجورين لا يستطيعون إلا بيع قوة عملهم ليتمكنوا من الحياة.

تعقيب:

رأينا كيف أن البحث في الأسس الاجتماعية والاقتصادية لنشأة الليبرالية قد أخرجنا من الطابع الفلسفي والحقوقي والسياسي للخطاب الليبرالي وأدخلنا في مجال جديد مع نصوص ماركس السابقة وهو مجال الاقتصاد السياسي. والحقيقة أن ماركس يقدم نقده السابق لمبادئ الليبرالية في سياق نقده للاقتصاد السياسي الكلاسيكي، إذ كشف ذلك العلم عن تبنيه للرؤية الليبرالية للمجتمع، ورسمت تطوراته لدى الاقتصاد المبتذل Vulgar Economics صورة للسوق الرأسمالي باعتباره محققا لمبادئ المساواة والحرية والعدالة؛ ولم يكن في ذلك سوى أيديولوجيا مبررة للرأسمالية.

الفصل الثانى

آدم سميث

والليبرالية الاقتصادية

الفصل الثانى

آدم سميث والليبرالية الاقتصادية

يُنظر إلى آدم سميث (1723-1790) على أنه رائد الليبرالية الاقتصادية Economic Liberalism، تلك النظرية الاقتصادية-السياسية القائلة بحرية التجارة وبأن النمو والرخاء الاقتصادي يتحققان بإتاحة حرية كاملة لكل أفراد المجتمع في تعاملاتهم الاقتصادية، وأن النظام الاقتصادي الأمثل هو نظام السوق الحر. هذه النظرة في حد ذاتها جميلة ووردية ومليئة بالنوايا الحسنة، وهي تقدم نفسها على أنها دعوة للخير العام. لكن وراء هذا الطابع الخيِّر لليبرالية الاقتصادية تكمن حقائق عالم الاقتصاد الواقعي المنقسم إلى مستغِلّين ومستغَلّين، مهيمنين وخاضعين، ملاك عناصر الإنتاج ومن لا يملكون غير سواعدهم.

في ضوء الانقسام الطبقي الحاد في العالم المعاصر، وتوسع الفروق الطبقية بين الشريحة العليا والشرائح الأدنى، وانعدام المساواة في فرص العمل، وعدم وجود سياسة عامة تضمن عملا ثابتا مستقرا وحدا أدنى للأجور وأمنا اجتماعيا وحماية من سيطرة رأس المال على حياة الناس وفرصهم في العيش، تصبح المناداة بالحرية الاقتصادية زائفة، لأنها في ظل

هذا الوضع الطبقي الحاد تصبح خادمة لمصالح أولئك المتحكمين في الثروة وأدوات الإنتاج والأسواق؛ وتصير الحرية الاقتصادية حريتهم هم، أي تحررهم من الرقابة الشعبية الديمقراطية ومن القيود على ممارساتهم الاستغلالية، سواء تلك التي تضعها الدولة أو المجتمع المدني.

تريد الاحتكارات الانفراد بالمستهلكين، وترفض أن يقف أي شيء بينها وبينهم، وإذا كانت الدولة هي هذا الشيء سُمي ذلك تدخلا سافرا في الاقتصاد الحر وبيروقراطية وسلطوية، إلخ. وهذا هو المعنى الحقيقي لليبرالية الاقتصادية التي ليست سوى أيديولوجيا تحافظ على الوضع المسيطر لرأس المال العالمي واحتكاراته وتزيل من أمامه أية قيود من الدولة أو المجتمع. وفي ظل هذا المناخ الأيديولوجي المليء بالخدع والأضاليل، يُستخدم آدم سميث باعتباره سلطة فكرية تربطه الخطابة المبتذلة لليبرالية الجديدة بما تنادي به من سياسات تتلخص في التخلص من القيود السياسية والاجتماعية على أنشطة رأس المال الاحتكاري. وهكذا نرى في العقود الأخيرة من القرن العشرين عودة للاهتمام بآدم سميث وتقديمه على أنه رائد الليبرالية الاقتصادية والنظر إليه على أنه الأب الفكري لليبرالية الجديدة. تعمل هذه الليبرالية الجديدة الآن على استغلال اسم آدم سميث لإضفاء شيء من الوجاهة والاحترام والخلفية العلمية لما تنادي به من ممارسات ليست في حقيقتها سوى بلطجة، ولا تكشف عن حرية اقتصادية بل عن دكتاتورية رأس المال.

إذا عدنا إلى قراءة كتاب آدم سميث "ثروة الأمم" The Wealth of Nations [1] بعيدا عن كل التفسيرات والتأويلات والاستخدامات الأيديولوجية لهذا الكتاب، وقرأناه بعقل صاف وكأننا لم نكن نعرف عن آدم سميث شيئا، وتتبعنا أفكاره الرئيسية، فسوف نفاجأ بأن سميث بريء من الاستخدام الأيديولوجي الحالي لأفكاره؛ بل سوف نكتشف أن المعنى الحقيقي لليبرالية الاقتصادية كما تظهر في كتاب سميث نفسه مضاد تماما لما تدعو إليه الليبرالية الجديدة. ونحن بذلك نهدف إنقاذ آدم سميث من أيدي الليبراليين الجدد ووضعه في مكانه الصحيح في تاريخ علم الاقتصاد السياسي، وفهم كتابه في سياق عصره وظروف مجتمعه الإنجليزي في النصف الثاني من القرن الثامن عشر، كاشفين بذلك عن الفرق بين تصور آدم سميث عن السوق الحر وتصور العولمة الرأسمالية عنه، إذ سيتضح لنا أنهما مناقضان لبعضهما تماما.

آدم سميث مؤسس الاقتصاد السياسي الكلاسيكي:

يُطلق مصطلح "الاقتصاد السياسي الكلاسيكي" Classical Political Economy على النظريات الاقتصادية لعدد من علماء الاقتصاد الذين ظهروا في العقود الأخيرة من القرن الثامن عشر والنصف الأول من

(1) العنوان الكامل لكتاب آدم سميث هو:

An Inquiry into the Nature and Causes of The Wealth of Nations

"بحث في طبيعة وأسباب ثروة الأمم".

القرن التاسع عشر، وأبرزهم آدم سميث (1723-1790) وجيريمي بنتام (1748-1832) وتوماس مالتوس (1766-1834) وديفيد ريكاردو (1772-1823) وجيمس ميل (1773-1836) وإبنه جون ستيوارت ميل (1806-1873) [1].

ولم تكن أعمال هؤلاء هي أولى النظريات الاقتصادية في العصر الحديث، إذ سبقتها نظريات أخرى لمدرستين في الاقتصاد السياسي: المدرسة المركانتيلية أو التجارية Mercantilism، والمدرسة الفيزيوقراطية أو الطبيعية Physiocrats. ذهب المركانتيليون إلى أن الثروة هي تراكم الذهب والفضة، وإلى أن القيمة تتحقق من خلال التجارة، ونظروا إلى القيمة على أنها الربح التجاري. وهم بذلك كانوا يعبرون عن عصرهم الذي سمي بالعصر المركانتيلي الذي بدأ منذ القرن الخامس عشر مع

---

(1) من أهم أعمالهم:

Adam Smith, An Inquiry into the Nature and Causes of The Wealth of Nations(1776).

Jeremy Bentham, Introduction to Principles of Morals and Legislation (1780)

Thomas Malthus, An Essay on the Principle of Population (1798)

David Ricardo, Principles of Political Economy and Taxation(1817)

James Mill, Elements of Political Economy (1821)

John Stuart Mill, Principles of Political Economy (1848)

الكشوف الجغرافية والمراحل الأولى من استعمار الأمريكتين. وكان من الطبيعي أن ينظر إلى الثروة على أنها ثروة نقدية نظرا لأن السائد آنذاك هو السعي الحميم نحو اكتشاف الذهب والفضة في العالم الجديد أو الاستيلاء على ما كانت تملكه حضارات الأمريكتين من كنوز وجلبها إلى أوروبا؛ بالإضافة إلى أن الربح كان يتحقق آنذاك عن طريق تجارة التوابل مع الهند وجزر الهند الشرقية، أو تجارة البن والشاي والسكر مع جزر الهند الغربية وأمريكا الجنوبية.

لكن مع أواخر القرن السابع عشر تغير النشاط الاقتصادي من مجرد اكتشاف مناجم الذهب والفضة في العالم الجديد والاستيلاء على كنوزه والحصول على المنتجات الزراعية للهند وجزر الهند الشرقية والغربية إلى ممارسة المستعمرين الأوروبيين لزراعة مثل هذه المحاصيل بأنفسهم في مستعمرات يستخدمون فيها العبيد أو العمالة الوطنية لكل منطقة. وبذلك اتضح أن الأرض هي المصدر الحقيقي للثروة، بما أن الثروة قد أصبح ينظر إليها على أنها منتجات زراعية ومحاصيل نقدية، أما الذهب والفضة فقد أصبحا مجرد تعبير نقدي عن قيمة الثروة التي تنتجها الأرض. وهنا ظهرت مدرسة الفيزيوقراط التي كانت تعبر هي الأخرى عن عصرها، ذلك العصر الممتد من منتصف القرن السابع عشر وحتى منتصف القرن الثامن عشر، وهو العصر الذي شهد استصلاح الأراضي الشاسعة للأمريكتين لحساب المحاصيل النقدية التي يتاجر بها الأوروبيون. ويعني مصطلح

"الفيزيوقراطية" Physiocracy حكم الطبيعة، أي تحديد الطبيعة للثروة من حيث أنواعها وكمياتها وبالتالي تحديدها لأنماط معيشة الإنسان، وبذلك ظهرت فكرة الحتمية الاقتصادية في شكل حتمية طبيعية على يد هذه المدرسة.

ولم يظهر الاقتصاد السياسي الكلاسيكي إلا على يد آدم سميث الذي اختلف عن المركانتيليين والفيزيوقراط معا بذهابه إلى أن المصدر الأساسي للثروة ليس التجارة أو الأرض بل العمل، لأن التجارة تتعامل في سلع جاهزة مزروعة أو منتجة مسبقا قبل أن تتم المتاجرة بها، كما أن الأرض ليست هي المصدر الأساسي للثروة عند سميث، لأن الأرض لا تنتج خيراتها من ذاتها تلقائيا بل تحتاج إلى من يزرعها. وظهر العمل عند سميث Labour باعتباره المصدر الأساسي للثروة، ذلك الذي يزرع الأرض وينتج سلعا. ومع آدم سميث اختفت نظريات المركانتيليين والفيزيوقراط، وبدلا من التجارة أو الذهب والفضة أو الأرض، ظهر العمل على أنه المصدر الأساسي والوحيد للثروة بما أنه هو منتج الثروة.

وذهب سميث في كتابه "ثروة الأمم" (1776) إلى أن ثروة كل أمة تقاس بقدرتها الإنتاجية وبحجم إنتاجها من السلع بكافة أنواعها، وأصبح مقياس الثروة لديه هو إنتاجية العمل التي تتضاعف أضعافا كثيرة إذا ما تم تقسيم العمل بحيث يظهر التخصص في كل عمل جزئي، إذ يتم تقسيم عملية العمل الواحدة إلى أجزاء بسيطة يتخصص كل عامل في أداء جزء

منها مما يزيد من إنتاجية مجموعة العمال ككل، وبدلا من أن يقوم العامل الواحد بأداء كل أجزاء عملية العمل الأمر الذي لا يمكنه إلا من إنتاج عدد قليل من الوحدات على مدار اليوم، تقوم مجموعة العمال بتقسيم العمل فيما بينها وتزيد بذلك من إنتاجيتها المشتركة أضعافا[1].

كانت تلك هي الفكرة الأساسية التي سار على هديها الاقتصاد السياسي بعد آدم سميث وتبعه فيها أبرز أعلامه مثل ريكاردو وجيمس ميل وجون ستيوارت ميل. وكما كان المركانتيليون والفيزيوقراط معبرين عن عصريهما، عبر الاقتصاد السياسي الكلاسيكي عن عصره أيضا، ذلك العصر الذي شهد الثورة الصناعية في إنجلترا وانتشارها ببطء عبر أوروبا الغربية. ففي عصر الثورة الصناعية كان من الطبيعي والمنطقي أن يظهر العمل على أنه مصدر الثروة والقيمة. والحقيقة أن كل مدرسة لم تكن مجرد تعبير عن النشاط الاقتصادي السائد في عصرها، بل كانت أيضا تعبيرا عن الطبقة الاقتصادية الرائدة في ذلك العصر، إذ كان المركانتيليون معبرين عن التجار ومدافعين عن مصالحهم، وكان الفيزيوقراط معبرين عن أصحاب الملكيات العقارية وملاك الأراضي ومستعمري العالم الجديد الذين انشغلوا بزراعة مساحات قارية شاسعة هناك، وكان الاقتصاد السياسي الكلاسيكي معبرا عن الصناعيين الجدد ورواد الصناعة الحديثة. وهنا يصدق

(1) Adam Smith, The Wealth of Nations (Everyman's Library, London 1991), pp.4-6.

قول ماركس أن الأفكار السائدة في كل عصر هي أفكار الطبقة السائدة في ذلك العصر.

العمل المنتج والعمل غير المنتج:

كان الاقتصاد السياسي الكلاسيكي ثوريا في بداية ظهوره، ذلك لأنه أرجع مصدر القيمة إلى العمل وبذلك كان نصيرا للصناعيين الجدد ومشجعا الثورة الصناعية حديثة المولد، ورفض أن تكون التجارة مصدرا للقيمة وبالتالي واجه المصالح التجارية للتجار ونادى بحرية التجارة وإلغاء القيود التجارية والحمائية للعصر المركانتيلي؛ كما واجه الأرستقراطية العقارية بحجة أن الأرض ليست أساس القيمة بل العمل المنشغل في زراعتها وفي إنتاج السلع؛ وميز بين العمل المنتج والعمل غير المنتج، وذهب إلى أن العمل المنتج هو الذي ينتج سلعا ذات منافع استعمالية ويضيف إلى ثروة الأمة، وأنكر على الأرستقراطية العقارية الأرباح التي تحصل عليها في صورة إيجار عقاري Land Rent من مجرد ملكيتها للأرض دون الانشغال بعمل حقيقي منتج؛ ونادى بأن تتحمل تلك الطبقة أعلى عبء ضريبي وبأن تُفرض على التركات العقارية نسبة عالية من الضرائب، بل ووصل به الحد إلى المطالبة بأن تعود إلى الدولة نسبة كبيرة من الثروات العقارية الموروثة.

السعر والربح والمنافسة:

ميز سميث بين السعر الطبيعي Natural Price والسعر غير الطبيعي أو الاحتكاري Monopoly Price للسلعة. وذهب إلى أن السعر الطبيعي للسلعة هو مجموع تكاليف إنتاجها والإيجار العقاري للأرض التي تم الإنتاج عليها والربح على رأس المال المستخدم (Smith, P.48)، وأي زيادة في هذا السعر هي زيادة غير طبيعية. ومن بين الأسباب التي يذكرها سميث لهذه الزيادة في السعر:

(1) عندما يرتفع الطلب على سلعة ما فإن الأرباح التي يمكن أن يحققها رأس المال المستثمر في إنتاجها تزيد، لكن يعتم المنتجون على هذه الحقيقة بأن يخفوا عن الجمهور هذا الارتفاع كي يضمنوا لأنفسهم بيعا موسعا ناتجا عن ارتفاع الطلب، وكي يمنعوا المنافسين الآخرين من أن يدخلوا في إنتاج تلك السلعة التي عليها طلب متزايد، لأن تزاحم رؤوس الأموال المستثمرة في إنتاج هذه السلعة سوف يقلل أرباحهم (Smith, P.53). يكشف سميث بذلك عن أول تلاعب في السوق، وأول صورة من صور التلاعب عن طريق إخفاء حجم الطلب الحقيقي عن المنافسين. ويعد هذا الإخفاء سرا من أسرار الأعمال Business Secrets تحتفظ به الأطراف المنشغلة بالتجارة. إن ارتفاع الطلب على سلعة ما يؤدي إلى الإقلال من سعرها، وهذه هي مصلحة الجمهور، لكن إقلال السعر ليس من مصلحة التجار، وبالتالي فإن الاتجاه

الطبيعي نحو الإقلال من السعر تعوقه وتقف في طريقه الممارسات الاحتكارية للتجار. أما حرية السوق عند سميث فهي مفهومة في مقابل هذه الممارسات بالضبط، أي باعتبارها إتاحة المعلومات الخاصة بالطلب الحقيقي أمام الجميع، وهو ما يعني نوعا من الشفافية منعا للاتجاه الطبيعي للتجار نحو التعتيم على مصادر أرباحهم.

(2) وكما أن للأعمال أسرارها فإن للصناعة أسرارها أيضا عند سميث. فعندما يكتشف منتج ما أسلوبا جديدا في الإقلال من تكاليف إنتاجه، سواء آلة جديدة أو طريقة جديدة لمعالجة المواد الخام توفر من العمل والوقت اللازم لإنتاجها، يحتفظ المنتج بهذا الاكتشاف لنفسه باعتباره حقا خاصا له، وباعتباره من أسرار الصناعة كي يتمكن من الاستمرار في الإنتاج بتكاليف أقل تمكنه من البيع الأكثر ربحا (Smith, P.53) والحقيقة أن هذه هي الصورة الأولى لحقوق الملكية الفكرية التي تستخدم الآن لاحتكار المؤسسات الصناعية في الغرب للعلم والتكنولوجيا وحجبهما عن بقية العالم.

(3) عند منح الدولة لامتيازات احتكارية لفرد أو لشركة ينزع الاحتكار تلقائيا نحو التحكم في الإنتاج بحيث لا يخضع هذا المنتج الاحتكاري لقوانين العرض والطلب التي تؤدي إلى الإقلال من سعر السلعة التي عليها طلب متزايد. وعلى العكس، يحبس المنتج الاحتكاري إنتاجه بحيث لا يستجيب لحجم الطلب القائم كي يتمكن من بيع إنتاجه

بسعر أعـلى من الذي يمكن أن يوفره حجم الطلب الحقـيقي، ويسلك كما لو أن هناك ضـعفا في الطلب ويرفع السعر؛ وهو يسـتطيع القيام بذلك بسهولة لأنه سيطر على السوق (Smith, P.54).

وتحت عنوان "أرباح رأس المال" Profits of Stock يذهب سـميث إلى أن الأرباح تزيد كلما قل أجر العمال، ويلاحظ أن رأس المال الإنجليزي العامل في البنغال وباقي مناطق الهند الخاضعة للإنجليز يحوز على أكبر ربح وبالتالي أكبـر فائدة في العالم كله، لأن أجور العـمال هناك هي الأقل في العالم، وما يمكن أصحاب رؤوس الأمـوال من دفع الحد الأدنى للعمال في هذه المناطق أن تكاليف إعاشة العمال فيـها هي الأدنى على مستوى العالم، وكلما قلت تكاليف إعادة إنتاج القوة العـاملة كلما استطاع رأس المال تحقيق ربح أكبـر. سمـيث هو أول من يلاحظ ظاهرة الاستـغلال الاسـتعـماري ويكشف عن جذورها الاقـتصادية، وكـذلك عن ظاهرة التناقض بين رأس المال والعمل المأجور قبل ريكاردو وماركس(Smith, P.83-84).

ويجب أن نلاحظ أن الأرباح التي يتكلم عنـها سمـيث هنا هي أرباح شركة الهند الشرقـية صاحبة احتكار التجـارة مع الهند والبنغال وجزر الهند الشرقـية آنذاك، وبالتالي فـإن الأرباح التي يقصدها سـميث هنا هي أرباح احتكاريـة بالدرجة الأولى، ذلك لأن وقوع كـل عمالة الهند وجـزر الهند الشرقية تحت رحمة شركـة واحدة لا شك يؤدي إلى الاستغلال الذي يشير إليه سميث. ولم يكن سميث يعتـرض على ظاهرة الاستعمار في حد ذاتها

بل على إعطاء حق احتكاري لشركة واحدة في العمل والتجارة في المستعمرات. ويحذرنا سميث من بعيد من أن الربح المتحقق من قبل احتكارات من هذا النوع ليس ربحا حقيقيا أبدا بل هو ربح زائف مصطنع نتيجة الاحتكار، أما الربح الحقيقي عنده فهو الذي يتحقق من خلال المنافسة الحرة. ومعنى ذلك أن أرباح شركة الهند الشرقية الإنجليزية لا تعبر عن الربح الحقيقي الذي توفره التجارة مع الهند في ظل ظروف حرية التجارة. والحقيقة أن كل هذه الاعتبارات دفعت سميث لإنكار الحق الاحتكاري لشركة الهند الشرقية وإبداء انزعاجه من تأثير مديريها وحملة الأسهم فيها على الحكومة البريطانية، ذلك التأثير الذي يشبه تأثير اللوبي الآن، وتقديم اقتراحه الشهير الذي كان الأول من نوعه في التاريخ بأن تؤول إدارة شركة الهند الشرقية للحكومة البريطانية. وكان سميث بذلك سابقا على كينز في محاولة علاج سلبيات النظام الرأسمالي عن طريق تدخل الدولة لإصلاح ما أفسدته الاحتكارات ولشراء الحكومة للشركات الخاسرة بهدف إنقاذها من الانهيار.

مصادر الدخل الثلاثة ونظرية الطبقات:

وضع آدم سميث العمل باعتباره مصدر كل قيمة وأساس كل ثروة. وبالإضافة إلى ذلك فهو لم يتجاهل الموضوعات التي يشتغل عليها العمل؛ فكي يكون العمل منتجا يجب أن يمارس على مادة خام، ويجب أن يجد

المال اللازم لتشغيله. وبالتالي وضع سميث عناصر الإنتاج في العمل والأرض ورأس المال، والذي أطلق عليه كلمة Stock في أحيان[1]، وكلمة Capital في أحيان أخرى[2]. واحتفظ الاقتصاديون الكلاسيك من بعده بنفس هذا التقسيم. وبذلك استطاع سميث أن يدمج في نظريته المبدأ الفيزيوقراطي القائل أن الأرض هي مصدر الثروة؛ صحيح أنها مصدر الثروة لكنها ليست صانعة الثروة، فالعمل وحده هو صانع الثروة؛ وبذلك أصبحت الأرض في نظرية سميث مصدر المواد الخام التي يشتغل عليها العمل، ومن هذه الجهة أصبحت عنصرا واحدا من عناصر الإنتاج الثلاث.

وعلى أساس عناصر الإنتاج الثلاث قام الاقتصاديون الكلاسيك بتوزيع فئات المجتمع عليها حسب ملكية كل فئة لعنصر منها؛ فالعمل ملكية العمال، والأرض ملكية الأرستقراطية العقارية، ورأس المال ملكية رجال الصناعة والرأسماليين. وتستقبل كل طبقة من الطبقات الثلاث نوعا من الدخل محددا عن طريق العنصر الإنتاجي الذي تملكه؛ فالعامل يتلقى دخلا في صورة أجور Wages، وملاك الأراضي يتلقون دخلا في صورة إيجار عقاري Rent/Land Rent، ورجال الصناعة يتلقون دخلا في صورة ربح Profit. وذهب الكلاسيك إلى إقامة نظرية اجتماعية على أساس هذا التقسيم الثلاثي لعناصر الإنتاج، وتم تناول المجتمع من منطلق الطبقات

(1) Ibid. pp.78, 88, 243, passim.

(2) Ibid. pp. 250, 294, 320, passim.

المكونة له والمالكة لعناصر الإنتاج الثلاث، وظهرت معالجة علمية للمجتمع على أساس الأنشطة الإنتاجية والاقتصادية التي تقوم بها فئاته. لقد كان الجانب الاجتماعي من نظريات الاقتصاد الكلاسيكي هو أول معالجة علمية للمجتمع في العصر الحديث.

ولم يكتف الاقتصاديون الكلاسيك بذلك، بل رصدوا تعارضا للمصالح بين هذا التقسيم الثلاثي لطبقات المجتمع؛ إذ ركز آدم سميث على تعارض مصالح التجار مع الفئات المنتجة في المجتمع، لأن التجار لا يضيفون قيمة جديدة على ما يتعاملون فيه من سلع، وأرباحهم ليست إلا زايدة على السعر الحقيقي للسلعة الذي هو عند سميث سعر إنتاجها وما تحتويه من مادة خام والربح المستحق على رأس المال المستخدم؛ بل وهاجم سميث المصالح التجارية لأنها تسعى دائما نحو الاحتكار والحصول على امتيازات خاصة من الدولة، ولا تعبر الأسعار التجارية للسلع عن قيمتها الحقيقية أبدا. أما ديفيد ريكاردو فقد ركز على تعارض المصالح بين الأرستقراطية العقارية والطبقتين الأخريين، لأن ملاك الأراضي لا ينشغلون في عمل إنتاجي حقيقي، وما يتلقونه من إيجار ليس إلا نتاج العمل المبذول في زراعة الأرض ورأس المال المستثمر فيها؛ ووصل الحد بريكاردو إلى أن ذهب إلى أن الأرستقراطية العقارية ليس لها مكان في العصر الصناعي، لأن هذا العصر هو عصر رأس المال والعمل فقط، أما الأرستقراطية العقارية فليست إلا من بقايا الإقطاع.

تطور نظرية الطبقات بعد سميث:

كان اكتشاف الاقتصاديين الكلاسيك لتعارض المصالح بين الطبقات المختلفة هو البدايات الأولى لمفهوم الصراع الطبقي الذي سيتطور على يد كارل ماركس؛ وتبقى للاقتصاديين الكلاسيك مأثرة اكتشافهم الأول لتعارض المصالح بين الطبقات؛ ولهذا السبب كان اقتصادهم السياسي علميا، لأنهم عندما لاحظوا تناقضا اجتماعيا لم يتجاهلوه أو يعتموا عليه كما سيفعل الاقتصاديون المبتذلون بعد ١٨٣٠ والاقتصاديون النيوكلاسيك ابتداء من ١٨٧١ وحتى الآن، بل وضعوا أيديهم عليه ورصدوه بدقة.

والحقيقة أن الاقتصاديين الكلاسيك كانوا مناصرين للعصر الصناعي الجديد وللصناعيين الجدد، ولذلك كانوا يواجهون كل ما يتعارض مع مصالح هؤلاء الصناعيين الجدد من أرستقراطية عقارية واحتكارات تجارية؛ بل وقدموا توصيات ثورية لإزالة العقبات أمام التطور الصناعي وإزالة القيود عن طريق رجال الصناعة. إذ أوصى سميث بأن تؤول إدارة شركة الهند الشرقية وباقي الشركات الشبيهة إلى الحكومة البريطانية[1]، وأوصى ريكاردو بأن يتحمل ملاك الأراضي أعلى عبء ضريبي وبأن تفرض عليهم ضرائب تصاعدية حسب ثروة كل منهم بحيث يدفع الأغنى ضرائب أكثر، ووصل به الحد إلى التوصية بأن تؤول إلى الدولة نسبة كبيرة من الثروات

(1) وكان في ذلك سابقا على جون ستيوارت ميل الذي قدم نفس التوصية في أربعينيات القرن التاسع عشر. وقد تم ذلك بالفعل سنة ١٨٥٣ .

العقارية الموروثة. وكان هذا سبب ثوريتهم والطابع العلمي الدقيق لعملهم؛ لكنه كان نفس السبب الذي حول أتباعهم من بعدهم إلى مجرد مدافعين أيديولوجيين عن الرأسمالية، ذلك لأنه عندما بدأ تعارض جديد للمصالح يظهر بين رأس المال والعمل المأجور، عتم عليه أتباع الكلاسيك من الجيل الثاني وتجاهلوه، ووجدوا أنفسهم أمام خيار من اثنين، إما يدافعون عن رأس المال في مواجهة العمل، أو يدافعون عن العمل في مواجهة رأس المال، وقد اختاروا الخيار الأول.

اكتشف ريكاردو أن التقسيم الثلاثي لعناصر الإنتاج إلى العمل والأرض ورأس المال يختزل في الواقع إلى تقسيم ثنائي بين العمل ورأس المال؛ واكتشف أيضا كيف أن هناك تناقضا في المصالح بين أصحاب قوة العمل وأصحاب رأس المال[1]. والتقط الاقتصاديون بعد ريكاردو هذا الخيط (تعبيرا عن مصالح سياسية) وأخذوا يدافعون عن طبقة الرأسماليين في مواجهة مصالح العمال، حتى خرج الاقتصاد السياسي على أياديهم عن طابعه العلمي وأصبح مجرد أيديولوجيا مبررة للرأسمالية. وظهرت آنذاك (النصف الأول من القرن التاسع عشر) التنظيمات العمالية والحركات والأفكار الاشتراكية التي تشكك في أحقية الرأسماليين في امتلاك وسائل

(1) David Ricardo, On the Principles of Political Economy and Taxation (First Published 1817). (Batoche Books: Kitchener 2001), pp.283ff.

لإنتاج وإدارة الصناعة والسيطرة عليها، مما دفع علماء الاقتصاد بعد ريكاردو نحو المزيد من التبرير للرأسمالية، فأصبح علمهم مجرد "اعتذارية" Apology يغطون بها على شرور النظام الجديد ويعتمون على سلبياته، وهؤلاء هم من أسماهم ماركس "الاقتصاديون المبتذلون" Vulgar Economists.

ولم يكن كل علماء الاقتصاد بعد ريكاردو من الاقتصاديين المبتذلين، بل نشأت عن ريكاردو مدرسة تسمى بالاشتراكية الريكاردية، تعتمد على أفكار ريكاردو حول العمل باعتباره المنتج الرئيسي للقيمة وأحقيته في كامل ما ينتجه، واتجهت هذه المدرسة نحو الدعاية لسياسة تدخلية قوية في الاقتصاد من قبل الدولة لتنظيمه ولإحداث شئ من العدالة في توزيع الثروة؛ وكانت هذه المدرسة سابقة على أفكار جون مينارد كينز حول دولة الرفاهية؛ بل يذهب البعض إلى أن أفكار كينز نفسه مستوحاة من الاشتراكيين الريكاردين. ولا شك أن اكتشاف ريكاردو لتعارض المصالح بين العمل ورأس المال كان قمة النضوج الفكري والعلمي للاقتصاد السياسي الكلاسيكي. ولم يكتف ريكاردو بذلك، بل لاحظ أن رأس المال نفسه نتيجة لعمل سابق متراكم، وأن رأس المال الثابت ما هو إلا تراكم للأرباح المتحصلة من عمل سابق، وكانت هذه الأفكار هي بداية الاتجاه نحو اختزال رأس المال إلى العمل والذي اتضح بقوة لدى الاشتراكيين الريكاردين والذي سيطوره كارل ماركس بعدهم.

على الرغم من أن الاقتصاد السياسي احتوى على نظرية في الطبقات، إلا أنه نظر إلى الطبقات من منظور اقتصادي بحت جعلها تبدو كما لو أنها تنشأ بصورة طبيعية ووفق مقتضيات اقتصادية لا طبقات اجتماعية منشأها اجتماعي. لقد اكتشف الاقتصاد الكلاسيكي الطبقات في سياق بحثه في عناصر الإنتاج الثلاثة: الأرض والعمل ورأس المال؛ وبحث عن ملاك هذه العناصر ووجد أن الأرض ملكية الملاك العقاريين، وهم بقايا الإقطاع والأستقراطية، والعمل ملكية الطبقة العاملة، ورأس المال ملكية البورجوازية بكافة أنواعها؛ وذهب إلى أن عناصر الإنتاج الثلاثة هذه هي ما ينتج تلقائيا الطبقات الاجتماعية الثلاثة[1]، وكأن تقسيم المجتمع إلى هذه الطبقات نتيجة طبيعية لانقسام الإنتاج إلى هذه العناصر الثلاثة، وبذلك عامل الطبقات على أنها تنشأ من الطبيعة ومن الحتمية الاقتصادية لمتطلبات الإنتاج. كان الاقتصاد السياسي الكلاسيكي هو صاحب فكرة الحتمية الاقتصادية والواضع الحقيقي لها، وليس ماركس كما يذهب الفهم الشائع.

حرية التجارة:

وضع سميث يده على الظاهرة التي بدأت تتضح وتفرض نفسها بقوة في عصره وهي ظاهرة الاعتماد المتبادل بين كل أقطار العالم، والتي يطلق عليها الآن اسم "العولمة"؛ إذ يلاحظ سميث أن الفضة المستخرجة من

(1) Adam Smith, Wealth of Nations, P.5.

أمريكا الشمالية تجد أكبر سوق لها في الهند، نظرا لضخامة حجم التجارة مع الهند وبالتالي احتياج هذه التجارة للنقود الفضية كوسيط للتبادل وأداة للدفع؛ وأوروبا بالطبع هي التي تنقل فضة أمريكا الشمالية للهند، لا من الطريق البحري وحسب، بل من البر عبر روسيا وسيبيريا حتى بيكين في الصين ومنها إلى الهند (P.186-187). كما يذهب إلى أن أوروبا الغربية هي أكبر مستهلك في العالم للشاي والتوابل الهندية وللسكر المنتج من مزارع القصب في جزر الهند الغربية، ويلاحظ أن صناعة السكر هناك تحتوي على استثمارات أسبانية وبرتغالية وفرنسية وتشغل أيدي عاملة وطنية، أما الأسطول التجاري الذي ينقل السكر إلى أوروبا فهو الأسطول الإنجليزي بجانب بعض القراصنة الفرنسيين.

سميث أيضا يلاحظ أن المنافسة تنزع دائما نحو إحداث مساواة في معدل الربح ومعدل الفائدة، أما معدلات الربح العالية فلا يمكن تحقيقها إلا بمنح امتيازات خاصة لشركات معينة تتمكن بها من احتكار التجارة والأعمال في منطقة ما (P.109). ويذهب سميث إلى أن الصراعات الإنجليزية والفرنسية في المستعمرات سببها إعطاء كل من انجلترا وفرنسا امتيازات احتكارية قصرية وحصرية لشركات بعينها في تلك المستعمرات، بحيث يدفع التنافس بين هذه الشركات إلى الاستعانة بالقوة العسكرية لحسم التنافس لصالح إحدى الشركات. ويلمح سميث إلى أن حرية التجارة والحرية الاقتصادية بوجه عام هي السبيل نحو إقامة سلام عالمي، ذلك لأن

الاحتكارات التجارية هي السبب الرئيسي في الصراعات المسلحة بين القوى الأوروبية في المستعمرات، أما إتاحة الحرية المطلقة للتجارة أمام الجميع فسوف يحل التنافس الشريف محل الصراع الاستعماري. وكانت فكرة سميث هذه هي التي التقطها منه كانط وأسس عليها كتابه "مشروع للسلام الدائم". ولأول مرة في تاريخ العلم الاقتصادي نجد لدى سميث ربطا بين حرية التجارة والنزعة الكوزموبوليتانية والسلام العالمي. ويستمر المدافعون عن العولمة الآن في التركيز على نفس هذا الرابط المنطقي بين هذه الأفكار، مركزين على أن الحرية الاقتصادية هي السبيل نحو القضاء على الصراعات وتوحيد العالم، لكنهم يعتمون على الحقيقة المؤلمة أن الحرية الاقتصادية التي يقصدونها هي حرية الاحتكارات عابرة القوميات في العمل أينما شاءت وكيفما شاءت دون قيود، وأن السلام العالمي الذي يقصدونه هو في حقيقته أمنا عالميا لرأس المال، وأن توحيد العالم الذي يقصدونه هو توحيده تحت راية رأس المال العالمي.

لم يفهم الكثيرون معنى دعوة سميث لحرية التجارة، إذ يجب أن تفهم تلك الدعوة من داخل سياق كتابه "ثروة الأمم" وفي سياق عصره. إن دعوة سميث لحرية التجارة كانت مقامة في وجه الشركات التجارية التي كانت تحتكر التجارة مع المستعمرات في الهند وجزر الهند الشرقية والعالم الجديد وأهمها شركة الهند الشرقية. ذهب سميث إلى أن أرباح مثل هذه الشركات تذهب لأصحابها فقط، وهاجم الامتيازات التجارية الحاصلة

عليها والتي تجعلها توجه التجارة لصالحها الخاص، وذهب إلى أن الاحتكارات التجارية لهذه الشركات تقلل الكفاءة والقدرة الإنتاجية للمستعمرات وتشكل عائقا أمام الانتقال الحر للسلع بين المستعمرات والدولة الأم[1]. إن المعنى الحقيقي لحرية التجارة عند سميث هو مواجهة احتكار الشركات لتجارة المستعمرات؛ كما نادى سميث بأن تُلغى كل الامتيازات التجارية لهذه الشركات وبأن تُفتح التجارة دون قيود بين المستعمرات وبعضها وبينها وبين الدول الأوروبية، وكان في ذلك المنادي الأول بالعولمة، التي عرفها عصره تحت مصطلح "الكوزموبوليتانية" Cosmopolitan-ism. بل ووصل به الحد إلى أن نادى بأن تؤول إدارة شركة الهند الشرقية إلى الدولة الإنجليزية كي تكون أنشطتها خاضعة للرقابة الديمقراطية والبرلمانية وتسري عليها أحكام الدستور والقوانين الإنجليزية باعتبار الشركة من مرافق الدولة[2]. لقد كان سميث هو المنادي الأول بالتأميم في نفس الوقت الذي كان مناديا فيه بحرية التجارة والليبرالية الاقتصادية. ولم يكن هناك أي تناقض بين الجانبين لدى سميث؛ إذ كان يتبنى فلسفة تنويرية تذهب إلى أن الحرية في حاجة إلى ضمانات سياسية كي تتحقق وتُصان.

في عصر الاحتكارات التجارية للشركات التي تستحوذ على أرباح تجارة المستعمرات، تصبح الدعوة لحرية التجارة دعوة ثورية مقامة في وجه

(1) Ibid, pp.392-394, 520-521.

(2) Ibid, P. 528, 534.

هذه الشركات بالذات؛ وقد وصف سميث صراحة هذه الشركات بأنها "احتكارات" Monopolies [1]. وما أشبه اليوم بالأمس؛ إن الاحتكارات هي المسيطرة على الاقتصاد العالمي الآن، والشركات المتعددة الجنسيات والعابرة للقوميات هي المستحوذة على التجارة العالمية حاليا، والمفارقة تتمثل في أن مبدأ حرية التجارة الذي تنادي به هذه الشركات الآن كان مقاما من قِبَل آدم سميث الأب الأول لليبرالية الاقتصادية في مواجهة احتكارات مثيلة في عصره. إن حرية التجارة التي تنادي بها هذه الشركات هي حريتها هي في التجارة لا حرية آخرين غيرها. لكن من طبيعة الفكر الأيديولوجي أن يستخدم أفكارا سابقة كانت مقامة في سياق معين وسحبها من هذا السياق لتبرير الممارسات الاحتكارية الحالية؛ ومن طبيعته أن يقلب الحق باطلا ويجعل المبادئ خادمة لأغراضه حتى لو كانت هذه المبادئ هادمة لسيطرته ذاتها؛ وهو لا يعلم أن تلك المبادئ تسير عكس نواياه وتنادي بعكس ما يمارسه. وفي التحليل الأخير فقد تم قلب مبادئ حرية التجارة والليبرالية الاقتصادي من مواجهة للاحتكارات إلى الدفاع عنها.

كان مضمون ليبرالية آدم سميث الاقتصادية ينطوي على سياسات أشار إليها بوضوح في كتابه، ومن بينها إنهاء احتكار تجارة المستعمرات من قبل الدول الاستعمارية، أي ألا تمنع أي دولة مستعمرة لمنطقة من العالم الدول الأخرى من الاستفادة من الإمكانيات الاقتصادية والتجارية لهذه المنطقة.

(1) Ibid. P.112, 115, 414, 534ff.

لاحظ أن سميث لا يوصي بذلك بالتخلي عن الاستعمار، أو بتحرير المستعمرات وردها إلى أهلها الأصليين، بل بمجرد إنهاء احتكار كل دولة استعمارية لمستعمراتها؛ ومعنى ذلك أن يصبح مجموع المستعمرات مفتوحا ومتاحا أمام مجموع القوى الاستعمارية. وبهذه الطريقة يرى سميث أن الحروب بين الدول الاستعمارية والصراعات المسلحة بينها سوف تنتهي، وبذلك أشار إلى إمكانية سلام عالمي. لقد كان سميث يوصي بأن تصبح المستعمرات سوقا مشتركا بين كل القوى الاستعمارية-وهذا هو المعنى الحقيقي للسوق الحر العالمي لديه والذي يعد الأساس الحقيقي لفكرة العولمة التي يتم الدعوة إليها الآن على أنها سوق حر عالمي- بحيث تكون القوة الاستعمارية الأكبر، أي الأكفأ والأقدر على المنافسة بتعبير سميث، هي الأنجح في المستعمرات. ولا شك أن هذه السياسة كانت مفيدة لبريطانيا في عصر سميث، لأن بريطانيا آنذاك كانت قادرة بالفعل على منافسة القوى الاستعمارية الأخرى في مستعمراتها. إن آدم سميث لم يكن ليدعو أبدا إلى أي سياسة مضادة لمصالح بريطانيا. لقد كان المضمون الحقيقي لسياساته الليبرالية فيما يخص المستعمرات أن يتيح لبريطانيا حرية العمل في مستعمرات القوى الأوروبية الأخرى، وكان مطمئنا إلى أن هذه القوى الأخرى لن تستطيع منافسة بريطانيا في مستعمراتها هي؛ وبذلك نرى كيف أن السياسات الليبرالية الاقتصادية تصدر دائما من القوي اقتصاديا بهدف منحه حرية للحركة.

وعلى الرغم من أن توصيات سميث هذه قد وضعها في الربع الأخير من القرن الثامن عشر (1776)، والذي كان تاريخا مبكرا في السيطرة الرأسمالية على العالم، إلا أن العالم قد شهد طوال القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين، لا تطبيقا لتوصيات سميث بل ممارسات هي على العكس منها تماما، لأن هذه الفترة هي فترة المد الاستعماري الأوربي حول العالم واستيعابه لكل أقطار العالم وتقسيمها بين الدول الاستعمارية؛ فبدلا من فتح للمستعمرات أمام مجموع القوى الاستعمارية شهدنا عمليات تقسيم وإعادة تقسيم عديدة للمستعمرات. والحقيقة أن ما أوصى به سميث لم يبدأ في التحقق إلا بعد الحرب العالمية الثانية، والتي كانت أكبر حرب بين القوى الأوروبية للسيطرة على العالم. عندما أنهكت القوى الأوربية نفسها واستنزفت قواها في حربين عالميتين في صراع استعماري، استطاعت مستعمراتها الحصول على الاستقلال. وعندئذ فقط ظهر اقتراح سميث من جديد بأن تكون كل المستعمرات متاحة أمام كل القوى الاستعمارية. لم يكن لتوصية سميث أن تتحقق إلا بأن تحطم القوى الاستعمارية بعضها البعض في حرب عالمية. لكن النظام العالمي الجديد الذي ظهر من جراء ذلك ليس نظاما من الدول الحرة المستقلة بل نظام استعماري جديد أو إمبريالية جديدة، ليست ممارسة من قبل دولة معينة على منطقة معينة من العالم، بل من قبل كل الدول الاستعمارية السابقة على كل المستعمرات السابقة دون تحديد لأي من الطرفين. وعندئذ فقط تحققت توصية آدم سميث.

إننا نحن أبناء المستعمرات السابقة ننظر إلى الاستقلال عن الاستعمار كتقديم على أنه نيل للحرية وتحقيق للإرادة الوطنية، لكن من وجهة نظر الدول الاستعمارية، ومن وجهة نظر الاقتصاد السياسي الدولي، لم يكن ما حدث تحريرا كاملا، بل فتحا للمستعمرات السابقة أمام المنافسة الدولية بين كل القوى الإمبريالية في العالم، منافسة لم تصل إلى حد الصراع المسلح بين هذه القوى كما حدث في الحربين العالميتين، لأن الولايات المتحدة قد فرضت وصايتها على الدول الاستعمارية القديمة في أوروبا. لقد تحقق في النصف الثاني من القرن العشرين ما كان ينادي به آدم سميث في الربع الأخير من القرن الثامن عشر: فتح المستعمرات أمام منافسة القوى الاستعمارية كلها، وإنهاء احتكار قوة استعمارية واحدة لمستعمراتها. وهذا هو المعنى الحقيقي للبرالية الاقتصادية الآن؛ إنها ليبرالية بين الأقوياء وبعضهم، لا بين الأقوياء والضعفاء، إنها ليست ليبرالية لنا بل ليبرالية علينا.

السوق الحر والسوق العالمي:

آدم سميث هو الداعي إلى السوق الحر. لكن ماذا يعني السوق وماذا يعني كونه حرا؟ هل السوق المقصود هو سوق الخضار والفاكهة والبقالة الذي نذهب إليه كل يوم لشراء احتياجاتنا؟ هل هو سوق السلع الاستهلاكية هذا، أم أنه سوق العمل، أم سوق الأوراق المالية، أم السوق العالمي؟

الحقيقة أن السوق الذي يهدف آدم سميث أن يكون حرا هو السوق العالمي. كان السوق العالمي في عصر سميث في بداية نشوئه ولم يكن قد تطور مثلما هو الحال عليهالآن. لننظر الآن إلى السوق العالمي كما هو قائم بالفعل في عصرنا لنرى ما إذا كان حرا أم لا.

إن السوق الحر الذي تصوره آدم سميث هو في حقيقته قائم على نموذج السوق المحلي الموجود في كل مدينة على الرغم من أنه كان يهدف بدعوته السوق العالمي. لقد أسس تصوره عن السوق الحر على سوق السلع الاستهلاكية الذي يسد حاجات بشرية حقيقية، وكان يهدف من دعوته أن يكون السوق العالمي حرا أن تؤدي حريته هذه إلى توافر السلع الأساسية بأسعار رخيصة في متناول الجميع، إذ كان يعتقد أن كل سوق يجب في النهاية أن يصل إلى نقطة نهاية وهي المستهلك على الرغم من تعدد الأيادي التي تنتقل بينها السلع؛ فعلى الرغم من طول الدوران التجاري للسلع إلا أنها يجب أن تنتهي إلى محطة وصول نهائية هي المستهلك الأخير. لكن السوق العالمي الآن يختلف عن السوق الذي ينتهي بالسلع الاستهلاكية الذي وصفه سميث.

إن السوق العالمي هو السوق الذي تتحكم به الشركات عابرة القوميات والقارات والاحتكارات العالمية، السوق العالمي للأوراق المالية الذي تسيطر عليه المؤسسات المالية لرأس المال الدولي: البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. هذا السوق لا ينتهي بالسلع الاستهلاكية، بل يبدأ بالمال وينتهي

إلى المال، المال الزائد بالطبع؛ وتتمثل وظيفتـه الأساسية في إنتاج المزيد من النقود عن طريق النقود بصرف النظـر عن الطريقة التي تزداد بها النقود. إن المستـثمـر في السوق المحلي الاسـتهـلاكي هو المنتج المباشـر الذي يوظف رأسـماله الشـخصـي الذي تحصل عليـه من أرباح إنتـاج سابق في إنتـاج منتجات يصـنعها بنفسه أو يشـرف بنفسه على تصنيعـها، أما المستـثمر في السوق العالمي فهو صـاحب النقود الذي لا ينشغل في أي عمل إنتاجي بل يستخدم نقوده لكسب المزيد من النقود، سـواء عبر المضاربة في البورصة أو التسليف بالفـوائد، وهي كلها ممارسـات تشبه لعب القـمار والربا والمراهنة على الخيـول في سباقـات الخيول. والمُنتَـج في السوق الاسـتـهلاكي المحلي دائما ما يكون سلعة استهلاكيـة، أما المنتج في السوق العالمي فهو أي سلعة تحقق ربحا، وهو غـالبا سلعة تدخل في إنتاجـها تكنولوجيا عـالية وتحمل علامة تجـارية شهيرة. والعـمل المتضمن في إنتاج السلع المبـاعة في السوق الحر هو عمل مبـاشر من قبل أولئك الذين يبيعون السلعة مـباشرة، فالمنتج هو البائع المباشر للمستهلك الأخير دون وسائط بينهما، أما العمل المتضمن في إنتاج سلع السـوق العالمي فهو عـمل مأجور، عمل آخرين غـير الذين يملكون رأس المال. وأسلوب العـمل المنتج لسلعـة السـوق الحر هو العـمل الماهر، الذي غـالبا مـا يكون يدويا، في حين أن أسلوب العمل في سـلعة السوق العالمي هو عمل الآلة عالية التكنولوجيا. والبائع لسلعة السوق الحر هو منتجها المباشر أو شركاؤه المباشرون، أما البائع لسلعة السوق العالمي فهو مؤسـسات تجارية أخرى غيـر تلك التي أنتجت السلعة. والمشتري في السوق

الحر هم الأفراد، أما المشتري في السوق العالمي فهو أسواق أخرى، الأسواق المحلية في كل دولة والمقصود أنها حرة. ومعلومات الإنتاج والتسويق في السوق الحر هي المعرفة الشخصية للمنتج والبائع والشاري المباشرين والمتاحة بينهم في شفافية، في حين أن معلومات الإنتاج والتسويق في السوق العالمي ملك لمؤسسات الدعاية والتسويق. ووسيط التبادل في السوق الحر هو النقد السائل، في حين أنه في السوق العالمي هو التعامل الرقمي مع حسابات رقمية على شاشات الكومبيوتر Digital Transactionsعن طريق الإنترنت. والسعر في السوق الحر يتحدد عن طريق الاتفاق بين البائع والشاري حيث يسود قانون العرض والطلب، في حين أن السعر في السوق العالمي تحدده القرارات السيادية لمجالس إدارات الشركات الاحتكارية وبذلك تلغي آليات تحديد الأسعار عن طريق السوق الحر. والذي يحصل على القيمة الزائدة والربح في السوق الحر هو المنتج نفسه، في حين يحصل عليها حملة الأسهم غير المنشغلين بأي عمل إنتاجي من جهة ومجالس الإدارات من جهة أخرى.

ليس السوق الحر تجمعا للمستثمرين الذين لا يتقيدون بحدود قومية ويسعون وراء ربح المزيد من النقود لا إنتاج المزيد من السلع، وهو ليس محكوما بالاحتكارات العالمية؛ والطلب فيه ليس مصطنعا ومصنوعا من قبل مجالس إدارات الاحتكارات. والسوق الحر هو المرتبط بمجتمعه والمنتجون فيه هم أعضاء هذا المجتمع نفسه، وليس هو السوق الذي يقع خارج

لمجتمع ويحدث تغييرات جذرية على العلاقات الاجتماعية فيه، والمنتجون لذين يبيعون منتجاتهم فيه هم أعضاء المجتمع نفسه، وليسوا مستثمرين يأتون من خارجه يفرضون عليه مفهومهم الخاص عن حرية السوق، والذي يعني حريتهم هم في الاستفادة من إمكانيات المجتمع في الطلب وفي العمالة. ولا يعيد السوق الحر تشكيل المجتمع الذي يمارس فيه نشاطاته ولا يغير من العلاقات الاجتماعية فيه، أما السوق العالمي للاحتكارات فيغير من طبيعة بناء المجتمعات التي يعمل بها كي تستجيب لمتطلباته لمزيد من الربح النقدي. وليست هناك قوة وحيدة تتحكم في الإنتاج والتوزيع في السوق الحر وتسيطر عليه، بعكس السوق العالمي الذي ليس حرا أبدا لخضوعه لإملاءات الاحتكارات. وفي السوق الحر لا يتحقق الربح إلا بإنتاج سلع حقيقية تشبع حاجات حقيقية، وليس فيه مستثمر يولد المال من المال كهدف في حد ذاته عن طريق البورصات والمعاملات النقدية والمضاربة واحتكار الإنتاج المستقبلي والبيع المستقبلي لكل ما يمكن أن ينتج ويباع. ليس هناك أحد يحقق ربحا في السوق الحر ما لم يكن منتجا حقيقيا. وكان ظهور السوق الحر تقدما في سيطرة المجتمع على ذاته عندما تخلص من سيطرة الملوك والإقطاع، وكان أيضا تقدما للديمقراطية بإتاحته الحرية للأفراد كي ينتجوا ويبيعوا ويشتروا دون سلطة تحدد ما يجب أن ينتج ويباع ويشترى وما لا يجب. ولم يكن المال فيه وسيلة لإخضاع الآخرين وتحويلهم إلى وسائل في خدمة جني المزيد من المال بل كان مجرد وسيلة للتبادل. والملاحظ أن كل خصائص نموذج السوق الحر يتم إلحاقها بالسوق العالمي الاحتكاري

الذي ينفي هذه الخصائص بالفعل، لكنه يدعيها كغطاء أيديولوجي لممارساته كإضفاء للشرعية عليه.

و بالتالى يتم النظر الى المؤسسات الاحتكارية على انها اشخاص اعتبارية مثل الافراد الاحرار ، وينظر الى توليد المال من المال لصالح حملة اسهم غير معروفين على انه استثمار ويقدم على أنه تنمية وتقديم خدمة للمجتمع. وينظر الى المستهلكين الخاضعين للسوق الاحتكارى على أنهم أفراد ذوو اختيار حر، وتقدم المنتجات التَرَفية غير اللازمة على أنها سلع اساسية تلبى احتياجات حقيقية ، و يقدم مديرو المؤسسات الاحتكارية على أنهم رواد صناعة و اصدقاء للشعب ومواطنون من الدرجة الأولى .

إن مفهوم السوق الحر كما رأينا يتناقض تماما مع الممارسات الفعلية للسوق العالمى، وبالتالى فالليبرالية الاقتصادية التى دعا اليها آدم سميث ليست فى ظل هذا الوضع سوى فكرة مثالية غير متحققة، و إذا ادعى أحد أنها متحققة فهو بذلك يرسم صورة أيديولوجية زائفة لواقع هو على النقيض تماما منها.

الفصل الثالث

الاقتصاد السياسي النيوكلاسيكي - المدرسة النمساوية

الفصل الثالث

الاقتصاد السياسي النيوكلاسيكي - المدرسة النمساوية

يسيطر على علم الاقتصاد منذ النصف الثاني من القرن العشرين اتجاه يسمى بالاقتصاد النيوكلاسيكي، وهو اتجاه يختزل العملية الاقتصادية إلى آليات السوق من عرض وطلب، وينظر إلى السوق على أنه مجال مستقل بذاته ومسيرا ذاته بذاته، عازلا بذلك أي تأثير من المجتمع أو بنائه السياسي؛ كما ينظر هذا الاتجاه إلى المجتمع ذاته على أنه ليس إلا ملحقا للسوق، ويقدم توصياته بحيث يتم تنظيم المجتمع بكيفية تضمن استقلال السوق وسيره وفق قوانينه الخاصة التي يعتقد في انفصالها عن البناء الاجتماعي. وقد تحول الاتجاه النيوكلاسيكي في الاقتصاد إلى عقيدة ورؤية للعالم تبنتها المنظمات المالية والسياسية الدولية من الأمم المتحدة إلى صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وكانت هذه العقيدة هي ما يكمن تحت برامج التحرير الاقتصادي والخصخصة والتحول إلى اقتصاد السوق الحر والتي فرضتها تلك المنظمات الدولية على العالم النامي والدول الاشتراكية السابقة.

نشأ الاتجاه النيوكلاسيكي من أعمال عدد من علماء الاقتصاد المنتمين إلى جنسيات متعددة، وظهرت أعمالهم في فترات متقاربة تمتد عبر العقود الثلاثة الأخيرة من القرن التاسع عشر والعقد الأول من القرن العشرين. وينقسم الاقتصاد النيوكلاسيكي إلى عدد متنوع من المدارس، أبرزها المدرسة النمساوية التي أسسها كارل منجر وتضم بوم بافرك وفون فيزر، والمدرسة الفرنسية التي أسسها والراس، والمدرسة الإنجليزية التي أسسها جيفونز ومارشال، وللأخيرة أتباع أمريكان من أمثال جون بيتس كلارك.

والمدرسة النمساوية جزء من الاتجاه النيوكلاسيكي، وتكتسب أهميتها من أنها كانت تمثل البدايات الأولى لهذا الاتجاه منذ صدور كتاب كارل منجر. كما أن أتباع الاتجاه النيوكلاسيكي في إنجلترا وأمريكا طوال القرن العشرين ظلوا يأخذون أعمال المدرسة باعتبارها مصدرا رئيسيا يعتمدون عليه في تلمس الأسس النظرية والمنهجية لتحليلاتهم. والحقيقة أن ما يجمع المدرسة النمساوية وممثلي الاتجاه النيوكلاسيكي من الجنسيات الأخرى إستراتيجية بحثية تقوم على المبادئ الآتية:

(1) الوحدة الأولى للتحليل والتنظير الاقتصادي هي السلوك الفردي الساعي إلى الحد الأقصى من المنفعة والمصلحة الشخصية.

(2) يكشف سلوك الأفراد عن ثبات في الاختيارات يتجه نحو الاختيار الاستهلاكي بصفة دائمة؛ وهذا الثبات هو ما يمكن العلم الاقتصادي من التنظير لمثل هذا السلوك ووضع قوانين تكشف عن انتظامه الثابت.

(3) السعي نحو إثبات توازن السوق نظريا وتحليليا.

والحقيقة أن ما يفرق المدرسة النمساوية عن النيوكلاسيك الإنجليز والأمريكان هو أنها وضعت في اعتبارها أننا نعيش في عالم لا يتطابق تماما مع النظرة المثالية النيوكلاسيكية للسوق وللعملية الاقتصادية. فإذا كنا نعيش في عالم يتحصل فيه الأفراد على المعلومات الكاملة ويتم فيه التبادل بين عدد لانهائي من البائعين والمشترين ويعمل فيه السوق بانتظام تام فمن الممكن أن تنطبق عليه نظريات النيوكلاسيك الأنجلوساكسونيين. لكن اختلاف المدرسة النمساوية يكمن في أنها وضعت في اعتبارها أن الواقع به انحرافات كثيرة عن مثال السوق الكامل، ومن هنا أسست نظرياتها بحيث تصل إلى هذا النموذج في نهاية تحليلاتها متخذة منه مثالا تقيس عليه تلك التحليلات، وكان ما يوجهها سؤال أساسي هو: كيف يمكن أن نتوصل إلى سوق حر تماما؟؛ في حين أن النيوكلاسيك الأنجلوساكسون قد بدأوا تحليلاتهم بوضع السوق الحر كمسلمة أساسية لا تقبل النقاش. لكن يبقى أن هذا الاختلاف منهجي وحسب، ويظل النمساويون والأنجلوساكسون يعتقدون في السوق الحر سواء كمسلمة في بداية التحليل أو كمعيار أثناء التحليل، سواء كان افتراضا ينطلق منه البحث باعتبار وجوده متحققا، أو كان مثالا يتم السعي إليه.

لكن ما هي الظروف التاريخية التي أدت إلى ظهور المدرسة النمساوية في الاقتصاد السياسي؟ نستطيع تلمس الإجابة على هذا السؤال من أحد أهم أعلام المدرسة والذي كان له الفضل في نقل أفكارها إلى الولايات

المتحدة وتأسيس مدرسة خاصة به هناك تتبع الاتجاه النمساوية وهو لودفيج فون ميسز. يستعرض فون ميسز السياق التاريخي والسياسي الذي ظهرت فيه المدرسة النمساوية، ويتضح من استعراضه أن ما أدى إلى ظهورها بتوجهاتها الليبرالية القوية مثل أفكارها عن السوق الحر ورفض سياسة تدخل الدولة في الاقتصاد هو خبرتها التاريخية بما كان حادثا في إمبراطورية النمسا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وكذلك في ألمانيا في نفس الفترة، إذ كان النموذج المطبق آنذاك هو دولة الرفاهية المنظمة للاقتصاد. وما أدى إلى اغترابهم أن السلطات الثقافية والتعليمية في النمسا وألمانيا كانت تمنع تعليم أي مذهب اقتصادي أو سياسي يتعارض مع هذه السياسة، ومن جراء ذلك تم تجاهل الاقتصاد السياسي الإنجليزي الداعي إلى حرية التجارة والسوق الحر وعدم تدخل الدولة، وبالتالي تم تجاهل أعمال المدرسة السائرة في نفس الاتجاه ولم يقدر لها الإنتشار وذيوع الصيت إلا خارج النمسا. هذا بالإضافة إلى أن النمسا شهدت حركة ليبرالية قصيرة العمر في ستينات القرن التاسع عشر لكنها كانت ذات تأثير قوي حيث استطاعت فرض دستور جديد على إمبراطورية النمسا، لكن سرعان ما انتهت هذه الحركة، وعاد الوضع على ما كان عليه. وهذا ما دفع المدرسة النمساوية نحو مزيد من التمسك بالمبادئ الليبرالية في مجال الاقتصاد.

إن المدرسة بذلك تكون محاولة فكرية وأكاديمية للاستمرار في نشر مبادئ الحركة الليبرالية. فما لم تستطع الحركة السياسية تحقيقه عمليا حاولوا

هم تحقيقه نظريا في نظرياتهم في الاقتصاد السياسي. وهذا هو السبب في عودة مبادئ الليبرالية الاقتصادية بعد النقد الماركسي اللاذع الذي وجه لها وفي أوج عصر الحركات الاشتراكية الواسعة. إن هذا السياق التاريخي-السياسي لظهور المدرسة النمساوية يجعلنا نتفهم السبب في كونهم كانوا من أتصار أشد أنواع الليبرالية تطرفا ولماذا لم يقبلوا حلولا وسطى أو أي نوع من التعايش السلمي بين فكرتهم عن اقتصاد السوق الحر وأي نوع من الإشراف أو التخطيط.

إن نفس هذا السياق التاريخي-السياسي ونفس نموذج التخطيط المركزي للاقتصاد من قبل الدولة والذي كان سائدا في النمسا وألمانيا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر والذي أقامت المدرسة النمساوية اقتصادها السياسي بالضد معه عاد إلى الظهور على نطاق عالمي في القرن العشرين في دول غرب وشرق أوروبا والولايات المتحدة ذاتها في شكل دولة الرفاهية، وفي شكل الأنظمة الاشتراكية، وكان ذلك يعد استمرارا للبواعث التي أدت بالمدرسة إلى الظهور منذ البداية، إذ وجدت أن مناخ ظهورها يتكرر على نطاق عالمي. وهذا ما أدى إلى استمرار المدرسة في الحياة في الولايات المتحدة ذاتها في أشخاص الجيل الثاني منها وأهمهم لودفيج فون ميسز وفريدريك فون هايك.

1 - النظرية الذاتية في القيمة:

إن أهم ما يميز المدرسة النمساوية في الاقتصاد السياسي عما سبقها من الاقتصاد السياسي الكلاسيكي ونظرية العمل في القيمة Labor Theory of Value نظريتها الذاتية في القيمة Subjective Theory of Value والتي تتمثل في القول بأن القيمة يمكن أن تحدد من خلال إدراك الفرد وتقييمه على أساس ما يعود عليه من منفعة، وبذلك ربطت بين القيمة والمنفعة الفردية، وكان هذا الربط بداية لظهور المنظور الذاتي للقيمة والذي استمر ملمحا أساسيا لدى الاتجاه النيوكلاسيكي كله. ويتضح من هذه النظرية الجديدة في القيمة أن المدرسة النمساوية تعود إلى أفكار ومسلمات الليبرالية التقليدية؛ ومن العجيب أن تتم العودة إلى ذلك الإطار الفكري الليبرالي القديم الذي تعرض للنقد طوال القرن التاسع عشر وخاصة لتجلياته في النظريات الاقتصادية على يد ماركس، إلا أن الليبرالية التي كان يعتقد أنه قد فات أوانها كانت تقدم خدمة علمية للمدرسة النمساوية متمثلة في تمكينهم من التعامل مع نظرية النقد Money Theory في استقلال تام عن أي إحالات أو متضمنات ماركسية أو اشتراكية. كذلك يقدم لهم ذلك الإطار الليبرالي الذي كان يعتقد أنه قد فات أوانه بخدمة أيديولوجية تمكنهم من التوصل إلى النتيجة التي يهدفون إليها وهي أن السوق هو المحدد الأساسي للعملية الاقتصادية.

تقدم لنا المدرسة النمساوية نماذج عديدة لنظريات اقتصادية مستقلة تماما عن مفاهيم الطبقة والصراع الطبقي ومفهوم العمل باعتباره مصدر كل قيمة

والسائد لدى الماركسية والاقتصاد الكلاسيكي على السواء ابتداء من آدم سميث مرورا بريكاردو وحتى جون ستيوارت ميل. وعلى العكس من ذلك تأخذ المدرسة النمساوية المستهلك الفرد باعتباره الوحدة الأولى في تحديد القيمة، وهذا ما يمكنها من التميز عن الكلاسيك والماركسيين في نفس الوقت، ويمكنها كذلك من إقامة نظرية في السوق باعتباره مركز العملية الاقتصادية.

تتضح النظرية الذاتية في القيمة ابتداء من أعمال كارل منجر مؤسس المدرسة. يذهب منجر إلى أن ما يحدد القيمة ليس الشئ النافع أو السلعة ذاتها بل علاقة الفرد بها، وهذه العلاقة تدخل فيها محددات كثيرة مثل الفرص المتاحة للحصول عليها والمعلومات المتوافرة للفرد عنها. القيمة عند منجر علاقة بين الأفراد والسلع؛ ومعنى هذا أنه يحدد القيمة باعتبارها قيمة استعمالية ويحدد القيمة التبادلية للسلع على أساس استعمالها أو فائدتها. هذه النظرية تمكن المدرسة النمساوية والاتجاه النيوكلاسيكي كله من تجاوز قضية القيمة الزائدة التي يضفيها العمل على المادة الخام في إنتاجه للسلعة، ذلك لأنهم يؤسسون القيمة، التي يفهمونها على أنها هي السعر، على فائدتها الاستعمالية متجنبين بذلك القيمة الأخرى الزائدة التي لا تتلقى العمالة المنتجة لها أجرا مقابلها. عندما تساوي بين القيمة الاستعمالية للسلعة بقيمتها التبادلية وتنظر إلى هذه الأخيرة على أنها سعر السلعة فكأنك بذلك تقول أن سعر السلعة وقيمتها هي ذاتها فائدتها للمستهلك؛

وبذلك تلغي علاقة أخرى بين السلعة ومنتجيها المباشرين وما يضفون عليها من قيمة زائدة بفضل عملهم على المادة الخام.

إن النظرية الذاتية في القيمة هي السبب وراء نجاح المدرسة النمساوية في بداياتها ووراء عودة الاهتمام بها في النصف الثاني من القرن العشرين، ذلك لأنها كانت جذابة بالنسبة للاقتصاديين الانجليز والأمريكان، إذ جعلتها نظريتها الذاتية في القيمة أداة نظرية ناجحة وفعالة في إقامة اقتصاد سياسي للمستهلك وللسوق الاستهلاكية، وهو ما يناسب الطموحات العلمية لأساتذة الاقتصاد الراغبين في إقامة نظريات اقتصادية في تجنب للاقتصاد الماركسي. فعندما حدد منجر القيمة بمعايير ذاتية واستهلاكية وأدخل فيها مفاهيم التفضيلات والقرارات الفردية والفرص المتاحة أمام الأفراد. إلخ، أصبح من الواضح أنه يقيم نظرية في القيمة على أساس معيار السوق الاستهلاكي.

أما يوجين فون بوم بافرك Eugen Von Bohm-Bawerk (1851-1914) فهو يعد الشخصية الأهم في المدرسة النمساوية بعد منجر وفيزر، وقد أكمل عملهما في وضع نظرية ذاتية في القيمة. وما دفعه لوضع مثل هذه النظرية اعتقاد منهجي لديه بأننا إذا أردنا فهم الاقتصاد الكلي ووضع نظرية اقتصادية عامة فيجب أن نبدأ بما هو بسيط وأولي، والبسيط والأولي عنده هو المستهلك، ذلك لأن القيمة محددة عن طريقه. ويتضح من ذلك أن الأساس المنهجي لبوم بافرك هو الفردية المنهجية Me-

thodological Individualism والتي تميز الاتجاه النيوكلاسيكي كله، مضاف إليها نزعة تحليلية وذرية تجعله يبدأ بالقيمة الذاتية باعتبارها بسيطة وأولية. والحقيقة أن البساطة والأولية التي يدعيها بوم بافرك زائفة، لأن القيم الذاتية تحددها عوامل موضوعية. ليس التقييم الفردي والاستهلاكي للسلع متغيرا مستقلا نستطيع الاعتماد عليه في تأسيس نظرية اقتصادية بل هي مشروطة دائما بعوامل أخرى تحدد السلوك الاستهلاكي للأفراد وتفضيلاهم السلعية.

تظهر نظرية القيمة لدى النمساويين على أنها تعطي الأولوية للقيمة الذاتية واختيارات وتفضيلات المستهلك والمنتج الصغير، إلا أنها في حقيقتها طريق جانبي لتناول إشكالية السلع. إن ما يهم النيوكلاسيك حقيقة هو السلع ووضعها في السوق، وهم يتحدثون دائما عن القيمة الذاتية التي هي تفضيلات واختيارات المستهلك وهم في الحقيقة بقصدون السلع وأسعارها. إنهم لا يهتمون بالمستهلك كما يظهر من أعمالهم بل بالسلعة وكيفية تحديد سعرها، ولا ينشؤون نظرية ذاتية في القيمة إلا رغبة منهم في الربط بين سعر السلعة وآليات العرض والطلب في السوق باعتبارها المحدد النهائي للسعر، وهم بذلك يحذفون العوامل الأخرى في تحديد القيمة مثل القيمة الزائدة التي يضفيها العمل على المنتج.

2 - نظرية المنفعة الحدية:

أقام النيوكلاسيك على أساس نظريتهم الذاتية في القيمة نظرية أخرى عرفت بنظرية المنفعة الحدية Marginal Utility Theory وتذهب إلى أن أول وحدة من السلعة تحوز على أعلى قيمة، إذ يكون الاحتياج لها شديدا وبالتالي يكون سعرها أعلى، ويقل احتياج الفرد مع الوحدة الثانية والثالثة من نفس السلعة، وبالتالي تقل قيمة كل وحدة زائدة حتى نصل إلى وحدة أخيرة تحوز على أقل نفع وبالتالي أقل سعر ممكن تصوره. ويقول النيوكلاسيك إن الإنتاج ينظم حسب أقل سعر وفقا لهذه النظرية. لكن يخلط النيوكلاسيك بذلك مجال الإنتاج مع مجال التوزيع. إن نظرية المنفعة الحدية يمكن أن تكون صحيحة ونافعة لتاجر التجزئة، لكنها لا تصلح أساسا لصياغة نظرية اقتصادية. إنها تصلح لتفسير سلوك البقال، لكنها لا تصلح لتفسير سلوك المنتج. صحيح أن فائدة الوحدات المتتالية لنفس السلعة تتناقص، لكن هذا لا ينطبق إلا على المستهلك وفي حالات خاصة، ولا ينطبق على المنتج.

تعطينا نظريات النمساويين وهما بأنهم يعطون الأولوية للقيمة الاستعمالية (الفائدة والنفع الفردي الاستهلاكي) ويلحقون بها القيمة التبادلية (سعر السلعة في السوق)، وهم بذلك كأنما يصدرون وعدا بألا يعاملوا السوق على أنه مجرد وسيط للحصول على قيمة تبادلية وحسب، أي على أرباح وتراكم رأسمالي بالتالي، بل على أنه كذلك وسيلة لإشباع

حـاجات الأفـراد. وهم بذلك إنما يحـاولون وضع بديل عن التـحليـلات الماركسـية للقيمـة الزائدة التي تختفي تمامـا من أعمالهم اخـتفاء مقـصودا ومنهجيا، نظرا لأن مناقـشة قضية القيمة الزائدة سـوف يجرهم رغما عنهم إلى الأرضية الماركسية، وهو ما كانوا يتجنبونه بحذر.

وقد تعرضت هذه النظرية لنقد حاد على يد عالم الاقتصاد والاجتماع الأمريكي ثورشتاين فبلن. يذهـب فبلن إلى أنه إذا كانت كل وحدة جديدة من نفس الـسلعة تقل في منفعـتها عن الوحدة السابقة لدى المـستهلك، فإن المنتج تزيد لديه قيمـة كل عنصر جديد مضاف لعـملية الإنتاج. لكن يطبق النيوكلاسيك المنفعة الحدية علـى الإنتاج ويقيمون نظرية في الإنتاج الحدي، ويعتقدون أن كل عامل مضاف إلى العـمال السابقين يكون إسهامه أقل في الإنتاج وبالتالي يكون أجره أقل، وهم بذلك يبـررون خفض الأجور بحيلة نظرية. في العالم الحقيقي يتم خـفض الأجور لا لأن إسهام العامل المضاف يكون أقل من سابقـه بل للمحـافظة على هامش ربح مناسب لرأس المال. ويتم التعـبير عن المحـافظة على الأرباح في علم الاقتـصاد لا بنفس الاسم الصريح بل بإسم آخـر يصرف النظر عن الربح ويوجـه الانتباه للسـعر، إذ تصبح "المحافظة على الأرباح" "مـحافظة على الأسعار" Maintaining Prices، لأن المحافظة على الأسعار السـائدة يضمن المحافظة على الأرباح التي حددها رجال الأعمال.

يكشف فـبلن عن مـسلمة ضـمنيـة في نظرية المنفـعة الحـدية بتناوله

لصيغتها لدى المدرسة النمساوية وخاصة لدى مؤسس المدرسة كارل منجر، إذ افترضت أن المنتج بائع مباشر للمستهلك، والشاري مستهلك مباشر وأخير للسلعة. وهذا في نظر فبلن يلغي دور السوق وينظر إلى المعاملات النقدية على أنها مجرد وسيط للتبادل، وبالتالي تأتي نظرية المنفعة الحدية وتقول إن سعر السلعة، بما يتضمنه هذا السعر من تكاليف إنتاج، يتحدد بالقياس على أقل سعر لآخر وحدة منها، وأقل سعر هو أقل ما يمكن أن يدفعه المستهلك فيها، وهي بذلك تفترض أن المنتج هو الذي يباشر عملية البيع مباشرة للمستهلك، وهذا غير صحيح. هذا الإلغاء للسوق باعتباره وسيطا بين المنتج المباشر والمستهلك الأخير يتم على مستوى النظرية فقط والواقع عكس ذلك تماما.

لكننا نستطيع تطوير وجهة نظر فبلن هذه ونقول إن الاحتكار يعمل على اختزال المسافة بين المنتج المباشر والمستهلك الأخير، لأنه يعمل على السيطرة على كل مراحل دوران السلع، فالاحتكار هو أن يسيطر المنتج، الذي هو الشركة الاحتكارية، على السوق وعلى حركة النقود، والسيطرة الاحتكارية على السوق تعني إلغائه باعتباره مجالا محايدا لتحديد السعر، وتعني كذلك أن يمارس المنتج الاحتكاري دور تاجر التجزئة ولا يترك أي مرحلة في دورة السلع لغيره؛ ولذلك لاقت نظرية المنفعة الحدية رواجا مذهلا ابتداء من العقدين الأخيرين من القرن التاسع عشر وطوال القرن العشرين، وهي نفس فترة ظهور الاحتكارات، لأن هذه النظرية تخدم الاحتكار جيدا بكشفها عن مبدأ جديد لإدارة السوق والسيطرة عليه، فهي

تلغي السوق المحايد على المستوى النظري بإعطائها توجيها للمنتج بكيفية تحديد سعره إذا أراد أن يسيطر على السوق. **لقد ألغت المسافة بين المنتج** المباشر والمستهلك الأخير على مستوى النظرية، وكان هذا الإلغاء هو ما تحاول الاحتكارات الناشئة القيام به بالفعل، وبذلك تلاقت النظرية مع الواقع في نوع من التشابه العضوي أو المختار Elective Affinity. ولذلك تبنى علم الاقتصاد السائد تلك النظرية وهو مدعم بسند واقعي مما كان يحدث بالفعل. لا يمكن أن تُلغى المراحل الوسيطة بين المنتج والمستهلك إلا في ظل السيطرة الاحتكارية عليها، أي على السوق. وهكذا أصبحت نظرية المنفعة الحدية هي الأداة النظرية والحسابية الأساسية لعلم الاقتصاد المعاصر الذي هو اقتصاد احتكارات في الأساس.

تعبر نظرية المنفعة الحدية عن الوعي العام الشائع لرجال الأعمال، إذ يمكن التعبير عنها بكلمات عامة كما يلي: المنتج ينتج سلعا بهدف الربح، لكنه يحسب هذا الربح على أساس القدرة الشرائية للمستهلك، وكلما كان المستهلك مستعدا لدفع سعر أعلى في السلعة كان ربح رجل الأعمال أعلى؛ ويستعد المستهلك لدفع سعر أعلى في السلعة كلما كان أكثر احتياجا لها. وأخشى ما يخشاه رجل الأعمال هبوط الأسعار لأنه يعني هبوط أرباحه، وهبوط الأسعار يأتي من زيادة عرض السلع، وبالتالي يمنع رجل الأعمال هبوط الأسعار بحبسه للإنتاج والسيطرة عليه. ولأن هدف رجل الأعمال الربح فإن القضية التي تشغله هي أقل سعر يمكن أن تباع به السلعة في السوق. ولأن السوق حر ويسير نفسه بنفسه فيجب بالتالي البحث عن

السبب الذي يجعل سعر السلعة يهبط إلى أدنى حد لها. وأدنى حد لسعر السلعة هو أدنى حد لاحتياج المستهلك لها. عندما لا تكون سلعة معينة نافعة للمستهلك فلن يشتريها أصلا، وبذلك لن تتصف تلك السلعة بالمنفعة الحدية لأنه ليس لها نفع من البداية؛ سلعة المنفعة الحدية هي السلعة ذات المنفعة لكنها المنفعة القليلة للغاية التي تؤدي إلى هبوط أسعارها.

وهنا تتحول النظرية الاقتصادية إلى الرياضيات؛ فعن طريق المسائل الرياضية والرسوم البيانية وخطوطها المنحنية الصاعدة والهابطة توضح النظرية اتجاه الأسعار نحو الصعود أو الهبوط بالتناسب مع الكمية المعروضة من السلع والطلب عليها، ذلك الطلب الذي هو الاسم الآخر للمنفعة الحدية. وهنا بالضبط يكمن خطأ الاقتصاد النيوكلاسيكي، لأن المنتج في العالم الحقيقي لا ينتج سلعته ويبيعها حسب منفعتها الحدية، أي حسب أقل سعر لها في السوق. إن المنفعة الحدية هي الكارثة التي يتجنبها المنتج باستمرار لأنها تعني أقل سعر لسلعته وبالتالي تقلص واختفاء هامش ربحه، إذ يمكن أن تصل المنفعة الحدية للسلعة إلى أقل من سعر إنتاجها. تعبر نظرية المنفعة الحدية عن النقطة التي يخسر عندها رجل الأعمال، وكأنها تقول له: "هنا تخسر ولذلك تجنب الوصول إلى هذه النقطة"، ويتم تجنب الوصول إلى المنفعة الحدية بحبس الإنتاج خوفا من أن يؤدي الإنتاج الوفير إلى هبوط في الأسعار. إن نظرية المنفعة الحدية هي في حقيقتها توجيه لرجال الأعمال.

3- نظرية سلوك المستهلك:

على أساس النظرية الذاتية في القيمة أقام النيوكلاسيك نظرية أخرى عرفت بـ"نظرية سيادة المستهلك" Consumer Sovereignty، والتي تعرف أيضا باسم "نظرية سلوك المستهلك" Consumer Behavior، وتنص على أن الهدف النهائي لنظام الإنتاج هو بيع السلعة للمستهلك، وبذلك يكون هو النقطة الأخيرة والمحطة النهائية لكل العملية الاقتصادية. والسعر يتحدد بناء على درجة احتياج المستهلك للسلعة، وبالتالي تتحدد تكاليف الإنتاج بناء على السعر الذي يقبل أن يدفعه المستهلك. المستهلك بقراره الشرائي هو الذي يحدد كل عملية الإنتاج، وبذلك تكون له السيادة(*).

(*) لم يلتزم بوم بافرك بنظرية المنفعة الحدية في صياغته الخاصة لنظرية السعر، إذ أقام صيغة خاصة به لنظرية سلوك المستهلك تتصف بكونها تضع الدخل موضع الاعتبار، بحيث لا تقاس المنفعة بالنسبة للفرد على أساس درجة احتياجه لها بل على أساس قدرته على شرائها، وتوصل بوم بافرك من ذلك إلى أن قلة الدخل تؤدي إلى احتياج أكثر للسلعة وبالتالي استعداد أكثر لدفع سعر أعلى فيها، أما زيادة الدخل فتعطي للفرد حرية وتحررا إزاء الحاجة لسلع معينة وتمكنه من سلطة الاختيار وخيار رفض الشراء، في حين أن قلة الدخل تضع المرء تحت ضرورة الشراء بأي ثمن تحت ضغط الحاجة. إن نفس الكمية من السلع سوف تكون ذات سعر عال بالنسبة للفقير وسعر أقل بالنسبة للغني، لا لأن سعرها يقدر عليه الغني وأن نفس السعر لا يقدر عليه الفقير، بل لأن فقر الفقير في حد ذاته يجعله حساسا تجاه نفس السلعة وأكثر احتياجا لها من الغني. وبالتالي فإن مركز =

الحقيقة أن المستهلك في ظل الإنتاج الصناعي ليست له تلك السيادة المدعاة، لأنه مجبر على تطويع احتياجاته مع ما يطرحه الإنتاج، إذ تتعرض السلع الاستهلاكية لتوحيد المقاييس Standardization، وعلى المستهلك أن يتكيف معها، وسلوكه تابع دائما لهذه العملية ولكل تجديد أو تغيير في السلع، وليس سلوكه مستقلا أبدا تجاه الانقلابات التي تحدثها فنون الإنتاج على السلع. يقول فبلن عن السلع: "إن درجتها ودوامها ومستواها وتتابعها ليست مسألة اختيارية لدى الأفراد، بل إن العملية الإنتاجية هي المتحكمة في ذلك، إذ تجبر السلع وبالتالي منتجيها ومستهلكيها معا على الالتزام بمقاييس واحدة.. ثم تأتي بعد ذلك مرحلة من التنميط والتحول الآلي لتفاصيل الحياة اليومية". لا معنى بعد ذلك للحديث عن حاجات بشرية أولية سائدة لدى كل الأفراد، فالحاجات أصبحت خاضعة لما تقدمه الصناعة من سلع.

إن فكرة سيادة المستهلك خرافة، لأن السيادة الحقيقية للمؤسسة الاحتكارية وما تنتجه من سلع. ليس المستهلك سوى نتاج الممارسات

= تحليلات بوم بافرك هو أثر الدخل على الأسعار لا قدرة سلعة على أن تحل محل أخرى أو أن تكون أكثر إشباعا لنفس الحاجات من سلع أخرى، وهو ما كان يسيطر على نظرية كارل منجر في سلوك المستهلك. وهذا دليل واضح على تأثر بوم بافرك بتحليلات ماركس للأسعار وخروجه رغما عنه ودون أن يشعر عن الاتجاه الحاسم للمدرسة النمساوية في تحديد القيمة على أساس المنفعة الحدية واتجاهه نحو ماركس والذي يعد من أوائل نقاده وأشرسهم.

تسويقية للشركات من دعاية وإعلان وما يصاحبها من دراسات في علم النفس وعلم التسويق. عندما يتحدث النيوكلاسيك عن سيادة المستهلك ويتخذونه النقطة الأساسية للتحليل الاقتصادي فهم بذلك يسيرون في نفس الطريق الأيديولوجي الذي رسمه النظام الرأسمالي، إذ يتم نفاق المستهلك وإيهامه بأنه هو السيد. إن اتخاذ المستهلك عنصرا أساسيا في التحليل يعني أن النيوكلاسيك قد أخذوا صنيعة أيديولوجية زائفة للنظام الرأسمالي كمبدأ في التحليل. صحيح أن المستهلك موجود بالفعل، وصحيح أن سلوكه قابل لأن يقاس ويحلل، إلا أنه السطح الظاهري الأيديولوجي للمجتمع الرأسمالي كما ذهب ماركس من قبل، لا حقيقته الباطنة.

ويوضح فبلن أن نظرية سلوك المستهلك تكشف عن التحيز الفردي للاقتصاد النيوكلاسيكي ونزعته النفعية، ويقول في ذلك: إن نظرية دقيقة للسلوك الاقتصادي لا يمكن استقائها من الفرد ببساطة، حتى للأغراض الإحصائية -كما هو الحال في اقتصاديات المنفعة الحدية- لأنها لا يمكن أن تُستنج بمفردات الطبيعة البشرية؛ ذلك لأن الاستجابة التي تشكل السلوك الإنساني تحدث في ظل معايير مؤسسية (إجتماعية) وتحت مثير ذي طابع مؤسسي". ينقد فبلن في هذا النص الآتي:

1 - رد الأداء الاقتصادي إلى سلوك الأفراد.

2 - النظر إلى سلوك الأفراد على أنه يصدر عن طبيعة بشرية سابقة في وجودها على المجتمع ومؤسساته.

3 - تصوير هذه الطبيعة البشرية على أنها نفعية وأنانية.

4 - تجاهل السياق المؤسسي أو الاجتماعي الذي يشرط السلوك الفردي ويشكل له مثيرا.

5 - اعتماد سلوك الأفراد باعتباره دالة إحصائية بحجة أنه يمكن حصره وقياسه، حيث يقام على هذه الدالة نظرية في الأداء الاقتصادي لمجتمع بأكمله.

وبناء على أن سلوك المستهلكين يمكن حصره وقياسه فقد وجدت ظاهرة ترييض الاقتصاد Mathematization of Economics طريقها لعلم الاقتصاد الحديث. إن هذه الظاهرة مستندة هي الأخرى على أيديولوجيا سلوك المستهلك. إذا كان المستهلك يكشف في سلوكه عن انتظام ما يمكن حصره وقياسه والتعبير عنه بالأرقام ولغة المعادلات الرياضية فما ذلك إلا لأن سلوكه خاضع هو نفسه للتقنين والسيطرة الإعلامية ولنظم إدارة السوق في الشركات الكبرى. هذه النظم تضع للأفراد قواعد تفرض عليهم قيامهم بسلوك المستهلك، وبالتالي فليس سلوك المستهلك مبدأ أوليا يمكن الانطلاق منه للتحليل الاقتصادي، لأنه نتاج النظام الذي ينبغي دراسته.

ما لم ينتبه إليه النيوكلاسيك وهم يصوغون نظرية سلوك المستهلك أن هذا المستهلك هو في نفس الوقت منتج، إنه ينخرط في إنتاج نفس السلع

التي يستهلكها. فسواء كان المرء منشغلا بعمل إنتاجي أو خدمي فهو يساهم بنصيب في مجموع ثروة المجتمع كله، لأن العمل في ظل العصر الصناعي عمل اجتماعي يسهم فيه الكل. الفرد منتج ومستهلك في نفس الوقت، لكن يعتم علماء الاقتصاد على هذه الحقيقة ويعزلون جانب الإنتاج عن الفرد ولا يركزون إلا على كونه مستهلكا، أي يستبعدون ثلاثة أرباع ساعات يقظة المرء التي يقضيها في الإنتاج ويركزون على الساعة الواحدة التي يكون فيها مستهلكا. إذا نظرنا إلى أفراد المجتمع على أنهم منتجين ومستهلكين في نفس الوقت فسوف يتبين أن من حقهم نصيبا أكبر من السلع التي ينتجونها، لأن ما يحصلون عليه من سلع لا يتناسب مع الكمية التي ينتجونها.

وعلى أساس نظرية سيادة المستهلك يقيم النيوكلاسيك نظرية أخرى في سلوك المنتج، وتتضح هذه النظرية ابتداء من بوم بافرك، إذ يذهب إلى أن نفس القواعد التي تحكم المنتج هي التي تحكم المستهلك، والسبب أن المنتج ينتج السلع التي يستهلكها المستهلك ويقيمها ويحدد أسعارها بسلوكه الشرائي. وهذا أسلوب مراوغ لإعطاء الأولوية لنظرية القيمة الذاتية. الحقيقة أننا بالربط بين سلوك المنتج وسلوك المستهلك إنما نقف على السطح الظاهري للمجتمع الرأسمالي، ففي هذا المستوى الظاهري نجد أن المنتج ينتج بالفعل تلك السلع التي يستعد المستهلك لدفع سعرها، وهذا مستوى جزئي في التحليل لا يصلح إلا لوصف سلوك المنتج الصغير وللإنتاج

السلعي في كل نظام اقتصادي سابق على الرأسمالية. أما الإنتاج السلعي في النظام الرأسمالي فلا يحتل فيه المستهلك تلك الأهمية المدعاة، لأن المستهلك كما قلنا نتاج لنظام الإنتاج، ذلك النظام الذي لا ينتج السلع وحسب بل ينتج مستهلكيها في نفس الوقت.

إن أفعال المنتج لدى المدرسة النمساوية يحددها سلوك المستهلك، بحيث يصبح الإنتاج كله مشروطا بالاستهلاك، وهذا ما يتيح للمدرسة أن تعالج تكاليف الإنتاج في ضوء منفعة السلعة. ويعد هذا تغييرا كبيرا في أفكار الاقتصاد الكلاسيكي، لأنه يجعل الإنتاج مشروطا ومحددا بالقيمة الإستعمالية، ورابطا القيمة التبادلية أو السعر بنفس تلك القيمة الاستعمالية. إن الإسهام الأساسي للمدرسة النمساوية يتمثل في أنها خرجت عن الكلاسيك في تحديدهم للإنتاج على أساس القيمة التبادلية، فالسعر لدى الكلاسيك يتحدد على أساس القيمة التبادلية للسلع في السوق، أما النمساويون والنيوكلاسيك من بعدهم فعلى العكس، إذ حددوا الإنتاج بالقيمة الاستعمالية، والقيمة التبادلية ذاتها بالفائدة أو المنفعة وذلك في اتفاق مع نظريتهم الذاتية في القيمة والمنفعة الحدية. لكنهم لا يزالون معرضين للنقد الماركسي رغما عن ذلك، لأن القيمة الاستعمالية ذاتها من إنتاج النظام الرأسمالي ومشروطة به ولا يمكن أن تكون متغيرا مستقلا. فكما قال ماركس في "معالم نقد الاقتصاد السياسي"، فإن رغبات وتفضيلات واختيارات المستهلك تخلقها السلع، تلك السلع التي يخلق

مجرد ظهورها في السوق حاجات جديدة، وكأن السلع تأتي معها بالحاجة إليها في السوق: لا تنشأ الرغبة في الشئ ما لم يكن هذا الشئ معروضا في السوق من قبل.

4- نظرية التوازن:

من أشهر نظريات الاقتصاد السياسي النيوكلاسيكي نظرية التوازن Equilibrium Theory، وتهدف هذه النظرية في صياغاتها المختلفة إثبات أن السوق الحر المتروك لقوانينه الخاصة سوف يصل إلى استقرار ما في الأسعار وتوازن بين العرض والطلب وبين الموارد المتاحة والقدرة على تعبئتها وتشغيلها، وبين أرباح المجالات الصناعية المختلفة، وبين قدرة المجتمع على العمل وقدرة رأس المال على تحقيق الربح.

تظهر نظرية التوازن ابتداء من منجر مؤسس المدرسة، وقد بدأت النظرية حسب صياغته لها باعتبارها إعادة طرح للتناول الليبرالي التقليدي لمشكلة النظام وكيف ينتج تلقائيا عن أفعال الأفراد دون تخطيط مقصود، ولمشكلة الخير العام الذي يتحقق من خلال الأفراد. يتسائل منجر: "كيف يمكن للمؤسسات التي تخدم الرفاهية العامة والضرورية لنمو هذه الرفاهية أن تظهر إلى الوجود دون إرادة عامة موجهة نحو تأسيس مثل هذه المؤسسات؟". ويجيب منجر على نفسه قائلا أن الرفاهية العامة تتحقق عن طريق إشباع الأفراد لاحتياجاتهم، والإشباع متبادل بين الأفراد، بحيث

يشبع الواحد منهم احتياجاته عن طريق الآخر، وهذا الإشباع المتبادل يتم عن طريق السوق. السوق إذن هو المؤسسة العامة التي تحقق الخير العام، ولضمان هذا الخير العام يجب ضمان عمل هذا السوق حرا من أي تدخل لأنه بطبيعته مجال محايد ووسيط لتحقيق الإشباع المتبادل للحاجات ويجب أن يظل محايدا للمحافظة على طابعه العام والكلي. السوق حسب منجر إذن ليس في حاجة إلى تنظيم Regulation لأنه ذاتي التنظيم، بل هو في حاجة إلى تنسيق Co-ordination بين عملياته والأطراف الفاعلة فيه. ثم يتوصل منجر إلى صياغة سؤال جديد: "كيف يكون التنسيق المتبادل للسوق ممكنا؟"، ويجيب قائلا أن هذا التنسيق المتبادل هو النتيجة التي يحققها السوق إذا ما ترك حرا وليس أبدا البداية التي يبدأ منها. ويحقق السوق التنسيق المتبادل إذا ما ترك حرا وظل يعمل في ظل حرية كاملة. وكانت فكرة التنسيق المتبادل Mutual Coordination كنتيجة لآليات السوق الحر هي بداية صياغة المدرسة النمساوية لمفهومها عن التوازن Equilibrium.

سميت نظرية التوازن في بدايات الاتجاه النيوكلاسيكي بنموذج التوازن العام General Equilibrium. ظهرت بدايات هذا النموذج عند والراس ثم فيزر وفون ميسز في أواخر القرن التاسع عشر، وفي بداية القرن العشرين سادت الاتجاه النيوكلاسيكي كله. وينص هذا النموذج على أنه في عالم يحتوي على تجار يحاولون الحصول على أقصى ربح تجاري ومالكي موارد يحاولون الحصول على أكبر عائد من مواردهم (وهؤلاء يشملون من

يمكون سواعدهم كمورد وحيد لهم)، فمن الممكن "تخيل" نظام في "أسعار" الموارد والسلع يتيح الآتي:

1 - يتيح لكل الأطراف الداخلة في التبادل أن تبادل كل ما تملكه دون أن يبقى لديه شئ، وبالتالي استبعاد خطر فرط الإنتاج Over-Production.

2 - يتيح لكل أطراف التبادل أن تحسن من رفاهيتها معا وفي نفس الوقت ودفعة واحدة، أي دون أن يكون مكسب الواحد منهم على حساب خسارة الآخر كما يحدث في العالم الحقيقي.

ويستند هذا النموذج في التوازن العام على عدة افتراضات، منها أن المستوى القائم من التطور التكنولوجي متاح للجميع ومفتوح بالكامل أمام الكل، أي مشاعية التكنولوجيا وعدم تمكن طرف ما من احتكارها ومنعها عن الآخرين بحجة حق الملكية الفكرية كما يحدث في العالم الحقيقي، واستبعاد نهائي للملكية الخاصة للاختراعات العلمية والتكنولوجية وما يحكمها من قوانين السوق الاحتكارية؛ كذلك افتارض ثبات في الطلب يعتمد على ثبات في خيارات المستهلك؛ وافتراض بأن الموارد متاحة للجميع في ظل منافسة عادلة وليس احتكارا لها عن طريق الملكية الخاصة لمصادرها كما يحدث في العالم الحقيقي.

وبالإضافة إلى الانتقادات المتضمنة لهذا النموذج من خلال افتراضاته السابقة فإن لنا ملاحظات أخرى عليه:

1 - يعامل النمـوذج المنتجين باعتـبارهم تجارا ولا يميـز بينهم، أي يساوي بينهم باعـتبارهم داخلين مـباشرة في عـملية التـبادل بعد أن ينتـجوا منتجاتهم، وهو يفترض أن المنتج يمارس البـيع المباشر للمستهلك دون وسيط، ويفترض تسـاوي بائع الموارد وبائع السلع وبائع قوة العمل بما أنهم جميـعا يدخلون في علاقة تبادل، لاغيـا بذلك الفروق الجوهرية بين الرأسمالي والعامل وتاجر الجملة وتاجر التجزأة.. إلخ.

2 - تتسع في هذا النمـوذج فئة مالكـي الموارد حتى أنها تشمل العـمال بما أنهم يملكون موردا هائلا هو قوة العمل، وبالتالي فالنموذج يعامل قوة العمل على أنها من موارد الإنتاج مثلها مثل المواد الخام والطاقة، ومن ثم ينظر إليهـا على أنها سلعة تتم مـبادلتهـا نظير سعـر؛ وفي النهاية يعامل العـمال كما لو كانوا طـرفا من أطراف التبادل، وكـما لو كان الجميع تجارا.

3 - يحاول النموذج الإيحاء بأن التـوازن المرتجى يمكن أن يتحقق عن طريق نظام متوازن في أسـعار السلع. فبما أن الجميـع تجار، وبما أن العمال أيضـا يملكون سلعة هي قـوة عملهم، فـإن الكل لديه شيـئا يبـادله، وبالتالي فـالتوازن بينهم يمكن أن يتـحقق عن طريق نظام مـتوازن في أسعار السلع الداخلة في عملية التبادل.

4 - وبالتالي يتحقق التوازن العام عن طريق سياسة نقدية في التسعير. ولا تتمثل هذه السياسة النقدية في فرض أسعار معينة على السوق، بل في ترك السوق حـرا من أي تدخل حتى يثـبت أسعـاره بنفسه، وبـالتالي

يكون توازن الأسعار علامة على توازن المجتمع والنظام الاقتصادي كله. السياسة النقدية إذن هي السبيل نحو إحداث توازن عام في المجتمع. تحولت هذه النتيجة إلى إحدى العقائد الثابتة لليبرالية الجديدة وللمؤسسات المالية العالمية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. فالأداة الناجعة لحل جميع مشكلات المجتمعات البشرية حول العالم في نظر هذه المؤسسات هي تطبيق توصياتها في مجال السياسات النقدية فيما يخص أسعار الصرف والفائدة.

إن ما يسيطر على النيوكلاسيك وهم يبحثون في موضوع التوازن هو رغبتهم في التركيز على مجال التبادل وعلى السوق، فما يراد له التوازن عندهم هو السوق، عمليات البيع والشراء، وما يخشونه هو الكساد أو فرط الإنتاج: وجود بضاعة لا يتمكن الناس من شرائها، أي أن يكون معدل الإنتاجية أعلى من احتمال السوق وقدرته الاستيعابية. ومن هذا المنطلق يأخذون في بحث كيفية حدوث توازن، وهذا ما يجعلهم يتناولون الأسعار والدخول والتقييم الذاتي للسلع واختيارات المستهلك. وهم يسلمون بأن التوازن في مجال الإنتاج نفسه وبين مجال الإنتاج ومجال التوزيع يتحقق إذا ما توصلنا إلى توازن السوق.

5 - منهجية الاقتصاد النيوكلاسيكي:

يكشف الاقتصاد النيوكلاسيكي عن عدد من الملامح المنهجية السائدة لدى أعلامه والمنتشرة بينهم على الرغم من القليل من الاختلافات النوعية

بين عالم وآخر. ولأن الاقتصاديين الينوكلاسيك تسيطر عليهم الأيديولوجيا، وهي المتمثلة في تحويل العلم الاقتصادي إلى مبرر للنظام الرأسمالي كما رأينا في الصفحات السابقة، فإن هذا الطابع الأيديولوجي لعلمهم ينعكس على المنهجية التي يسيرون عليها ويؤدي إلى تشويهها في النهاية، وذلك بأن تسيطر عليها نزعات صورية وفردية ووضعية كما سيتضح فيما يلي.

أ. الإبستمولوجيا الوضعية:

نتيجة لسعي علماء الاقتصاد الينوكلاسيك نحو جعل العلم الاقتصادي علما دقيقا منضبطا، وضعوا أمام أعينهم نموذج العلم الطبيعي الذي حاز على الدقة ودرجة الصدق العالية استنادا على اعتماده على الرياضيات، وهو الفيزياء النيوتونية. لكن محاولة التشبه بالعلم الطبيعي في إقامة علم اجتماعي إنساني مثل الاقتصاد تؤدي في النهاية إلى نزعة وضعية تختزل الحياة البشرية في قوانين تشبه القوانين الفيزيائية، وهذا ما حدث بالفعل مع النيوكلاسيك.

يستند الاقتصاد النيوكلاسيكي على ابستمولوجيا مستقاة من نموذج العلم الطبيعي في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، أو ما يعرف بالفيزياء النيوتونية. يتكون هذا النموذج من قوانين حول حركة الأجسام واتجاهات وسرعات هذه الحركة بناء على قوانين الجاذبية والكتلة والطاقة. واعتماد

الاقتصاد النيوكلاسيكي على هذا النموذج يجعله يعامل موضوعه كما لو كان أجساما وطاقة ومادة، وكما لو كان يشكل نسقا مغلقا ينزع دائما نحو التكامل، والملاحظ أن مفهوم التكامل ظهر لأول مرة في فيزياء نيوتن لوصف ما يحدث داخل نسق جاذبية مغلق مثل المجموعة الشمسية. ويصرف الاقتصاد النيوكلاسيكي نظره عن أن موضوعه الحقيقي ليس حركة فيزيائية لأجسام داخل نسق مغلق بل هو حركة البشر التي لا يمكن فهمها بالتوازي أو التشبيه بحركة الأجسام الفيزيائية.

وتظهر نتيجة هذه المنهجية في تعامل الاقتصاد النيوكلاسيكي مع الإنتاج كما لو أنه طاقة، ومعاملة دوران السلع باعتبارها تسير في قنوات مثل سريان الطاقة والتي تنزع دائما نحو التكامل، أي نحو التوزع العادل حسب قوانين الطاقة. والملاحظ أن نموذج الفيزياء النيوتونية هذا قد تجاوزه العلم المعاصر عن طريق النظرية النسبية ونظرية الكوانتم، ولذلك فإن العلمية التي يدعيها الاقتصاد النيوكلاسيكي كاذبة، نظرا لتجاوز العلم المعاصر للنموذج العلمي الذي يقلده النيوكلاسيك. لكن يظل النيوكلاسيك متمسكين بالنموذج العلمي للفيزياء النيوتونية نظرا لحاجتهم الأيديولوجية إليها، إذ تخدمهم جيدا في هدفهم الأساسي وهو إضفاء العقلانية على نظام غير عقلاني، وإضفاء الطابع العلمي على ما ليس إلا تبريرا أيديولوجيا للرأسمالية.

ب. النزعة الصورية والهوس بالرياضيات:

يسعى النيوكلاسيك نحو جعل علم الاقتصاد علما تصنيفيا Taxo-nomic مولع باختراع الفئات والأصناف والمقولات، وبتقسيم وتوزيع كل الواقع بتنوعاته الهائلة على هذه الفئات: الايجار العقاري والفائدة وأجر العمل، الأرض ورأس المال وقوة العمل، مقاول الأعمال والسوق الحر.. إلخ. صحيح أن هذه الفئات تعبر عن شيء من الواقع، إلا أنها لا تعبر عنه كله وبدقة. فغالبا ما يعمل علماء الاقتصاد على فهم الواقع الاقتصادي بناء على هذه التصنيفات المسبقة لا بناء على البحث الواقعي، وبذلك فهم يحشرون الواقع في هذه التصنيفات المقولية بصرف النظر عما إذا كانت تستجيب للواقع أم لا. تكشف تلك النزعة التصنيفية عن فلسفة في الماهيات وعن مفهوم عن طبيعة إنسانية ثابتة ذات حاجات بيولوجية فردية، وعن تبنيهم لمفهوم عن قانون طبيعي ثابت وأزلي عبر التاريخ غير خاضع للتغيرات الاجتماعية والتاريخية.

ومن هذه الخلفية يسعى علماء الاقتصاد الكلاسيك والنيوكلاسيك على السواء نحو البحث عن انتظامات Uniformities، وعن قوانين أزلية تحكم السلوك الاقتصادي، ونحو وضع نظرية في التوازن الاقتصادي Equilibrium يدّعون أن الواقع يكشف عنها. وهذا التوازن الذي يتكلمون عنه ليس سوى توازن وتكامل نظريتهم الاقتصادية نفسها لا توازن وتكامل الواقع، وفي النهاية تعبر فكرة التوازن لديهم عن التوازن النظري

باستخدام المعادلات الرياضية والمسائل الحسابية. وبذلك ينغلق علمهم على نفسه ولا ينفتح أبدا على التنوع الاجتماعي للطبيعة الإنسانية و البعد التاريخي للنظم الاجتماعية.

كما يختزل النيوكلاسيك مفهوم الثروة في مفهوم الثروة النقدية وينظرون إلى المنفعة Utility على أنها الربح المالي لا الوفرة والرخاء الإنتاجي. وهذا ما يؤدي بهم إلى التعامل مع الإنتاج والتوزيع والتبادل ودوران رأس المال بلغة الأرقام، تلك الأرقام التي يدخلونها في معادلات رياضية وجداول ورسوم بيانية. واعتقادهم أن ما توصلوا إليه من معادلات رياضية هو القوانين الاقتصادية الحاكمة لحياة البشر يجعلهم يختزلون غنى وتعقد الحياة البشرية والتتابع السببي التاريخي للحوادث إلى تتابع منطقي لخطوات البرهان الرياضي معتقدين أن هذا هو العلم في حين أنه هو الوهم بعينه.

سعى النيوكلاسيك، وخاصة في الولايات المتحدة، نحو تطوير التحليلات الرياضية الاقتصادية، وكان الموجه لهم في ذلك رغبتهم في إثبات أن التكاليف الفردية والتكاليف الاجتماعية متساوية، على الرغم من عدم تساويها واقعيا. وبكلمات أخرى سعى هؤلاء نحو توضيح أن المجتمع ليس سوى مجموع أفراده المكونين له، وبالتالي ليس في حاجة إلى ترتيبات اقتصادية خاصة به مختلفة عن الآليات التلقائية للسوق والتي تضمن رفاهية الأفراد؛ وكانوا في ذلك يكشفون عن التمسك بالعقيدة الليبرالية التقليدية

عن السوق الحر وعن عدم استقلال المجتمع عن الأفراد المكونين له وعدم تشكيله لكيان مختلف عن الأفراد.

إن السبب الذي يجعل علماء الاقتصاد النيوكلاسيكي يلجأون إلى الرياضيات هو أنه كلما اتخذت النظرية الاقتصادية طابعا صوريا رياضيا كلما ظهرت كما لو أنها ابتعدت عن الأيديولوجيا، لأنها بذلك تركز على الشكل و لاتنطوي على أي مضمون يمكن أن تشوبه الأيديولوجيا. إن هذا النوع من النظريات بذلك يصبح منعزلا عن الواقع وعن كل ما هو خارج المعادلة الرياضية. فالنظرية الاقتصادية الرياضية ليست إلا معادلات لا تقول لنا الكثير عن العلاقات السببية بين الأحداث، كما أنها لا تقوم بشئ إلا أن تعطي وصفا لحالة من الاعتمادات المتبادلة بين متغيرات.

إن ظاهرة الاعتماد الداخلي المتبادل بين عناصر نظام اقتصادي مصاغ بلغة رياضية مثل نظرية والراس على سبيل المثال لا تنشأ إلا لأن هذا النظام هو نظام في التوازن الثابت Static Equilibrium ومثل هذا النظام يقوم بتثبيت المتغيرات الاقتصادية الحقيقية التي لا تعرف توازنا ثابتا أبدا بل تشهد تغيرات دائمة؛ وإذا ما شهد الواقع شيئا من التوازن فلن يكون إلا توازنا مرحليا ومؤقتا بين تغيرين، أي توازنا ديناميا يتنقل بين تغيرات.

ومن بين الأسباب التي مكنت علماء الاقتصاد من التعامل مع الاقتصاد رياضيا تطور الاقتصاد نفسه إلى الدرجة التي جعلت التعامل الرياضي معه ممكنا. وقد جاء هذا التطور في شكل مزيد من الاستقلال

للمجال الاقتصادي عن مجالات الحياة الأخرى وعن الإرادة الإنسانية، مما جعل الاقتصاد عصيا على التحكم البشري الواعي وأصبحت له قوانينه الخاصة التي يخضع لها البشر أنفسهم. فمع ازدياد استقلال العملية الاقتصادية عن الإرادة البشرية، ومع ازدياد انغلاق عالم الإنتاج الرأسمالي أمام التحكم البشري الواعي يجد البشر أن ما صنعته أياديهم استقل عنهم وأصبح متحكما فيهم. وعندما ينعزل الاقتصاد عن الإرادة البشرية تتخذ قوانينه شكل القوانين الطبيعية، وعندئذ فقط تتمكن الرياضيات من التعامل معه. إن كثرة استخدام الرياضيات في التحليلات الاقتصادية يقف دليلا على اغتراب البشر عن شروط حياتهم المادية حتى أنها أصبحت تشكل كيانا مستقلا عنهم وتتحكم فيهم كما لو كانت قوانين الاقتصاد بحتميتها وضرورتها القاهرة تشكل طبيعة ثانية.

ومن الأسباب التي تجعل الاقتصاد النيوكلاسيكي يحول العلم الاقتصادي إلى علم رياضي هدف أيديولوجي يتمثل في أن اللغة الرياضية الصورية والرمزية تمكن النيوكلاسيك من التعامل مع الاقتصاد شكليا وصوريا عازلين بذلك المضمون العيني لعلمهم والذي يتمثل في الحياة الحقيقية للبشر. فعلى سبيل المثال، يعتم العلم الاقتصادي الرياضي على التناقض الطبقي، بل ويلغيه تماما؛ ذلك لأن الأطراف الاجتماعية الداخلة في العملية الإنتاجية لا تظهر إلا باعتبارها رموزا متساوية القيمة؛ فيتم التعبير عن رأس المال والعمل المأجور بـ (س) و(ص). تعامل اللغة

الرياضية هذه الرموز على أنها تنتمي إلى فئة واحدة، فئة المتغيرات، وبذلك ينظر من يتعامل مع الواقع إلى هذه الرموز على أنها متساوية الدلالة في حين أنها تعبر عن أوضاع طبقية مختلفة تماما بينها تراتب سلطوي وخضوع طرف للآخر. إن التعبير عن رأس المال والعمل بـ(س) و(ص) يخدم أيديولوجيا الاقتصاد النيوكلاسيكي جيدا لأنه يتفق مع الوهم الذي تنشره هذه الأيديولوجيا والقائل بالتساوي بين رأس المال والعمل المأجور باعتبارهما طرفين متساويين في علاقة تعاقد حرة وقانونية.

6 - تبرير الاقتصاد النيوكلاسيكي للرأسمالية:

إن المشكلة الأساسية التي تعاملت معها الليبرالية الجديدة، والتي ورثتها من الاقتصاد النيوكلاسيكي، هي مشكلة القيمة الزائدة: كيف تبرر استحواذ الرأسمالي على تلك القيمة الزائدة التي تسميها ربحا؟ كيف تبرر أرباح الرأسمالية؟ إن تبرير حصول الرأسمالي على الربح من أهم القضايا الحساسة بالنسبة لأي أيديولوجيا مبررة للرأسمالية، وذلك نظرا لأن قضية القيمة الزائدة كانت محل نقد ماركس. أعلن ماركس منذ أربعينات القرن التاسع عشر أن القيمة الزائدة نتاج للعمل البشري وحده، لكن يستحوذ الرأسمالي عليها بفضل موقعه الحاكم والمسيطر في العملية الإنتاجية، وبفضل علاقة التراتب الطبقي بين رأس المال والعمل المأجور. وبالتالي نظر ماركس إلى القيمة الزائدة على أنها نتاج عمل غير مدفوع الأجر.

وفي مواجهة الهجوم الماركسي على البناء الطبقي للرأسمالية الذي يتيح لرأس المال الاستحواذ على القيمة الزائدة، إنشغل الاقتصاد السياسي النيوكلاسيكي في الدفاع عن الرأسمالية بتبرير حصول رأس المال على القيمة الزائدة المصدر الأساسي لربح الرأسمالي. وكان خطاب الليبرالية الجديدة وريث الاقتصاد السياسي النيوكلاسيكي في الدفاع عن حق الرأسمالي في القيمة الزائدة وتبرير ما يحصل عليه من ربح. وقد تمثل هذا التبرير في الحجج الآتية:

أ - **حجة حق الملكية**: وهي أكثر الحجج سذاجة وضعفا، إذ تقول أن الرأسمالي يملك رأس المال وأدوات الإنتاج، وبالتالي فما يأتي به هذا الرأسمال من ربح من حق مالكه. وتتحول هذه الحجة إلى الثناء على الرأسمالي لكرمه ومحبته لمجتمعه وللإنسانية لسماحه لما يملكه من أدوات إنتاج أن تعمل مشغلة بذلك أيدي عاملة ومنتجة لسلع يحتاج إليها المجتمع، وقد كان يستطيع أن يحجب رأسماله عن العمل، فهذا من حقه بناء على ملكيته الخاصة لرأسماله.

لكن من أين أتى الرأسمالي برأسماله وأدوات إنتاجه؟ من أرباح سابقة، فما يملكه من أدوات إنتاج ليس إلا نتيجة تراكم أرباح تحصل عليها في الماضي. ومن أين أتى بهذه الأرباح السابقة؟ من استحواذه على القيمة الزائدة التي يضفيها العمل على المادة الخام ليصنع منها سلعا وتحويل هذه القيمة الزائدة إلى تراكم رأسمالي.

تتغافل هذه الحجة عن حقيقة أن ما يملكه الرأسمالي هو نتاج تراكم عمل سابق لأشخاص آخرين استحوذ عليه الرأسمالي بفضل وضعه الطبقي المسيطر في العملية الإنتاجية؛ كما تتغافل الحجة عن حقيقة أن قوى الإنتاج في المجتمع لا تصبح ملكية خاصة لأشخاص إلا في ظل نظام معين في تقسيم العمل والثروة على أساس طبقي. إن الوضع الطبقي للرأسمالي باعتباره مسيطرا على العملية الإنتاجية هو الذي يمكنه من تحويل القيمة الزائدة إلى رأس مال جديد يكون من حقه وحده طبقا لحق الملكية الخاصة.

ب- **حجة التوزيع العادل**: تذهب هذه الحجة إلى أن الرأسمالية عادلة لأنها تعطي لكل طرف في العملية الإنتاجية ما يساوي قيمة عمله. بمعنى أن ربح الرأسمالي يكون مقابل عبقريته ومواهبه النادرة في إدارة المشروع ومبادرته ومخاطرته بأمواله..إلخ، وأجر العامل هو حقه الذي يتلقاه نظير بذل قوته. ترجع هذه الحجة إلى الاقتصادي الأمريكي جون بيتس كلارك الذي ذهب إلى التدليل على تلك الحجة بقوله أنه إذا انسحب عامل واحد من العمل فسوف تنخفض قيمة هذا العمل بمقدار أجر هذا العامل، وبذلك يصبح أجر العامل مبررا ومشروعا نظرا لأن هذا الأجر جزء أصيل داخل في صميم قيمة المنتج.

والحقيقة أن هذه الحجة تفترض أن أجور جميع العمال جميعهم تساوي قيمة المشروع ككل وهذا غير صحيح؛ هذا بالإضافة إلى أنه

إذا انسحب عاملان أو ثلاثة من العمل لانخفضت قيمة العمل بأكثر من مجموع أجورهم وذلك نظرا للطبيعة العضوية لتقسيم العمل الصناعي، فإسهام العمل عضوي وكيفي وليس كميا كما يعتقد النيوكلاسيك. كما تنطوي حجة كلارك على مسلمة ضمنية بأن هناك تساويا تاما بين رأس المال والعمل المأجور بحيث يحصل كل طرف على مقابل إسهامه الإنتاجي، لكن ليس هناك في العالم الحقيقي أي تساو بينهما.

ج- **حجة الإسهام في الإنتاج**: تذهب هذه الحجة إلى أن ما يحصل عليه الرأسمالي من أرباح مشروع تماما نظرا لأنه يسهم في الإنتاج، والربح بذلك يعد مكافأة على إدارته للمشروع.

والحقيقة أن صاحب رأس المال ليس منتجا، إنه لا ينتج أي شئ؛ المنشغلون بالعملية الإنتاجية من عمال وفنيين ومهندسين هم المنتجون الحقيقيون. والرأسمالي لا يفعل شيئا إلا أن يسمح لرأس المال بأن يشتغل في الإنتاج. الرأسمالي إذن هو صاحب القرار الإنتاجي وليس القائم بالعملية الإنتاجية. إن رأس المال الصناعي في صورة البنية الأساسية والمواد الخام والآلات جاهز وموجود، كما أن القوة العاملة والقدرة التقنية والفنية موجودة وجاهزة قبل أن يوجد الرأسمالي، ولا يفعل الرأسمالي شيئا سوى أن يسمح لهذه العناصر بأن تعمل. ولا يُسمح للرأسمالي بأن يكون صاحب القرار الإنتاجي إلا في ظل نظام

معين في توزيع الملكية والثروة يمكن أصحاب المال من الاستحواذ على القوى الإنتاجية للمجتمع ويديرونها لجني الربح الشخصي. إن سماح الرأسمالي لعناصر الإنتاج بالعمل مبني على سماح النظام الاجتماعي-الطبقي السائد بأن يصبح هذا الرأسمالي على رأس العملية الإنتاجية وصاحب القرار الإنتاجي؛ ويصبح الرأسمالي صاحب القرار الإنتاجي بفضل نظام قانوني معين يسمح له بذلك، نظام يعترف بحق الامتلاك الخاص لقوى المجتمع الإنتاجية. ولذلك فالرأسمالي لا يحتل موقعه المسيطر في العملية الإنتاجية بفضل عبقريته ومواهبه الشخصية، بل بفضل بناء اجتماعي-طبقي معين يسمح لأصحاب المال بالاستحواذ على قوى المجتمع الإنتاجية وإدارتها لصالحهم.

د - **حجة المكافأة على التضحية والانتظار**: بينما كانت الحجج السابقة تبرر حصول الرأسمالي على الربح، فإن هذه الحجة تبرر شيئاً آخر مختلفاً؛ إنها تبرر الفائدة على رأس المال نفسه، أي حق أصحاب رأس المال المالي من أصحاب رؤوس الأموال السائلة وحملة الأسهم والسندات في الأرباح والأنصبة التي يحصلون عليها عندما يودعون أموالهم في بنوك أو يستثمروها في مشاريع أو شركات مساهمة أو يضاربون بها في البورصة. تذهب هذه الحجة إلى أن الفائدة مشروعة لأنها المقابل الذي يتلقاه صاحب المال عن عدم استهلاك أمواله في

الحاضر وتأجيل هذا الاستهلاك إلى المستقبل، والتضحية باستعمال حالي للمال في سبيل استعمال مؤجل. هذه التضحية وهذا التأجيل يجب أن يقابله مكافأة، وهي مكافأة مشروعة.

تخلط هذه الحجة بين مستويين من الاقتصاد: المستوى الشخصي أو العائلي والذي كان يسمى بالاقتصاد المنزلي، والمستوى الاجتماعي والقومي والسياسي للاقتصاد وهو المسمى بالاقتصاد السياسي. أي أنها تخلط بين ما يحدث على مستوى الأفراد من ادخار ومن تجنيب جزء من دخلهم في سبيل الفائدة، وبين ما يحدث على مستوى عالم الصناعة والاستثمار. والحقيقة أن الادخار الشخصي شئ والقيمة الزائدة التي تتحول إلى تراكم رأسمالي شئ آخر. تهدف هذه الحجة الإيحاء بأن النظام الرأسمالي وحده هو الذي يتيح للأفراد الحصول على فوائد مركبة على إيداعاتهم وعلى أنصبة متزايدة نتيجة ارتفاع أسعار الأسهم، رابطة بذلك شريحة كبيرة من الطبقة الوسطى بعجلة الاقتصاد الرأسمالي ضامنة ولاءها وتأييدها. إن الفوائد التي تحصل عليها الطبقات الوسطى من ادخاراتها ليست إلا حماية لأموالها من الانخفاض المستمر في قيمة العملة على مر السنين ومن التضخم الذي لا ينتهي. هذه المدخرات تختلف تماما عن الكميات الضخمة من رأس المال المالي العامل في كل مجالات الاقتصاد بما فيها المضاربات.

هذا بالإضافة إلى أن الإيداعات المالية للشريحة العليا في المجتمع

ليست مجرد مدخرات مثلما هو الحال مع الطبقة الوسطى، بل هي قيمة زائدة في صورة أرباح تعيد هذه الشريحة استثمارها مرة أخرى؛ إنها تراكم لرأس المال يجب أن يستثمر في مشاريع جديدة. وبالتالي فهذه الشريحة لا تدخر بل تستثمر، ولا تحمي أموالها من الإنفاق ومن انخفاض قيمة العملة بل تضارب بها في البورصات، ولا تضحي باستخدام حالي للمال في سبيل زيادة على هذا المال في المستقبل، ولا تقتطع جزءا من دخلها ولا تؤجل الإنفاق، بل تحول الأرباح السابقة إلى استثمارات جديدة.

هـ- **حجة المخاطرة**: تذهب هذه الحجة إلى أن الرأسمالي يخاطر بأمواله وبالتالي فهو يستحق مكافأة على هذه المخاطرة. لكن هل يخاطر الرأسمالي بالفعل؟ إنه في الحقيقة لا يخاطر بفقدان رأس المال نفسه، بل بهامش الربح الذي سيحققه، ولا يفقد الرأسمالي كامل رأسماله إلا في حالات نادرة، كأن يكون مضاربا في البورصة. والمضارب في البورصة يدخل في لعبة أشبه بالقمار، وهو يعلم جيدا إمكانية فقدان رأسماله قبل أن يبدأ اللعب. أما على مستوى المشروع الصناعي فإن المخاطرة هي الفشل في تحقيق الربح المنتظر، أما رأس المال نفسه باعتباره أدوات الإنتاج والأرض فليس هناك مخاطرة في فقدانها، إلا إذا كانت مشتراة بقروض من البنوك أو تم إصدار أسهم وسندات بإسمها مستحقة الأرباح والأنصبة، إي إلا إذا دخل المشروع الصناعي

استثمار مالي. ليست المخاطرة إذن تكمن في عملية الإنتاج ذاتها، بل في عمليـة الاستـثمار المالي؛ فـالرأسمالي باعـتبـاره رجل صناعة لا يخاطر، بل يخاطر باعتباره مستثمرا لأموال أناس آخرين.

و - **حـجة الكفـاءة**: تذهب هذه الحـجة إلى تبـرير النظام الرأسمـالي من منطلق أنه النـظام الأكفـأ في تعـبـئة الموارد وتـوظيفـهـا، وفي إبداع التكنولوجيا الجـديدة وتطبيقها في الإنـتاج، وفي الإقلال من تكاليف الإنتاج والوصول إلى إنتاج كمي هائل.

تعتـمد هذه الحجـة على نظرية من نظريات الاقتـصاد النيوكـلاسيكي تذهب إلى أن السوق الحر يتـمتع بكفاءة في إنتاج السلع الاستـهلاكية نظرا لأنه يزيد من إنتاج السلع التي يجد عليـها طلب. ومعنى هذا أن البيع الضخم لـــسلعة ما سوف يقلل من أسعـارها، لكن الذي يحدث في العالم الواقعي أن ســعر هذه السلعة يزيد ولا ينقص، لأن الطلب المتزايد عليـها يدفع رؤوس الأموال لأن تـتدافع على إنتاجـها؛ وعند زيادة السـعـر يحدث انكماش في الطلـب، وهذا الانكماش يؤدي إلى زيادة في السعر أيضـا، نظرا لرغبة المنتجين في تعويض مـا فقدوه من البيع الموسع. إن ترك الأسعار لآليـات التنافس الاقتصادي لا يمنع من ارتفاعها ولا يمنع أيضا من ظهور الاحتكارات.

إن حجة الكفاءة التي يستخدمها النيـوكلاسيك وورثتها عنهم الليبرالية الجديدة تركز على الكفـاءة الإنتاجية والتقنية والربحـية، لكنها تتناسى

كفاءة أخرى أهم، ذلك لأن مقياس الكفاءة الحقيقي في اقتصاد ما ليس مجرد تحقيق الربح بل قدرته على توظيف العمالة وتأمين العاملين به. إن الأمن الاجتماعي للعمال والحد الأدنى للأجور أهم بكثير من قدرة المشروع على تحقيق الأرباح. فالذي يتناساه المدافعون عن الرأسمالية كفاءة في تعبئة الموارد البشرية وفي تأمينها، وكل ما يهمهم تعبئة الاستثمارات. لكن لم يعد علم الاقتصاد السائد يعير شأنا بالكفاءة في تعبئة العمل البشري وتأمينه. تثبت الرأسمالية كل يوم أنها الأسوأ في قضايا تأمين العمل والحد الأدنى للأجور والأمن الاجتماعي للقوة العاملة، ناهيك عن سجلها السئ في قضايا البيئة. ليست هناك أية كفاءة في النظام الذي يلوث البيئة ويقضي على الثروات الطبيعية ويقطع الغابات ويملأ الأرض بالنفايات الذرية والكيماوية.

أما عن ما تقوله الحجة من أن الرأسمالية هي التي تتيح للتكنولوجيا أن تتقدم وتطبق في مجال الإنتاج، فإن هذه الحجة مردود عليها من جهتين: الأولى أن تقدم العلم والتكنولوجيا هو تقدم للبشرية ذاتها في معرفتها وأدواتها وليس مرتبطا بأسلوب معين في الإنتاج، والحجة بذلك تدعي أن ما حققته البشرية من تقدم علمي وتكنولوجي في القرون الأخيرة يرجع الفضل فيه إلى الرأسمالية، وهذا خطأ. والجهة الثانية للرد على هذه الحجة هي استعراض ما حققته الأنظمة الاشتراكية السابقة من تصنيع سريع لمجتمعاتها في سنوات معدودة،

خاصة في الاتحاد السوفييتي. إن نظرة سريعة على تاريخ النظام السوفييتي منذ نشأته يقدح في صحة هذه الحجة؛ ذلك لأن الاتحاد السوفيتي نجح في عقوده الأولى الممتدة من ثورة 1917 وحتى الخمسينات في بناء هيكل صناعي ضخم وتحقيق كفاءة إنتاجية عالية من حيث الكم والكيف. لقد نجح النظام هناك في تصنيع روسيا التي كانت متخلفة صناعيا وتكنولوجيا عن أوروبا الغربية وأمريكا بمراحل، إذ نجح بالفعل في تصنيع بلد متخلف انحدر في أواخر عهد النظام القيصري إلى مستوى بلدان العالم الثالث؛ كما نجحت روسيا في تفادي أزمة الكساد الكبير الذي أصاب العالم الغربي في الثلاثينات. وليست الإنجازات الأخرى للاتحاد السوفيتي بخافية بل يتناساها المدافعون عن الرأسمالية، مثل تصنيع أكبر جيش بري في العالم مع نهاية الحرب العالمية الثانية والذي مكن روسيا من هزيمة الجيش الألماني وإخراجه من شرق أوروبا، واللحاق بالولايات المتحدة في تصنيع القنبلة الذرية سنة 1949، وإطلاق أول قمر صناعي (سبوتنيك سنة 1955) وإطلاق أول رائد فضاء خارج الغلاف الجوي سابقة الولايات المتحدة في ذلك، وتحقيق المركز الثاني في العالم في تصنيع الغواصات والجرارات الزراعية. .إلخ إذا كان المدافعون عن الرأسمالية يتحججون بأنها الأكفأ تكنولوجيا وإنتاجيا، فإن هذه الحجة تنهار أمام ما أنجزه الاتحاد السوفييتي في العقود الأربعة الأولى من تاريخه. لكن الذي حدث ابتداء من منتصف الخمسينات أن بدأ النظام السوفييتي في الضعف ومواجهة الأزمات الاقتصادية، وبالتالي واجه قلة الكفاءة

الشهيرة عنه لدى الغرب، حتى واجه انهيارا داخليا في السبعينات والثمانينات انتهى بالسقوط في أوائل التسعينات.

إن حجة المدافعين عن الرأسمالية حول عدم كفاءة الإشتراكية لا تنطبق على الاتحاد السوفييتي في العقود الأربعة الأولى من تاريخه، ولا على التجارب الاشتراكية الأخرى في شرق أوروبا ويوغوسلافيا على وجه الخصوص، ولا على النظام الناصري في فترة حياته القصيرة الممتدة من منتصف الخمسينات وحتى منتصف الستينات. إن المرحلة الأولى الناجحة من النظم الاشتراكية تعطي دليلا واضحا على إمكانية تصنيع بلاد لم ينتشر بها النظام الرأسمالي، وباتباع طرق غير رأسمالية. لقد حققت الأنظمة الإشتراكية كفاءة عالية في بداياتها لكنها واجهت الأزمات بعد ذلك، ثم الانهيار. والمطلوب تفسيره هو النجاح الأول الذي تلاه إخفاق كبير؛ المطلوب هو معرفة أسباب إخفاق نظام كان ناجحا في بداياته. وليست هذه الأسباب منفصلة عن الحرب الباردة التي دفعت الولايات المتحدة إليها الأنظمة الاشتراكية في العالم، وسلسلة الحروب الساخنة التي شنتها الإمبريالية العالمية على دول العالم النامي الصغيرة طوال القرن العشرين: كوريا 1951، كوبا 1961، فيتنام 1963-1974، مصر /1967/1973 1956، الجزائر 1958-1962، لبنان 1982-1984، حروب الولايات المتحدة في أمريكا اللاتينية في الثمانينات والتسعينات، الكويت 1991، أفغانستان 2002، العراق 2003.

المراجع:

(1) Peter J. Boettke, "What is Wrong with NeoClassical Economics(And what is still wrong with Austrian Economics)" in Fred E. Foldvary, Beyond Neoclassical Economics. Edward Elgar, Chettenheim UK, Brookfield US, 1996, P.24.

(2) Maurice Dobb, Theories of value and distribution since Adam Smith : ideology and economic theory. Cambridge, [England] : University Press, 1973

(3) Klaus H. Hennings, The Austrian Theory of Value and Capital. Studies in the Life and Work of Eugen Von Bohm-Bawerk. Edgar Elagar, Chaltenham UK, Brookfield US, 1997

(4) Karl Marx, Grundrisse. Foundations of the Critique of Political Economy. Translated by Martin Nicolaus, Penguin Books, Harmondsworth, Middlesex 1993

(5) Karl Marx, "Wage Labour and Capital", in Karl Marx and Frederick Engels, Selected Works, vol. I. Foreign Languages Publishing House, Moscow 1955

(6) Ludwig von Mises, "The Historical Setting of the Austrian School of Economics" (www.mises.org/hsofase/ch3sec2.asp)

(7) Laurence S. Moss, "Austrian Economics and the Abandonment of the Classic Thought Experiment", in Willem Keizer, Bert Tieben and Rudy Van Zijp: Austrian Economics in Debate. Routledge, London, 1997

(8) David Schweickart, Against capitalism. Boulder, Colorado : Westview Press, 1996, pp

(9) Veblen, Thorstein, "Professor Clark's Economics" (1908) , in The Place of Science in Modern Civilization, , Vol. VIII of The Collected Works. Macmillan, London and New York, 1994.

(10) --------, "The Preconceptions of Economic Science", (First Published 1900) in: The Place of Science in Modern Civilization.

(11) --------, "The Limitations of Marginal Utility", (First Published 1909), in: The Place of Science in Modern Civilization.

الفصل الرابع

نزعة الشك فى ليبرالية هايك

الفصل الرابع
نزعة الشك في ليبرالية هايك

يعد المفكر النمساوي الأصل البريطاني الجنسية فريدريك أوجست فون هايك (١٨٩٩-١٩٩٢) من أهم وأشهر المفكرين الليبراليين في القرن لعشرين. انتمى في بداية حياته للمدرسة النمساوية في الاقتصاد السياسي والتي تعد أحد فروع الاقتصاد النيوكلاسيكي الذي ظهر ابتداء من سبعينات القرن التاسع عشر على يد كارل مينجر في النمسا ووليم ستانلي جيفونس في بريطانيا وليون والراس في سويسرا وفرنسا. وكان هايك تلميذا لعَلَمَين شهيرين في المدرسة النمساوية: فريدريك فون فيزر ولودفيج فون ميسز التلميذين المباشرين لمنجر[1]. أحيت المدرسة النمساوية الاتجاه الليبرالي في الاقتصاد السياسي الذي كان قد ظهر مع آدم سميث لكنه تعرض للاضمحلال نتيجة صعود الاقتصاديات الاشتراكية والماركسية والديمقراطيات الاجتماعية. أعادت المدرسة النمساوية الأفكار الليبرالية القديمة المتعلقة بحرية السوق وبسياسات دعه يعمل دعه يمر وبأفضلية النظام الرأسمالي على الاقتصاديات المخططة والاشتراكية.

(1) Bruce Caldwell, Hayek and the Austrian Tradition , in Edward Feser (ed.), The Cambridge Companion to Hayek (Cambridge: Cambridge University Press, 2006), pp. 13-15.

انشغل هايـك في بداية حياته الفـكرية بالأعمال الاقـتصـادية وأخرج عددا من المؤلفات التي تسير في الاتجاه الليـبرالي للمدرسة النمساوية، لكنه من منتصف الأربعينات توجـه إلى الأعمال الفكرية والفلسفية ليـقيم فلسفة ليبرالية تعيد إحياء التراث الليبـرالي القديم وتخدم نظريته الاقتصادية. يعبر التراث الليبرالي الذي يتـبناه هايك عن نزعة فردية Individualism تتمثل هذه النزعـــة في النـظر إلى الفـــرد على أنه هو الـوحـدة الأولى المـكونة للجمـاعة، و النظر إلى الجـماعة عـلى أنها ليست إلا مـجمـوع أفرادها. وتترتب على هذه النزعة مجموعة من المسلمات:

أ. ينشأ المجتمع بكل نظمه نتيجة اتفاق إرادي وطوعي بين الأفراد.

ب. إن مـا يدفع الأفراد للدخـول في مجـتـمع الرغبـة في لحفـاظ على حقـوقهم الطبيعـية وممتلكاتهم التي تتعـرض للخطر إذا لم يكن هناك نظام يحميها.

ج. يتحقق النظام في المجتمع بطريقة تلقـائية وبدون تخطيط مقصود. فلأن المجتمع ليس إلا مجموع أفراده المكونين لـه، يتحقق الخير العام بسعي كل فرد نحو مصلحته الخاصة.

د. المصلحة العامة هي مـجموع مصالح الأفراد و هي في طبيعـتها مصلحة فردية معممة على المجتمع كله.

هـ. الآلية التي تحقق النظام و التوازن التلقائي في المجـتمع تشبه في عملها طريقة عمل اقتصاد السوق

و. نظرت الليبرالية إلى القيم على أنهـا ذاتية، أي يمتلكها الأفراد فقط، أما المجتمع فلأنه شئ مصطنع فهو محايد تجاه القيم.

والحقـيقة أن المسلمـات السابقة تحبـط أي محاولة للتفـكير العلمي في المجتمـع، ذلك لأنها لا تعطي للمجتـمع استقلالا عن أفـراده و تنظر إليه على أنه شئ مصطنع، وتستبعد أن يكون المجتمع نفسه مبدأ لتفسير الظواهر الاجتماعـية، فالأفراد بأهدافهم الجزئيـة هم مبدأ التفسير لـدى الليبرالية لا المجتـمع كمقـولة مستقـلة. كما أن الذهاب إلى أن النظام يحـدث بصورة تلقائية أو بفـعل يد خفية أو آليـة شبيهة بآليـات السوق يستبـعد أي تفكير سوسـيولوجي في المجـتمع، ذلك لأن هذه الطريقـة في التفكيـر تنظر إلى المجتمع على أنه سوق كـبير وبالتالي تختزل الظواهر الاجتمـاعية إلى البعد الاقتصـادي. ولهذا السبب كانت العـقيدة الليبراليـة مناسبة تماما للاقـتصاد السياسي النيوكلاسيكي. والحقيقة أن هذا ما يجعل الصورة المتطرفة لليبرالية التي يتبناها هايك تعبـر عن نزعة شكية Skepticism تنكر وجود المجتمع مستقلا عن أفراده، وتنكر مفهوم العـدالة الاجتماعية في سبيل تصور فردي عن العدالة باعتبارها تكافؤا في الفرص يتيحه اقتصاد السوق. وسنحاول في هذه الدراسة تتـبع هذه النزعة الشكيـة في أعمال هـايك مع ما رافقـها من نزعات نسبية Relativism ولاأدرية Agnosticism.

الأساس الاقتصادي لليبرالية هايك:

لا يمكن فهم ليبرالية هايك إلا بالبحث في أساسها الاقتصادي، ذلك لأنها ليست مجرد دعوة فكرية للمبادئ الليبرالية، بل هي امتداد فكري لنظريته الاقتصادية، تلك النظرية التي تعد امتدادا للمدرسة النمساوية في الاقتصاد السياسي التي أسسها كارل منجر بعد أن ألف كتابه الشهير "مبادئ الاقتصاد" سنة ١٨٧١ والذي أصبح خيطا هاديا للمدرسة. واجهت هذه المدرسة الاقتصاد الماركسي والمبادئ الاشتراكية بعنف ودافعت باستماتة عن الليبرالية الاقتصادية في عصر شهد صعود الحركات الاشتراكية على نطاق عالمي، وشهد أيضا تبني الدول الرأسمالية للسياسات الكينزية التي كان قد أوصى بها المفكر الاقتصادي الإنجليزي جون مينارد كينز من الثلاثينات والتي تقوم على توجيه الدولة للاقتصاد في الدول الرأسمالية فيما يعرف ببرنامج دولة الرفاهية.

واجهت المدرسة النمساوية كل صور الاقتصاد المخطط، الاشتراكية منها والكينزية، وسواء كانت على خطوط الماركسية أو الشيوعية أو الديمقراطية الاجتماعية أو سياسات الاتفاق الجديد New Deal ابتداء من عهد روزفلت. وفي ظل هذا الجو غير المؤيد مطلقا للصورة القديمة لليبرالية باعتبارها ترك آليات السوق تعمل بحرية على أساس أن هذه الآليات كفيلة في حد ذاتها بعلاج الأزمات الاقتصادية وبتسيير النظام الرأسمالي تسييرا ذاتيا دون تخطيط، ظهرت الليبرالية الاقتصادية للمدرسة النمساوية

وللمدارس النيوكلاسيكية المثيلة لها في إنجلترا وأمريكا على أنها غير مناسبة للوضع العالمي الجديد للرأسمالية الذي استلزم تدخل الدولة في الاقتصاد لعلاج أزماته وتناقضاته المزمنة. وفي ظل هذا السياق ظلت المدرسة النمساوية على إصرارها على الليبرالية الاقتصادية ورفض كل صور الاقتصاد المخطط، وظلت متمسكة بالصورة التقليدية لليبرالية الاقتصادية التي ترجع إلى آدم سميث ومدرسته في الاقتصاد السياسي، حتى مكنت التطورات اللاحقة للنظام الرأسمالي من عودته إلى الشكل الليبرالي القديم بالتخلي عن دور الدولة في الاقتصاد وعن التخطيط الاقتصادي بالعودة إلى مفاهيم حرية السوق وتطبيق سياسات الخصخصة والتحرير الاقتصادي ابتداء من السبعينات[1]. وعند هذه اللحظة لم يجد العالم الرأسمالي سوى فريدريك هايك آخر ممثل للمدرسة النمساوية وللجيل الأخير للاقتصاد النيوكلاسيكي هو وميلتون فريدمان تلميذه الأمريكي باعتبارهما الأساس الفكري الذي يمكن للأيديولوجيا الليبرالية الجديدة من الاعتماد عليهما في ترويج أفكارها كتبرير للتحول الجديد للرأسمالية نحو الشكل التقليدي لليبرالية الاقتصادية وحرية السوق. ولأن هايك هو آخر من بقي على قيد الحياة من الجيل القديم للمدرسة النمساوية ولأنه ظل نشيطا في هذه الفترة فقد كان هذا من بين أسباب رواج أفكاره حتى الآن على مستوى العالم الرأسمالي.

(1) Raimomd Cubeddu, The Philosophy of the Austrian School. (London: Routledge, 1993), pp. 201-206.

لكن عندما كان هايك يقاوم مبادئ التخطيط المركزي للاقتصاد في أوج عصر التخطيط الاقتصادي لم يتمكن من الاستمرار في الدعوة لليبرالية الاقتصادية من منطلق اقتصادي، وذلك بسبب أن الاقتصاديات الكلية والاجتماعية كانت تقدم بدائل ناجحة بالفعل لاقتصاد السوق وأكثر قدرة على التفسير الاقتصادي، مما أدى إلى أن أصبحت أصواتها هي المسموعة. وهذا ما دفع هايك نحو التحول عن الدراسة الاقتصادية وإلى الانتقال إلى مستوى الأفكار والنظريات والفلسفات لتبرير ليبراليته، وكأنه أراد هزيمة التخطيط الاقتصادي والاشتراكية على أرضية الفكر والأخلاق والأيديولوجيا. فبعد أن كانت أعمال هايك في الثلاثينات وأوائل الأربعينات تدور حول الموضوعات الاقتصادية البحتة مثل الأسعار وتكاليف الإنتاج والنقود والربح والفائدة والائتمان ورأس المال، أصبحنا نراه ابتداء من ١٩٤٤ وقد انتقل إلى المستوى الأيديولوجي ليقدم تبريرا أيديولوجيا لليبرالية الاقتصادية بعد أن فشلت كل التبريرات الاقتصادية أمام الاقتصاديات الاجتماعية. وإلى هذا التحول تنتمي معظم أعماله وأشهرها: الطريق إلى العبودية (1944)[1]، دستور الحرية (1960)[2]، دراسات

(1) Hayek, Friedrich A. von, The Road to Serfdom. (Chicago : The University of Chicago Press, [1944])

الترجمة العربية: ف. أ. هايك: الطريق إلى العبودية. ترجمة محمد مصطفى غنيم. دار الشروق، القاهرة 1994 .

(2) Hayek, The Constitution of Liberty. (London : Routledge & Kegan Paul, 1960).

جديدة في الفلسفة والسياسة والاقتصاد (1967)[1]، القانون والتشريع والحرية (1973، 1976، 1979)[2]، الغرور القاتل (1988)[3]. ومن ثم فلأن فلسفة هايك السياسية ليست سوى تبرير أيديولوجي لنظرية اقتصادية خاصة، ولأن هذه الدراسة تركز على النزعات النسبية والشكية واللاأدرية لفلسفته الليبرالية، فسوف نبدأ باكتشاف أساس هذه النزعات في نظريته الاقتصادية أولا، ثم تناولها كما تظهر في أعماله الفكرية.

الحقيقة أن الاتجاه الليبرالي في الاقتصاد السياسي لم يكن من إبداع المدرسة النمساوية أو الاقتصاد النيوكلاسيكي، بل إن لهذا الاتجاه جذوره لدى بعض المفكرين الاقتصاديين من القرن التاسع عشر، الواقعين بين ريكاردو من جهة ومنجر وجيفونز ووالراس من جهة أخرى، وهي الفترة الممتدة من عشرينات إلى ستينات القرن التاسع عشر. ومن بين هؤلاء صمويل بايلي ورامزاي ومكالوش روشر. وقد تناول ماركس أعمالهم

(1) Hayek, New studies in philosophy, politics, economics and the history of ideas. (Chicago : University of Chicago Press, 1978)

(2) Hayek, Law, Legislation and Liberty. (Chicago : University of Chicago Press, 3 Volumes: 1973, 1976, 1979).

(3) Hayek, The Fatal Conceit: The Errors of Socialism. (Chicago : The University of Chicago Press, 1991).

الترجمة العربية: الغرور القاتل: أخطاء الاشتراكية. ترجمة محمد مصطفى غنيم، تقديم حازم الببلاوي، دار الشروق 1993 .

بالنقد وأسماهم "الاقتصاديون المبتذلون" Vulgar Economists. نجد لدى هؤلاء الاقتصاديين معظم مبادئ الاتجاه النمساوي والنيوكلاسيكي[1]، ونستطيع القول أن الاقتصاد المبتذل هذا قد سبق هذين الاتجاهين في مبادئهما ونظرياتهما الأساسية كما سيتضح فيما يلي. وما يهمنا في موضوع دراستنا أن النزعات الشكية والنسبية المميزة لليبرالية هايك وللاتجاه النمساوي كله قد سبق ظهورها بالفعل لدى الاقتصاد المبتذل، ذلك الاقتصاد الذي كان مفكروه موضع استشهاد وإحالة دائمة ومتعددة في مؤلفات المدرسة النمساوية من كارل منجر إلى هايك.

إن معظم من أرخوا للاقتصاد النيوكلاسيكي لم ينتبهوا إلى أن لهذا الاقتصاد جذوراً لدى المفكر الاقتصادي الإنجليزي صمويل بايلي (1791-1870). ألف بايلي كتابا هاما سنة ١٨٢٥ عنوانه "أطروحة نقدية في طبيعة وقياس وأسباب القيمة، بالإشارة أساسا إلى كتابات ريكاردو وأتباعه". Critical Dissertation on the Nature, Measure, and Causes of Value (1825) وضع بايلي في هذا الكتاب الفكرة الأساسية التي سوف يدور حولها كل الاقتصاد النيوكلاسيكي ويتخذها أساس نظريا له. ففي نقد بايلي لريكاردو رفض أن تكون القيمة عائدة إلى العمل المبذول

(3) Clarke, Simon, Marx, marginalism, and modern sociology : from Adam Smith to Max Weber. (London : MacMillan, 1982), pp. 5-9.

في إنتاجها، ونقد نظريـة العمل في القيمة Labour Theory of Value ووضع بدلا منهـا نظرية أخـرى تقـول إن القيـمـة هي علاقـة بين سلعـة وأخرى، بحـيث تُحدد فائدة كل سلعة وكـميتهـا قيمـتها بالنسبـة للسلعة الأخرى المتبادلة معها حسب فائدتها وكـميتها أيضا. ومعنى ذلك أن القيمة عبارة عن علاقة بين سلعة وأخرى داخلين في علاقة تبادل.

قدم بايلي هذه النظرية باعـتبارها وصفا واقعـيا للقيمة كـما تظهر في اقتـصاد السوق. هذا الاختـزال للقيمة إلى الـعلاقة التبـادلية بين السلع هو اختزال لها إلى قيمتها التبادلية، وحدد بايلي السعر بناء على ذلك بأنه تعبير عن علاقة سلعـة بأخرى، لا تعبيرا عن كـمية العمل المبذول في إنتـاجها. وذهب إلى أنه ليست هـناك قيمة جـوهرية واحدة وثابتـة للسلع، فالقيـمة نسبية وهي ليست سوى ارتباط معين association بين السلع. وكان بايلي بذلك مكررا لنظرية ديفيد هيوم في المعرفة ومعبرا عنها بلغة الاقتصاد عندما رد هيوم السببـية لا إلى خاصية كامنة في الشئ تجعله سـببا في ظهور شئ آخر بل إلى مجرد عادة ذهنية تربط السابق باللاحق واللذان يظهرات تجريبيا على أنهما يدخلان في علاقة ترابطية وحسب. وكان بايلي بذلك هو الذي أدخل النزعة التجريبية الشكية في الاقتصاد السياسي، تلك النزعة التي تنظر إلى العلاقات الاقتصادية على أنها علاقات ترابط بين السلع في غيبة العمل الإنساني[1]، والتي تنكر أن يكون للقيـمة أي مقياس ثابـت مثل العمل أو

(1) James Furner, Marx s Critique of Samuel Bailey , in Historical Materialism, volume 12:2 (89-110).

كميته أو زمنه. وقد أصبحت تلك النزعة هي ما يميز الاقتصاد النيوكلاسيكي كله وبالأخص النظرية الاقتصادية لهايك التي تعد ليبراليته التعبير الفلسفي الأيديولوجي عنها. واعتماد الاتجاه النيوكلاسيكي على هذه النظرية هو الذي مكنه من تجاوز النظرية العمالية في القيمة لدى ريكاردو وماركس.

وتمثلت الإضافة التي حققها الاتجاه النيوكلاسيكي على بايلي في إدخاله لمفهوم المنفعة الحدية في سياق النظرية الترابطية عن القيمة؛ ذلك لأن المنفعة لديهم أصبحت هي الخاصية الكامنة في السلعة والتي تتمكن بها من إقامة علاقة تبادلية مع سلعة أخرى. وبذلك أخذ النيوكلاسيك المنفعة باعتبارها ذلك الثابت الذي يستطيعون به إقامة ترابط ما أو علاقة تبادلية بين سلعة وأخرى، وكانوا بذلك يهدفون العثور على شئ ثابت غير العمل يضعونه باعتباره الوسيط الثابت الذي على أساسه تتحدد القيمة. إنك لا تستطيع أن تقيم القيمة باعتبارها علاقة تبادلية وترابطية بين سلعة وأخرى ما لم يكن لديك حد أوسط ثابت ربط بينهما، وكان هذا الحد الأوسط عند ريكاردو وماركس هو العمل، أو زمن العمل الضروري اجتماعيا كما عبر عنه ماركس بدقة، لكنه أصبح المنفعة لدى النيوكلاسيك. وبذلك لم يكن النيوكلاسيك معبرين عن هيوم ونزعته النسبية الشكية في فكرته عن العلاقة الترابطية باعتبارها حقيقة العلاقة السببية وحسب، بل أعادوا إنتاج نزعته الهيدونية النفعية، ذلك لأن اتخاذهم للمنفعة باعتبارها الثابت الذي يؤسسون عليه العلاقة بين السلع واستبعادهم للعمل الإنساني باعتباره

الثابت الحقيقي إنما كرروا هيدونية هيوم التي ورثها عنه بنتام ومالتوس وبايلي الذين يعدون الآباء الروحيين للاتجاه النيوكلاسيكي كله بما فيه هايك. وكان هذا التراث الإبستمولوجي والأخلاقي للنزعة النسبية الشكية هو الذي مكن الاتجاه النيوكلاسيكي من النظر إلى السوق على أنه المجال المحدد للقيمة، بما أن القيمة باعتبارها علاقة بين السلع وباعتبارها منفعة تقاس بالنسبة لمنفعة أخرى لا تتحدد إلا في السوق. وهكذا حل السوق محل الإنتاج وعلاقات الإنتاج باعتباره المحدد الأول والنهائي للعملية الاقتصادية.

وتظهر النزعة النسبية واضحة في نظرية هايك الاقتصادية والتي تعد استمرارا للاتجاه النيوكلاسيكي وسلفه في الاقتصاديين المبتذلين وعلى رأسهم بايلي، إذ نرى لدى هايك تشابها كبيرا مع رؤية بايلي. ففي الأعمال الاقتصادية الأولى لهايك يتضح أنه يرد القيمة إلى السعر، ولأن الأسعار تختلف دائما بين الارتفاع والهبوط فقد توصل هايك من ذلك إلى أنه ليست هناك قيمة ثابتة، بل ورفض أن يناقش القضايا الاقتصادية من منطلق القيمة وركز على السعر وعلى تكاليف الإنتاج. أما عندما كان مفهوم القيمة بفرض نفسه على التحليل فكان هايك يستعين بمفهوم القيمة لدى النيوكلاسيك، وهو المفهوم الذاتي الذي يفهمها على أنها الفائدة أو النفع الفردي، والذي يردها إلى مجرد تفضيل استهلاكي بين السلع وفق نظرية المنفعة الحدية. إن الخطأ الذي وقع فيه هايك، ووقع فيه الاتجاه النيوكلاسيكي كله، أنه أخذ أمرا واقعا

على أنه معيـار وقانون، أي أخذ القيمة باعتـبارها شيئا يعبـر عنه في السعر، وأخذ واقعة أن الأسعار في تغير دائم على أنهـا دليل على التغير الدائم للقيمة ومن ثم نسبيتهـا، ومصدر هذه النسبية أن العلاقة التبـادلية بين السلع في تغير دائم؛ صحيح أنها كذلك في ظل أسـلوب الإنتاج الرأسمالي، إلا أن السبب في ذلك أن هذا الأسلوب في الإنتـاج يخفي المصـدر الحقيـقي للقيـمة وهو العمل الإنـساني ويضع بدلا منه العـلاقة التبـادلية بين السلع التي تـظهر في السوق. كي يكون للقيمة سعر من البـداية، أي كي تجد السلع تعبيرا عنها في النقود، فهي في حاجة إلى أساس عام تقاس عليه، وهذا هو العمل الإنـساني المنتج للسلع ذاتها. ولا تصـبح النقود معـادلا كليا للسلع إلا بفضل تعبـيرها الإسمي والمجـرد عن زمن العـمل الضروري اجـتماعـيا لإنتـاج السلع. ولا تتمكن الـسلع من التبادل مع بعـضهـا البعض بصرف النظر عـن اختلافـاتها الكيفية والكمـية إلا إذا كان بينها شئ مشترك من الـبداية يتم على أساسه هذا التبـادل، والشئ المشتـرك الوحيـد بين السلع المختلفـة هو العمل المـبذول في إنتاجها. هذه هي النظرية التي استطاع بها ماركس تجاوز النزعة النسبية الشكية للاقتـصاد المبتذل والتـي أنكرت أن يكون بين السلع قيمـة مشتركـة أو أساس ثابت وذلك بسبب إنكاره لكون العمل هو القيمة الحقيقية. وعندما عاد هايك متابعـا النيوكلاسيك إلى مبـادئ الاقتصاد المبتـذل كرر نفس عقيدة الاقـتصاد المبتذل فـي النظر إلى القيمة على أنهـا مجرد علاقـة بين السلع وذلك بسبب تجنبـه عن قصـد لنظرية العـمل في القيـمة الـتي هي أساس نظرية مـاركس الاقتصادية.

كان المفهوم النسبي عن القيـمة والمنفعة والذي ورثه هايك عن المدرسة النمساوية هو الأساس الذي بنى عليه نظريته الفلسفـية الليبرالية القائلة بعدم وجود قيـمة عليا لهـا الأولوية، وأن التفضيل بين القـيم يرجع إلى الأفراد وحدهم، بحيث رد القيمة بذلك إلى مـجرد اختيار فردي. ومعنى ذلك أنه عزل القيمـة عن طابعها الاجتماعي، ورفض أن تكون هناك قيم اجـتماعية مـستـقلة عن المصالح الفردية، ذلك لأن وجود قـيم اجتماعيـة سوف يفتح عليه الباب الذي يريد إغلاقه إلى الأبد، وهو إمكانية وجود مساع اجتماعية نحو قيم وأهداف اجتماعيـة مما يتطلب التخطيط الاجتماعي، وهذا ما كان يتجنبه هايك بإصرار شـديد في سبيل مفهومه عن السـوق الحر الذي يسير دون تخطيط والقادر على تحقيق رفاهية الجميع تلقائيا عن طريق إتاحته لكل فرد السعي نحو تحقيق مصلحته الخاصة. فمصلحة الجميع عند هايك ليست مصلحة اجتماعية بل مصلحة فردية معممة على المجتمع كله.

التبرير الأيديولوجي لاقتصاد السوق:

إن اقتصاد السـوق الرأسمالي لكونه مجرد مجال لتـبادل السلع فهو لا يحتـوي على علاقـات اجتمـاعيـة مباشـرة، وهذا ما يجـعله خال من أي مبـررات أو دعائم أخلاقيـة أو معيـارية لأنه ليس في حاجة إليـها، إذ هو محايد تجاه هذه الدعائم، ومعياره الأسـاسي هو التبادل العادل للمتساويات وحسب. ذهب كـثير من المدافـعين عن اقتـصاد السوق إلى أن هذا الحـياد

القيمي والمعياري للسوق هو مصدر قوته، وأنه ليس في حاجة إلى مبررات معيارية أو قيمية لأنه يستبعد أي معيار خارجي سوى معيار التبادل العادل. وكان هايك في بداية تطوره الفكري مناصرا لهذه الوجهة في تبرير اقتصاد السوق، وظل مصرا طوال كتابيه الهامين: الطريق إلى العبودية (١٩٤٤) ودستور الحرية (1960) على أن أفضلية اقتصاد السوق تتمثل في حياده القيمي. لكن مع صعود اتجاهات اليسار الجديد في الستينات وعودة التيارات الاشتراكية إلى الساحة الفكرية العالمية بعد أن تحررت من القهر الأيديولوجي الستاليني لم يستطع هايك الاستمرار في الدفاع عن السوق من منطلق الحيادية القيمية، واضطر إلى الإقرار بأن السوق الرأسمالي الحر يحقق بالفعل قيما وأهدافا عليا مثل الرفاهية والحياة الكريمة، وذلك في كتابه ذي الأجزاء الثلاثة "القانون والتشريع والحرية" (1973، 1976، 1979). وذهب هايك إلى أنه على الرغم من أن نظم السوق الحر لا تضع الرفاهية والحياة الكريمة كأهداف لعملية صنع القرار أو كموجه للتخطيط الاقتصادي إلا أن هذه النظم تحقق بالفعل مستويات معيشية أعلى من نظم الاقتصاد المركزي المخطط. وكان هايك معتمدا في ذلك على واقعة أن الرفاهية والحياة الكريمة كان يوفرها النظام الرأسمالي بأفضل مما توفرها الأنظمة الاشتراكية. لكن هذه مغالطة واضحة من جانب هايك، ذلك لأن مستوى المعيشة العالي الذي تحقق في الغرب الرأسمالي لم يكن بفضل اقتصاد السوق الحر بل بفضل برامج دولة الرفاهية والديمقراطية الاجتماعية التي هي في أساسها برامج في الاقتصاد المخطط.

كما يبرر هايك اقتصاد السوق الرأسمالي بذهابه إلى أنه هو الذي يتيح للفرد أكبر فرصة وأكبر مساحة في الاستقلال الذاتي Autonomy، ويذهب إلى الربط بين هذا الاستقلال الذاتي والحياد القيمي للسوق، ذلك لأن حيادية السوق وعدم فرضه لأهداف مسبقة على الأفراد هو الذي يمكنهم من تطوير ذواتهم بحرية وفق الوجهة التي يريدونها دون التقيد بقيم وأهداف مفروضة عليهم. كما أن اقتصاد السوق عند هايك يتيح التوصل إلى اتخاذ قرارات عقلانية وذلك لأنه يتيح مجالا للمقارنة بين البدائل المتاحة والفرص القائمة وبذلك يمكن السلوك من تتبع منطق الأهداف والوسائل؛ ونستطيع القول إن السوق الحر عند هايك يقوم بدور "وحدة مقارنة كلية" Universal Unit of Comparison تكون مقياسا للقيام بالاختيارات. والحقيقة أن هذا المستوى العالي من التجريد الفلسفي يمكن ترجمته إلى ما يقصده هايك بالفعل وهو الاقتصادي المرموق في الأصل. إن ما يقصده هايك بهذا اللغو الفلسفي أن اقتصاد السوق لكونه يستخدم النقود وكمياتها باعتبارها تعبيرا عن الربح والخسارة فيستطيع الأفراد في هذا السوق اتخاذ قراراتهم والقيام بتفضيلاتهم بفضل وجود موجه عام يتحكم في أدائهم الاقتصادي، وهو الربح والخسارة المحسوبين بالنقود. وهكذا تهبط ليبرالية هايك إلى المستوى السوقي، لا السوق السلعي بل سوق النقد والأوراق المالية والأسهم والسندات، مستوى رجال الأعمال والمستثمرين ورجال البورصة.

ويأتي هايك بفكرة في غاية الذكاء حول نظام السوق، إذ يذهب إلى أن هذا النظام ليس نظاما اقتصاديا، وليس اقتصادا بالمعنى المعروف للكلمة، ذلك لأنه محايد حتى تجاه الأهداف الاقتصادية. يريد هايك أن يقول من ذلك أنه لا ينظر إلى نظام السوق على أنه نظام مؤسس لأجل غرض اقتصادي معين مثل تأسيس الرأسمالية مثلا، إذ تصل درجة دفاع هايك عن نظام السوق إلى أن يلحق به استقلالا حتى عن النظام الرأسمالي المرتبط به بالفعل. وبذلك يظل نظام السوق لديه محايدا حتى تجاه الأهداف الاقتصادية التي يمكن أن تسمى رأسمالية، إذ لو كان قد تمسك بالطبيعة الرأسمالية لنظام السوق فكأنه بذلك قد وضع له هدفا وغاية وبالتالي لن يبقى نظام السوق محايدا. إن هايك يذهب إلى أن نظام السوق الحر ينتج الرأسمالية تلقائيا وطبيعيا وبدون تخطيط مقصود، تماما كما تنتج شجرة التفاح تفاحا، وشجرة الزيتون زيتونا..إلخ. يريد هايك بذلك أن يتجنب وجهة النظر القائلة أن نظام السوق الحر قد تم وضعه وفرضه عن قصد كي يؤدي إلى ظهور الرأسمالية، ذلك لأن هذه الوجهة في النظر، التي هي بحق الوجهة العلمية التي كشفت عن حقيقة العلاقة بين السوق الحر والاقتصاد الرأسمالي، تؤكد على أن ظهور الرأسمالية جاء نتيجة تخطيط مقصود ومن أجل هدف محدد وهو تأسس الاقتصاد الرأسمالي، وهذا بالطبع ما لا يريده هايك. إن هايك ينظر إلى كل شئ على أنه ظهر تلقائيا وبصورة طبيعية، فالسوق الحر ينتج الرأسمالية لأن من طبيعته أن يفعل ذلك، تماما كما أن من طبيعة البقرة الحلوب أن تنتج حليبا. وهكذا نرى

كيف أن هايك يرتد إلى نزعة طبيعية Naturalism وإلى فلسفة في الطبائع.

والملاحظ على التبرير الأيديولوجي لاقتصاد السوق الرأسمالي من قبل هايك أنه يسير على مستويين. المستوى الأول هو مستوى النظرية الاقتصادية التي يبرر فيها الاقتصاد الرأسمالي بالأفكار الاقتصادية حول التوازن العام للنظام General Equilibrium والعدالة التوزيعية التي يحققها نظام السوق، والكفاءة التي تميزه في تعبئة الموارد والاستثمارات، وتمكنه من الإنتاج الكمي الموسع ومن توفير السلع الضرورية بأسعار رخيصة بفضل التنافس. هذه النظرية الاقتصادية مجرد أيديولوجيا، لكنها من المستوى الأول، المستوى المباشر الذي يتعامل مع المعطيات والوقائع الاقتصادية المباشرة لكنه ينظمها بحيث تخدم تبريره للرأسمالية؛ وكان هايك مركزا على هذا المستوى التبريري في بداية حياته وحتى منتصف الأربعينات، وأخرج في هذه الفترة كتبه الاقتصادية الشهيرة: "الأسعار والإنتاج" (1931)، "النظرية النقدية والدورة التجارية" (1933)، "النظرية الخالصة لرأس المال" (1941). أما فلسفة هايك الليبرالية فهي أيديولوجيا من المستوى الثاني، المستوى غير المباشر الذي يتعامل مع الأفكار والمفاهيم والقضايا النظرية والمذاهب. وهذا المستوى الثاني هو ما انشغل فيه هايك ابتداء من 1944 مع كتابه "الطريق إلى العبودية". صحيح أنه ظل يكتب في الموضوعات الاقتصادية طوال حياته ومن منطلق نفس أيديولوجيا

الرأسمالية الليبرالية التنافسية، إلا أن أعماله في هذا الاتجاه كانت قليلة وكلها مقالات نشرت على فترات متفرقة، أما شغله الشاغل فكان تأسيس فلسفة ليبرالية تكون خادمة بصفة أساسية لرؤيته الاقتصادية عن الرأسمالية الليبرالية التنافسية، أي أيديولوجيا من المستوى الثاني.

يؤيد هايك فكرته عن أن السوق الرأسمالي ومعه الرأسمالية ذاتها قد نشأت تلقائيا دون تخطيط مقصود، وأن السوق الرأسمالي ذاتي التنظيم وذاتي التسيير، باستشهاده بالدراسات الحديثة في البيولوجيا وعلم السيبرناطيقا والفيزياء بعد نيلز بور. إذ يذهب إلى أن هذه العلوم أثبتت كيف أن نظاما طبيعيا يظهر تلقائيا ينظم في ذاته وبذاته التفاعلات البيولوجية والفيزيائية لظواهر الكون والكائنات الحية. ويقر هايك بأن اقتصاد السوق هو على شاكلة تلك التفاعلات الطبيعية لأنه يحتوي في داخله على مبدأ تنظيمه وتسييره الذاتي[1]. والحقيقة أنه بذلك يرتكب المغالطة التقليدية في النظر إلى ما هو إنساني على أنه طبيعي، وفي رد الظواهر الإنسانية إلى مجرد امتداد للظواهر الطبيعية أو إلى كونها هي ذاتها ظواهر طبيعية لا تتمتع بأي خصوصية إنسانية. وترجع هذه المغالطة إلى محاولات رد العلوم الإنسانية إلى العلم الطبيعي التي سادت المناخ الأكاديمي الغربي في العقود الأخيرة من القرن التاسع عشر كرد فعل على الاتجاهات التاريخية والماركسية في العلوم الإنسانية. وتعد المدرسة النمساوية في

(1) هايك: الغرور القاتل، ص 172-176.

الاقتصـاد السياسي التي ينتمي إليهـا هايك من بين المدارس التي تبنت اتجاه رد العلوم الإنسـانيـة إلى العلم الطبـيعي أثنـاء ما يعـرف بالنزاع المنهـجي Methodenstreit بين أنصار الاستقلال المنهـجي للعلوم الإنسانية وأنصار ردها إلى منهجية العلم الطبيعي. وكان كارل بوبر، الذي يكشف فكره عن تقارب كبـير مع فكر هايك، هو الذي أعاد فتح هـذا النزاع مرة أخرى في أواسط القرن العشـرين بكتابيه "المجتمع المفتـوح وأعداؤه" و"عقم المذهب التاريخي". إن إنكار هايك لأي استـقلال أو خصوصيـة للظواهر الإنسانية واختزالها إلى ظواهر طبيعية، وسعـيه نحو إثبات أن ما يحكم عالم الطبيعة مثل قوانين التنظيم والتسيير الذاتـي، يعد جزءا لا يتجزأ من نزعاته الشكية والنسبية واللاأدرية فيما يخص العالم الاجتماعي الإنساني.

ويعود هايك إلى فكرة اليـد الخفية التي ترجع إلى آدم سـميث ليدعم بها فكرته عن النظام التلقائي Spontaneous Order، وبالتالي يعود إلى فكرة السوق الذاتي التسيير دون سيطرة من المجتمع عليه، ويقول في ذلك: "فنحن مثلا نُقـاد، بواسطة نظام التسعير في مبـادلات السوق، لكي نفعل أشياء بظروف لا ندري عنهـا شيئا إلى حد كبـير وتؤدي إلى نتائج لم نكن نقصدها"[1]. هذه هي الحتـمية الاقتـصادية التي يفرضـها اقتصـاد السوق الرأسمـالي والتي تجعل الأفـراد "منقادين" خلف قـوانينه العمـياء، والذي يُنتج من ذاته "نتائج لم نكن نقـصدها". هذا هو التبرير المحافظ لاقـتصاد

(1) المرجع السابق، ص 26 .

السوق الرأسمالي الذي يسلم بنظام "التسعير" Price System باعتباره قدرا مقدورا على البشر لا فكاك منه. وتظهر النسبية والنزعة اللاأدرية في قول هايك: "وفي أنشطتنا الاقتصادية لا نعرف الاحتياجات التي نشبعها، ولا مصادر الأشياء التي نحصل عليها. إننا جميعا تقريبا نخدم أشخاصا لا نعرفهم، بل حتى نجهل وجودهم. ونحن بدورنا نعيش دائما على خدمات أناس آخرين لا نعرف عنهم شيئا. وهذا كله ممكن بفضل إطاعة قواعد سلوك معينة لم نضعها ولم نفهمها قط"[1]، ويظل البشر أسرى لهذا النظام التلقائي الذي يعمل من خلف ظهورهم وبحتمية مثل قوانين الطبيعة. هذه هي فلسفة الجهل بعينها، تلك التي ترفع الجهل إلى مرتبة الفضيلة وتنظر إلى الطاعة العمياء لقوانين اقتصاد السوق الرأسمالي على أنها الحكمة العليا. والمدهش في الأمر أن يأتي هايك بمثل هذا الكلام وهو العالم الاقتصادي في الأساس، لأنه خير من يعرف أن مجالس إدارات الشركات الرأسمالية تعرف جيدا من تخدمهم ومن سيشتري منتجاتها؛ إنها على معرفة وثيقة بالسوق الذي خلقته بنفسها والذي تحافظ عليه دائما، فما الذي تفعله دراسات الجدوى وعمليات استطلاع السوق؟ كما أن هذه الشركات على معرفة تامة بـ "مصادر الأشياء التي تحصل عليها" وبمن يستفيدون منها ومن تستفيد منهم. يبدو أن هايك يصف لنا سوق السلع الاستهلاكية الذي نعرفه على مستوى الحس الشائع والخبرة اليومية ويحاول إيهامنا أن السوق الرأسمالي مثله مثل ذلك السوق.

(1) المرجع السابق، ص 26-27 .

النظام الموسع:

يقـول هايك: ". . حضـارتنا تعتـمد، لا في نشـأتها وحـسب، بل وأيضا من أجل الحـفاظ عليها، على مـا لا يمكن أن يوصف بدقة إلا على أنه النظام الموسع للتعاون الإنساني، وهو نظام يعرفـونه بصورة أكثر شيوعا - وإن كانت مضللة إلى حد ما - بالرأسمالية. ولكي نفهم حضارتنا يجب أن يقـدر المرء أن النظام الموسع لم ينتج مـن تخطيط أو قصـد بشـري، بل بصورة تلقائية، وقد انبثق عن تطابق غير مـقصود لعادات تقليدية وأخلاقية معينة إلى حد كبير"[1]. لا يمكن لهايك أن يفهم بقاء الحضارة إلا في ظل الرأسماليـة. صحيح أن الرأسمـالية خلقت تعاونا إنسانيـا، إلا أنه التعاون المفروض على البشر وفق حـتميات النظام الرأسمالي، إنه التـعاون البشري الناتج عن تقسـيم العمل وفق الأسلوب الرأسمـالي في الإنتاج. هايك هنا يصف النظام التلقائي للتعاون البشري الذي فرضته الرأسمالية، ويوهمنا بأنه نظام تلقائي، بمعنى كـونه حرا لكنه ليس كذلك، بل هو في الحقـيقة نظام قسري وقهري. لم يكن هدف ماركس والاشتـراكية العلمية الأساسي سوى أن يجعلوا النظام التعاوني الذي أتاحه تطور قـوى الإنتاج خاضعا للتخطيط الواعي والعقلاني المقصود للبشـر أنفسهم ويكف عن أن يكون نظاما أعمى يعمل من خلف ظهـورهم. هذا بالإضافة إلى أن هايك في عبـارته السابقة يكرر أطروحة فـيبر حول صـدور الرأسماليـة باعتبارهـا نسقا معـياريا من

(1) المرجع السابق، ص 17 .

الأخلاق البـروتستانتـية، وهو بذلك يرد نشأة الرأسـمالية إلى قـيم تقليدية تراثية.

والنظام الموسع عند هايك هو السـوق الرأسمـالي نفسه، لأنـه يضمن التوزيع العـادل والكفاءة الإنتاجـية؛ ويقول في ذلـك: ". . فليست هناك وسيلـة معروفـة غيـر طريقة توزيع المنـتجات في سـوق تقوم علـى أساس المنافسة لاطلاع الأفراد على الاتجاه الذي ينبغي أن يوجهوا جهودهم العديدة إليه، بحـيث يتم توزيع أكبـر قدر ممكن من الإنتـاج الكلي"[1]. ألا يعلم هايك أن السوق الرأسمالي قائم على العلاقة الطبقية بين رأس المال والعمل المأجور والذي ينفي مسـبقا أي إمكانية للتوزيع العادل؟ إن المشكلة الحـقيقة ليست في توزيع عـادل للإنتاج الكلي عن طريق السوق، بل في عـلاقات الإنتاج ذاتها التي تمكن فئة واحدة من الاستحواذ على عناصر الإنتاج، كما أن المشكلة ليـست في توزيع الإنتاج الكلي بل في توزيع وسـائل الإنتاج. عندما تكون وسـائل الإنتاج هذه حكرا في يد طبـقة فإن اللامـساواة بذلك تصبح كامنة في نظام الإنتاج نفسـه ولا يمكن علاجها أبدا بعدالة في توزيع المنتج النهائي على أساس سوق حر.

كما يقيم هايك مواجهة بين السوق الحر الذي يحقق عدالة في التوزيع تلقائا والسلطة المركزية التي تمارس التوزيع بنفسها. لم يدع ماركس أبدا إلى مثل هذه السلطة المركـزية، فالنظام الاشتـراكي لديه لا يفرض من أعلى بل

(1) المرجع السابق، ص 18 .

ينشأ من أسفل، من تعاون المنتجين المباشرين كي يصبحوا هم المسيطرين على العملية الإنتاجية بدلا من رأس المال. وهايك بذلك يخلط بين هذه الفكرة وبين الأنظمة التي ادعت أنها اشتراكية ومارست توزيعا فوقيا سلطويا بعد أن ألغت السوق الرأسمالي. الحقيقة أن هايك يتناسي في نقده للتخطيط المركزي وللسلطة المركزية التي تباشر التوزيع أن النظام الرأسمالي نفسه الذي يدافع عنه هو هذه السلطة المركزية بعينها، وهو سلطة مركزية لا تباشر توزيعا عادلا في سوق حر بل تباشر عملية إدارة العملية الإنتاجية ذاتها بهدف الربح والتراكم الرأسمالي؛ كما أن الرأسمالية التي يدافع عنها هي التي تمارس التخطيط المركزي للعالم كله عن طريق مجالس إدارات الشركات متعددة الجنسية والحلف العسكري الصناعي في الدول الرأسمالية والمؤسسات المالية لرأس المال العالمي مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. ما هي الوظيفة الحقيقية لمثل هذه المؤسسات سوى التخطيط المركزي السلطوي لحركة النقود والسلع على مستوى العالم؟ أليست هذه هي العولمة الحادثة الآن؟.

ويذهب هايك إلى أن نظام السوق الحر هو الموفر لأكبر قدر من المعرفة التي تمكن الأفراد من السلوك والفعل، أما النظام الاشتراكي فهو لا يتيح هذه المعرفة، لأنه يحتكرها بطبعه. والحقيقة هي العكس من ذلك تماما، ذلك لأن المعرفة، وهايك يقصد بها معلومات السوق، ليست متاحة للجميع في ظل الرأسمالية، بل هي حكر في يد المؤسسات الاقتصادية

صاحبة القرار. إن الهدف الأساسي من قوانين الملكية الفكرية هو منع المعرفة التقنية من الوصول إلى المنافسين واحتكارها في أيدي المؤسسات الكبيرة في الغرب. هذا علاوة على أن المعرفة التي يقصدها هايك هي في حقيقتها معرفة المستهلكين بالأسعار في السوق ومعرفة المنتجين الصغار بأسعار عناصر الإنتاج، فحتى المعرفة تم اختزالها تجاريا في معرفة السعر.

تعني فكرة النظام الموسع عند هايك لا مجرد الاقتصاد الرأسمالي وحده بل المجتمع الملحق به، أي التشكيلة الاقتصادية - الاجتماعية للرأسمالية. وهو عندما يستخدم كلمة النظام الموسع باستمرار فإنه يقصد به المجتمع الرأسمالي الذي أنشأه النظام الاقتصادي الرأسمالي باعتباره ملحقا وتابعا له. صحيح أن المجتمع الرأسمالي القائم ملحق بالاقتصاد الرأسمالي، إلا أن تبريرات هايك لهذا النظام الموسع لا تعني أبدا تناسبا بين الاقتصاد الرأسمالي والمجتمع الإنساني. إن التناسب هو فقط بين الرأسمالية وما أنتجته من نظام اجتماعي ملحق بها، فمن الطبيعي والمنطقي أن يناسب المجتمع الذي خلقه النظام الرأسمالي هذا النظام نفسه. يأخذ هايك هذا التناسب على أنه دليل على تكامل النظام الموسع بشقيه الاقتصادي والاجتماعي، وبذلك يخفي التناقض بين الاقتصاد الرأسمالي والمجتمع الطبقي. لا تخلق الرأسمالية مجتمعا رأسماليا على صورتها وحسب، بل تخلق أيضا مجتمعا آخر طبقيا ينكر هايك وجوده، في حين أنه ظاهر للعيان.

لكن ما معنى قول هايك أن النظام الموسع قد نتج عن النشوء الارتقائي في المجال الثقافي وعن طريق العادات والتقاليد وآلية محاكاتها؟ وماذا تعني داروينية هايك في تفسير نشأة النظام الموسع؟ تعني أنه يرجع تطور الرأسمالية في الغرب إلى تمتع الغرب بصفات متوارثة هي التي مكنته من إبداع الرأسمالية تلقائيا. ومعنى ذلك أن هذه النظرية تنتهي في التحليل الأخير إلى رؤية عنصرية في نشأة الرأسمالية، بحيث ترد نشأة الرأسمالية إلى اكتساب الغرب وحده الصفات الوراثية المناسبة لنشوء الرأسمالية، بما أن الرأسمالية ظهرت في الغرب وحده وشهدت فيه كامل تطورها[1]. ولا تؤدي نظرية هايك التطورية الوراثية إلا إلى هذه النتيجة العنصرية؛ وهي نتيجة يدعمها من ناحية أخرى بنظرية أخرى محافظة تربط نشأة الرأسمالية في الغرب بالتراث البروتستانتي، مكررا بذلك حجة ماكس فيبر في "الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية" القائلة أن أخلاق الزهد والتقشف والعمل لدى البروتستانتية هي التي أنتجت النظام الأخلاقي والقيمي المناسب للرأسمالية والممهد لها، وذلك في مقابل تفسير آخر أكثر علمية يرد الأخلاق البروتستانتية ذاتها إلى ظهور الرأسمالية. ومعنى هذا أن فلسفة هايك تضم جانبين: جانب عنصري في نظريته التطورية الوراثية، وجانب ديني محافظ في نظريته عن الأصل التراثي القيمي للرأسمالية. والمدهش في أمر هايك أنه لا يبحث في الأصل الاقتصادي للرأسمالية وبدلا من ذلك يأخذ في إلقاء التفسيرات القيمية وهو عالم الاقتصاد في الأساس.

(1) المرجع السابق، ص 38 .

تحتوي نظرة هايك لتاريخ السوق منذ العصر القديم لدى اليونان والرومان على مغالطات عديدة، منها قوله إن الإمبراطورية الرومانية وضعت نظاما قانونيا يضمن الملكية الخاصة وبالتالي كان سندا قويا للمعاملات التجارية. ومعنى هذا أن هايك يعترف بضرورة وجود سلطة سياسية تفرض نظام الملكية الخاصة وتضمن عمل اقتصاد السوق، فالأمر إذن ليس مسألة حرية مطلقة ونشوء طوعي وتلقائي لاقتصاد السوق. لكن هايك يعتنق الفكرة القائلة إن السلطة السياسية لا تفعل شيئا سوى وضع علاقات الملكية الخاصة وقواعد اقتصاد السوق في شكل قانوني، أي تنقل ما كان تطورا تلقائيا للمعاملات التجارية إلى مستوى التشريع السياسي كي تضمن عمل السوق بحرية. إلا أن الذي حدث فعلا هو أن السلطة السياسية التي تشرع للملكية الخاصة واقتصاد السوق عملت بالفعل على إدخالهما بقوة القانون وفرضهما على المجتمعات التي لم يظهر بها اقتصاد السوق. يقول هايك: ". . لم تنشأ حضارة متقدمة حتى الآن بدون حكومة ترى أن هدفها الرئيسي هو حماية الملكية الخاصة"[1]. كان يجب على هايك أن يلاحظ أن حماية الملكية الخاصة هذه لا تنشأ طوعيا وتلقائيا إذا ما تُرك السوق وحده وفق آلياته، بل هو في حاجة دائمة إلى سلطة تفرض حق الملكية الخاصة؛ "التطور والنمو التالي. . يتوقف على حكومة قوية، فالحكومات القوية تحمي الأفراد من عنف أقرانهم وتجعل من الممكن

(1) المرجع السابق، ص 46 .

نشوء نظام من التعاون التلقائي والاختياري. .»[1]. الحقيقة أنه بمجرد وجود حكومة قوية تفرض حق الملكية الخاصة يجعل النظام التعاوني التلقائي للسوق ليس تعاونيا ولا تلقائيا بالمرة، لأنه في هذه الحالة يكون مفروضا من الحكومة ولن يكون اختياريا أيضا لأن السلطة السياسية هي التي اختارته ابتداءً. نرى هنا كيف أن حجة هايك تنطوي على اضطراب وعدم اتساق واضح ومغالطات صريحة، إذ هو يناقض نفسه في سياق الحجة الواحدة.

النزعة اللاأدرية:

ولأن هايك يواجه كل صور التخطيط الاقتصادي أو الاجتماعي، فإن مواجهته هذه تطلبت إنكاره لفكرة الصالح الاجتماعي أو الهدف الاجتماعي، ذلك لأن الاعتراف بأن هناك مصالح اجتماعية يتبعه بالتالي القول بإمكانية إحداث تخطيط عام للوصول إليها. التخطيط يفترض المصلحة الاجتماعية، وإنكار التخطيط يعني إما أنه ليس هناك ما يسمى بالمصلحة الاجتماعية وأن كل ما هنالك مصالح أفراد، أو أن المصلحة الاجتماعية موجودة بالفعل لكن يمكن أن تتحقق دون تخطيط. ويعتنق هايك وجهة النظر الأولى القائلة بعدم وجود شئ إسمه المصلحة الاجتماعية، ذلك لأنه أنكر وجود المجتمع باعتباره كيانا مستقلا عن الأفراد.

(1) المرجع السابق، ص. 46-47

وهذا ما أدى بهايك إلى نزعة لاأدرية متطرفة، نزعة تنظر إلى الحياة الإنسانية على أن ما يحكمها لا يمكن فهمه ولا يمكن استيعابه بالعقل، وبالتالي لا يمكن التحكم فيه، أي تخطيطه. يقول هايك: "إن كثيرا من نظم المجتمع التي لا غنى عنها في الحصول على أهدافنا الواعية هي في الحقيقة نتيجة التقاليد والعادات أو الممارسات التي لا هي مخترعة ولا مصممة للقيام بتحقيق هذه الأهداف. إننا نعيش في مجتمع يمكننا أن نوجه أنفسنا فيه وتكون لأفعالنا فيه فرصة جيدة لتحقيق أهدافها، لا لأن أقراننا تحكمهم أهداف معروفة أو صلات معروفة بين الوسائل والأهداف، بل لأنهم أيضا محكومون بقواعد لا نعرف هدفها أو مصدرها في العادة ولا نعي كذلك بمجرد وجودها"[1] يشير هذا النص بوضوح إلى فلسفة هايك في الجهل؛ إنه يصنع من الغموض واللاتعين فلسفة ويجعل منه شرطا إنسانيا عاما وكليا ومبدأ يبني عليه قواعده التشريعية. إنه يرفع من شأن العادات والتقاليد والتي يؤكد على طابعها التلقائي والعفوي، وهو بالتالي يجعل الفرد خاضعا لها ومتحكمة فيه دون وعي منه أو حتى قدرة على الفكاك منها.

ويذهب هايك إلى أن الأفراد جاهلون بأغلب الوقائع التي تحدد أفعال أعضاء المجتمع الآخرين، وهذا ما يجعل قدرة الفرد على التأثير في أفعال

(1) Hayek, Law, legislation and liberty, Vol. I: Rules and order, 1973, P.11

الآخرين محدودة والتأثير في المجتمع ككل معدوم. إن هايك المفترض أنه الليبرالي الذي يعلي من شأن الفرد يعمل على العكس من مبادئه ويخيف الفرد بتوضيح جهله بوقائع مجتمعه وتفاصيله ومحدودية تأثيره ومعدومية هذا التأثير على مستوى المجتمع الكبير؛ أليس من المفترض أن تكون الليبرالية داعية إلى قدرة الأفراد على تغيير مجتمعهم؟ إن الحديث عن جهل الفرد ومحدودية تأثيره من قبل مفكر ليبرالي يجعله مقتربا للغاية من كل تفكير شمولي يبرر السلطة بنفس مبررات هايك: عجز وجهل الفرد ومحدودية تأثيره[1]. يقول هايك: "إن التبصر بدلالة جهلنا المؤسسي في المجال الاقتصادي وبالمناهج التي تعلمناها كي نتغلب على هذه المعضلة كانت في الحقيقة نقطة الانطلاق لتلك الأفكار المطبقة نسقيا في هذا الكتاب على مجال أوسع بكثير"[2] وهو يقصد كتاب "القانون والتشريع والحرية" ذي الأجزاء الثلاثة والذي يمثل آخر عمل فكري جاد أصدره هايك. يريد هايك أن يقول إن مبدأ الجهل هذا مصدره جهل الفرد بتفاصيل العملية الاقتصادية وحركة السوق وتغييرات الأسعار، تلك العقيدة التي دعا إليها الاقتصاديون النمساوين، وهو يأخذها من مجال النظرية الاقتصادية النمساوية ليوسعها على المجال الاجتماعي كله ويجعل منها مبدأ شاملا ويصنع منه ركيزة للتشريع وسندا لمذهبه الليبرالي. والحقيقة أن عقيدة جهل

(1) Ibid., P.12.

(2) Ibid., P.13.

الأفراد بحركة السوق في النظرية الاقتصادية النمساوية هي في حقيقتها نزعة شكية لاأدرية ورثتها من ديفيد هيوم وصامويل بايلي كما رأينا.

والمعرفة عند هايك ذات طابع فردي، وليس هناك ما يسمى بالمعرفة الاجتماعية، وهايك في الحقيقة يختزل المعرفة إلى مجرد معلومات يحوز عليها أفراد، ذلك لأن الأفراد هم منتجو المعلومات. كما ليس عند هايك ما يسمى بمجموع معارف الأفراد المرتبط عضويا. لكن ما يسميه الحضارة هي التي تمكن الأفراد من الاستفادة من معارف كثيرة ونتائجها لا يعرفونها شخصيا. وهذا ما يؤدي إلى القول بأن فوائد المعارف المجهولة هي الأشياء المادية التي صنعتها هذه المعارف والتي يستفيد منها الفرد وهو يجهلها. ولعل هايك يقصد القول إن الإنسان يستخدم السيارة دون معرفة منه عن كيفية صنعها[1]، وعلى الرغم من أن هذا صحيح في حالة استخدام الفرد للتكنولوجيا، إلا أنه غير صحيح في حالة تعامل الإنسان مع مجتمعه، فلا يمكن أن يتعامل معه مثلما يتعامل مع سيارته، أي باعتباره شيئا جاهزا يستفيد منه دون أن يعلم كيفية صنعه وكيفية عمله. ومرة أخرى نرى كيف أن هايك يعامل المجتمع على أنه شئ مصنوع، استمرارا منه في النزعة الطبيعية التي ترد كل اجتماعي وثقافي إلى الطبيعي.

والمعرفة عند هايك لا نفع لها إلا أن تكون وسيلة فردية للحصول على قوة أو ميزة أو تحقيق مصلحة ، ولا تصلح بالتالي لأن تكون وسيلة

(1) The Constitution of Liberty, P.24.

جماعية لتحقيق غايات مشتركة، ذلك لأنها في الأصل نتاج الأفراد والحاصلين عليها أفراد لا كيانات كلية. والحقيقة أن ما يسميه هايك المعرفة هي مجرد معلومات، والدليل على ذلك حديثه عن معرفة الأسعار والوسائل والقوى المتاحة أمام الفرد في السوق على أنها معرفة. إن رأيه ينطبق على العلاقة بين الأفراد والمعلومات لا العلاقة بين المجتمع والمعرفة، ذلك لأن المعرفة بمعنى الكل المتجانس عضويا من المفاهيم والتصورات والقضايا هي نتاج اجتماعي بالدرجة الأولى، ويمتلك كل مجتمع الآليات التي تمكنه من إنتاج وإعادة إنتاج هذه المعرفة ونقلها إلى الأجيال الجديدة ومراكمتها.

تعقيب:

الحقيقة أن هايك يستند على حجة سوفسطائية في نفيه لإمكانية التخطيط الاجتماعي ترجع إلى حجج زينون الإيلي في نفي الحركة؛ ذهب زينون إلى أن الحركة مستحيلة لأن المتحرك عليه اجتياز عدد لامتناه من أجزاء المكان، ولأن المكان والزمان ينقسمان إلى ما لا نهاية له من النقاط واللحظات، فإنه لا يمكن اجتياز ما لا نهاية لانقسامه، وهكذا نفى زينون إمكانية أن يتحرك السهم المنطلق أو أن يسبق آخيل السلحفاة، إذ عليه أن يقطع نصف المسافة أولا، ثم أن يقطع نصف النصف وهكذا إلى ما لا نهاية. وبالمثل يذهب هايك إلى أن التخطيط يعتمد على المعرفة الشاملة

والكلية بكل تفاصيل الموضوع المراد تخطيطه، وبما أنه لا يمكن الوصول إلى مثل هذه المعرفة نظرا لأنها لامتناهية في التفاصيل والجزئيات، ونظرا لمحدودية المعرفة البشرية والجهل الطبيعي للأفراد، فلا يمكن أن يكون هناك تخطيط، والأفضل أن يترك المرء الأحوال على ما هي عليه، أي أن يترك نظام السوق الحر وفق آلياته التلقائية لأنها وحدها هي الكفيلة بإحداث الرفاهية للجميع وإدخال التوازن بين الناس[1] ومن الواضح كيف تختلط النزعة السوفسطائية عند هايك بنزعة قدرية تسلم بالقوانين الحتمية لاقتصاد السوق، ونزعة لاأدرية تنكر إمكان وجود أهداف اجتماعية مستقلة عن لصالح الشخصية.

(1) Ibid,. P. 29.

الفصل الخامس

النقد السوسيولوجي لليبرالية الاقتصادية

دوركايم نموذجًا

الفصل الخامس

النقد السوسيولوجي لليبرالية الاقتصادية

دوركايم نموذجًا

في النصف الثاني من القرن التاسع عشر سيطرت على المناخ الفكري والأكاديمي الغربي نزعات فردية Individualis ونفعية Utilitarianism، وكان أبرز ممثلي هذه النزعات جيريمي بنتام وجون ستيوارت ميل في النظرية السياسية والاقتصاد السياسي، وسبنسر في علم الاجتماع، وفونت في علم النفس. وكانت نفس هذه الفترة هي فترة ظهور علم الاجتماع وسعي رواده نحو تأسيسه كعلم. وقد وجد كثير من هؤلاء الرواد أن علم الاجتماع لن يستطيع التواجد على الساحة الأكاديمية ما لم يقدم نقدا للنزعات الفردية والنفعية ويحل محلها، ذلك لأن هذه النزعات تنظر إلى الفرد على أنه هو الحقيقة الأولى والأخيرة وهو الموضوع الوحيد الجدير بالبحث العلمي، وترد جميع الظواهر الاجتماعية إلى وقائع فردية؛ وبذلك لا تعترف باستقلالية للمجتمع عن أفراده، و تكون العلوم الاجتماعية الحاصلة على شرعية وفق هذه النزعات هي علم النفس و الاقتصاد السياسي والتاريخ فقط. لم يكن لعلم الاجتماع إذن دور في ظل النزعة الفردية لليبرالية القرن التاسع عشر، ولهذا السبب نجد لدى

أغلب رواد علم الاجتماع مواجهة و نقدا وأحيانا صراعا فكريا مع الليبرالية، وأبرز هؤلاء ماركس وتونيز ودوركايم.

يتشابه الوضع الفكري و الأكاديمي في العقدين الأخيرين من القرن العشرين مع ذلك الوضع الذي وصفناه للنصف الثاني من القرن التاسع عشر. فالنزعات الفردية عادت إلى الظهور حتى في مجال علم الاجتماع نفسه، وأبرز مثال على ذلك اتجاه نظرية الاختيار العقلاني Rational Choice Theory والاتجاهات الفينومينولوجية و الإثنوميثودولوجية و التفاعلية الرمزية Symbolic Interactionism، بالإضافة إلى نظرية الفعل لدى بارسونز Action Theory ومدرسته و المستمرة حتى الآن؛ وهي كلها اتجاهات تحاول استخلاص كل المجتمع ببنائاته و ظمه من أفعال الأفراد وتوجهاتهم المعيارية. هذا الوضع الحالي المتمثل في الصعود الجديد للنزعة الفردية يصاحبه صعود آخر للنزعة النفعية التي تتجسد في سيطرة المنظور الاقتصادي، بل والاستهلاكي، على العلوم الاجتماعية، وطغيان الاقتصاد السياسي النيوكلاسيكي على علم الاجتماع وتراثه النظري. فأصبحنا نرى الآن تزايدا في الاهتمام بنظريات اجتماعية وسياسية من صنع الاقتصاديين أمثال فون ميسز Von Mises وفريدريك هايك Hayek وميلتون فريدمان Friedman ، وذلك في ظل انسحاب رواد علم الاجتماع ونظرياتهم إلى الظل. وهذا ما أدى إلى حلول الليبرالية الاقتصادية محل المنظور السوسيولوجي الأصيل.

إن هذا الوضع يدفعنا نحو إعادة قراءة التراث السوسيولوجي عند لحظة تأسيس علم الاجتماع، فهذا التراث، وعند لحظة تأسيسه بالذات، واجه النزعات الفردية والنفعية بنجاح، و كذلك واجه الليبرالية الاقتصادية و أسس علم الاجتماع في مواجهة الاقتصاد السياسي. وأبرز مؤسسي علم الاجتماع الذين يتضح في أعمالهم هذا الجانب الناقد للفردية و النفعية هو دوركايم. ونظرا لتشابه الوضع الفكري والأكاديمي بين عصر دوركايم و عصرنا نستطيع القول أن دوركايم لا يزال معاصرا لنا، بمعنى أن نظريته السوسيولوجية لا تزال قادرة على إلهامنا بأفكار ومواقف نستطيع بها الوقوف أمام الصياغات العلمية المعاصرة للنزعات الفردية والنفعية وأمام طغيان المنظور الاقتصادي على العلم الاجتماعي.

المسلمات الأساسية لليبرالية:

يحتوي الفكر السياسي الليبرالي على نظرية في المجتمع وذلك قبل ظهور علم الاجتماع بزمن طويل. إذ تنتمي إلى الفكر الاجتماعي أفكار هوبز و لوك وروسو حول حالة الطبيعة الأولى السابقة على الاجتماع البشري، وحول كيفية نشأة الدولة والنظم السياسية انطلاقا من هذه الحالة الأولى فيما يعرف بنظرية العقد الاجتماعي، وحول الحقوق الطبيعية ووسائل ضمانها من قبل النظام السياسي. وعندما ظهر علم الاجتماع في القرن التاسع عشر كان الفكر الليبرالي مكتملا ويمتلك عددا مترابطا من النظريات حول طبيعة المجتمع ونشأته وظهور السلطة السياسية به ودور

الأفراد فيه. ماذا كان موقف علم الاجتماع من هذا التراث الليبرالي السابق عليه؟ لقد كان على علماء الاجتماع تحديد موقفهم من الفكر الليبرالي سواء بصورة صريحة أو ضمنية، لا في بداية ظهور علم الاجتماع وحسب، بل عبر تاريخ هذا العلم كله. ولم يكن موقف علماء الاجتماع مجرد موقف من تراث سابق عليهم و متمثل في شخصيات بعينها مثل هوبز ولوك وروسو و ميل و بنتام، بل من أفكار و قضايا ونظريات ظهرت في هذا التراث وتقف عقبة في طريق تأسيس علم الاجتماع كان على رواده تخطيها.

تعبر الليبرالية عن نزعة فردية Individualism. تتمثل هذه النزعة في النظر إلى الفرد على أنه هو الوحدة الأولى المكونة للجماعة، والنظر إلى الجماعة على أنها ليست إلا مجموع أفرادها. وتترتب على هذه النزعة مجموعة من المسلمات:

أ - ينشأ المجتمع بكل نظمه نتيجة اتفاق إرادي وطوعي بين الأفراد.

ب- إن ما يدفع الأفراد للدخول في مجتمع الرغبة في الحفاظ على حقوقهم الطبيعية وممتلكاتهم التي تتعرض للخطر إذا لم يكن هناك نظام يحميها.

جـ- يتحقق النظام في المجتمع بطريقة تلقائية وبدون تخطيط مقصود. فلأن المجتمع ليس إلا مجموع أفراده المكونين له، يتحقق الخير العام بسعي كل فرد نحو مصلحته الخاصة.

د. المصلحة العامة هي مـجموع مصالح الأفراد وهي في طبيعـتها مصلحة فردية معممة على المجتمع كله.

هـ- الآلية التي تحقق النظام و التوازن التلقائي في المجـتمع تشبه في عملها طريقة عمل اقتصاد السـوق

و- نظرت الليبرالية إلى القيم على أنهـا ذاتية، أي يمتلكها الأفراد فقط، أما المجتمع فلأنه شئ مصطنع فهو محايد تجاه القيم.

والحقـيقة أن المسلمـات السابقة تحبـط أي محاولة للتفـكير العلمي في المجتمع، ذلك لأنها لا تعطي للمجتمع استقلالا عن أفراده وتنظر إليه على أنه شئ مصطنع، وتـستبعد أن يكون المجـتمع نفسه مـبدأ لتفسـير الظواهر الاجتماعـية، فالأفراد بأهدافهم الجزئيـة هم مبدأ التفسير لـدى الليبرالية لا المجتـمع كمقـولة مـستقـلة. كما أن الذهاب إلى أن النظام يحـدث بصورة تلقائية أو بفـعل يد خفية أو آليـة شبيهة بآليـات السوق يستبـعد أي تفكير سوسـيولوجي في المجـتمع، ذلك لأن هذه الطريقـة في التفكيـر تنظر إلى المجتمع على أنه سوق كـبيرو بالتالي تختزل الظواهر الاجتمـاعية إلى البعد الاقتصـادي. ولهذا السـبب كانت العـقيدة الليبراليـة مناسبة تماما للاقـتصاد السياسي. وكانت معارك رواد علم الاجتـماع مع الاقتصاد السياسي بهدف إثبات مشـروعيته كعلم، وظل الجـدل قائما بينهما طوال القـرن العشرين؛ والمحرك الأسـاسي لهذا الجدل هو احـتواء الاقتـصاد السيـاسي على النواة الليبرالية التي تتعارض مع النظرة السوسيولوجية للمجتمع.

وأبرز من ظهـر لديه هذا الجدل واضـحا و قدم نقـدا سوسـيولوجـيا لليبرالية من رواد علم الاجتـماع هو دوركايم. و سوف تحاول هذه الدراسة الكشف عن كيـفية تأسيس دوركـايم لعلم الاجتماع من خـلال صراعه مع النزعة الفردية لليبرالية.

المجتمع "تصور" في الوعي الجمعي:

يذهب دوركايم إلى أن ما أعاق ظهـور علم الاجتماع هو نظرة أغلب علماء السياسة السابقين منذ أفلاطون إلى المجتمع باعتباره شيئا مصنوعا من قبل الأفـراد. فالمجتـمع في نظر هؤلاء وسيلة يتـمكن بها الفرد من تحـقيق مزيد من المنافع و ذلك بالتعاون مع أقرانه، وهي منافع لن يسـتطيع تحقيقها إذا عاش بمفرده. الاجـتماع إذن يأتي بقرار و تخطيـط من قبل الأفراد[1]. والحقـيقة أن علمـاء السيـاسة هؤلاء كانوا يخلطـون بين المجتمع و الجـسد السياسي؛ فمن الممكن أن يكون التنظيم السياسي نتيجة تخطيط وتعاون من قبل الأفراد واتفـاق بينهم على إقامته، إلا أن هذا لا ينطبـق على المجتمع. والواضح أن دوركايم يدافع عن وجهة النظر المقـابلة الذاهبة إلى أن المجتمع شيء طبـيعي يظهـر نتيجـة لتواجـد البشـر معـا. إذ أن مجرد تـواجدهم

(1) Emile Durkheim, Course in General Sociology , in On Institutional Analysis, edited by Mark Traugott (University of Chicago Press: Chicago 1978) p. 44.

واشتراكهم في نشاطات الحياة يخلق بينهم الروابط التي تعرف في مجموعها بالمجتمع.

وعن الوعي بالمجتمع لدى الأفراد يذهب دوركايم إلى أن شعور الأفراد بانتمائهم إلى مجتمع ما إنما يرجع إلى وعي جمعي لديهم Collective Consciousness ليس مصدره الأفراد. فالمجتمع عبارة عن تصور جمعي ولا يرجع أبدا إلى أفكار فردية؛ إذ يمكن أن ترجع التصورات الفردية إلى أسباب سيكولوجية أو فيسيولوجية أو يمكن أن تكون استدعاء من الذاكرة لوقائع أو خبرات فردية سابقة، ولا يمكن أن تكون هذه أسبابا لمقولة المجتمع في وعي الأفراد. يقول دوركايم: "التصورات الجمعية (عن المجتمع) هي لحمة نسيج (هذا المجتمع)"[1]، فهذه التصورات هي التي تشكل المجتمع نفسه. وفي نفس هذا السياق يقول "الوقائع الاجتماعية هي أمور مستقلة على نحو ما عن الأفراد وخارجية بالنسبة للمشاعر الفردية". وهذه الوقائع الاجتماعية تفرض نفسها من الخارج على الأفراد. وعلى هذا الأساس درس دوركايم ظواهر مثل الدين والقانون وتقسيم العمل ونظم التربية، وتوصل إلى أن الظاهرة الاجتماعية "ملزِمة، وأن هذا الإلزام هو دليل على أن هذه الأنماط .. ليست من عمل الفرد، وإنما هي في جملتها أمور صادرة عن قوة معنوية تفوقه"[2]. ويؤكد دوركايم على

(1) إميل دوركايم: علم اجتماع وفلسفة. ترجمة د. حسن أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، 1966، ص 49.

(2) المرجع السابق، ص 50.

أن مصدر التصورات الجمعية المجتمع لا الفرد بقوله: "إن القول بأن التصورات الجمعية . . أمور خارجية بالنسبة للمشاعر الفردية لا يعني أن هذه التصورات تنجم عن الأشخاص فرادى وحدانا، بل المقصود أنها تنبعث عما يقوم فيما بينهم من اتحاد و ترابط".

العوائق المنهجية في طريق تأسيس علم الاجتماع:

كانت النزعة الليبرالية للاقتصاد السياسي في عصر دوركايم من أهم عوائق ظهور علم الاجتماع وتأسيسه كعلم. وفي محاضرة مبكرة لدوركايم (1888) تناول فيها علاقة الاقتصاد السياسي بالعلم الجديد محددا إسهاماته في العلم الاجتماعي والمعوقات التي يشكلها أمام علم الاجتماع. وكان تعامل دوركايم مع مدخل الاقتصاد السياسي في دراسة المجتمع سابقا على دراساته السوسيولوجية الأساسية والتي بدأت بكتاب "تقسيم العمل في المجتمع" سنة 1894، ويدل هذا على أن دوركايم كان عليه التعامل مع التحيز الفردي للاقتصاد السياسي قبل أن يضع أسس منهجه السوسيولوجي (1896). يذهب دوركايم إلى أن الخدمة التي أداها الاقتصاد السياسي لعلم الاجتماع هي أنه نظر إلى الحياة البشرية على أنها كاشفة عن قوانين يمكن اكتشافها ودراستها. لكنه، ولحرصه الشديد على أن يميز نفسه عن العلوم الأخرى عزل موضوع دراسته ونظر إلى الإنسان من جانب واحد فقط وهو كونه إنسانا اقتصاديا Homo Economicus، وعلى الرغم من أن الظواهر الإنسانية مركبة ومتشابكة إلا أن اقتصاره على الجانب الاقتصادي جعل

دراساته مجردة وموضوعه كما لو كان عائما في الفراغ[1]. بعكس علم الاجتماع الذي بدأ على يد كونت معترفا بالتشابك والتداخل بين العلوم الاجتماعية نظرا لتعدد وتعقد جوانب الظاهرة الاجتماعية.

ويذهب دوركايم إلى أن أغلب علماء الاقتصاد لم يتمكنوا من معرفة الجوانب السيكولوجية والأخلاقية والمعيارية والثقافية للظاهرة الاجتماعية لأنهم كانوا في الأساس إما رجال أعمال أو محامين أو رجال سياسة، في حين أن معرفة تعقد الظاهرة الاجتماعية يتطلب دراسة لعلم النفس والفيسيولوجيا والتاريخ، وهذا ما توافر لأوجست كونت. ويعترف دوركايم أن الاقتصاد السياسي قد أدى خدمة كبيرة لقضية حرية الفرد بتوضيحه لكيفية ظهور المجتمع من أفعال الأفراد وبدعايته لمذهب دعه يعمل Laizze Faire ولباقي المبادئ الليبرالية الأخرى؛ لكن العمل العلمي في سبيل قضية الحرية لا يمكن أن يقتصر على مجرد توضيح لأساس حرية الفرد وإمكانيتها على المستوى الاقتصادي، بل يجب كذلك أن يسعى في دراسة ما يعيق وصول الفرد إلى حريته هذه، وكذلك الإطار الاجتماعي الذي ستتحقق فيه هذه الحرية؛ فإذا كان المجتمع كيانا أخلاقيا ومعياريا في الأساس، وإذا كان يتمتع بحقيقة وأولوية وكيان أعلى من الفرد وسابق عليه، فإن دراسته يجب أن تكون أساسية بالنسبة للتناول العلمي لقضية الحرية.

(1) Durkheim, "Course in General Sociology", op. cit, pp. 50-51.

ينقد دوركايم التحيز الفردي للاقتصاد السياسي بقوله:

"عندما لا يرى المرء في المجتمع إلا أفرادا ويختزل مفهوم الفرد إلى فكرة بسيطة واضحة بذاتها لكنها جافة وفارغة، مفهوم تم إفراغه من كل شئ مركب وحي، فمن الطبيعي ألا نستقي منه شيئا مركبا وبذلك ننتهي إلى نظريات مبسطة ومقطوعة الجذور. لكن إذا تمت دراسة كل ظاهرة وتم وصلها بعدد لامتناه من الظواهر الأخرى.. فلن يصير من الممكن حل الإشكاليات مقوليا"(1).

يواجه دوركايم في هذا النص الفردية المنهجية Methodological Individualism ويكشف عن عيوبها، فهي تنتج نظريات جافة وفارغة وسطحية ومبسطة للغاية وبالتالي لا تستطيع إفهامنا غنى وتعقد الظاهرة الاجتماعية الحية. وهو أيضا نقد للاقتصاد السياسي الذي يكشف منهجه عن الفردية المنهجية.

ويعارض دوركايم الاتجاهات التي ترفض أن يكون للمجالات التي تتجاوز الفرد حقيقة مستقلة، ذلك لأن الفرد هو كل شئ لديها. يقول دوركايم عن هذه الاتجاهات:

"إذا لم يكن هناك واقع خارج الوعي الفردي فسوف يكون فاقدا لكل مادة (عينية) خاصة به. وفي هذه الحالة فإن

(1) Ibid, p. 52.

الموضـوع الوحيـد القابل للمـلاحظة سوف يكون الحـالات الذهنية للفرد بما أنه لا يوجد شئ آخر غيرها"[1] .

وبالتالي تتم معالجة الأسرة والزواج والدين من منطلق حاجات الفرد، وهي بالطبع طريقة خاطئة في تناول هذه الموضوعات.

"لا يمكن أن يكون هنـاك علم اجـتـمـاع إلا إذا كـان هناك مجتمع، ولا يمكن أن تكون هناك مجتمعات إذا كان الأفراد هم كل ما هو موجود. . كيف يمكن تعريف الأشكال العينية للحياة الاجتماعية إذا كان وجودها تابعا؟"[2] .

وتعد سـوسيولوجـيا سبـنسر من أهم الاتجاهات الفكرية الـتي ينقدها دوركايم نظرا لسـيطرة النزعة الفردية عليهـا. يذهب دوركايم إلى أن نظرية سبنسر ليـست علم اجتماع حقـيقي بل فلسفة علم الاجـتماع، وذلك لأنه مارس في عمله الضـخم طريقة رؤية الطائر Bird eyeview وأخذ يجمع معلومات عن مجتـمعات مختلفة عبر التـاريخ هادفا إثبات رؤيته أو فكرته المسبـقة عن التطور. صحـيح أنه صاحب حدس علمي سليم والمتـمثل في نظرته إلى المجـتـمع على أنه كـيان عـضوي، إلا أن هـدفه الأسـاسي هو

(1) Durkheim: Suicide. A Study in Sociology. Translated by John Spaulding and George Simpson. (London: Routledge and Kegan Paul, 1979), p.38

(2) Ibid, loc.cit.

الكشف عن أن التطور يسير من المجتمعات العسكرية إلى المجتمعات الصناعية، ومن الإلزامات القهرية القوية التي كانت تمارسها المجتمعات التقليدية على أفرادها إلى ظهور الإلزام الذاتي للفرد في المجتمعات الحديثة. ولذلك فإن ما كان يوجهه عبر عمله الكبير هو فكرة مسبقة جمع معلوماته ورتبها وصنفها بهدف إثباتها وهي أن المجتمعات تسير في تطورها نحو مزيد من الفردية، هادفا بذلك توكيد الحريات الفردية وتوضيح أن حقوق الحرية الفردية تطور طبيعي في المجتمعات. ويتساءل دوركايم هل تكون السياسة الإيجابية وفقا لسوسيولوجيا سبنسر هي العودة إلى العقد الاجتماعي لروسو مرة أخرى؟ إن فكرة العقد الاجتماعي كأساس للتنظيم الاجتماعي قد ولى زمانها ولم تكن إلا أيديولوجيا. إن سبنسر لا توجهه أفكار روسو بالطبع لكن توجهه الأفكار الليبرالية الإنجليزية التي حكمت جمعه وتصنيفه لمادته العلمية والنتائج التي أدخلها عليها لأنها أفكار مسبقة لديه. ويذهب دوركايم إلى أنه من الصحيح أن الفردية تزيد وتتقدم، إلا أن قيمة الفردية هي فيما تؤدي إليه من نتائج وليست قيمة في ذاتها. ويتمثل أحد أهداف سوسيولوجيا دوركايم في الكشف عن الجوانب السلبية لصعود الفردية الحديثة والمتمثلة في افتقاد الروابط الاجتماعية القديمة التي كانت تضم الفرد والجماعة في وحدة واحدة، وظواهر فقدان المعايير لدى الأفراد وحالة التشظي والضياع التي يعانون منها. وليس معنى صعود الفردية الحديثة انتهاء القيود المفروضة على حرية الفرد، إذ يكشف دوركايم عن أن القيود على الحرية الفردية أصبحت أكثر خفاء ومن الصعب الوعي بها

واكتشافها. كما أن الخطأ الذي وقع فيه سبنسر هو الاعتقاد في أن الفرد يحصل على حريته بمعارضة المجتمع ووقوفه ضده، وأن تخف وطأة المجتمع على الفرد وتقل الإلزامات المفروضة عليه من المجتمع؛ وبلا من هذه الصورة المتطرفة في فرديتها لظهور الفردية الحديثة يثبت دوركايم كيف أن صعودها كان في إطار اجتماعي جديد هو الذي سمح بظهورها[1]، نتيجة لزيادة تقسيم العمل، فمع زيادة تخصص الأعمال وتجزئتها يتجزأ المجتمع ويتحول إلى مجموعة من الأفراد. إن توضيح النتائج السلبية للفردية الحديثة والمعوقات الخفية لمزيد من التحرر والأساس الاجتماعي للحرية الفردية هي أهداف دوركايم في دراساته السوسيولوجية.

وفي مقابل النزعة الفردية المنهجية تنص أحد أهم قواعد المنهج السوسيولوجي عند دوركايم على ضرورة أن ندرس الظاهرة الاجتماعية باعتبارها شيئا، أي واقعا ماديا متجسدا خارج الأفراد ووعيهم وإراداتهم. وقد فهمت هذه القاعدة دائما على أنها توصية للباحث السوسيولوجي بأن يعامل الظواهر الاجتماعية "كما لو أنها" أشياء، وعلى أنها إجراء منهجي يمكن الباحث من موضعة مجال دراسته Objectification، أي تحديده وتشييئه كي يتمكن من دراسته، وفهم هذا التشييئ للظاهرة على أنه تكميم لها Quantification، أي معاملتها كميا ورياضيا. لكن لم يكن هذا هو

(1) Durkheim: The Division of Labour in Society. Translated by W. D. Halls. (London: Macmillan, 1984), p.58.

هدف دوركايم، فهدفه الأساسي ليس مجرد توصية بطريقة معينة في دراسة المجتمع، بل إثبات أن الظاهرة الاجتماعية هي بالفعل شئ، واقع مادي خارج وعي الأفراد ولا يمكن أن يرد إليهم ولا إلى أفعالهم الفردية. وإذا كانت الظاهرة الاجتماعية شيئا متمتعا بواقع مادي خارجي، فكيف ينتج الأفراد هذا الواقع المادي الخارجي؟ كيف تبني الأفعال الفردية دون وعي أو قصد من الأفراد شيئا خارجيا متشيئا ومستقلا عنهم؟ كيف يصدر المجتمع عن الأفراد تلقائيا ودون قصد منهم؟ يقول دوركايم أن المجتمع ينشأ بمجرد ما أن يجتمع الأفراد معا، فاجتماعهم هذا يخلق الروابط المعيارية والأخلاقية التي تشكل المجتمع.

تفنيد عناصر الرؤية الليبرالية:

يظهر الاختلاف واضحا بين سوسيولوجيا دوركايم والنزعة الليبرالية في تناوله لموضوعات ثلاثة بالتحليل السوسيولوجي وهي: الملكية والعقد والفرد. يتمثل المذهب الليبرالي في تفسير حق الملكية على أنه حق طبيعي للفرد، وفي النظر إلى المجتمع على أنه نتيجة عقد اجتماعي بين أفراد، وفي النظر إلى الفرد على أنه وحدة واحدة سابقة في وجودها على المجتمع وعلى أنه الخلية الأولى في النسيج الاجتماعي ونقطة الانطلاق الأولى في أي بحث في الظواهر الاجتماعية. يقدم دوركايم بتحليله للأصول الاجتماعية لهذه الموضوعات الثلاثة نقدا سوسيولوجيا لليبرالية ونزعتها الفردية.

(1)الملكية:

يوضح دوركايم أن الفردية والملكية الخاصة تطورتا من خلال النظام الأبوي Patriarchy في المجتمع القبلي البدائي. فابتداء من الأسرة المشاعية التي كانت تسودها شيوعية بدائية، عمل التوسع المتزايد لرقعة الأرض التي تشغلها على اتساع ملكيتها وزيادة أنشطتها الإنتاجية، وزادت حركة الأب خارج حدودها، فتطورت الملكية من ملكية جماعية للأرض إلى ملكية أشياء صغيرة متحركة قابلة للانتقال من يد إلى يد. وفي البداية كان الأب ممثلا لأسرته أو قبيلته وبالتالي كان حائزا على كل الممتلكات الصغيرة. رب الأسرة أو شيخ القبيلة هو أول ظهور لفرد في تاريخ البشرية، وهو ظهور يعتمد على مصاحبة الملكية الفردية له[1] . ويثبت دوركايم بذلك كيف أن الفرد والملكية الخاصة ظهرا معا، بل إن إمكان التملك الخاص لشيء هو أساس الفردية. والملاحظ في تحليل دوركايم السابق أن الفردية وملكيتها الخاصة ظهرا باعتبارهما نتيجة للتغير الكمي، أي للتوسع الجغرافي والتزايد العددي، للقبيلة البدائية؛ ذلك التوسع وهذا التزايد للجماعة الأولى شكلا الشرط الأول لظهور الفرد وملكيته، وبالتالي ليست الملكية الخاصة حقا طبيعيا ولا الفردية طبيعة إنسانية أصلية.

---

(1) Durkheim: Professional Ethics and Civic Morals. Translated by Cornelia Brookfield (London: Routledge and Kegan Paul. 1957), p.142.

والملاحظ أن تحليل دوركايم هذا يتفق مع قانون تحول الكم إلى الكيف والذي صاغه ماركس، إذ أن دوركايم يوضح كيف أدت التغيرات الكمية للجماعة الأولى إلى حدوث تغير كيفي وظهور شكل جديد من الملكية هو الملكية الخاصة وظهور الفرد تبعا لها.

ويذهب دوركايم إلى أن الملكية عبر التاريخ لم تكن مقتصرة على الفرد، بل إن الجماعة كانت تمتلك، وكانت هي المالك الوحيد لدى القبائل البدائية، كما كانت هناك ملكية للدولة منذ ظهورها، وما تملكه الدولة أو الجماعة يكون ملكية مشتركة بين أفرادها. ولم يكن الارتباط بين الملكية وحق الاستعمال موجودا قبل العصر الحديث، إذ كانا منفصلين. فقد وجدت مجتمعات يمتلك فيها الأفراد أشياء على سبيل الحيازة لكن لا يملكون حق التصرف فيها أو استعمالها أو بيعها مثل الأوقاف في البلاد الإسلامية وممتلكات الكنيسة، ومجتمعات أخرى كان للأفراد فيها حق الاستعمال لا حق الملكية[1]. ولم تصبح الملكية مرتبطة بحق الاستعمال وحق البيع إلا في العصر الحديث.

ويميز دوركايم بين ثلاثة أنوع من حقوق الملكية: حق الاستخدام، وحق الانتفاع، وحق الاستهلاك. حق الاستخدام هو حق العيش في مسكن أو ركوب حصان أو السير عبر غابة. وحق الانتفاع هو الحق في جني ثمار شجر معين أو حصاد محصول حقل معين أو الحصول على ألبان

(1) Ibid, p.138.

وأصواف قطعان معينة أو ريع أرض أو أرباح مبلغ من المال. وهذان الحقان لا يتضمنان بالضرورة حق ملكية مصدر الاستخدام أو الانتفاع أو التصرف فيه ببيعه أو نقل ملكيته إلى شخص آخر، كما لا ينطويان على تغيير تركيب المصدر أو طبيعته أو أخذ أجزاء منه أو تدميره. أما حق الاستهلاك فهو الحق في إحداث تغيير جوهري على الشيء مثل كل أنواع الطعام، وهو كذلك الحق في تغيير الوضع القانوني لملكية الشيء ببيعه أو تأجيره أو تقطيعه أجزاء والتصرف في كل جزء على حدة. ويذهب دوركايم إلى أن الملكية الخاصة في أغلب المجتمعات البدائية لم تكن تتضمن إلا حق الاستخدام وحق الانتفاع، أما حق الاستهلاك وحق تغيير الحالة القانونية للشيء فلم يظهر إلا في العصر الحديث. كما أن ما يميز حق الملكية الخاصة الحديث هو أنه حق استحواذي وقصري واستبعادي، بمعنى أن الشيء كي يكون ملكية خاصة يجب أن يكون ملكية لشخص معين فقط ويتم عزله وإقصائه عن الأشخاص الآخرين ومنعهم أيضا من الانتفاع به.

وفي حين كانت بعض المجتمعات البدائية تسحب الملكية الخاصة من حيازة الفرد إذا لم يستطع الانتفاع بها، إذ كانت القدرة على الانتفاع من مبررات التملك الخاص، فإن المجتمع الحديث يعترف بحق مطلق للفرد فيما يحوزه حتى لو لم ينتفع به، بل حتى لو دمره وأفناه تماما؛ إن هذا الحق في حقيقته هو دكتاتورية الفرد على الأشياء. وينتهي دوركايم إلى تعريف لحق الملكية الحديث، الذي هو المفهوم الليبرالي عن الملكية بقوله:

"إن حق الملكية (بالمعنى البورجوازي الليبرالي) يتأسس في جوهره في الحق في عزل شيء عن الاستعمال العام. فالمالك يمكن أن يستخدم الشيء أو لا يستخدمه؛ وهذا ليس له إلا اعتبار ضئيل. لكن الأساس في القانون هو منع الآخرين من استخدام الشيء أو حتى الاقتراب منه. إن حق الملكية يمكن أن يعرف سلبا أفضل من تعريفه من خلال مضمون إيجابي، بالاستبعاد الذي يتضمنه لا بالالتزامات التي يفرضها"(1).

إن الملكية الخاصة بالمعنى البورجوازي هي الحق في استبعاد الآخرين وتحريم استعمالهم أو حتى اقترابهم من الشيء المملوك. ويبحث دوركايم عن موضوع اجتماعي شبيه بالملكية الخاصة لدى القبائل البدائية كان موضع التحريم ويجده في التابو والمقدس. إتصف التابو في المجتمعات البدائية بنفس صفات الملكية الخاصة بالمعنى البورجوازي من استبعاده عن التداول والانتفاع العام وتحريمه. التابو كان هو الشيء المعزول عن الاستعمال العام والمحرم على كل أفراد المجتمع ما عدا شخص يكون هو نفسه تابو أو مقدس وهو الكاهن أو الساحر أو القسيس. يلمح دوركايم بذلك إلى أن الطابع التحريمي والتقديسي للملكية الخاصة في العصر البورجوازي الليبرالي يجعل من الفرد المالك تابو، شيئا محرما مغلقا على نفسه؛ وتصبح الحرية

(1) Ibid, p.142.

الفردية تبعا لذلك هي الصنم الأكبر والأساسي في العصر الليبرالي لما ورثته عن التابو من طبائع التحريم والاستبعاد والتقديس؛ وتنتهي زيادة تقديس الفردية في العصر الحديث إلى أن يصبح الأفراد أصناما بالنسبة لبعضهم البعض، وهذا هو ما عبر عنه ماركس بالاغتراب. كما أن اقتراب الفردية وملكيتها من التابو يذكرنا بدراسة فرويد عن "الطوطم والتابو" وذهابه إلى أن التابو هو أصل التقديس وأصل الدين. وفي ذلك يقول دوركايم : "وبالتالي فنحن على حق في افتراضنا أن أصول الملكية الخاصة توجد في طبيعة معتقدات دينية معينة. فبما أن آثارها متطابقة (التابو والملكية الخاصة) فيمكن أن تعزى إلى أسباب واحدة"[1]، ذلك لأن الملكية الخاصة كان لا يمكن أن تظهر في المجتمع البدائي الذي تسوده المشاعية إلا بمنع المجتمع من الاستفادة منها أو حتى الاقتراب منها بحجة أنها تابو، شيء مقدس، أي استخدام الدين وعملية التقديس في عزل موضوعات معينة عن الاستخدام العام. وبذلك نرى كيف كان ظهور كل من الدين والملكية الخاصة والفردية من داخل المجتمع البدائي عملية متشابكة للغاية أدت إلى بلورة العناصر الثلاثة معا وفي نفس الوقت.

ويوضح دوركايم الارتباط بين التابو والملكية الخاصة في القبائل البدائية بقوله إن التطابق والتوازي بينهما كبير من حيث إن التعدي على المقدس هو تجديف Sacrilegious، وهذا التجديف يستوجب عقوبة حازمة وصارمة،

(1) Ibid, pp. 143-144.

وهو نفس طابع الاعتداء على الملكية الخاصة في العصر البورجوازي الليبرالي، والملاحظ أن قانون العقوبات في الأنظمة القانونية الليبرالية يحتوي جزء كبير منه على عقوبات التعدي على الملكية الخاصة.

إن التابو يستمد قداسته في الأصل من كونه شيئا جماعيا ينتمي للجماعة ككل ويعبر عن اتحادها وتمركزها حوله، وتحتل الملكية الخاصة مكان التابو بسهولة وذلك لأنها تصبح هي الشيء الذي يلتف حوله المجتمع ويجد فيه هويته ووسيلة لإشباع رغباته. وفي المجتمع البدائي كان أي شيء يحصل على قيمته من كونه ملكا للجماعة، وعندما يتملكه فرد تملكا خاصا فيكون بذلك قد حصل على قداسة هذا الشيء الجماعي، أي قيمته لدى الجماعة، "فالأفراد قد أخذوا بذلك لأنفسهم حق الجماعة" والقيمة التي أضفتها الجماعة على هذا الشيء؛ "الملكية الخاصة أتت إلى الوجود لأن الفرد حول إلى حسابه الخاص واستخدامه الخاص الاحترام الموحى من المجتمع، أي الشرف الذي تضفيه الجماعة على أشيائها"[1] التي خصخصها الفرد. الجماعة كانت هي المالك الأصلي لكل شيء، وما الملكية الخاصة إلا استيلاء الفرد على القيمة الاجتماعية للشيء والتي حصل عليها لكونه جزءا من ملكية الجماعة.

إذا كانت الملكية الأصلية هي ملكية الجماعة فكيف حدث للفرد أن أصبح مالكا؟ يرجع دوركايم السبب في ذلك إلى تطور العائلة وتمايز

(1) Ibid. p.162.

الوظائف بها. إذ أدى هذا التطور إلى صعود الأب باعتباره ممثل العائلة، و أصبحت تقع على عاتقه مسئوليات كثيرة، والمسئوليات تأتي معها بحقوق، إذ مثل عائلته في المقايضات، ومن طول حيازته للأشياء موضوع المقايضة أصبح مالكا لها، وبذلك أصبح مالكا شخصيا بعد أن كان ممثلا لملكية الجماعة. الملكية الفردية إذن نتيجة لتطور النظام الأبوي الذي أدى إلى مزيد من التخصص وتقسيم العمل.

ونستطيع تلخيص نظرية دوركايم حسب الصورة الآتية: يؤدي التزايد العددي والتوسع الجغرافي للمجتمع إلى زيادة التخصص في الأعمال وازدياد تقسيم العمل، وهذا الازدياد يأتي معه بتطور في أسلوب الإنتاج الذي يفرض على الجماعة أن ترتب نفسها من جديد. وهذا الترتيب الجديد ينتج عنه المزيد من تعقد العلاقات بين الجماعات المختلفة و بالتالي المزيد من تقسيم العمل الذي يأتي بتطور جديد في أسلوب الإنتاج . .و هكذا. وبذلك ينجح دوركايم في تجاوز ثنائية أسلوب الإنتاج وعلاقات الإنتاج في الفكر الماركسي، ذلك لأنه يوضح أن تطور أسلوب الإنتاج نتيجة لتقسيم العمل، أي لترتيب جديد يحدثه المجتمع على نفسه. ولا يرجع تطور أسلوب الإنتاج عند دوركايم إلى مجرد تطور تكنولوجي كما تذهب كثير من الاتجاهات الماركسية بل إلى تطور اجتماعي يتمثل في ترتيب جديد للمجتمع وزيادة في تعقد علاقاته وتفصلها. وينجح دوركايم بذلك في إثبات استقلال المجتمع عن الاقتصاد وفي تجاوز الحتمية الآلية للماركسية

اللينينيـة والستـالينية التي تجـعل أسلوب الإنتاج هو المـتحكم في عـلاقات الإنتاج بصورة تامة.

(2)العقد:

يذهب دوركايم إلى أن عمل المرء لا يأتي معه بحق الملكية الخاصة من نفسه بل بفضل التبادل. فإذا كان حق الملكيـة هو حق الفرد فيما ينتجه فقط لكانت الملكيات الخاصة صغيرة الحجم للـغاية ولكان من المستحيل توسعها؛ فالتبادل يمثل الوسيلة الأخرى بجانب العمل والذي يوسع من الملكية الفردية عن طريق تبـادل ما يملكه الفرد مع غـيره. ويتم التـبادل في المجـتمع على أساس العقود. ومعني هذا أن العقد يفـترض وجود الملكية الخاصة والأفراد باعتـبارهم أشخاصـا قانونيين، أي أشخـاصا يمكنهم الدخول في عـلاقات قانونيـة ملزمة. وتأخـذ النظريات الليبراليـة نموذج العقـد هذا وتحاول عن طريقه وصف الحياة الاجتماعية وتفـسير نشأة النظم السياسية، لكنها بذلك تصـادر على المطلوب، ذلك لأنهـا تفـتـرض وجـود الأفراد بـاعتـبـارهم شخصيات قانونية قبل الدخول في أي نظام اجتماعي.

وفي تحليله للعلاقات التعاقـدية يذهب دوركايم إلى أن لهذه العلاقات أساس سوسيولوجي وهو تقسيم العمل، ذلك لأن الفرد يظهر باعتباره كيانا مـستقـلا عندما يحدث التمايز بين الأعمال ويزداد التـخصص بحيث ينشغل كل فرد بجزء معين من العملية الإنتاجية. وعندما يشترك العديد من الأفراد

في عـملية إنتـاجيـة واحدة يظهـر ما يسـميـه دوركايم التسـاند العـضوي Organic Solidarity، وهو عـضـوي لأنه يرجع إلى تـكامل الوظائف الجزئية التي يقوم بها الأفـراد واشتراك هذه الوظائف في صنع منتج واحد. هذا التساند يسود في المجتمعـات الحديثة حيث تطور أسلوب الإنتاج بحيث لم يعد هناك مكان للحرفي القديم الذي يقوم بكل الأعـمال التفصيلية. أما التساند الآلي Mechanical Solidarity فيسود في المجتـمعات التقليدية التي لم تعرف بعـد التمايز والتخـصص في الأعمال، وبالتالي فـإن ما يميز الأفراد في هذه المجـتمـعات هو تماهيهم مع الـسلطة الأخلاقيـة للمجـتمع بالكامل، ويكون كل وعي فـردي تكرارا لوعي الجـمـاعة. وبينمـا يندرج الأفراد تلقائيا في المجتمع التقليدي، يحتاج الأفراد في المجتمع الحديث إلى التعـبير عـن أي تساند ينشأ بينهـم عن طريق صيغـة قانونية مـكتوبة وهي العقد. وفي حين أخذت نظريات العقد الاجتماعي العلاقات التعاقدية كأمر مسلم به ونظرت إلى الصيغة القانونية للعقد على أنها المصدر الوحيد لطابعه الإلزامي، يذهب دوركـايم إلى أن الحقـوق والإلزامات المتـبادلة في العـقد تستند على تقسـيم العمل الحديث الذي يؤدي إلى بروز التسـاند العضوي؛ الحقوق والإلزامات لا تأتي من العقـد بل من كون أطراف العقد داخلين في علاقـات اجتمـاعية عـضوية قبل أن يعـبروا عن هذه العلاقـات في صورة الصيغـة القانونية للعقـد. بالإضافة إلى أن ظهور الفـرد باعتباره شخـصية اعتبارية يحق لها أن تكون طرفا في عقـد يستند على تقسيم العمل الحديث

الذي مكن الفردية من الظهور[1]. فلأن المجتمع الحديث تطور إلى الدرجة التي أصبح لكل فرد فيه وظيفة خاصة محددة فقد زاد الطابع الفردي لهذا المجتمع وبالتالي زادت أهمية العلاقات التعاقدية التي تربط الوظائف المختلفة ببعضها. ليست العلاقات التعاقدية إذن إلا منتج جانبي by-product لعمليات توزيع الأدوار والوظائف في المجتمع الحديث الذي يسوده التساند العضوي.

كما أن العقد عند دوركايم لا يضع مبادئ ومعايير للتفاعل بين الأفراد بل يحدد العلاقة بين الأفراد والأشياء باعتبارها موضوعات للملكية، والتساند الذي يحدثه هذا العقد تساند سلبي، ذلك لأنه لا يعتمد على تقديم خدمة بل على تجنب وقوع الأذى، لأنه في الأساس حماية للملكية الخاصة وإقامة حدود حولها، كما أنه استعادي restitutary، إذ يهتم باستعادة وضع الملكية السابق على وقوع الأذى أو الجرم أو أي نوع من اضطراب العلاقة بين المالك وموضوع ملكيته. هذا بالإضافة إلى أن العقد الليبرالي يحرص على إحداث تمايزات وإقامة حدود فاصلة وعازلة بين الأفراد للحفاظ على ملكياتهم الخاصة منفصلة ومستقلة، لا إحداث اندماج وانسجام بينهم[2]، وبذلك تغيب عنه أي رابطة اجتماعية.

إن المجال الأساسي للعقد الليبرالي هو إدخال ودمج الأشياء في المجتمع وتنظيم علاقة الأفراد بالأشياء موضوع الملكية لا تنظيم علاقاتهم

(1) Durkheim: The Division of Labour, p.81.

(2) Ibid, p.74-75.

ببعضهم البعض؛ وفي حين لا تندمج الأشياء في المجتمع إلا بتوسط الأشخاص، تنقلب الآية في العصر الرأسمالي حيث يصبح دخول الأفراد في المجتمع يتم بتوسط الأشياء، ذلك لأن المجتمع الرأسمالي قد نظم نفسه باعتباره سوقا، ولا يدخل الأفراد هذا السوق إلا باعتبارهم ملاكا. وينتج عن هذا أن من يملك أكثر من غيره يكون مشاركا في المجتمع أكثر من غيره، أي متمتعا بمزايا وحقوق أكثر، كما لو كان المجتمع شركة مساهمة.

ويشير دوركايم إلى أن نموذج العقد الليبرالي يفترض التساند والاندماج الاجتماعي كمسلمة ضمنية، "فلكي يعترف إنسان بأن للآخرين حقوق . . فهو قد وافق مسبقا على أن يحد من حقوقه هو. وتبعا لذلك فإن هذا التقييد المتبادل كان لا يمكن أن يتحقق إلا بروح الفهم والانسجام" وعلى أساس تساند اجتماعي قائم بالفعل وسابق على أي عقد. ليست حقوق الملكية هي مصدر الاندماج والتساند الاجتماعي بل العكس، إذ أن تلك الحقوق لا يمكن أن تقام إلا على أساس اندماج وتساند قائم بالفعل. كما يستمد العقد سلطته الإلزامية من المجتمع، وفي ذلك يقول دوركايم:

> "يجب أن نأخذ في اعتبارنا أنه إذا كان العقد حاصلا على قوة ملزمة لأطرافه فإن المجتمع هو مصدر هذه القوة. دعنا نفترض أن المجتمع لا يعطي موافقته على الإلزامات المتعاقد عليها؛ حينئذ سوف تصبح هذه الإلزامات وعودا خالصة لا تمتلك إلا سلطة أخلاقية. إن كل عقد بالتالي يفترض وجود

المجتمع خلف الأطراف التي تلزم بعضها البعض وجاهزا لأن يتدخل ويفرض الاحترام بالقوة لكل ما يقرره العقد[1]، والمجتمع لا يعطي موافقته إلا على العقود المتفقة مع معاييره هو. ومعنى ذلك أن العقد لا يتضمن الناحية الفردية إلا لأن المجتمع يعترف بالفردية وبحقوقها وبإمكان دخولها في تعاقدات ملزمة.

وعلى الرغم من أن العقد يكون بين أفراد، إلا أن المجتمع يظل هو الغائب الحاضر دائما خلف الطابع الفردي للعقود؛ يقول دوركايم: "أينما وجد عقد، فهو يخضع لقوة منظمة يفرضها المجتمع لا الأفراد؛ إنها قوة تتزايد في الثقل والتعقيد"[2]. ومعنى ذلك أن الأفراد يمكنهم أن ينشئوا تعاقدات، لكن ما إن يظهر العقد حتى ينفلت من أيديهم ويصبح ملكية للمجتمع كله، إذ يدخل الكل الاجتماعي ضامنا للعقد وتنفيذه، وينتهي بذلك دور الأفراد الذين وضعوه ويطويهم النسيان، وكأن المجتمع بذلك هو الإله في الآلة deus ex machina الذي ظل مختفيا ثم يظهر فجأة. هذا بالإضافة إلى أن العقد الذي يتم بين أفراد ينطوي على عناصر عديدة ليس للأفراد سيطرة عليها. ففترة نفاذ العقد والعقوبات المفروضة على المخالف له وطبيعتها وحجمها، كل ذلك يقع خارج مجال الأفراد، كما أن من ينفذ

(1) Ibid, p.71

(2) Ibid. p.158.

العقوبة أطرافا آخرين غير الذين وضعوا العقد. هذا بالإضافة إلى أن العقد يصبح باطلا إذا تعارض مع قانون المجتمع، وإذا حدث مثل هذا التعارض يحق للمجتمع أن يتدخل بالقوة لإبطاله.

الفرد والمجتمع في العصر الحديث:

إن التساند السائد في المجتمعات التقليدية هو التساند الآلي، لأن أعضاء هذه المجتمعات لا يتمتعون بالفردية والاستقلال الذي يمكنهم من التحرك فرادا؛ فالحركة والفعل في المجتمع التقليدي لا يكونان إلا بالكل الاجتماعي، الكل هو الذي يتحرك، وتكون حركة أفراده مثل حركة جزيئات المادة التي تتحرك قسرا مع حركة هذه المادة، ولذلك فإن حركتها آلية. ويعتمد التساند الآلي على التماثلات والتطابقات بين أفراد المجتمع، وكشفهم جميعا عن نمط واحد من الأخلاق التي ترجع إلى الطابع السيكولوجي للمجتمع. ويتطابق كل وعي فردي مع الوعي الجمعي، وهذا بالضبط هو تأثير الدين في مثل هذه المجتمعات، إذ يفرض الدين على كل فرد أن يتفق في وعيه مع النمط السيكولوجي العام الذي تشكله الأخلاقيات الدينية. والحقيقة أن الدين يفعل أكثر من ذلك، إذ لا يقتصر على تشكيل الوعي الفردي حسب النمط الأخلاقي العام بل يصل كذلك إلى تنظيم الجسد بفرض نظام من الشعائر والطقوس اليومية عليه مثل الصلاة، وتصل درجة تحكم الدين في الجسد إلى درجة فرض زي معين عليه وتحريم تناوله لبعض المأكولات، والتحكم في طريقة الكلام والمشي والنوم والجلوس.

ويشهد المجتمع الحديث نهاية لهذا النمط الآلي من التساند ليفسح المجال لظهور التساند العضوي، والملاحظ أن التساند في المجتمع التقليدي كان مفروضا على الأفراد من أعلى ومتمثلا في السلطة الأخلاقية للمجتمع على الفرد والتي تجد تجسيدها الأعلى في الدين، وبالتالي فقد كان التساند التقليدي مصطنعا يعتمد على الإرغام المعنوي و جعل الوعي الفردي متماهيا ومتطابقا مع الوعي الجمعي الذي هو وعي ديني في شكله السائد؛ أما التساند العضوي فلن يكون معتمدا على رابطة متخيلة مثل رابطة الدين ولن يربط الأفراد بمجتمعاتهم عن طريق تشكيل وعيهم الفردي، بل سوف يكون تعبيرا عن التقسيم الحديث للعمل الذي يتصف بالطابع العضوي، وبالتالي يكون التساند الاجتماعي الحديث متخذا نفس الطابع العضوي الذي تتخذه عملية العمل الحديثة.

وينقد دوركايم الاتجاهات النفعية بقوله إنه إذا كان المجتمع ينشأ باتفاق الأفراد فما الذي يدفع هؤلاء لأن ينتقلوا من الحالة الفردية الخالصة، حالة الاستقلال والتفرد التام، إلى حالة عدم الاستقلال والاعتماد على الآخرين بدخول المجتمع؟ إن هذا غير منطقي كما أنه غير طبيعي. فإذا كان الأفراد حاصلين على فرديتهم قبل تأسيس المجتمع، فإن ما هو فردي لن يصدر عنه إلا ما هو فردي، ولن يصدر الجماعي عن الفردي أبدا. يقول سبنسر أن ما يدفع الأفراد نحو إنشاء المجتمع هو الفائدة أو النفع الأكبر الذي يحصلون عليه بفضل ذلك، لكن يرد عليه دوركايم بأن للفردية فوائدها

الحاليـة أيضا فـما الذي يدفع الأفراد لأن يـتخلوا عن فوائد ومنـافع فردية حالية في سبيل منافع كلية مجتمعية مستقبلة؟ وبالتالي نعود مرة أخرى إلى نفس السؤال الذي انطلق منه سبنسـر ولم ينجح في الإجابة عنه. ويتجاوز دوركايم السؤال بذهابه إلى أن ما يحتاج إلى تفسير ليس صدور المجتمع من الأفراد، لأن المجـتمع سابق في ظهوره على الأفـراد، بل في كيفيـة تحول أعـضاء المجـتمع إلى أفـراد[1]؛ فـالمجتـمع هو الذي ينتج الأفـراد وليس العكس، و هذا هو ما يحتاج إلى تفسير.

وفي مـقابل الاتجـاهات الليبـراليـة التي تذهب إلى أن ظهور الفـردية ونموها يأتي من قبل الأفراد أنفسهم في مواجهـة مجتمعاتهم، يأتي دوركايم بتفـسير سوسـيولوجي لصعـود الفردية الحديثـة. ففي "تقسـيم العمل في المجـتمع" يـصف دوركايم صـعـود الفرديـة الحديثـة على أنه نتـاج زيادة التخـصص في الوظائف وانتـقال المجتـمع من التسـاند الآلي إلى التـساند العضوي. الفردية إذن تأتي نتيجة لتغيـير في أسلوب تقسيم العمل لا نتيجة لمبادرات فـردية. وهنا يحذرنا دوركايم من تصـديق الرأي الذي يذهب إلى أن الفردية الحديثة نشأت من خلال صدام و مواجـهة مع مجتمعاتها، ذلك لأنها في حقيقتها متفقة تماما مع الأسلوب الجديد في تقسيم العمل والتساند الاجتماعي الذي يأتي به، ويقول دوركايم أن الفردية الحديثة قيمة اجتماعية ناتجة عن التساند العضوي وليست قيمة فردية؛ إنها يمكن أن تتصادم مع قيم

(1) Ibid, p.220.

اجتماعية تقليدية قديمة لكنها متفقة تماما مع القيم الجديدة للمجتمع الصناعي.

ولا يوافق دوركايم سبنسر في تقديمه للحياة الاجتماعية على أنها نتاج طبائع الأفراد وحسب، ذلك لأن هذه الطبائع هي التي تنشأ عن الحياة الاجتماعية. وفي ذلك يقول دوركايم: "إن السؤال الذي كان نقطة انطلاقنا في دراستنا هو حول العلاقة بين الشخصية الفردية والتساند الاجتماعي: كيف أصبح الفرد أكثر اعتمادا على المجتمع في حين أنه ازداد استقلالا وفردية في نفس الوقت؟"[1]. ويجيب دوركايم أن الفرد أصبح أكثر اعتمادا على المجتمع نظرا للتقسيم الحديث للعمل الذي أصبح كل فرد فيه متخصصا في عمل محدد وجزئي وفي حاجة إلى كل المجتمع كي يكتمل عيشه، هذا في الوقت الذي اختفت فيه أخلاقيات اجتماعية تربط الفرد أخلاقيا ومعياريا بالكل الاجتماعي. إن الفرد الحديث مرتبط بالمجتمع من جهة الضرورة لا من جهة العقل والمعايير.

التساند العضوي:

تعد نظرية دوركايم في التساند العضوي بديلا سوسيولوجيا عن نظريات لوك وهيوم وآدم سميث في النظام التلقائي الذي يحدث بفعل يد خفية. فمع تحليلات دوركايم للتساند العضوي لا يعد النظام تلقائيا بل يأتي

(1) Ibid, p xxx.

من خلال تقسيم العمل والتخصص في الوظائف. فلأن الوظائف موزعة على أفراد ومؤسسات عديدة فإن النظرة الليبرالية الذرية Atomist التي تضع الأفراد نصب عينها تعتقد أن النظام تلقائي، وهذه النظرة ترجع إلى أن أصحاب هذه النظرية لا يفكرون في المجتمع بالطريقة السوسيولوجية بل بالطريقة الذرية.

ويفصل دوركايم فصلا حاسما بين نظريته في التساند العضوي والنظريات الليبرالية في النظام التلقائي، إذ يقول: "صحيح حقا أن الانسجام الاجتماعي في المجتمعات الصناعية عند سبنسر (وغيره من الليبراليين) يرجع أساسا إلى تقسيم العمل، إذ أن صفته المميزة هي أنه يتأسس في تعاون ينتج تلقائيا من حقيقة أن كل شخص يسعى وراء مصلحته. ويكفي أن يكرس كل فرد نفسه لوظيفة معينة ليكتشف أنه يرتبط بالضرورة بغيره من الناس"[1]. لكن لا يرضى دوركايم عن هذا النوع من الانسجام أو التساند والنظام الذي يحدث تلقائيا وبدون تخطيط مقصود، ذلك الذي تؤمن به كل المذاهب الليبرالية. وينقد دوركايم سبنسر لكونه رفض أي تدخل في هذا النوع من التساند من قبل أي مؤسسة، حيث أنه يحدث تلقائيا، والتدخل سوف يضر بانتظامه. ويذهب دوركايم إلى أنه إذا حدث ذلك بالفعل واختفت أي سيطرة على هذا النوع من التساند فسوف تصبح العلاقة الوحيدة بين الأفراد هي علاقة التبادل المادي. كما أن مثل

(1) Ibid, p.150.

هذا المجتمع الذي تدعو إليه المذاهب الليبرالية لن يكون في حاجة إلى عقد اجتماعي أو إلى إجماع أعضائه على مبادئ ومعايير معينة، ذلك لأن التساند الصناعي الناتج عن تقسيم العمل كاف وحده ليربطهم في سياق المصلحة المشتركة. لكن الحقيقة أن هذا النوع من التساند قهري وخاضع للضرورة الموضوعية التي يفرضها تقسيم العمل، ولا يمكن أن يبنى تساند وانسجام اجتماعي بناء على الضرورة، التي هي في حقيقتها ضرورة اقتصادية وتكنولوجية. فحسب النظرة الليبرالية يضطر المجتمع لأن ينظم نفسه حسب الضرورة الاقتصادية والتكنولوجية السائدة، وما الانسجام والتساند الاجتماعي إلا استجابة لهذه الضرورة السائدة، وبذلك تكون المذاهب الليبرالية متهمة بإخضاع المجتمع للحتمية الاقتصادية نفس التهمة التقليدية الموجهة للماركسية.

تبدو نظرية التساند العضوي على السطح متشابهة مع نظرية النظام التلقائي في المذاهب الليبرالية، فهذا التساند يحدث تلقائيا كأثر للتقسيم الحديث للعمل؛ فهل يكون دوركايم معبرا بذلك عن نظرية آدم سميث بطريقة سوسيولوجية؟ لا بالطبع، فنظرية آدم سميث هي نظرية تعاقدية في الأساس، يحدث وفقها النظام كأثر أو منتج جانبي للعقد بين الأفراد. ويميز دوركايم بين التساند التعاقدي Contractual Solidarity والتساند العضوي، الأول يحدث بين أفراد ويصدر عنه النظام الاجتماعي بطريقة تلقائية. أما الثاني فيحدث نتيجة لتقسيم العمل لا للتعاقدات الفردية.

والحقيقة أن فكرة دوركايم شبيهة بفكرة ماركس في هذا الشأن، إذ ذهب ماركس إلى أن تطور أسلوب الإنتاج ينزع نحو الاشتراكية، أي نحو أشكال أكثر جماعية في تنظيم الإنتاج الذي أصبح اجتماعيا، ونحو السيطرة الاجتماعية على الإنتاج ونهاية السيطرة الفردية، أو الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج. فكلما تزايد تقسيم العمل تخصصا، والذي يعد تقدما في أسلوب الإنتاج، كلما زاد طابعه الاجتماعي، إذ تصبح العملية الإنتاجية عملية اجتماعية ينخرط فيها المجتمع كله. والنشاط الممارس اجتماعيا يجب السيطرة عليه وإدارته اجتماعيا. هذه هي الفكرة المشتركة بين دوركايم وماركس. إن مفهوم التساند العضوي الدوركايمي هو التعبير السوسيولوجي عن مفهوم الاشتراكية.

يريد دوركايم أن يكون المجتمع مسيطرا على أساليب عيشه ولا يخضع للضرورة العمياء التي تفرضها قوانين اقتصاد السوق، وهذا هو سبب ميله القوي إلى الاشتراكية. والحقيقة أن هذا الميل لم يكن نتيجة لقراءة مؤلفات الاشتراكيين بل نتيجة للتحليل السوسيولوجي للمجتمع المعاصر. وقد وجد دوركايم أمامه تحليلا للمجتمع سابقا عليه هو تحليله الاقتصادي لدى علماء الاقتصاد السياسي، وأدرك أن علم الاجتماع لن يكون مشروعا كعلم ما لم يحل محل التفسيرات الاقتصادية السائدة في عصره، وهذا ما دفعه إلى التمييز بين نظريته السوسيولوجية ونظريات الاقتصاد السياسي؛ يقول دوركايم:

"نرى هنا كيف تختلف نظرتنا لتقسيم العمل عن الاقتصاديين. فتقسيم العمل بالنسبة لهم يتمثل أساسا في زيادة الإنتاج. أما نحن فهذه الزيادة في الإنتاج مجرد نتيجة ضرورية أو عرض جانبي للظاهرة. إذا كنا نتخصص في أعمالنا فليس هذا من أجل أن ننتج أكثر، بل من أجل أن نتمكن من العيش في ظل شروط الحياة الجديدة التي نجد أنفسنا فيها"(1).

وينقل دوركايم بذلك موضوع تقسيم العمل من مجال الاقتصاد إلى المجال السوسيولوجي حيث يصبح تقسيم العمل استجابة لأوضاع اجتماعية جديدة، وتجنبا للصراع الذي يمكن أن يؤدي إلى موت أحد أطرافه. فإذا كان أعضاء المجتمع يؤدون وظائف متماثلة أو متشابهة فإن هذا كفيل بإدامة الصراع بينهم وتكون حرب الكل ضد الكل بتعبير هوبز، ويكون حل الصراع بالقضاء على أحد أطرافه، إذ أنه في هذا الوضع يمكن الاستغناء عنه بسهولة نظرا لوجود كثيرين غيره يؤدون نفس وظائفه. تحل المجتمعات الحديثة هذه المشكلة بأن يتخصص أعضائها في أعمال مختلفة وبذلك تتجنب الصراع وتخلق حالة من الاعتماد المتبادل بين كل أعضاء المجتمع. حالة الصراع إذن لا يقضى عليها بعقد اجتماعي يتنازل فيه الأفراد عن جزء من حرياتهم لسلطة يعترفون بها بهدف حفظ الأمن كما يذهب هوبز، بل

(1) Ibid, p.217.

يقضى عليها بأن ينظم المجتمع إنتاجه المادي بحيث يخلق اعتمادا متبادلا بين أعضائه. والحقيقة أن هذا هو نفس الحل الذي يقترحه دوركايم للقضاء على الصراع الطبقي في المجتمع الحديث، إذ يذهب إلى ضرورة أن ينظم المجتمع إنتاجه المادي ولا يترك هذه المهمة للأفراد ولأصحاب الملكيات الخاصة المتناحرين، وهذا هو مفهوم دوركايم عن الاشتراكية.

برنامج دوركايم الاجتماعي:

نظر دوركايم إلى علم الاجتماع على أنه العلم الذي يعطي للمجتمع استقلالا عن الاقتصاد على المستوى المنهجي، إذ يجعل المجتمع مقولة تفسيرية لا يمكن ردها بعد ذلك إلى خصائص سيكولوجية للأفراد أو إلى قوانين اقتصادية. وما كان يدفع دوركايم نحو تأسيس هذا النوع من السوسيولوجيا ليس مجرد طموح أكاديمي أو رسالة علمية يهدف تحقيقها، بل هدف اجتماعي وسياسي أيضا يتمثل في السعي نحو جعل المجتمع مسيطرا على الاقتصاد بدلا من أن تتحكم في المجتمع الضرورة الاقتصادية العمياء. سوسيولوجيا دوركايم إذن هي الجانب العلمي الأكاديمي من برنامج اجتماعي أوسع، ولم يكن هذا البرنامج سوى الاشتراكية. وليس غريبا على دوركايم أن يكون ماديا بالاشتراكية، فمصطلح علم الاجتماع Sociology ومصطلح الاشتراكية Socialism مشتقان من نفس الجذر Social، كما أن لعلم الاجتماع والاشتراكية نفس المنشأ، إذ ظهرا معا لدى

سان سيمـون. فحسب دوركايم يعد سان سيـمون من أكثر المفكرين الذين ارتبط تأسـيـسهم لعلـم الاجتـمـاع بالبرنامج الاجـتـمـاعي الذي أسمـاه الاشتراكية.

يميز دوركايم بين الليبرالية والأسلوب التعاوني في تنظيم المجتمع، ففي حين تعتمد الليبرالية على نموذج العقود بين الأفراد، حيث تستخلص من هذا النموذج إلزامـات قانونية آتيـة من تعميـمات عرضيـة، فإن الأسلوب التعاوني أو الاشتراكي يعتمد على حضور الكل الاجتماعي Collectivity على مـسـتوى وضع الـقواعـد والقـوانين وتشكيلهـا[1]. وبما أن النشـاط الأساسي الذي ينخـرط فيه المجـتمع الحديث هو الـصناعة، وبما أن أغلب الوظائف التي ينخرط فـيها أفراد هذا المجـتمع وظائف مهنيـة، فإن التنظيم التعـاوني للمجتـمع يجب أن يكون تنظيما اشـتراكيـا للصناعة والمهن، أو بكلمة واحدة للاقتصاد كله.

يذهب دوركايم إلى أن لكل مـجال مهني الأخلاق التي تنـاسبه، وأن كثـيرا من المهن تحقق بالفـعل المتطلبات الأخلاقـية الخاصة بهـا، أما النظام الاقتصادي المعاصر (الرأسماليـة) فهو يشكل استثناء من هذه القاعدة، ذلك لأن الوظائف التي يقوم بهـا هذا النظام لا علاقة لهـا بالمعايير الأخلاقـية، فكل معاييرها متمثلة في تحقيق الربح. وعلى الرغم من أن أخلاقيات المهنة في الوظائف الاقـتصاديـة موجودة إلا أن نموهـا ناقص وحضورهـا خافت

(1) Ibid, p. xxxiv.

للغاية. "وقد أعلن أن هذه الفوضى الأخلاقية حق للحياة الاقتصادية"، إذ قد تم الادعاء بأن عدم ارتباط النظام الاقتصادي بأخلاقيات تحكمه هو حق من حقوق هذا النظام ويتمشى مع طبيعته ذاتها، وهذا هو الحياد الأخلاقي للسوق الحر. يقول دوركايم: "يقال إنه ليست هناك حاجة للتنظيم Regulation- لكن من أي مصدر يستقي النظام الاقتصادي هذا الامتياز؟ كيف لهذه الوظيفة الاجتماعية المخصوصة أن تُعزل عن شرط هو الأساسي لأي بناء اجتماعي؟"[1]؛ ويقصد دوركايم أن أي بناء اجتماعي لديه أخلاقه وقواعده الاجتماعية التي يسير عليها، فمن أين اكتسب النظام الاقتصادي الحق في أن يكون استثناء من هذه القاعدة، وأن يكون مستبعدا لأي تنظيم؛ فكل مؤسسة اجتماعية لها الشكل التنظيمي الخاص بها: السياسة لها الأحزاب والبرلمانات والمجالس الشعبية والمحلية، والدين له كنائسه، والأعراف والتقاليد لها النظام القانوني والتشريعي الذي تندرج فيه، فلماذا لا يوجد نظام يتحكم في الاقتصاد الذي هو النشاط الاجتماعي الأساسي في العصر الحديث؟ ويستمر دوركايم في نقده قائلا:

> "من الواضح أنه إذا كان هناك خطأ للذات إلى هذه الدرجة لدى الاقتصاديين الكلاسيكيين فلأنهم درسوا الوظائف الاقتصادية على أنها أهداف في ذاتها، ودون اعتبار لما قد يكون لها من آثار جانبية على النظام الاجتماعي ككل. وفي

(1) Durkheim: Professional Ethics, p. 15

هذه الحالة فسوف يبدو الإنتاج السلعي على أنه هو الهدف الأساسي في كل نشاط صناعي. . وبطرق معينة يمكن أن يظهر ذلك الإنتاج كما لو أنه ليس بحاجة لأن ينظم؛ بل على العكس، فإن أفضل شيء يمكن عمله هو ترك الأعمال الفردية والمشاريع الخاصة للمصلحة الخاصة لأن تصول وتجول في بعضها البعض في تنافس حام، بدلا من محاولتنا المحافظة عليها في حدود. لكن الإنتاج ليس كل شيء، وإذا كانت الصناعة لا تستطيع أن تحتفظ بمعدل إنتاجها العالي إلا بحالة دائمة من الحرب والسخط الذي لا نهاية له من قبل المنتجين (العمال)، فليس هناك ما يوازن الشر الذي تحدثه. وحتى من وجهة نظر نفعية فما الهدف من دفع الثراء قدما إذا لم يخدم سد حاجات العدد الأكبر، بل على العكس يؤدي إلى تصاعد التلهف على الاستحواذ؟ يعني هذا ضرورة توجيه الانتباه إلى حقيقة أن الوظائف الاقتصادية ليست أهدافا في ذاتها بل مجرد وسائل لأهداف أخرى، وأنها أحد الأجزاء العضوية للحياة الاجتماعية. . لن يكون للمجتمع مبرر للوجود إذا لم يأت بقليل من السلام للناس. . وإذا لم تستطع الصناعة أن تكون منتجة إلا بإقلاق سلام الناس وإشعال الحروب فلا طائل من ورائها. . إن الإنتاج الكمي الكبير ليس شرطا لسعادة المجتمع، لأن هذا

الشرط ليس إلا التدفق المنتظم للموارد الكافي لشغل القوة العاملة. لا يجب أن تكون هناك فترات متعاقبة من فرط في الإنتاج ونقصه. إن هذا التعاقب يعني أنه ليس هناك انتظام»[1].

ففي حين يأخذ الاقتصاد السياسي هذا التعاقب على أنه أمر مسلم به ويفسره على أنه ناتج عن طبيعة النظام الاقتصادي، يذهب دوركايم إلى أنه علامة على الفوضى واختفاء الخطط المنظمة للاقتصاد.

يهدف دوركايم العثور على طريقة لتنظيم العمل في المجتمعات الصناعية، وعندما يبحث في التاريخ الغربي عن طرق وجدت بالفعل لتنظيم العمل يجدها في النقابة الحرفية Guild التي ظهرت أواخر عصر الإمبراطورية الرومانية وظلت موجودة طوال العصور الوسطى وبدأت في الاختفاء مع الثورة الصناعية. وعلى الرغم من أن النقابات الحرفية لم تكن تلعب دورا سياسيا هاما في الإمبراطورية الرومانية ولم يكن لها حضور في الدستور أو القانون الروماني، إلا أنها كانت موجودة ونشطة، وبدأ دورها في الظهور في العصور الوسطى، حتى أصبحت النموذج الذي تأسست عليه الكومونات Communes، وكانت الكومونات عبارة عن تجمعات من النقابات الحرفية التي تنظم الشئون الاجتماعية لأهالي الكومونة وتعين لها إدارتها وتباشرها وتراقبها. والكومونة بذلك كانت وحدة إنتاجية مكتفية

(1) Ibid. pp. 15-16.

بذاتها وتتمتع بالحكم الذاتي وبسلطات تشريعية تجعلها تفرض قوانينها الخاصة بها على مجتمعها. وكانت الكومونة هي التي قامت عليها بعد ذلك المدن الكبرى في غرب أوروبا[1]، ذلك لأن كل من لندن وباريس وأمستردام وبروكسل وفرانكفورت كانت في بداياتها الأولى في العصور الوسطى تجمعا من الكومونات التي تسيطر عليها النقابات الحرفية، ويتطابق تحليل دوركايم هذا مع نفس التحليل الذي قدمه كل من إنجلز وكارل كاوتسكي لنشأة المدن الكبرى في غرب أوروبا.

ويعلن دوركايم أن النقابة هي الشكل الأنسب لتنظيم العمل في العصر الصناعي[2]، ذلك لأنها لا تُخضع العمل لاعتبارات الربح الشخصي لصاحب رأس المال بل تراعي الجوانب الاجتماعية لحياة العمال؛ صحيح أن النقابة المهنية تنتمي إلى عصر بائد إلا أن دوركايم يتوقع ألا يتمكن العمال من تنظيم أنفسهم سياسيا إلا عبر النقابات المهنية. وفي اتفاق مع هيجل ينظر دوركايم إلى النقابة على أنها تقوم بدور الوسيط بين الفرد والدولة باعتبارها آلية لنقل المصالح الفردية المشتتة إلى مستوى المصالح العامة التي تتطلب فعلا من الدولة State Action.

إن الديمقراطية في نظر دوركايم لم يعد من الممكن أن تتأسس على نظام تمثيلي قائم على أساس جغرافي أو إقليمي، فهذا النظام يجعل ممثلي

(1) Ibid, pp. 34-35.

(2) Ibid, p103.

الشعب هم ممثلي مقاطعات وأقاليم، وبذلك يتحول البرلمان إلى الانشغال بالمشاكل المحلية لهذه الأقاليم وبالإنشاءات العامة ويتحول إلى مجلس محلي كبير. وليست هذه هي الديمقراطية في نظر دوركايم. الديمقراطية عنده يجب أن تعبر عن الأوضاع الحالية للمواطنين، وهؤلاء لا يتأسس وجودهم الاجتماعي في الانتماء إلى إقليم ما بل يتأسس في انتمائهم إلى حرفة ما. إن العمل الذي يشغل يوم المرء كله وحياته كلها هو انتماءه الحقيقي وما يشكل ماهيته، وبالتالي فإذا أشاحت الديمقراطية بوجهها عن هذه الحقيقة فلن تكون إلا ديمقراطية زائفة. الديمقراطية الحقيقية في نظر دوركايم هي المقامة على أساس نقابي، بحيث يكون ممثلو الشعب هم ممثلو نقابات أعماله لا ممثلي أقاليم ومقاطعات جغرافية. وعندما يتحول النظام التمثيلي في البرلمان إلى التمثيل النقابي لن تعود هناك سيطرة لرأس المال الخاص على المجتمع، بل سيصبح المجتمع هو المتحكم في اقتصاده ومصيره، وهذه هي رؤية دوركايم للإصلاح المطلوب، والتي أعلن أنها ليست إلا الاشتراكية النقابية.

لكن هل ستسمح الطبقات المسيطرة بهذا التحول الجذري لبنية الديمقراطية؟ لا بالطبع، ذلك لأن النظام القائم يخدم مصالحها جيدا. يبدو أن مشروع دوركايم لن يتمكن من التحقق سلميا وإصلاحيا كما توقع وأراد، فمع سيطرة الطبقات الرأسمالية وقبضتها الحديدية فإن مثل هذا المشروع غير ممكن إلا بأن تصل النقابات العمالية إلى جهاز الدولة بالقوة وتفرض نظامها التمثيلي الخاص؛ إنها دكتاتورية البروليتاريا مرة أخرى.

الفصل السادس

النقد الاقتصادي لليبرالية الاقتصادية - ثورشتاين فبلن نموذجًا

الفصل السادس

النقد الاقتصادي لليبرالية الاقتصادية

ثورشتاين فبلن نموذجًا

اتضحت النزعة الليبرالية في الاقتصاد السياسي لدى الاتجاه النيوكلاسيكي. ونشأ هذا الاتجاه من أعمال عدد من علماء الاقتصاد المنتمين إلى جنسيات متعددة، وظهرت أعمالهم في فترات متقاربة تمتد عبر العقود الثلاثة الأخيرة من القرن التاسع عشر والعقد الأول من القرن العشرين. وقد تعرض هذا الاتجاه إلى انتقادات عديدة من قبل اتجاهين، الماركسي والكينزي. والحقيقة أن الانتقادات الماركسية والكينزية قد سبقها نقد مختلف لا هو بالماركسي ولا بالكينزي، وهو النقد الذي وجهه عالم الاقتصاد والاجتماع الأمريكي ثورشتاين فبلن Thorstein Veblen (1857-1929) ابتداء من ١٨٩٦، بل إن فبلن هو الذي أطلق اسم "الاقتصاد النيوكلاسيكي" كتحديد منه لهوية ذلك الاتجاه الجديد الذي كان قد بدأ في الظهور في عصره. وبوعي كامل بأعمال الاقتصاديين النيوكلاسيك وبطبيعة الاقتصاد في عصره وضع فبلن تحليلات اقتصادية يكشف فيها عن أخطائهم وتحيزاتهم الأيديولوجية ويكشف في نفس

الوقت عن آليات الاقتصاد في عصره. ونحاول في هذه الدراسة إعادة اكتشاف فبلن باعتباره أحد أهم نقاد الاقتصاد والنظرية الاقتصادية في القرن العشرين.

تغطي كتابات فبلن مجالات الاقتصاد والاجتماع والسياسة والتعليم. واشتهر بكتابه "نظرية الطبقة المترفة" The Theory of the Leisure Class (1899)، حيث قدم فيه تحليلا لظهور فئة في المجتمع تؤهلها إمكاناتها المادية لأن تعزل نفسها عن الأعمال الشاقة وتعيش نمطا استهلاكيا وترفيا في الحياة، وتتبوأ المكانة العليا في مجتمعها وتضع لكل الطبقات الأخرى معاييرها في التفضيل الجمالي وأسلوبها في قضاء وقت الفراغ وأسلوب الإنفاق الترفي على المظاهر.

وعلى الرغم من اشتهار فبلن بهذا الكتاب إلا أنه لم يكن أهم مؤلفاته، فقد ساهم في علم الاقتصاد بكتابه الهام "نظرية مشروع الأعمال" The Theory of Business Enterprise (1904) والذي نفضل ترجمته بـ"نظرية المشروع الاستثماري"، وساهم أيضا في تحليل النظام الاقتصادي المعاصر بكتابيه "المصالح المكتسبة ورجل الشارع" The Vested Interests and the Common Man (1914) و"المهندسون ونظام الأسعار" The Engineers and the Price System (1921)، كما أسهم في تحليل أحداث عصره الذي شهد الحرب العالمية الأولى بكتابيه "ألمانيا الإمبريالية والثورة الصناعية" Imperial Germany and the In-

dustrial Revolution (1915)، و"بحث في طبيعة السلام وسبل إدامته" An Inquiry into the Nature of Peace and the Ways of its Perpetuation (1917). وعبر أخيرا عن مجمل مواقفه السياسية والاقتصادية في أحد أهم مؤلفاته: "الملكية الغيابية والمشروع الاستثماري" Absentee Ownership and Business Enterprise (1923). وقد تعرضت هذه المؤلفات للتجاهل من قبل كثير من المفكرين لما فيها من نقد حاد للنظام الرأسمالي ولما تحويه من أفكار راديكالية.

وتقع نظريات فبلن الاقتصادية والسياسية عند نقاط تقاطع علوم الاقتصاد والاجتماع والسياسة، ويرجع ذلك إلى أنه لم يتقيد بالحدود الضيقة المصطنعة للعلوم الاجتماعية، ولذلك يُصنَّف فبلن على أنه عالم اجتماع في أحيان وعلى أنه عالم اقتصاد في أحيان أخرى؛ وكثيرا ما تجاهله علماء الاقتصاد بحجة أنه عالم اجتماع وتجاهله علماء الاجتماع بحجة أنه عالم اقتصاد.

شهدت أعمال فبلن إذن تجاهلا مضاعفا من قبل أصحاب كل تخصص؛ وترجع أحد أسباب ذلك إلى الصعوبة التي تواجه كل من يحاول نقد آراء فبلن أو مخالفتها، فاتجاهه الراديكالي يجعل مُخالِفه ينضم بسهولة إلى الاتجاه المحافظ بل والرجعي فيما يخص قضايا المجتمع. كذلك فإن ما يتصف به أسلوب فبلن من سخرية لاذعة ونزعة تهكمية جعلت مناقشة أفكاره صعبة على من يرفضها منذ البداية، فلا يمكنك أن تخالف

فبلن دون أن تنضم أنت نفسك إلى الفئة التي يسخر منها. إن فبلن يوجه انتقاداته للطبقة المترفة وإنفاقها الترفي الإهلاكي، ولرجال الأعمال ومصالحهم الربحية، ولرجال السياسة الذين يعملون في خدمة رجال الأعمال في ظل وهم الديمقراطية، ولعلماء الاقتصاد المعاصرين الذين يكيفون علمهم ليناسب المصالح الربحية المالية لرجال الأعمال، ولذلك فمن الصعب مخالفة آراء فبلن لأن المخالف بذلك يضع نفسه موضع المدافع عن نفس تلك الفئات التي ينقدها فبلن.

وتتمثل أهمية فبلن في مجال الاقتصاد السياسي في أنه من أوائل نقاد "الاقتصاد النيوكلاسيكي" Neo-Classical Economics، وهو أول من أطلق هذا الاسم على النظريات الاقتصادية لكارل منجر (*) Menger ووليام ستانلي جيفونز Jevons وليون والراس Walras وألفريد مارشال Marshal وكلارك (1) Clark، إذ رصد لدى

(*) يضم الاقتصاد النيوكلاسيكي عددا متنوعا من المدارس، أبرزها المدرسة النمساوية التي أسسها كارل منجر وتضم بوم بافرك وفون فيسر، والمدرسة الفرنسية التي أسسها والراس، والمدرسة الإنجليزية التي أسسها جيفونز ومارشال، وللأخيرة أتباع أمريكان من أمثال كلارك.

(1) أطلق فبلن تسمية "النيوكلاسيك" سنة ١٩٠٠ في مقال بعنوان "الرؤى المسبقة لعلم الاقتصاد" The Preconceptions of Economic Science والمنشورة في The Place of Science in Modern Civilization.

هؤلاء الاستمرار في التمسك بالنزعة الفردية والنفعية للكلاسيك وتطويرها إلى نظرية المنفعة الحدية Marginal Utility Theory، وبعقيدة السوق الحر وحق الملكية الخاصة باعتباره حقا طبيعيا، وباستقلال الاقتصاد عن المجتمع والدولة؛ وضع فبلن التسمية واستعارها بعد ذلك كل من كتبوا في تاريخ الفكر الاقتصادي، حتى أن النيوكلاسيك أنفسهم أصبحوا يطلقون على أنفسهم هذه التسمية التي وضعها فبلن على سبيل النقد وفي سياق الهجوم عليهم.

كما يعد نقد فبلن للاقتصاد النيوكلاسيكي أول نقد يوجه له، إذ قدمه وقت أن كانت نظريات النيوكلاسيك في بدايات تكونها، كما سبق النقد الماركسي للنيوكلاسيك من قبل بوخارين وكاوتسكي وهلفردنج.

ولم يكتف فبلن بالنقد، إذ خرج عن التقليد النظري لعلماء الاقتصاد الكلاسيك والنيوكلاسيك في معالجة العالم الاقتصادي على أنه يتكون من منتجين يتنافسون في سوق حر مفتوح، وأتى بتحليلات جديدة للتطورات الاقتصادية في عصره تكشف عن تعاظم دور المعاملات المالية والقائمين عليها من رجال أعمال ومستثمرين ورجال بنوك، وبداية ظهور الاحتكارات وقضائها الفعلي على مبادئ حرية السوق، وتوجيه الدولة في الغرب من قبل رجال الأعمال من أجل مصالحهم الربحية واستخدامهم للدولة لتنفيذ أهداف إمبريالية تخدم مصالحهم الدولية خارج مجال الدولة القومية. وكان

في ذلك أيضا سابقا على التحليلات الماركسية لهلفردنج في "رأس المال المالي" Finance Capital وبوخارين في "الإمبريالية والاقتصاد العالمي"، ولينين في "الإمبريالية أعلى مراحل الرأسمالية"[1].

أولا - سوسيولوجيا فبلن: المؤسسة والعادة

يعد فبلن مؤسس نوع جديد من العلم الاقتصادي وهو الاقتصاد المؤسسي Institutional Economics[2]، وهو يختلف عن الاقتصاد الكلاسيكي والنيوكلاسيكي في أنه ينظر إلى الاقتصاد على أنه جزء من المجتمع، ويربط كل ما يحدث في عالم الاقتصاد بالتغيرات السياسية

(1) وضع فبلن الأسس العامة لنقده لعلم الاقتصاد السائد وللنظام الاقتصادي المعاصر في مجموعة مقالات نشرت فيما بين 1896 و1906. أما هلفردنج فقد نشر كتابه "رأس المال المالي" سنة 1910، ونشر بوخارين كتابه "الإمبريالية والاقتصاد العالمي" سنة 1917، و"النظرية الاقتصادية للطبقة المترفة" سنة 1919، ونشر لينين كتابه "الإمبريالية أعلى مراحل الرأسمالية" باللغة الروسية سنة 1917، وبترجمته الألمانية والفرنسية سنة 1920، وبالتالي فإن تحليلات فبلن ليست متأثرة بالأدبيات الماركسية حول الاحتكارات والإمبريالية ورأس المال المالي؛ وإذا كان هناك تأثير ماركسي في أعماله فهو تأثير من كتابات ماركس نفسه.

(2) أدت كتابات فبلن إلى ظهور هذه المدرسة منذ أوائل القرن العشرين، وكان من أوائل المؤسسيين عددا من تلاميذ فبلن مثل جون كومونز John Commons (1862-1945)، وكلارنس أيرز Clarence Ayres (1892-1972)، وويسلي متشل Wesley Mitchell (1874-1948).

والاجتماعية المصاحبة له. والمؤسسة لديه هي نظام اجتماعي يضع للفرد الإطار الذي يجب أن يقوم فيه بأفعاله، مثل نظام الملكية الخاصة أو نموذج رائد الصناعة Captain of Industry ونموذج مقاول الأعمال Entrepreneur أو الطبقة. كما أن عادات الأفراد وتوارثها بين الأجيال هي ما يضمن للمؤسسة الاستمرار وإعادة إنتاج ذاتها. والمؤسسة عند فبلن هي مجموعة من المعايير والقيم التي يتم إنتاجها واستدماجها من قبل الأفراد بفعل العادة؛ وهذه المؤسسة تشكل دافعا وموجها لسلوك الأفراد، وبالتالي فإن اختيارات الأفراد ليست أصلية أو طوعية أو إرادية بالكامل ولا يمكن أن تكون متغيرا مستقلا يقام على أساسها نظرية اقتصادية. وفبلن بذلك يخالف الكلاسيك والنيوكلاسيك في نظرتهم إلى الاقتصاد على أنه يستند على الفعل الفردي والمبادرة الفردية في حالة مقاول الأعمال Entrepreneur ، والاختيار الفردي الحر في حالة المستهلك مما ينتج سوقا حرا. إن أنسب بداية لصياغة نظرية اقتصادية لدى فبلن ليست سلوك الأفراد بل الأطر الاجتماعية والثقافية التي تفرض على الأفراد سلوكهم، أي السياق المؤسسي Institutional Context للفعل الفردي.

والاقتصاد لدى المؤسسيون ليس مجالا مستقلا بذاته ومسيَّرا ذاته بذاته بمعزل عن محيطه الاجتماعي، بل إن علاقة الاقتصاد بالإطار الثقافي والاجتماعي الذي يوجد فيه هي علاقة تفاعل متبادل. وابتعد المؤسسيون عن التركيز على السوق وآلياته باعتباره المحدد الأساسي للسلوك الاقتصادي

واهتمـوا بالنظم القانونية والسـياسيـة التي يعمل الاقتـصاد في إطارها(*)، فالمجتمع وما يحويه من ثقافة وأعراف وعادات مع تجسدها في شكل قانوني يعد المؤثر الأكبر في الفعل الاقتصادي لا السوق بآلياته العمياء.

كما يـهتم المؤسسيـون بالجانب التاريخي من الظاهرة الاقتـصادية، إذ يعملون عـلى رصد التطور التاريـخي للنظام الاقتصـادي موضـوع الدراسة ملحقين أهمـية قصـوى للتفسـير التاريخي. والتـاريخ الذي يرصدونه ليس مقـتصرا على التاريخ الاقـتصادي للظاهرة الاقـتصادية بل يشمل تاريخـها الاجتمـاعي كذلك، أي كيفيـة نشأتها وتطورها من داخل المجتـمع نفسه، وذلك في مقابل النـزعة اللاتاريخيـة للكلاسيك والنيوكلاسيك الذين نظروا إلى الاقتـصاد بمعزل عن تطوره التاريـخي وارتباطه بتاريخ المجتـمع. وكان المؤسسيـون في ذلك متأثرين بالمدرسة التـاريخية الألمانية في علم الاقـتصاد German Historical School، وتمثل إسهامهم في اسـتيعاب رؤية هذه المدرسة وتطبـيقهـا على الاقتصـاد الأنجلوأمريكي الذي يعد من أكـثر أنواع الاقتصـاد استعصاء على التـحليل التاريخي. لقد كانت المدرسة التـاريخية الألمانية تطبق منهجها التاريخي على الاقتـصاد الألماني بصفة أساسية وعلى بعض المراحل الاقتـصادية التي يتضح فيـها أثر البعد التاريخي مـثل مرحلة

(*) أنـظر فـي ذلـك: John Commons, "Institutional Economics", in Warren Samuels(ed.): Institutional Economics, Vol. I, (England: Edward Elagar, 1988), pp. 18-23.

الانتقال من الإقطاع إلى الرأسمالية في أوروبا، والمرحلة المركانتيلية وبداية ظهور الرأسمالية في ألمانيا والتي كانت مرتبطة بالتطور التاريخي الألماني، أما تطبيق المنهج التاريخي على الرأسمالية الأمريكية فهو في غاية الصعوبة، فالولايات المتحدة بدون تاريخ، كما أن المهاجرين الأوروبيين الأوائل إليها قد قطعوا كل صلات تاريخية لهم مع أوروبا، وبذلك لم تمر الولايات المتحدة بمراحل تاريخية من التطور بل ولدت في لحظة من الزمان، ولم تشهد تعقدا طبقيا يضرب بجذور عميقة في التاريخ مثل الذي شهدته أوروبا. وعلى الرغم من هذا فقد قبل المؤسسيون التحدي وشرعوا في تبني المنهج التاريخي في دراستهم للاقتصاد الأمريكي، وفي ذلك كان يوجههم مبدأ تاريخيا سبق وأن ظهر لدى المدرسة التاريخية الألمانية، ولدى ماركس وهيجل من قبلها، وهو أن الظاهرة التي تبدو أنها لاتاريخية، أي لا تخضع لقوانين التطور التاريخي، هي ذاتها نتاج التاريخ، أي أن اللاتاريخية منتج تاريخي في حد ذاته، لأن أسبابا تاريخية معينة هي التي تؤدي بظاهرة ما لأن تنعزل عن التاريخ(*).

أما الجانب الثاني من سوسيولوجيا فبلن فهو ما يسميه "العادة" Habit وتشير إلى الأسلوب الذي يقوم به الناس بأفعالهم في حياتهم اليومية، ذلك لأن الناس لا يواجهون بمواقف الاختيار الحر دائما، والسائد

(*) أشار رايت ميلز إلى هذه النقطة بتوسع في: The Sociological Imagination, Penguin Books, London 1977, p. 174.

أنهم يقومون بأفعالهم بأسلوب اعتادوا عليه نتيجة التنشئة الاجتماعية والتربية والثقافة والقيم السائدة. ويكشف فبلن عن علاقة جدلية بين المؤسسة أو النظام الاجتماعي والعادة، ذلك لأن النظام الاجتماعي هو مصدر السلوك الاعتيادي للأفراد، وفي نفس الوقت تسهم هذه العادة في إعادة إنتاج المؤسسة أو النظام الاجتماعي باستمرار وبقائها لدى الأجيال الجديدة. والعادة عند فبلن ليست مقتصرة على السلوك، بل هناك عادات فكرية أيضا Habits of Thought وهي القوالب الفكرية الجاهزة التي يفكر بها المجتمع، مثل عادات التفكير الديني مثلا، أو الخطابة السياسية عن الحقوق الفردية والمساواة[1] ، أو التفكير في الاقتصاد من منطلق آليات السوق وقوانينه الطبيعية والتي تعد أيديولوجيا أكثر منها وصفا واقعيا لحقيقة الاقتصاد، أو الاعتقاد في أن الاقتصاد يسيره نوع فاعل ونشط من الأفراد المبادرين والمخاطرين الذين يطلق عليهم اسم "مقاول الأعمال" Entrepreneur، في حين أن الاقتصاد تتحكم به محددات اجتماعية وتاريخية موضوعية ليس للأفراد دخل فيها، إلا أن التحيز الفردي للاقتصاد

(1) Thorstein Veblen: Absentee Ownership and Business Enterprise in Recent Times (First Published 1923) Vol. IX of The Collected Works Of Thorstein Veblen (London: Routledge/Thoemmes Press, 1994), pp. 70-72.

أعيد نشر أعمال فبلن الكاملة سنة 1994 في المجموعة السابق الإشارة إليها والمكونة من عشرة مجلدات، وتنتمي كل مؤلفاته المشار إليها في هذه الدراسة إلى هذه الطبعة.

السائد هو الذي يجعله يلحق الأهمية القصوى بهذا النوع من الأفراد الذي انتهى عصره ودوره، لكن يظل يحتل أهمية وهمية نتيجة سيطرة العادة الفكرية على علماء الاقتصاد والخطباء السياسيين.

ينجح فبلن بمفهومي المؤسسة والعادة في تجاوز المشكلة التقليدية للعلم الاجتماعي المتعلقة بثنائيات الفعل الفردي Actionوالبناء الاجتماعي Structure، والفرد والمجتمع. إنشغل المفكرون الاجتماعيون طويلا بهذه الثنائية وبكيفية الإجابة على أسئلة من نوع: كيف ينتج المجتمع عن الأفراد وأفعالهم الجزئية، وكيف يشرط المجتمع الأفعال الفردية ثم تعمل نفس هذه الأفعال على خلق المجتمع؟ تحل سوسيولوجيا فبلن هذه الإشكالية بالقول أن النظام الاجتماعي هو بالفعل من صنع الأفراد، لكنه ليس من صنع أفعالهم الحرة الإرادية، بل من صنع العادات التي يمارسونها بتلقائية، وهذه العادات في حد ذاتها نتاج النظم الاجتماعية التي يجد الأفراد أنفسهم منغمسين فيها. وقد عاد الحل الذي قدمه فبلن لإشكالية العلاقة بين الفعل الفردي والمجتمع إلى الظهور على يد عالم الاجتماع الفرنسي بيير بورديو Bourdieu، فما يسميه فبلن بالعادة يسميه بورديو الطبع الاجتماعي Habitus، وما يسميه فبلن المؤسسة Institution يسميه بورديو المجال الاجتماعيField (*).

(*) أنظر على سبيل المثال:

Pierre Bourdieu: The Logic of Practice, trans. By Richard Nice (Stanford: Stanford University Press, 1990), pp. 52-65.

ثانيا-نقد الاقتصاد النيوكلاسيكي:

(1) عناصر الإنتاج:

درج الاقتصاد السياسي النيوكلاسيكي، متبعا في ذلك الكلاسيك، على تقسيم عناصر الإنتاج إلى الأرض والعمل ورأس المال. إن هذا التقسيم في حقيقته أيديولوجي، إذ يذهب فبلن إلى أنه مبني على مصادر الدخل الثلاثة: الإيجار العقاري بالنسبة للأرض، والأجر بالنسبة للعمل، والأرباح بالنسبة لرأس المال، والاقتصاد السياسي بذلك يقسم عناصر الإنتاج حسب أنواع الدخل التي تنتج عنها، وهو بذلك يضع اهتمامه في مصادر الدخل ويحدد على أساسها عناصر الإنتاج. وهذا التقسيم لا يشمل العلم والتكنولوجيا اللذان أصبح لهما الدور الأساسي في الاقتصاد المعاصر [1]، والتأثير الحاسم الذي يفوق أي عنصر من عناصر الإنتاج الثلاثة التي بحثها علم الاقتصاد. لم يضع علم الاقتصاد العلم والتكنولوجيا من بين عناصر الإنتاج لأنه لم ير لهما ربحا مباشرا، إذ أن فوائدهما دائما ما تكون غير مباشرة وتتطلب وقتا كي تتحقق في شكل تجديد وسائل الإنتاج. هذا بالإضافة إلى أنهما ليسا خاضعين للملكية الخاصة مثلما تخضع الأرض والعمل ورأس المال، في حين يهتم علم الاقتصاد بصفة أساسية بعناصر الإنتاج القابلة للاستحواذ الخاص خدمة للربح الخاص.

(1) Veblen: The Engineers and the Price System (First Published 1921), Vol. VII of The Collected Works, P. 27.

ويكشف فبلن عن عدم دقة الاقتصاد النيوكلاسيكي فيما يخص مفهومه عن رأس المال، إذ يبدأ كلارك بتعريف لرأس المال على أنه سلع رأسمالية تسهم في الإنتاج مثل المواد الخام والآلات، ثم يذهب إلى أن رأس المال هو أيضا النقد المستخدم في شراء هذه السلع وفي تعويض التالف من الآلات، أو في تحويل رأس المال من صناعة إلى أخرى، وعندئذ لا يعد رأس المال هو العناصر الإنتاجية بل يصبح رأسمالا سائلا في صورة نقد[1]. لم يتمكن كلارك من إدراك الطبيعة المزدوجة لرأس المال لأنه لم يستطع التمييز بين الدورة الإنتاجية والدورة النقدية لرأس المال. والنقد لا يتمكن من التحول إلى رأس مال ثابت من آلات ومواد خام إلا بفضل نظام اجتماعي يسمح للمال الخاص أن يستحوذ على عناصر الإنتاج ويستخدمها لجني الربح الخاص.

(2) نظرية سيادة المستهلك:

يتناول فبلن نظرية سادت لدى النيوكلاسيك وهي "نظرية سيادة المستهلك" Consumer Sovereignty، والتي تعرف أيضا باسم "نظرية سلوك المستهلك" Consumer Behavior، وتنص على أن الهدف النهائي لنظام الإنتاج هو بيع السلعة للمستهلك، وبذلك يكون هو النقطة

(1) Veblen, "The Preconceptions of Economic Science", (First Published 1900) in: The Place of Science in Modern Civilization . Vol. VIII of The Collected Works, pp. 196-201.

الأخيرة والمحطة النهائية لكل العملية الاقتصادية. والسعر يتحدد بناء على درجة احتياج المستهلك للسلعة، وبالتالي تتحدد تكاليف الإنتاج بناء على السعر الذي يقبل أن يدفعه المستهلك. المستهلك بقراره الشرائي هو الذي يحدد كل عملية الإنتاج، وبذلك تكون له السيادة.

ويوجه فبلن نقده لهذه النظرية ذاهبا إلى أن المستهلك في ظل الإنتاج الصناعي ليست له تلك السيادة المدعاة، لأنه مجبر على تطويع احتياجاته مع ما يطرحه الإنتاج، إذ تتعرض السلع الاستهلاكية لتوحيد المقاييس Standardization، وعلى المستهلك أن يتكيف معها، وسلوكه تابع دائما لهذه العملية ولكل تجديد أو تغيير في السلع، وليس سلوكه مستقلا أبدا تجاه الانقلابات التي تحدثها فنون الإنتاج على السلع. يقول فبلن عن السلع: "إن درجتها ودوامها ومستواها وتتابعها ليس مسألة اختيارية لدى الأفراد، بل إن العملية الإنتاجية هي المتحكمة في ذلك، إذ تجبر السلع وبالتالي منتجيها ومستهلكيها معا على الالتزام بمقاييس واحدة.. ثم تأتي بعد ذلك مرحلة من التنميط والتحول الآلي لتفاصيل الحياة اليومية"[1]. لا معنى بعد ذلك للحديث عن حاجات بشرية أولية سائدة لدى كل الأفراد، فالحاجات أصبحت خاضعة لما تقدمه الصناعة من سلع.

إن فكرة سيادة المستهلك خرافة، لأن السيادة الحقيقية للمؤسسة

(1) Veblen: The Theory of Business Enterprise (First Published 1904), Vol. II of The Collected Works, P. 14.

الاحتكارية وما تنتجه من سلع. ليس المستهلك سوى نتاج الممارسات التسويقية للشركات من دعاية وإعلان وما يصاحبها من دراسات في علم النفس وعلم التسويق[1]. عندما يتحدث النيوكلاسيك عن سيادة المستهلك ويتخذونه النقطة الأساسية للتحليل الاقتصادي فهم بذلك يسيرون في نفس الطريق الأيديولوجي الذي رسمه النظام الرأسمالي، إذ يتم نفاق المستهلك وإيهامه بأنه هو السيد. إن اتخاذ المستهلك عنصرا أساسيا في التحليل يعني أن النيوكلاسيك قد أخذوا صنيعة أيديولوجية زائفة للنظام الرأسمالي كمبدأ في التحليل. صحيح أن المستهلك موجود بالفعل، وصحيح أن سلوك قابل لأن يقاس ويحلل، إلا أنه السطح الظاهري الأيديولوجي للمجتمع الرأسمالي كما ذهب ماركس من قبل، لا حقيقته الباطنة.

ويوضح فبلن أن نظرية سلوك المستهلك تكشف عن التحيز الفردي للاقتصاد النيوكلاسيكي ونزعته النفعية، ويقول في ذلك: إن نظرية دقيقة للسلوك الاقتصادي لا يمكن استقائها من الفرد ببساطة، حتى للأغراض الإحصائية -كما هو الحال في اقتصاديات المنفعة الحدية- لأنها لا يمكن أن تُستنج بمفردات الطبيعة البشرية؛ ذلك لأن الاستجابة التي تشكل السلوك الإنساني تحدث في ظل معايير مؤسسية (إجتماعية) وتحت مثير ذو طابع مؤسسي"[2]. ينقد فبلن في هذا النص الآتي:

(1) Veblen: Absentee Ownership, P. 306.

(2) Veblen, "The Limitations of Marginal Utility", (First Published 1909), in: The Place of Science in Modern Civilization, P. 242.

(1) رد الأداء الاقتصادي إلى سلوك الأفراد.

(2) النظر إلى سلوك الأفراد على أنه يصدر عن طبيعة بشرية سابقة في وجودها على المجتمع ومؤسساته.

(3) تصوير هذه الطبيعة البشرية على أنها نفعية وأنانية.

(4) تجاهل السياق المؤسسي أو الاجتماعي الذي يشرط السلوك الفردي ويشكل له مثيرا.

(5) اعتماد سلوك الأفراد باعتباره دالة إحصائية بحجة أنه يمكن حصره وقياسه، حيث يقام على هذه الدالة نظرية في الأداء الاقتصادي لمجتمع بأكمله.

وبناء على أن سلوك المستهلكين يمكن حصره وقياسه فقد وجدت ظاهرة ترييض الاقتصاد Mathematization of Economics طريقها لعلم الاقتصاد الحديث. إن هذه الظاهرة مستندة هي الأخرى على أيديولوجيا سلوك المستهلك. إذا كان المستهلك يكشف في سلوكه عن انتظام ما يمكن حصره وقياسه والتعبير عنه بالأرقام ولغة المعادلات الرياضية فما ذلك إلا لأن سلوكه خاضع هو نفسه للتقنين والسيطرة الإعلامية ولنظم إدارة السوق في الشركات الكبرى. هذه النظم تضع للأفراد قواعد تفرض عليهم قيامهم بسلوك المستهلك، وبالتالي فليس سلوك المستهلك مبدأ أوليا يمكن الانطلاق منه للتحليل الاقتصادي، لأنه نتاج النظام الذي ينبغي دراسته.

ما لم ينتبه إليه النيوكلاسيك وهم يصيغون نظرية سلوك المستهلك أن هذا المستهلك هو في نفس الوقت منتج[1] ، إنه ينخرط في إنتاج نفس السلع التي يستهلكها. فسواء كان المرء منشغلا بعمل إنتاجي أو خدمي فهو يساهم بنصيب في مجموع ثروة المجتمع كله، لأن العمل في ظل العصر الصناعي عمل اجتماعي يسهم فيه الكل. الفرد منتج ومستهلك في نفس الوقت، لكن يعتم علماء الاقتصاد على هذه الحقيقة ويعزلون جانب الإنتاج من الفرد ولا يركزون إلا على كونه مستهلكا، أي يستبعدون ثلاثة أرباع ساعات يقظة المرء التي يقضيها في الإنتاج ويركزون على الساعة الواحدة التي يكون فيها مستهلكا. إذا نظرنا إلى أفراد المجتمع على أنهم منتجين ومستهلكين في نفس الوقت فسوف يتبين أن من حقهم نصيبا أكبر من السلع التي ينتجونها، لأن ما يحصلون عليه من سلع لا يتناسب مع الكمية التي ينتجونها.

(3) نظرية المنفعة الحدية:

تذهب نظرية المنفعة الحدية Marginal Utility Theory إلى أن أول وحدة من السلعة تحوز على أعلى قيمة، إذ يكون الاحتياج لها شديدا وبالتالي يكون سعرها أعلى، ويقل احتياج الفرد مع الوحدة الثانية والثالثة من نفس السلعة، وبالتالي تقل قيمة كل وحدة زائدة حتى نصل إلى وحدة أخيرة تحوز على أقل نفع وبالتالي أقل سعر ممكن تصوره. ويقول

(1) سبق لماركس أن أكد على هذه النقطة في: رأس المال، المجلد الأول.

النيوكـلاسيك أن الإنتـاج ينظم حسب أقل سعـر وفقا لهـذه النظرية. لكن يخلط النيوكلاسيك بذلك مجال الإنتاج مع مجال التوزيع. إن نظرية المنفعة الحدية يمكن أن تـكون صحيـحة ونافعـة لتاجـر التجزئة، لكنـها لا تصلح أساسا لصياغة نظرية اقتصادية. إنهـا تصلح لتفسير سلوك البقال، لكنها لا تصلح لتـفسيـر سلوك المنتج. يذهب فبـلن إلى أنه من الصحـيح أن فائدة الوحـدات المتـتـاليـة لنفس السلعـة تتناقص، لكن هذا لا يـنطبق إلا على المستهلك وفي حالات خاصة، ولا ينطبق على المنتج.

إذا كـانت كل وحدة جـديدة من نفس السلعـة تقل في منفعـتهـا عن وحدة السابقة لدى المستهلك، فـإن المنتج تزيد لديه قيمة كل عنصر جديد يضـاف لعمليـة الإنتاج[1]. لكن يطبق النيوكـلاسيك المنفعـة الحدية على الإنتاج ويقيمون نظرية في الإنتاج الحـدي، ويعتقدون أن كل عامل مضاف إلى العمـال السابقين يكون إسـهامـه أقل في الإنتاج وبالتـالي يكون أجره أقل، وهم بذلك يبررون خـفض الأجور بحيلة نظرية. في العالم الحـقيقي يتم خفض الأجور لا لأن إسـهام العامل المضاف يكون أقل مـن سابقه بل للمحافـظة على هامش ربح مناسب لرأس المال. ويتم التعبيـر عن المحافظة على الأرباح في علم الاقـتـصـاد لا بنفس الاسم الصـريح بل بإسم آخـر يصرف النظر عن الربـح ويوجه الانتبـاه للسعر، إذ تصـبح "المحافظة على

(1) Veblen, Professor Clark's Economics"(1908) , in The Place of Science in Modern Civilization, P. 211

الأرباح" "محافظة على الأسعار" Maintaining Prices، لأن المحافظة على الأسعار السائدة يضمن المحافظة على الأرباح التي حددها رجال الأعمال.

يكشف فبلن عن مسلمة ضمنية في نظرية المنفعة الحدية بتناوله لصيغتها لدى المدرسة النمساوية وخاصة لدى مؤسس المدرسة كارل منجر Menger، إذ افترضت أن المنتج بائع مباشر للمستهلك، والشاري مستهلك مباشر وأخير للسلعة. وهذا في نظر فبلن يلغي دور السوق وينظر إلى المعاملات النقدية على أنها مجرد وسيط للتبادل، وبالتالي تأتي نظرية المنفعة الحدية وتقول أن سعر السلعة، بما يتضمنه هذا السعر من تكاليف إنتاج، يتحدد بالقياس على أقل سعر لآخر وحدة منها، وأقل سعر هو أقل ما يمكن أن يدفعه المستهلك فيها، وهي بذلك تفترض أن المنتج هو الذي يباشر عملية البيع مباشرة للمستهلك، وهذا غير صحيح. هذا الإلغاء للسوق باعتباره وسيطا بين المنتج المباشر والمستهلك الأخير يتم على مستوى النظرية فقط والواقع عكس ذلك تماما.

لكننا نستطيع تطوير وجهة نظر فبلن هذه ونقول أن الاحتكار يعمل على اختزال المسافة بين المنتج المباشر والمستهلك الأخير، لأنه يعمل على السيطرة على كل مراحل دوران السلع، فالاحتكار هو أن يسيطر المنتج، الذي هو الشركة الاحتكارية، على السوق وعلى حركة النقود، والسيطرة الاحتكارية على السوق تعني إلغائه باعتباره مجالا محايدا لتحديد السعر،

وتعني كذلك أن يمارس المنتج الاحتكاري دور تاجر التجزئة لا يترك أي مرحلة في دورة السلع لغيره؛ ولذلك لاقت نظرية المنفعة الحدية رواجا مذهلا ابتداء من العقدين الأخيرين من القرن التاسع عشر وطوال القرن العشرين، وهي نفس فترة ظهور الاحتكارات، لأن هذه النظرية تخدم الاحتكار جيدا بكشفها عن مبدأ جديد لإدارة السوق والسيطرة عليه، فهي تلغي السوق المحايد على المستوى النظري بإعطائها توجيها للمنتج بكيفية تحديد سعره إذا أراد أن يسيطر على السوق. لقد ألغت المسافة بين المنتج المباشر والمستهلك الأخير على مستوى النظرية، وكان هذا الإلغاء هو ما تحاول الاحتكارات الناشئة القيام به بالفعل، وبذلك تلاقت النظرية مع الواقع في نوع من التشابه العضوي أو المختار Elective Affinity ولذلك تبنى علم الاقتصاد السائد تلك النظرية وهو مدعم بسند ، عي مما كان يحدث بالفعل. لا يمكن أن تُلغى المراحل الوسيطة بين المنتج لمستهلك إلا في ظل السيطرة الاحتكارية عليها، أي على السوق. وه ا أصبحت نظرية المنفعة الحدية هي الأداة النظرية والحسابية الأساسية لـ م الاقتصاد المعاصر الذي هو اقتصاد احتكارات في الأساس.

تعبر نظرية المنفعة الحدية عن الوعي العام الشائع لرجال الأعمال، إذ يمكن التعبير عنها بكلمات عامة كما يلي: المنتج ينتج سلعا بهدف الربح، لكنه يحسب هذا الربح على أساس القدرة الشرائية للمستهلك، وكلما كان المستهلك مستعدا لدفع سعر أعلى في السلعة كان ربح رجل الأعمال

أعلى؛ ويستعد المستهلك لدفع سعر أعلى في السلعة كلما كان أكثر احتياجا لها. وأخشى ما يخشاه رجل الأعمال هبوط الأسعار لأنه يعني هبوط أرباحه، وهبوط الأسعار يأتي من زيادة عرض السلع، وبالتالي يمنع رجل الأعمال هبوط الأسعار بحبسه للإنتاج والسيطرة عليه. ولأن هدف رجل الأعمال الربح فإن القضية التي تشغله هي أقل سعر يمكن أن تباع به السلعة في السوق[1]. ولأن السوق حر ويسير نفسه بنفسه فيجب بالتالي البحث عن السبب الذي يجعل سعر السلعة يهبط إلى أدنى حد لها. وأدنى حد لسعر السلعة هو أدنى حد لاحتياج المستهلك لها. عندما لا تكون سلعة معينة نافعة للمستهلك فلن يشتريها أصلا، وبذلك لن تتصف تلك السلعة بالمنفعة الحدية لأنه ليس لها نفع من البداية؛ سلعة المنفعة الحدية هي السلعة ذات المنفعة لكنها المنفعة القليلة للغاية التي تؤدي إلى هبوط أسعارها.

وهنا تتحول النظرية الاقتصادية إلى الرياضيات؛ فعن طريق المسائل الرياضية والرسوم البيانية وخطوطها المنحنية الصاعدة والهابطة توضح النظرية اتجاه الأسعار نحو الصعود أو الهبوط بالتناسب مع الكمية المعروضة من السلع والطلب عليها، ذلك الطلب الذي هو الاسم الآخر للمنفعة الحدية. وهنا بالضبط يكمن خطأ الاقتصاد النيوكلاسيكي، لأن المنتج في العالم الحقيقي لا ينتج سلعته ويبيعها حسب منفعتها الحدية، أي حسب أقل سعر لها في السوق. إن المنفعة الحدية هي الكارثة التي يتجنبها المنتج

(1) Veblen, "The Limitations of Marginal Utility", op. cit. p. 231.

باستمرار لأنها تعني أقل سعر لسلعته وبالتالي تقلص واختفاء هامش ربحه، إذ يمكن أن تصل المنفعة الحدية للسلعة إلى أقل من سعر إنتاجها. تعبر نظرية المنفعة الحدية عن النقطة التي يخسر عندها رجل الأعمال، وكأنها تقول له: "هنا تخسر ولذلك تجنب الوصول إلى هذه النقطة"، ويتم تجنب الوصول إلى المنفعة الحدية بحبس الإنتاج خوفا من أن يؤدي الإنتاج الوفير إلى هبوط في الأسعار. إن نظرية المنفعة الحدية هي في حقيقتها توجيه لرجال الأعمال.

(4) أغلوطة فرط الإنتاج:

توضح الفقرة السابقة كيف ترتبط المنفعة الحدية لسلعة بالتناسب بين العرض والطلب، فكلما زاد المعروض من السلعة اتجه سعرها نحو الهبوط. ويعبر الاقتصاد السياسي عن زيادة عرض السلع وما يصاحبها من هبوط في الأسعار بمصطلح "فرط الإنتاج" Over-Production. يعرّف فبلن مفهوم فرط الإنتاج بقوله أنه "إنتاج فوق طاقة ما يمكن أن يستوعبه السوق بسعر مربح"[1]. لا يكون هناك فرط إنتاج إلا بالنسبة لإمكانية تحقيق الربح من المعروض من السلع، لا بالنسبة لاحتياجات المجتمع. وعندما يقال أن فرط الإنتاج يعني أن المعروض من السلع يفوق القدرة الشرائية للمستهلكين فهذا في الحقيقة لا يعني أن القدرة الشرائية للمستهلكين لاتستطيع استيعاب المعروض من السلع لأنهم اكتفوا وشبعوا ولا يريدون المزيد والمعروض يفوق

(1) Veblen: The Engineers and the Price System. P. 8.

احتياجاتهم، بل يعني أن المستهلكين لا يستطيعون شراء المعروض بسعر مربح لرجال الأعمال. إن زيادة المعروض من السلع يعبر عن مستوى عالٍ من التقدم التكنولوجي الذي يتجسد في إنتاجية عالية. هذه الإنتاجية العالية ليست شرا في حد ذاته بل هي خير، إذ تعود بالرفاهة على المجتمع كله وتؤدي إلى توافر السلع بأسعار أقل، فما الذي يتمناه المجتمع غير توافر السلع بأسعار قليلة؟ لكن قلة الأسعار هذه هي الكارثة بالنسبة لرجال الأعمال، لأنها تعني لديهم هبوطا في أرباحهم. إن الإنتاجية المتعاظمة في نظر رجال الأعمال هي فرط إنتاج، لا لأن المجتمع ليس قادرا على استيعابها، بل لأن السوق ليس به قوة شرائية تستطيع شراء هذا الإنتاج المتزايد بسعر مربح لرجال الأعمال. لا يمكن أن يشكل الإنتاج المتزايد مشكلة لأي مجتمع، لكنه مشكلة بالنسبة للمصالح الربحية لرجال الأعمال.

ويذهب فبلن إلى أن فكرة فرط الإنتاج يتم التعبير عنها بمصطلح آخر وهو "تدني الاستهلاك" Under-Consumption، ويعني لدى علماء الاقتصاد عدم قدرة المستهلكين على استيعاب الإنتاج. لكن الحقيقة أن تدني الاستهلاك يعني عدم قدرة المستهلكين على استيعاب الإنتاج بسعر مربح. إن فرط الإنتاج هو في نفس الوقت تدن للاستهلاك، والاستهلاك لا يتدنى لأن المعروض من السلع كثير ولا يقدر السوق على استيعابه، ذلك لأن كمية السلع المنتجة في مجتمع ما لا يمكن أن تكون أكبر من احتياجات هذا

المجتمع؛ إنها يمكن أن تكـون أكبر من احتياجه في زمن مـعين، اليوم مثلا لكن ليس غدا، فمـا لم يبع اليوم سوف يباع غدا. لكن تدني الاسـتهلاك يعد مشكلة لـرجال الأعمال لأنهم يريدون البيع اليـوم وليس غدا، يريدون استـرداد رؤوس أموالهم وجني أرباحـهم اليوم وليس غـدا. وبذلك تكون المشكلة الزائفة لفرط الإنتـاج في حقيقتها هي مـشكلة متطلبات دورة رأس المال؛ يريد رجال الأعـمال دورانا سريعا ودورة قصـيرة لرأس المال في حين لا تمكنهم القدرة الشرائية للمستهلـكين من تحقيق ذلك، وبالتالي يسير البيع بطيئا وتتباطأ الدورة كلها وتظل السلع مخزنة لفترات أطول. والسلع المخزنة ليست مشكلة، فما الذي يتمناه المجتمع غير أن تكون مخازنه مليئة بالسلع، فهذا في حـد ذاته أمان اقتصـادي، لكنها الكارثة بالنسبة لرجـال الأعمال. لماذا يُفرض على المجـتمع أن يستجـيب لدورة سريعة وقصـيرة لرأس المال؟ لماذا لا تستجيب دورة رأس المال ذاتها لحركة المجتمع؟

لكن كيف يتجنب النظام مشكلة فرط الإنتاج؟ يقول فبلن: "إن حجم الإنتاج بالتـالي يجب أن يتناسب مع مـتطلبات السوق لا مـع حجم الموارد والأدوات والقوة البشرية، ولا مع حاجة المجتمع إلى سلع الاستهلاك"[1]. ومتـطلبات السـوق هذه هي الاسم الكودي لهامش ربـح رجال الأعـمال. لمواجهـة ما يسمى بفـرط الإنتاج يفـرض رجال الأعمـال على الصناعة ألا تشتغل بكامل طاقتها، ويشمل هذا قوة العمل، ويتم بذلك تعطيل جزء من

(1) Ibid, P. 9.

القوة الصناعية بما فيها قوة العمل، وبالتالي يتم تجنب فرط الإنتاج بإحداث نسبة من البطالة في المجتمع[1]؛ إنها بطالة بنائية ناتجة عن طبيعة النظام الرأسمالي المقام على الملكية الخاصة والإدارة الخاصة لأدوات إنتاج المجتمع من أجل مصالح ربحية خاصة. ويدل ذلك على أنه في ظل هذا النظام لن يتحقق التوظيف الكامل لكل القوى الإنتاجية البشرية والمادية في المجتمع. إن تحليلات فبلن هذه توضح أنه قد نجح في وضع يده على العلاقة البنائية بين تجنب النظام لفرط الإنتاج وعدم قدرته على التوظيف الكامل في نفس الوقت، فلتجنب فرط الإنتاج يتجه النظام نحو تعطيل جزء من القوة الإنتاجية. وعلى الرغم من أن مارك قد وجه انتقادات شبيهة لفكرة فرط الإنتاج وللطابع البنائي للبطالة في ظل النظام الرأسمالي إلا أنه لم يتنبه إلى العلاقة الوثيقة بينهما مثلما فعل فبلن.

(5) المنهجية المشوهة:

ينقد فبلن النيوكلاسيك لسعيهم نحو جعل علم الاقتصاد علما تصنيفيا Taxonomic مولعا باختراع الفئات والأصناف والمقولات، وتقسيم وتوزيع كل الواقع بتنوعاته الهائلة على هذه الفئات[2] : الإيجار العقاري والفائدة وأجر العمل، الأرض ورأس المال وقوة العمل، عناصر الإنتاج

(1) Veblen: The Vested Interests and the Common Man (First Published 1919). Vol. VII of The Collected Works, P. 63.

(2) Veblen, The Preconceptions of Economic Science", op. cit. p. 174.

والسوق الحر. .إلخ. صحيح أن هذه الفئات تعبر عن شئ من الواقع، إلا أنها لا تعبر عنه كله وبدقة. فغالبا ما يعمل علماء الاقتصاد على فهم الواقع الاقتصادي بناء على هذه التصنيفات المسبقة لا بناء على البحث الواقعي، وبذلك فهم يحشرون الواقع في هذه التصنيفات المقولية بصرف النظر عما إذا كانت تستجيب للواقع أم لا. تكشف تلك النزعة التصنيفية عن فلسفة في الماهيات وعن مفهوم عن طبيعة إنسانية ثابتة ذات حاجات بيولوجية فردية[1]، وعن تبنيهم لمفهوم عن قانون طبيعي ثابت وأزلي عبر التاريخ غير خاضع للتغيرات الاجتماعية والتاريخية.

ومن هذه الخلفية يسعى علماء الاقتصاد الكلاسيك والنيوكلاسيك على السواء نحو البحث عن انتظامات Uniformities ، وعن قوانين أزلية تحكم السلوك الاقتصادي، ونحو وضع نظرية في التوازن الاقتصادي Equilibrium يدَّعون أن الواقع يكشف عنها. وهذا التوازن الذي يتكلمون عنه ليس سوى توازن وتكامل نظريتهم الاقتصادية نفسها لا توازن وتكامل الواقع، وفي النهاية تعبر فكرة التوازن لديهم عن التوازن النظري باستخدام المعادلات الرياضية والمسائل الحسابية. وبذلك ينغلق علمهم على نفسه ولا ينفتح أبدا على التنوع الاجتماعي للطبيعة الإنسانية و البعد التاريخي للنظم الاجتماعية.

كما ينقد فبلن النيوكلاسيك لاختزالهم مفهوم الثروة في مفهوم الثروة

(1) Ibid, p. 163.

النقـدية ولنظرتهم إلى المنـفعـة Utility على أنهـا الربح المالي لا الوفـرة والرخاء الإنتاجي[1]. وهذا ما يؤدي بهم إلى التعـامل مع الإنتاج والتوزيع والتبـادل ودوران رأس المال بلغة الأرقـام، تلك الأرقام التي يدخلـونها في معادلات رياضية وجداول ورسوم بيـانية. واعتقادهم أن ما توصلوا إليه من معـادلات رياضية هو الـقوانين الاقتـصادية الحاكـمة لحيـاة البشـر يجعلهم يختزلون غنى وتعقد الحياة البشـرية والتتابع السببي التاريخي للحوادث إلى تتابع منطقي لخطوات البرهان الرياضي مـعتقدين أن هذا هو العلم في حين أنه هو الوهم بعينه.

ثالثا: الملكية الغيابية:

حلل فـبلن نظام المـلكيـة الخـاصـة الذي يعـد أسـاس تبـرير النظام الرأسمالي، وكشف عن تحولات بنائيـة حدثت لهذا النظام أدت إلى تعاظم حجم الملكية حتى تعدت نطاق الحيـازة الفردية مما أدى إلى اختفاء الأساس الفردي للملكيـة متجهـا نحو نوع آخر أسـماه الملكية الغيـابية Absentee Ownership وهو شكل الملكية السائد في الاقتصاد المعاصر.

(1) الملكية الخاصة:

يكشف فبلن عن السـياق التاريخي الذي أدى إلى ظهور مـبدأ الملكية الخاصة وهو انتشـار الصناعة اليدوية Handicraft في بريطانيا في القرنين

(1) Ibid, p. 177.

السادس عشر والسابع عشر. إذ كان من الضروري ان يظهر هذا المبدأ لأنه كان متفقا مع الأساس الاقتصادي السائد آنذاك. فحق الملكية في هذا السياق يأتي من العمل المبذول فيها، وكان العمل آنذاك هو العمل اليدوي[1]. ويذهب فبلن إلى أن مبدأ الملكية الخاصة لا ينطبق على اقتصاد قائم على العبيد ولا على الصناعة الآلية، لأن الاقتصاد المعتمد على العبيد لا يعطي للعبيد الذين هم المنتجين المباشرين الحق لا في ملكية وسائل الإنتاج ولا في نتاج عملهم، كما أن العامل في نظام الصناعة الآلية ليس بالمالك المباشر لوسائل الإنتاج وليس له الحق في كامل نتاج عمله لأن الجزء الأكبر يعود على الرأسمالي. لا ينطبق مبدأ الملكية الخاصة إلا على الصناعة اليدوية التي يكون المنتج فيها مالكا لوسائل إنتاجه بالكامل، ويكون إنتاج هذه الوسائل نتيجة جهده الخاص ويحوز على حق مطلق فيما صنعت يداه.

ومع انفصال العامل عن وسائل الإنتاج واقتصار هذه الوسائل على الرأسماليين أصبح هناك تناقض بين الإطار القانوني للمجتمع الصناعي الذي يسوده مبدأ الملكية الخاصة والواقع المتغير الذي لم يعد يناسبه هذا الإطار القانوني. إن مبدأ الملكية الخاصة لم يعد يلقى اهتماما من الطبقة العاملة لأنها لا تملك شيئا، ولم يعد لها مصلحة في الدفاع عنه[2]؛

(1) Veblen: The Theory of Business Enterprise, op. cit., p. 79.

(2) Ibid, p. 329.

وحقيقة أنها ليست مالكة وتعيش بالأجر الذي لا يوفر لها فائضا يمكنها حتى من شراء منزل[1] تتناقض مع الإطار القانوني السائد الذي لم يعد يحمي إلا الذين وضعوا أيديهم على وسائل الإنتاج، أصحاب الحيازة الفعلية de facto لثروات المجتمع وموارده الطبيعية والذين يدافعون عن حيازتهم هذه بمبدأ حق الملكية الخاصة، وهم بذلك ينقلون الأمر الواقع إلى حق قانوني . de juris

ويشكل مبدأ الملكية الخاصة أساس الخطابة السياسية الأمريكية، فالديمقراطية الموروثة من القرن التاسع عشر التي تعتمد على حرية المنافسة والمبادرة الفردية وتوازن القوى والمصالح كانت تفترض مجتمعا يحوز فيه كل فرد على ملكيته الخاصة التي توفر له الاستقلال. لكن يوضح فبلن أن

(1) يشير فبلن إلى مشكلة الإسكان Housing Problem التي ظهرت في دول الغرب في القرن التاسع عشر والعقود الثلاثة الأولى من القرن العشرين، وقد أشار إليها من قبله ماركس وإنجلز وبرنشتاين وكاوتسكي وروزا لوكسمبورج، ومن بعده هارولد لاسكي وبول باران وبول سويزي؛ وتتمثل المشكلة في أن الأجور المتدنية لم تعد تمكن الجانب الأكبر من السكان من شراء مسكن أو حتى من إيجاره، مما يدل على أن النظام الاقتصادي القائم، على الرغم من ادعائه بأنه خير الأنظمة ويوفر الرخاء للجميع، عاجز عن تلبية أدنى متطلبات الحياة الإنسانية. ولحل هذه المشكلة اتجهت أنظمة دولة الرفاهية Welfare State ابتداء من الثلاثينات في بناء مساكن سابقة التجهيز وبأسعار قليلة. لكن لا تزال المشكلة قائمة في دول العالم الثالث.

الأساس الحقيقي للديمقراطية الأمريكية منذ أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين لم يعد يتمثل في مبدأ الملكية الخاصة بل في مجال تجارة التجزئة Retail Trade [1]، إذ أتى معظم السياسيين ورجال الإعلام الأمريكان من هذا المجال في الأساس، وأصبحت معاني حرية المنافسة والمبادرة الفردية وتوازن القوى مرتبطة منذ هذا العصر بمجال تجارة التجزئة، إذ أن الديمقراطية في هذا المجال تصبح مثل سوق تجارة التجزئة الذي تسوده المساومات والمفاوضات بين تجار متنافسين.

لكن الذي حدث في نهاية القرن التاسع عشر هو صعود الأعمال الكبيرة Big Business وحلولها محل تجارة التجزئة. وتستخدم الخطابة السياسية في أمريكا عالم تجارة التجزئة بقيمه ومعاييره لتبرير عالم الأعمال الكبيرة، بالإضافة إلى أن الدعاية السياسية تذهب إلى ضرورة تحكم الأعمال الكبيرة في الاقتصاد وتسليم القيادة لها لأنها هي القادرة على توفير مناخ أفضل لتجارة التجزأة، ويتم ترجمة هذه الخطابة الاقتصادية في مصطلحات سياسية بالقول أن الرأسمالية القائمة، وهي رأسمالية احتكارية، هي التي تستطيع توفير مناخ المنافسة العادلة؛ والحقيقة أن ما تقصده بالمنافسة العادلة لا ينطبق عليها هي، بل ينطبق على مجال تجارة التجزئة.

على الرغم من أن الملكية الخاصة بمعنى ملكية المرء للوسائل التي تدر عليه دخله لم يعد له معنى في اقتصاد القرن العشرين، إذ حلت الملكيات

(1) Veblen: Absentee Ownership, p. 151.

الكبيرة للمشاريع الصناعية العملاقة محل الملكيات الفردية الصغيرة، إلا أن الإطار القانوني الذي ينظم المعاملات في عصر الصناعة لا يزال يستند على مبدأ الملكية الخاصة باعتبارها الملكية الفردية الصغيرة. يقول فبلن: "إن من طبيعة الأشياء أن يكون شكل القانون والعرف أكثر قدما بصفة دائمة وفي غير أوانه (بالنسبة للتطورات الاجتماعية الجديدة)"[1]. فالمجتمع في حركته وتطوره يكون سباقا بصفة مستمرة لأطر القانون والعرف التي ترتبط دائما بفترة أقدم من التطور الاجتماعي. وغالبا ما تخرج التطورات الاجتماعية الجديدة عن الأطر القانونية الأقدم وبالتالي تحتاج هذه الأطر إلى أن تهدم ويعاد صياغتها من جديد لتناسب الجديد الذي طرأ على المجتمع. إن القانون يجب أن يستجيب لحركة المجتمع، وإذا تطلب التطور الاجتماعي كسرا للأطر القانونية القديمة فليكن، وإذا تطلب استغناءً عن مبادئ كانت مستقرة يوما ما في سبيل مبادئ أخرى فليكن، حتى لو كانت تلك المبادئ القديمة هي حق الملكية الخاصة، لأن الملكية الخاصة هذه لم تعد موجودة في عالم الصناعة الكبيرة والاقتصاد المالي. إن الإطار القانوني للملكية الخاصة الذي تم وضعه في أواخر القرن الثامن عشر كان يستجيب لاقتصاد مكون من الصناعات الصغيرة التي يغلب عليها الطابع اليدوي ومن التجارة الصغيرة التي تناظر تجارة التجزئة الآن، إلا أن هذا الإطار لم يعد حاميا للمواطنين ولا ضامنا لحقوقهم وحرياتهم إزاء عالم الأعمال الكبيرة Big Business.

(1) Ibid, p. 43.

(2) ظهور الملكية الغيابية:

إن السبب الرئيسي الذي يكمن خلف هجوم فبلن على مبدأ الملكية الخاصة هو أنها تحولت في عصر الصناعة الكبيرة إلى ملكية غيابية Ab-sentee Ownership يعرف فبلن الملكية الغيابية بأنها: "ملكية أي عنصر إنتاجي من قبل شخص أو عدة أشخاص لا يعملون مباشرة في تشغيله"[1]. وحسب هذا التعريف فإن الأسهم والسندات والأنصبة والمال السائل المستثمر في مشاريع كلها وسائل للحصول على ملكية غيابية؛ وأي مشروع مملوك لأناس لا ينشغلون في تشغيله وإدارته مباشرة هو ملكية غيابية. ووفق هذا التعريف فإن الجانب الأكبر من الاقتصاد المعاصر يعد ملكية غيابية.

يتتبع فبلن بدايات ظهور الملكية الغيابية من داخل سياق نظام الصناعة اليدوية، إذ يذهب إلى أن الملكية الخاصة بمعنى حق المرء فيما صنعت يداه توسعت من جراء ظهور التجارة الموسعة. فالصناعة اليدوية في حاجة إلى التجار كي ينقلوا منتجاتها لأسواق بعيدة ويبادلونها بمنتجات أخرى ويمدونها بالمواد الخام. وانتقل بذلك حق الملكية الخاصة من الحرفي الذي هو المنتج المباشر إلى التاجر، إذ تحول حق الملكية الخاصة من الحق فيما أنتجه الحرفي بيديه إلى الحق فيما اشتراه التاجر من منتجات أناس آخرين. وفي بداية العصر الصناعي كانت التجارة الصغيرة وسيطا في ظل الصناعة اليدوية،

(1) Veblen: The Engineers and the Price System, p. 156.

تعمل على تسهيل التبادل بين المنتجين المباشرين وتساعد على تفرغهم للتخصص في عمل واحد[1]، فلا يمكن أن يكون هناك تخصص في صناعة منتج واحد دون توافر شبكة اتصالات تجارية تعمل على الربط بين المنتجين المتخصصين.

ومع توسع التجارة وتزايد المنتجات التي تتعامل فيها أصبح هناك تقسيم للعمل داخل العمل التجاري نفسه، إذ لم يعد التاجر يدخل مباشرة في عمليات الشراء والبيع، بل أصبح منشغلا بإبرام العقود وإجراء الاتفاقيات والقيام بالمساومات، تاركا التعامل المباشر مع المنتجين والمستهلكين لمشرفين وملاحظين وموظفين يعملون لديه[2]. وتحولت التجارة بذلك إلى مشروع أعمال Business Enterprise، خاصة بعد أن توسعت وأصبحت مالكة لوسائل الإنتاج لا مجرد متاجرة في منتجات آخرين. وأصبحت ملكية مشروع الأعمال لوسائل الإنتاج ولما تنتجه من سلع ملكية غير مباشرة، إذ يعمل بها ويشرف عليها ويديرها أناس آخرون غير مالكي المشروع. ومثلما تحول التاجر الصغير إلى رجل أعمال تحول كذلك رجل الصناعة Captain of Industry إلى رجل أعمال[3]، فبعد أن كان منشغلا في تنظيم الإنتاج وتطبيق الفنون الإنتاجية الحديثة على

(1) Veblen: Absentee Ownership, p. 53.

(2) Ibid, p. 54-59.

(3) Ibid, p. 61.

صناعته ومشرفا مباشرا على العمال تحول إلى رجل أعمال منشغلا بالأعمال المالية والإدارية وبإبرام العقود وبحسابات المكسب والخسارة. وأدى كل ذلك إلى أن أصبحت ملكية رجال الأعمال ومشاريعهم ملكية غيابية.

إن الملكية الغيابية هي كل ما لا يستطيع المرء حيازته مباشرة[1]، أي كل مساحة من الأرض لا يستطيع زراعتها بنفسه ويستخدم آخرين لزراعتها، وكل مصنع لا يستطيع إدارته بمفرده ويستخدم آخرين لإدارته، وكل مشروع لا يستطيع مالكه أن يموله بماله الخاص ولا يستطيع أن يبدأ في إقامته إلا بطرح أسهم وسندات أو الاقتراض من بنك، وكل مال سائل لا ينشغل أصحابه في المشاريع المستثمر فيها ولا يعرفون عنها شيئا. إذا كانت الملكية الخاصة تتمثل في الحق في استبعاد الآخرين من استخدام ملكية المرء والاستفادة منها أو حتى الاقتراب منها، فإن الملكية الغيابية باعتبارها ملكية خاصة تعني استبعاد المجتمع كله من الاستفادة من كم هائل من ثروات المجتمع وقواه المادية وموارده الطبيعية من قبل أناس لا يحوزون على هذه الأشياء مباشرة ولا ينشغلون في العمل بها أو إدارتها مباشرة.

من الطبيعي أن يمتلك المرء حقا طبيعيا في كل ما أنتجت يداه وفي كل عناصر الطبيعة التي بذل فيها جهدا لتغييرها وتهذيبها وتحسينها، لكن تطبيق مبدأ الحق الطبيعي في الملكية الخاصة على عالم الصناعة الكبيرة والاقتصاد المالي يعني حق كل من يستطيع شراء قوة العمل فيما أنتجه هذا العمل،

(1) Ibid, p. 49.

وبالتالي حقه في الامتلاك الخاص لمنتجات هذا العمل، أي في عزل هذه المنتجات عن من أنتجوها، ويتم ذلك في إطار قانوني ومشروع تماما. ومن سخرية الأقدار أن تعاد هذه المنتجات لمنتجيها المباشرين بطريق آخر لتباع لهم بوصفهم مستهلكين، ولتحقيق ربح مضاعف منهم مرة ثانية. ويتم ذلك بفضل ذكاء وحصافة رجال الأعمال القائمين على نظام الإنتاج والتوزيع؛ "التجارة شطارة". إن النظام يعزل المنتجين المباشرين عن منتجات عملهم التي أصبحت حقا طبيعيا لمن اشترى قوة عملهم، ثم يبيع لهم هذه المنتجات مرة أخرى ويتحدث عن سيادة المستهلك في وقاحة.

الملكية الغيابية هي ملكية خاصة عن بعد Remote Ownership، هي السيطرة الخاصة على عناصر إنتاج ليست في حوزة المرء مباشرة، هي السيطرة على عناصر الإنتاج عن بعد Remote Control . وينتج عن حق ملكية أي عنصر من عناصر الإنتاج حق المالك في أن يحجب هذا العنصر عن توظيفه وإبقائه بعيدا عن استفادة المجتمع منه، ويؤدي ذلك بالتالي إلى البطالة. فالبطالة وفق هذا التحليل ناتجة عن سيطرة الملكية الخاصة على عناصر العملية الإنتاجية، ويكون الحق في استبعاد الآخرين عن الملكية الخاصة هو حق في استبعاد المجتمع كله عن الاستفادة من عناصر الإنتاج الخاضعة للملكية الخاصة. وفي أسلوب تهكمي وساخر يقول فبلن إن الحق الطبيعي للاستثمار هو الحق في فرض البطالة على المجتمع[1].

(1) Ibid, p. 66.

ويكشف فبلن عن تقلبات سياسات التوظيف في ظل نظام الملكية الغيابية مركزا على الحق في تعطيل جزء من عناصر الإنتاج كأمر ملازم وسط هذه التقلبات، ويقول في ذلك: "يمكن للتوظيف أن يرتفع حتى يقترب من التوظيف الكامل لفترة قصيرة، لكن مع احتفاظ المالك دائما بحقه القانوني في حجب ملكيته عن الاستخدام المنتج جزئيا وكليا. .بدون الحق في منع العمال عن عملهم والمنتج عن الأسواق فسوف يختفي الاستثمار والمشروع الاستثماري. وهذا هو المعنى الأعم لأمان الملكية Security of Property "[1]. تصبح الملكية الخاصة مؤمنة عندما يكون في مقدور المالك سحبها وتوقيفها عن الإنتاج في أي وقت. والحق في سحب وتعطيل وسائل الإنتاج Sabotage الخاضعة للسيطرة الخاصة هو أيضا حق طبيعي متضمن في مبدأ الملكية الخاصة. وبسخرية لاذعة يقول فبلن أن الحق الطبيعي في تعطيل عناصر الإنتاج يتحول مع عصر رجال الأعمال إلى مصطلح آخر وهو "تقليص المخرجات" Curtailment of Output[2]، ساخرا من مصطلحات الاقتصاد السياسي التي يبدو على مظهرها الطابع العلمي.

إن الملكية الغيابية، باعتبارها ملكية خاصة عن بعد وبطريقة غير مباشرة، لها الحق في التوقف عن الإنتاج وعن التشغيل الكامل لما تملكه من

(1) Ibid, p. 67.

(2) Ibid, p. 78.

عناصر إنتاج؛ لها الحق في صناعة البطالة عن بعد. ويذهب فبلن إلى أن من طبيعة الملكية الغيابية أن تؤدي إلى البطالة، لأنها كي تحافظ على أرباحها لا توظف ما تملكه من عناصر الإنتاج بالكامل وبالتالي تصبح البطالة الناتجة عن حجب جزء من عناصر الإنتاج شرطا للربح. وبذلك أصبح السائد هو التوظيف غير الكامل لعناصر الإنتاج وللقوة البشرية بما يتناسب مع تحقيق الربح للمالك. وتتمتع تحليلات فبلن هذه بدلالة معاصرة، ذلك لأن عودة الاقتصاد الليبرالي للسيطرة على العالم صاحبتها عودة الحق القديم للمستثمر في طرد العمال والموظفين للمحافظة على هامش ربح مناسب، وهذا هو مصير مبدأ الحق الطبيعي للملكية الخاصة في ظل الرأسمالية الاحتكارية. الحق الطبيعي في الملكية الخاصة أصبح هو الحق في طرد العمال للمحافظة على الربح، وتسمى السياسة المنظمة في طرد العمال باسم في غاية الوجاهة والعلمية: "مرونة هيكلية في البناء الوظيفي للمؤسسة". وهذا هو مصير النظام الذي يسمح للملكية الخاصة بالسيطرة على عناصر الإنتاج التي هي ملك المجتمع كله.

وتتمكن المصالح الاحتكارية من الدفاع عن نفسها وعن وضعها المسيطر على الاقتصاد بالاستعانة بالقانون وما يستند عليه من مبدأ حماية الملكية الخاصة الذي يرجع أساسا إلى القرن الثامن عشر، فما تستحوذ عليه المؤسسة الاحتكارية هو ملكيتها الخاصة التي أضفى عليه القانون طابع القداسة، وما تقوم به وتفعله بحيازتها هو حق طبيعي لها يأتي من حقها

الطبيعي في أن تفعل ما تشاء في ملكيتها، بصرف النظر عن مصلحة المجتمع. تستولي الاحتكارات على ثروة المجتمع وقواه الإنتاجية ثم تتدعي أنها ملكية خاصة وتدافع عن نفسها وفق هذا المبدأ. إن الملكية الخاصة التي قصدها مشرعو القرن الثامن عشر والتي تجسدت كمبدأ في دساتير وقوانين الغرب هي الملكية الصغيرة بما في ذلك الملكية العينية، أي كل ما يستطيع المرء الاستحواذ عليه ماديا وتشغيله بصفة فردية. لكن الملكية الآن لم تعد عينية أو عقارية بل أصبحت غيابية ومالية. عندما نطبق مبدأ حقوق الملكية الخاصة على عالم المال لن يكون المبدأ عادلا، لأن امتلاك كمية من الأوراق المالية يؤدي إلى الاحتكار. لم يعد لمبدأ الملكية الخاصة معنى ولم يعد حتى بمبدأ حقوقي سليم وعادل من وجهة نظر العدالة الاجتماعية وفي ظل الحسابات المالية للثروة. إن ليبرالية عالم المشروعات الصغيرة تستخدم لتبرير شرور رأس المال الكبير، رأس المال الاحتكاري VI 89 .

(3) الطبقة المترفة:

من هم أصحاب الملكية الغيابية؟ هم فئة في المجتمع أطلق عليها فبلن أسم "الطبقة المترفة" The Leisure Class، وهي الطبقة صاحبة الإمكانات المالية الضخمة التي تستطيع بها شراء ممتلكات وعناصر إنتاج لا تنشغل مباشرة بالعمل فيها أو إدارتها بل توظف من يعمل فيها ويديرها بالنيابة عنها. وهي تحصل من ممتلكاتها الواسعة التي لا تعرف عنها شيئا على دخل حر Free Income، أي دخل لم تكن منشغلة مباشرة في

إيجاده بل يصنع لها وهي غـائبة. ولا يمكن أن ينفق مثل هذا الدخل الذي أتى بهذه الطريقـة إلا على الاستهـلاك الترفي والإهلاكي Conspicuous Consumption [1].

تناول فبلن منذ كـتابه "نظرية المشروع الاستـثماري" سنة 1904 وحتى "الملكية الغـيابية" سنة 1923 تلك الفئة التـي تحصل على دخل حر Free Income، دخل لم تكن منـشـغلة مـبـاشـرة في إيجـاده بل يأتيـهـا من استـثمـاراتها التي تأخـذ صورة إسـهام بمال سـائل في مشاريـع أو أسهم وسندات في شركات، لكنه سبق وأن حدد معالم هذه الطبـقة سوسيولوجيا وتاريخيا في كتابه "نظرية الطبقة المترفة" The Theory of the Leisure Class سنة 1899، وكأنه بدأ بالـتحليل السوسـيولوجي أولا منتـقلا إلى التـحليل البنائي الاقتـصادي لنشـأة هذه الطبقـة وظهورها من داخل عـالم الأعمال الاستثمارية. إن بداية فبلن بالتـحليل السوسيولوجي للطبقة المترفة منتقلا منه إلى التحليل الاقتـصادي يدل على أولوية المنظور السوسيولوجي على المنظور الاقتـصادي في دراسة الـعالم الاجتـماعي، ذلك لأن الظاهرة الاجتماعية الجديدة هي أول ما يلاحظه المراقب لحياة الناس؛ وأول ما يلفت النظر في أي مـجتـمع ظهور طبـقة جـديدة فيـه، ويتم وصفـها وتحليلـها سوسيولوجيا قبل تناول وضعهـا في الهيكل الاقتصادي للمجتمع. التحليل السوسـيولوجي بذلك هو التحليل القـاعدي Base Analysis الذي يُبنى

(1) Veblen: The Vested Interests and the Common Man, p. 113.

فوقه أي تحليل آخر اقتصادي أو سياسي، لأن السوسيولوجي هو أول ما يلفت النظر وبذلك يكون متمتعا ببداهة الحس العام Common Sense .

إن ما يميز الطبقة المترفة في أي مجتمع أنها لا تنشغل بالأعمال اليدوية الشاقة، وإذا عملت هذه الطبقة فهي تتخصص في الأعمال الذهنية ذات الطابع الإشرافي والتوجيهي. وفي مجتمعات الحضارات القديمة تتخصص هذه الطبقة في الوظائف العسكرية والدينية، وهي وظائف إشراف وسيطرة وتحكم من الدرجة الأولى في مثل هذه المجتمعات. وإذا انتقلنا إلى الحضارات الكبرى في أواخر العصور القديمة نجد أن الطبقة المترفة منشغلة بالوظائف الذهنية مثل التعليم. وجود الطبقة المترفة إذن يعتمد على تقسيم معين للعمل، يترك العمل اليدوي للطبقات الدنيا ويوفر العمل الذهني للطبقة العليا؛ ويثبت فبلن صحة تحليله هذا بتوضيحه أن المجتمعات التي لم تعرف تقسيما للعمل ولم ينقسم العمل لديها إلى عمل يدوي وعمل ذهني لم تظهر لديها طبقة مترفة[1] مثل قبائل الإسكيمو وهنود أمريكا الشمالية وقبائل أستراليا. ويشهد العمل تراتبا في المجتمعات الطبقية، إذ تترتب الأعمال حسب الانتماء الطبقي، وتزداد شدتها كلما نزلنا في أسفل السلم الاجتماعي، حيث يسود العمل اليدوي الشاق في المرتبة الدنيا من المجتمع، ويسود العمل الذهني المتحرر تماما من أي جهد جسماني لدى الطبقة العليا.

(1) Veblen: The Theory of the Leisure Class (First Published 1899), Vol. I of the Collected Works, pp. 12-18.

ويرتبط تطور الطبقة المترفة في العصر الحديث بظهور الملكية الخاصة لأنها هي ما يمكن أفرادا من المجتمع لأن يحوزوا على ممتلكات تغنيهم عن العمل. كما يرتبط ظهورها كذلك بظهور النقود والاقتصاد النقدي[1] ، فالنقود باعتبارها ثروة مخزنة ومحفوظة في صورة مال سائل تمد حائزها بقوة اقتصادية وقدرة شرائية وسلطة سياسية يستطيع بها تبوء مكانة عليا في مجتمعه. وفي المجتمع الحديث تتطور الملكية الخاصة بفعل الاقتصاد النقدي وتتوسع إلى الحد الذي لا يمكن عنده إدارتها مباشرة من قبل أصحابها، وبالتالي تنوب فئة من الإداريين عن هؤلاء في إدارتها لصالحهم. وهكذا تنعزل الطبقة المترفة حتى عن إدارة أملاكها وتوظف من يديرها بالنيابة عنها.

ولأن الطبقة المترفة تحتل أعلى السلم الاجتماعي فإن أسلوب حياتها المرفه يفرض نفسه على الطبقات الأدنى منها بفعل رغبة هذه الطبقات في التقليد، ورغبتها في الصعود الاجتماعي الذي لا تتمكن من تحقيقه إلا بتبني مظاهر حياة الطبقة المترفة. وبالتالي تتبنى المستويات الاجتماعية الوسطى نفس معايير الطبقة المترفة في الإنفاق ووسائل التسلية وأساليب قضاء وقت الفراغ[2] ، وبذلك تهبط قيم الترف والرفاهية إلى أسفل بفعل المنطق الاجتماعي. وقد أثبتت دراسة حديثة في إنجلترا أجريت بين عامي

(1) Ibid, pp. 176- 195.

(2)) Ibid, p. 84.

1994 و1999 صحة هذه النظرية، إذ أوضحت أن عـائلات الطبقة الوسطى الدنيا Lower Middle Class تنفق مبالغ كـبيرة تفوق ما تنفقـه الطبقات العليا على ملابس ولعب الأطفال رغبـة منها في تعويض أطفالها عن نقص في متطلبات أخـرى مثل تعليم في مدارس خاصـة أو منـزل واسع بحديقة وفناء خلفي في الضـواحي أو إجازات سيـاحية في الخـارج. وليست هذه الدراسة ببعيدة عن ما يحدث الآن في مجتمعنا.

الحقيـقة أننا نرى نفس منطق هبوط قيم الترف إلى أسـفل أمام أعيننا، ذلك أن الخصائص التي رصدها فبلن في الطبقة المترفة الغربية انتقلت بفعل التقلـيد إلى مجـتمعـات العالم الثـالث، وبذلك تكونت طبقـة متـرفة في مجتمـعنا بفعل الاحتكاك والتفاعل مع الغرب. إن منطـق هبوط قيم الترف إلى أسـفل لايعني هبوطـها إلى مـسـتـويات أدنى من الطبـقة العليـا داخل المجتـمع الواحد فحـسـب، بل يعني أيضا هبـوطها من العـالم الغربي إلى شعوب أخرى متخلفة.

ولم تقتصر المستويات الاجتماعية العليا في بلادنا على تبني قيم الترف والاستـهلاك الـترفي الغـربي وحسب، بل تبنت كـذلك أساليب الإنـفاق والاستهلاك الترفي الـسائدة في دول الخليج. إن المصريين العائدين من دول الخليج لم يعـودوا بإمكانات مـاليـة ضـخـمة وحـسـب، بل عـادوا أيضـا بالأسلوب الخليجي فـي الإنفاق، وبالذوق الخليجي وتفـضيلاته السلعـية: الاهتمام الزائد بالمشغـولات الذهبية السميكة والغليظة؛ الاهتمـام المبالغ فيه

بالعطور باهظة الثمن؛ الاعتماد على المأكولات المعلبة والمياه المعدنية؛ تركيب جهاز تكييف في كل غرفة حتى لو لم يكن ضروريا؛ تفضيل السيارات اليابانية ذات التكييف القوي في الثمانينات وأوائل التسعينات؛ وأخيرا تفضيل السيارات الأمريكية ذات الدفع الرباعي الضخمة التي لا تناسب شوارعنا المزدحمة الضيقة. ومن العائدين من الخليج انتشرت هذه العادات لدى الطبقات العليا في مصر حتى لو لم تكن قد ذهبت إلى الخليج.

ويذهب فبلن إلى أن من الفئات التي يمتد إليها الإنفاق الترفي فئة الجامعيين وخاصة الأساتذة، ذلك لأن وضعهم الاجتماعي والفكري العالي يحتم عليهم تبني أسلوب في الإنفاق العالي، وذلك كي يقابلوا المستوى الاجتماعي والفكري العالي بمستوى معيشي عال، وبذلك ينتقل إليهم أسلوب الإنفاق الترفي؛ إلا أن مصادر دخلهم محدودة بالمقارنة بمصادر دخل الطبقة المترفة، وإمكاناتهم المادية ضعيفة بالمقارنة، ولذلك فهم ينفقون نسبة أكبر من دخولهم على نمط الحياة المرفه، ويشير فبلن إلى أن نسبة ما تنفقه فئة الجامعيين على الاستهلاك الترفي يفوق نسبة ما تنفقه الطبقة المترفة ذاتها بالمقارنة مع إمكاناتها المادية[1]. الحقيقة أن فبلن يصف أوضاع الجامعيين في كل زمان ومكان، ويضع يده على أحد أهم مشاكلنا الشخصية، ويشير إلى الحقيقة الكبرى التي نعاني منها جميعا في حياتنا اليومية.

(1)) Ibid, pp. 113-114.

ولا يقتصر تأثير الطبقة المترفة على انتشار أسلوبها الإنفاقي وأذواقها وتفضيلاتها الجمالية لبقية المجتمع، بل يمتد إلى علم الاقتصاد نفسه. إن تحليلات فبلن تشير إلى أن الاقتصاد السائد الذي يسيطر عليه الاتجاه النيوكلاسيكي هو اقتصاد الطبقة المترفة ذاتها، إذ يعبر عن نظرتها الاقتصادية الخاصة بها ورؤيتها الخاصة لعالم الاقتصاد[1]. ذلك لأن الاقتصاد النيوكلاسيكي يعطي الأولوية للقيمة التبادلية للسلع ناظرا إليها على أنها مستقلة عن قيمتها الاستعمالية ومتمتعة بتوازن ذاتي، وهذه القيمة التبادلية هي السعر الذي يذهب علماء الاقتصاد السائد إلى أنه يتحدد تلقائيا بفعل آليات السوق. إن الفصل بين القيمة الاستعمالية والقيمة التبادلية لا يمكن أن يقام إلا بناء على نمط في الحياة يعطي استقلالا للربح المالي عن متطلبات الحياة، واستقلالا للتراكم المالي ولظاهرة إنجاب المال للمال بتوسط السلع، وهو معنى صيغة ماركس الشهيرة (نقد-سلعة-نقد/ Money-Commodity-Money) أي إنتاج قيمة مالية زائدة بتوسط السلع.

الطبقة المترفة هي المنشغلة بتوليد المال من المال؛ صحيح أنها تستخدم إنتاج السلع كوسيلة وكوسيط في هذه العملية، إلا أن ما يحكم أداءها في النهاية هو توليد المال من المال. وقد أدى تطور المعاصر للاقتصاد إلى الاستغناء عن إنتاج السلع كوسيط في عملية توليد المال من المال. فأصبح

(1) Ibid. pp. 208-214

المال يولد المال مباشرة عن طريق الأسهم والسندات والمضاربة في البورصات، وأصبح الاقتصاد المالي الاستثماري هو الشغل الشاغل للطبقة المترفة.

والطبقة المترفة هي التي تعزل نفسها عن العمل الشاق، أي العمل المنتج للقيمة الاستعمالية، وهي التي تتخصص في الأعمال المنتجة للقيمة التبادلية، أي المولدة للربح المالي. الطبقة المترفة هي الطبقة الاستثمارية التي لا تنشغل بإنتاج السلع كهدف في حد ذاته بل كوسيلة للربح النقدي. الطبقة المترفة هي التي تولّد المال من المال، هي الطبقة التي "تلعب بالفلوس لعب"، هي الطبقة المقامرة التي تنظر إلى عالم الاقتصاد على أنه صالة قمار وتلعب فيه لعبة "بنك الحظ" Monopoly (*). وقد أدت التطورات المعاصرة إلى أن اتخذ الاقتصاد شكلا يتفق مع نظرة الطبقة المترفة إليه. فالبورصات أصبحت صالات قمار بالفعل.

رابعا-الشركة المساهمة:

يذهب فبلن إلى أن هناك اعتقاد شائع لدى علماء الاقتصاد ورجال الأعمال معا بأن الشركة المساهمة تعمل على زيادة القدرة على توظيف الموارد بكفاءة أعلى وإنتاجية أكبر؛ فبدلا من أن تبقى المدخرات عاطلة أو

(*) كلمة Monopoly هي الاسم الأصلي للعبة الشهيرة التي ظهرت في أمريكا، وأخذناها وعربناها ووضعنا لها اسم "بنك الحظ".

مشتتة في مشاريع صغيرة تجمعها الشركة المساهمة لتكوين رأس مال كبير. والواضح أن هذا الاعتقاد يقوم على التسليم الضمني بأن تجميع المدخرات ورؤوس الأموال سوف يؤدي بالضرورة وبشكل تلقائي إلى كفاءة صناعية أعلى. ويفند فبلن هذا الاعتقاد ذاهبا إلى أن ما يتم جمعه هو في حقيقته مجرد نقود وودائع وأوراق بنكية لا مواد أولية وآلات يمكن استخدامها مباشرة في الإنتاج. إن ما يتم جمعه في الحقيقة ما هو إلا ائتمان يتم دمجه في رأس المال المؤسسي Corporate Capital، وهو من جهة أخرى قرض مستحق الفوائد وعرضة لأن تتم المطالبة بسداده بالكامل في أي وقت، وبذلك يشكل عبئا على المشروع. فعندما يضع المساهمون أموالا في شركة تكون هذه الشركة بذلك مدينة لهم بأموالهم التي هي في حقيقتها قروض، ومن جهة أخرى فإن مساهماتهم ما هي إلا وثائق ملكية Records of Ownership، بمعنى أن الوظيفة الأساسية لأموالهم أنها تعطيهم الحق في ملكية جزء من مشروع قائم[1]. لكن هل هذه الوثائق والائتمانات يقابلها مواد أولية موظفة بالفعل أم لا؟ وهل تقابلها مهارة تقنية أم لا؟ هذا سؤال مفتوح ومتروك للمستقبل ولا يمكن الإجابة عليه في وقت محدد، لأن الإجابة عليه تتطلب مراقبة مستمرة لأداء المشروع عبر تاريخه كله. الحقيقة أن كثيرا من المشروعات يستقبل مساهمات بأكثر مما تحتمله قدراتها الإنتاجية، وبذلك تكون هذه المساهمات ديونا مستحقة وعبئا إضافيا عليها.

(1) Absentee Ownership, pp. 86-87.

إن الأسهم في حقيقتها هي حق غيابي Absentee Right في جزء من مجمل السلع التي يملكها المجتمع والقابلة للمتاجرة بها. عندما أقوم بشراء أسهم في شركة فكأنما أقوم بشراء حق في السلع التي يتم تداولها تجاريا، وهو حق غيابي، لأنني لست منشغلا لا في إنتاجها ولا في دورانها التجاري. ولأن كمية السلع المتاحة في مجتمع ما محددة فإن أي زيادة في الأسهم لا تعني زيادة تلقائية في كمية السلع ولا زيادة في كفاءة الإنتاج، بل تعني زيادة عدد المساهمين الذين يملكون الحق في نفس كمية السلع القائمة[1]، وهذا يعني انخفاضا في قيمة العملة والتضخم النقدي ونستطيع أن نضيف إلى تحليلات فبلن أن هذا بالضبط هو ما يدفع النظام الرأسمالي نحو المزيد من التوسع، ذلك لأن الثبات على الحالة التي بلغها فبلن تعني الركود وتؤدي إلى تعطيل الاقتصاد بأكمله؛ يجب أن يستمر النظام في الحركة بصفة دائمة، وهذا هو مصدر القوة الدافعة لتوسعه المستمر. إن ما يحكم الأداء الاقتصادي الرأسمالي هو الهروب المستمر من التضخم.

يوضح التحليل السابق أهمية المجال الوسيط بين النقد والسلعة مما يعد خروجا عن عقائد الاقتصاد النيوكلاسيكي. هذا المجال الوسيط هو مجال رأس المال المؤسسي والشركات المساهمة. وفي حين انتقل ماركس مباشرة من تحليله للسلعة Commodity إلى النقد Money ثم إلى السلعة مرة

(1) Ibid, p. 88.

أخرى: (C-M / M-C)، يكشف تحليل فبلن أن هناك هوة واسعة بينهما، وأن هذه الهوة تؤثر تأثيرا بالغا في دوران رأس المال، ذلك لأن زيادة عدد المساهمين وزيادة ما يقذفونه من رؤوس أموال لا يؤدي إلى النمو بالضرورة بل يؤدي في أغلب الأحيان إلى الكساد والتضخم. لكن على الرغم من ذلك لا يزال هناك تشابها بين تحليل فبلن وتحليل ماركس، لأن التحليلين ينتهيان إلى نتيجة واحدة وهي أن الكساد يولد من بين آليات عمل الاقتصاد الرأسمالي. خلاصة ما يقوله فبلن أن مجرد الزيادة في رؤوس الأموال لا ينتج عنها بالضرورة زيادة في النمو والإنتاجية وكفاءة أعلى في توظيف عناصر الإنتاج؛ إن توظيف الموارد Allocation of Resources يختلف تماما عن توظيف الاستثمارات Allocation of Investments.

كما ينتج عن زيادة الاستثمارات والائتمانات زيادة في الثروة النقدية فقط، وزيادة في القوة الشرائية المباشرة والحالية، لا زيادة في الإنتاج الذي لا يأتي مباشرة بل في المستقبل القريب أو البعيد. يشير فبلن بذلك إلى تناقض بين الاستثمار والإنتاج، حيث يكون لكل منهما منطق مختلف وحركة مختلفة؛ فالاستثمار ذو طابع نقدي وعوائده نقدية تزيد القوة الشرائية في الحال، أما الإنتاج فليس شرطا فيه أن ينطوي على نقد مستثمر فيه، فالمهم في الإنتاج الموارد الطبيعية والبشرية الموظفة فيه مع المهارة التقنية التي تديره. وعن الاستثمار النقدي بهدف جني الربح النقدي يقول فبلن:

في كل البلاد المتحضرة التي يسود فيها نظام الأسعار يعدد الناس ثرواتهم بالقيمة النقدية. ومن جراء العادة المستقرة التي يحدثها التطبيق الطويل للنظرة إلى المكسب الصافي على أنه مكسب نقدي، وصل الناس إلى قناعة بأن القيمة النقدية أكثر حقيقية وجوهرية من أي حقائق مادية في هذا العالم. حتى أن الغاية النهائية لأي مشروع أعمال تكون دائما في البيع، الذي يحصل به البائع على سعر بضاعته؛ وعندما يبيع شخص ما بضاعته ويصبح صاحب ائتمان(*) يقال أنه "حقق" ثروته Realized . في عالم الأعمال تكون أسعار الأشياء واقعة أكثر جوهرية من الأشياء ذاتها.. إن الاستخدام اللامتناهي للائتمان قد مكن الثروة النقدية أن تتضاعف في اليد، وهي ليست إلا تعبيرا عن ما يقابلها من السلع(1)..

يشير فبلن هنا إلى حقيقة هامة وهي أن الأعمال عندما يكون هدفها تحقيق الربح في صورة نقد فهذا يعني أنها ليست إلا صاحبة ائتمان، أي لا تملك في الحقيقة إلا وعودا بالدفع، وهذه الوعود مقامة على الكمية القائمة

(*) أي يحصل على ثمن بضاعته نقدا، هذا النقد الذي ينظر إليه فبلن على أنه ليس سوى ائتمان، أي وعد بالدفع.

(1) Ibid, p. 89.

بالفعل من السلع والخدمات في المجتمع. وبذلك تكون زيادة الربح هي زيادة في الحق في نفس كمية السلع والخدمات القائمة، وهذا يعني الكساد.

صحيح أن تطور تكنولوجيا الإنتاج يعمل على الإقلال من سلبيات تضخم الائتمانات، إلا أن حجم المساهمات، أي حجم رؤوس الأموال النقدية، غالبا ما يفوق درجة التطور التكنولوجي وقدرته على زيادة الإنتاجية، وبالتالي يظل النظام على شفا الأزمة دائما[1]. وفي هذا السياق يصبح لأطروحة جوزيف شومبيتر Schumpeter معنى جديدا، إذ تذهب إلى أن التطور التكنولوجي هو الذي يمكن الرأسمالية من تجاوز أزماتها، لك لأنه يعمل على زيادة الإنتاجية[2]. الحقيقة أن التطور التكنولوجي في حد ذاته لا يحفزه هدف زيادة الإنتاجية، بل يحفزه ضرورة مقابلة زيادة رؤوس الأموال بزيادة مماثلة لا في التوسع الأفقي للمشروع وحسب بل في توسعه الرأسي، أي في "زيادة تعقد التركيب العضوي لرأس المال الثابت"، الذي هو التطور التكنولوجي منظورا إليه من وجهة نظر رأس المال. ولا يستطيع النظام تجنب الأزمة عندما يكون معدل التطور التكنولوجي أبطأ من معدل زيادة رؤوس الأموال، وهذا هو السبب في أن الدول الرأسمالية تولي اهتماما كبيرا بالأبحاث العلمية، لأن مصير النظام

---

(1) Ibid, p. 90.

(2) Joseph Schumpeter: Capitalism, Socialism and Democracy, (London: George Allen and Unwin, 1981), pp. 117-120.

الرأسمالي متعلق بإيجاد طرق تكنولوجية جديدة تمكنه من توظيف رؤوس أموال جديدة وزيادة الإنتاجية وبالتالي تفادي الأزمة.

يصف فبلن الشركة المساهمة بقوله أنها تنشأ نتيجة "تحويل ائتماني جماعي" Collective Credit Transaction من قبل المساهمين إلى الشركة، ومن جهة أخرى تكون الشركة عبارة عن دائن غير شخصي للمساهمين[1]، كما أن المساهمين ليسوا مساهمين شخصيين في الشركة لأن ارتباطهم بها شكلي وعرضي، إذ يستطيعون تحويل استثماراتهم لمشروع آخر. إن أهم نتيجة مترتبة على هذا التوصيف تتمثل في أن الشركة المساهمة تعبر عن الطابع الجماعي اللاشخصي وغير الفردي الذي تطور إليه رأس المال والاستثمار النقدي في النظام الرأسمالي. لم يعد هناك مستثمر مفرد يملك رأسمالا يوظفه بنفسه في مشروع واحد يديره بنفسه، بل أصبح المجتمع كله مستثمرا، وأصبحت الشركة المساهمة ملكية جماعية مشتركة. وهنا تصح نبوءة ماركس القائلة أن النظام الرأسمالي يتطور نحو أشكال جماعية في الملكية ويفرز من داخله مجتمعا جديدا تسود فيه الملكية المشتركة. لكن على الرغم من هذا التطور للشركات المساهمة نحو الملكية الجماعية إلا أن هياكلها الإدارية لا تزال تديرها باعتبارها ملكية خاصة وبمنطق الربح الخاص، وذلك بأن تقدم للمجتمع وهماً يقول أن أملاك الشركة هي ملكية خاصة للمساهمين فيها، في حين أن هؤلاء لا يمتلكون

(1) Veblen: Absentee Ownership, loc. Cit.

في الحقيقة إلا أسهماً وسندات يستطيعون تحويلها إلى مال سائل في أي وقت أو تحويل استثماراتهم إلى مشروع آخر في دقيقة واحدة. إن هذه المرونة الفائقة في تحول رأس المال النقدي من مشروع لآخر في لمح البصر يشير إلى أن الملكية الحقيقية لرأس المال ليست مرتبطة بمشروع معين، بل هي ملكية عمومية لجزء من مجمل ثروات المجتمع وقواه الإنتاجية.

لكن مع وجود هيكل إداري يدير الشركة بمنطق الملكية الخاصة والربح الخاص تظل الشركة تحت رحمة الأزمات الدورية للرأسمالية. ويكون مصير الشركة المساهمة ألا تعمل إلا في ظل الرخاء والانتعاش الاقتصادي فقط، ولا تستطيع أن تعمل في ظل سوق ينهار أو اقتصاد في أزمة[1] ؛ فلأن عليها التزامات للمساهمين والمودعين فهي لا تستطيع تحقيق أرباح إلا مع عوائد مالية كبيرة، وهذا لا يتحقق بصفة مستمرة. وتنهار الشركة في لمح البصر إذا هبطت الأسعار، وهذا ما يجعل مصالحها تتناقض مع مصلحة المجتمع، لأن مصلحته في أن تتوفر السلع بسعر رخيص في حين أن نفس هذا الهدف يؤدي إلى انهيار الشركة. كما تكون الشركة مهددة دائما بفقدان رؤوس أموالها، لا لخسارتها في السوق أو لفشلها في العملية الإنتاجية، بل لمطالبة المساهمين باسترداد أموالهم أو تسييل ما لديهم من أسهم وسندات في البورصة إذا قل العائد الذي تقدمه الشركة. وبذلك ينهار المشروع الرأسمالي لا لفشله في الإنتاج أو في التوزيع المربح بل لفشله في البورصة؛ لا لنقص في كفاءته الإنتاجية بل لنقص في كفاءته المالية.

(1) Ibid, p. 93.

وهكذا يصبح الاهتمام الأساسي للشركة المساهمة ليس تحقيق زيادة في الإنتاج بل الحصول على مزيد من رؤوس الأموال والمحافظة على ربحية عالية بتثبيت أسعار عالية عن طريق تقليل المعروض من السلع[1]. وحدث في عصر فبلن (1923) أن تم السعي نحو تجميع رؤوس الأموال وأصبح هذا هو الشغل الشاغل للشركة لا زيادة الإنتاجية. والحقيقة أن هذا هو ما أدى إلى الكساد الكبير سنة 1929 بعد سنوات قليلة من تقديم فبلن لتحليلاته. ويذهب فبلن إلى أن السائد في عصره هو أن أدوات الإنتاج لا تعمل إلا بنصف طاقتها في حين تسعى الشركات نحو الحصول على المزيد من رؤوس الأموال. وقد وصف علم الاقتصاد المعاصر هذه الظاهرة بمصطلحين: فرط رأس المال Over-Capital وفرط الاستثمار Over-Investment. وفي ذلك يقول فبلن: "من الصحيح أن المجتمع، بعيدا عن الاهتمامات الاستثمارية، هو المستفيد من الكمية المتعاظمة للسلع ومتطلبات الحياة الأخرى؛ لكن في أي بلد متحضر تسود متطلبات الاستثمار، ووفقا لمبادئ رجال الأعمال لا يزال من الأفضل والأصح أن تظل حاجة المجتمع للعمل وللسلع منتظرة حاجة رجال الأعمال إلى الربح الصافي"[2].

(1) Ibid, p. 94.

(2) Ibid, p. 95.

خامسا: المشروع الصناعي والمشروع الاستثماري:

أليس المشروع الصناعي مشروعا استثماريا؟ ألا يهدف أي مشروع صناعي إلى الربح وبذلك يكون استثماريا؟ ألا يتضمن أي مشروع صناعي توظيف رؤوس أموال محتويا بذلك على جانب مالي هام يجعله مشروعا استثماريا؟ لقد اعتدنا على هذه النظرة السائدة للمشروع الصناعي على أنه مشروع استثماري وأخذنا الربط بينهما على أنه مسلمة ليست في حاجة إلى نقاش، وذلك من جراء العادة المستقرة التي أحدثتها فينا مجريات الأمور في الاقتصاد المعاصر. لكن ليست الحقيقة بسيطة وكما تتبدى للوهلة الأولى؛ صحيح أن الجوانب المالية والربحية مرتبطة أشد الارتباط بأي مشروع صناعي في الاقتصاد المعاصر، إلا أنه ليس ارتباطا حتميا وأبديا، فهناك انفصال وتمايز فعلي بين الجانبين كشف عنه فبلن؛ إن هذا الارتباط نسبي وتاريخي، بمعنى أنه متعلق بمرحلة تاريخية معينة من التطور الاقتصادي حيث تسيطر الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج على الصناعة، ولن يبقى هذا الارتباط عندما يتطور النظام القائم إلى شئ آخر. من الممكن تصور مجتمع آخر لا تسيطر فيه الاعتبارات الربحية على الإنتاج، حيث يكون الإنتاج في صالح الجميع لا في صالح فئة صغيرة من المجتمع. وهذا التصور هو القوة الدافعة وراء نقد فبلن، ومن قبله ماركس، للاقتصاد، ووراء طرحهما للبديل، البديل الذي يخلص العملية الإنتاجية من المصالح الربحية المسيطرة عليها في سبيل مصلحة المجموع.

يكشف فبلن عن تناقض رئيسي في ظل العصر الصناعي بدأ يتضح مع تطور التكنولوجيا والاقتصاد المالي، وهو التناقض بين الجانب التكنولوجي والفني من المشروع والجانب المالي والإداري له. لقد أدى تطور أساليب الإنتاج إلى ظهور تقسيم جديد للعمل داخل المشروع الواحد بين من يديرونه من تقنيين وعمال من جهة ومن يديرون الشئون المالية والإدارية به. وأدى الاختلاف في طبيعة عمل الطرفين وفي الأهداف التي يسعى إليها كل طرف إلى تضارب المصالح بينهما. ويتتبع فبلن نشأة هذا التناقض تاريخيا ابتداء من تمايز الوظائف التي كان يقوم بها رائد الصناعة Captain of Industry .

(1) التقني ورجل الأعمال:

يرسم علماء الاقتصاد الكلاسيك والنيوكلاسيك صورة عن الاقتصاد باعتباره مجالا للمبادرة الفردية، ويلحقون هذه المبادرة الفردية بالمقاول En-trepreneur أو رائد الصناعة. ورائد الصناعة في نظرهم شخص يتمتع بحاسة اقتصادية عالية وبشجاعة وقابلية على المخاطرة بماله، وبحاسة تقنية عالية تجعله يطبق الاكتشافات العلمية على العملية الإنتاجية، وبذلك يكون مبتكرا تقنيا وصانعا للآلات. إن رائد الصناعة كان ظاهرة موجودة بالفعل في بداية الثورة الصناعية، لكن مع تطور الاقتصاد لم تعد له مثل تلك الأهمية، ذلك لأن دوره انتهى أو كاد في مجال الاقتصاد ككل "مثلما انتهى دور الملك في النظام السياسي الغربي أو الجنتلمان الإنجليزي أو

الكهنوت المسيحي". ويذهب فبلن إلى أن العادة المستقرة والمتوارثة عبر أجيال عديدة هي السبب وراء استمرار النظر إلى رجل الصناعة على أنه الفاعل الأول في الاقتصاد[1] ؛ فدائما ما تعيش المؤسسة أو الفكرة أو الاعتقاد الاجتماعي فترة أطول من قاعدتها المادية وحواملها الاجتماعية؛ هذا بالإضافة إلى أن الخطابة السياسية والإعلامية السائدة لا تزال تعطي الإيحاء للناس بأهمية ما يسمى برائد الصناعة، فهي تعمل على استمرار مؤسسة رائد الصناعة على المستوى الأيديولوجي.

ومن جراء زيادة تقسيم العمل وضخامة حجم العمل الصناعي حدث أن توزعت مهام رجل الصناعة بين مدير الأعمال Business Management ومن تحته من الموظفين المنشغلين بالعمل الإداري من جهة، والمهندس Engineer أو التقني Technician ومن تحته من العمال الصناعيين من جهة أخرى، وهذا ما أدى إلى اختفاء رجل الصناعة بنائيا على الرغم من أنه لا يزال موجودا على مستويات صغيرة ونادرة مثل المشروعات الصناعية الصغيرة والناشئة. وبالتالي حدث انفصال في المهام والمصالح بين مدير الأعمال الذي لا يهمه إلا تعظيم الربح ولا يعرف عن المشروع إلا شئونه الإدارية والمالية، والخبير التقني الذي لا توجهه الاعتبارات الربحية بل اعتبارات الكفاءة الإنتاجية وتطوير التكنولوجيا. كما تتعارض أهداف الطرفين على نحو جذري، إذ يصبح هدف رجل الأعمال

(1) Ibid, p. 101.

خلق حاجات جديدة يشبعها هو وبالسعر الذي يحدده هو، أما التقني فتكون مهمته إشباع الحاجات الموجودة بالفعل في المجتمع بإيجاد السبل التقنية لزيادة الإنتاجية وتقليل التكلفة. يعمل رجل الأعمال على خلق طلب جديد باستمرار، أما التقني فيتعامل دائما مع الطلب القائم هادفا تلبية احتياجات القاعدة العريضة من المجتمع بسعر يناسبها[1].

ونظرا لتزايد أهمية الجانب المالي من المشروع وللسلطة الجديدة التي اكتسبها رجل الأعمال المسيطر على هذا الجانب المالي، ألحق به علم الاقتصاد أهمية لا يستحقها في العملية الإنتاجية، وأضافه إلى عناصر الإنتاج الأساسية فأصبح عنصرا رابعا بعد الأرض والعمل ورأس المال تحت مسمى المقاول Entrepreneur أو المنتج Producer، (يعد جوزيف شومبيتر أول اقتصادي يدخل المقاول باعتباره العنصر الرابع من عناصر الإنتاج، وكان هذا تحت تأثير المدرسة التاريخية الألمانية وبالأخص فرنر زومبارت) في حين أنه لا ينتج شيئا على الإطلاق، لأن التقني هو الذي يباشر العملية الإنتاجية بكل تفصيلاتها وهو المنتج الحقيقي، أما رجل الأعمال فليس إلا مديرا ماليا يكتسب سلطة مما يسيطر عليه من أموال. وأصبح من عادة الاقتصاديين أن يلحقوا ما تحقق من إنتاجية عالية في الصناعة ومن تطور تكنولوجي عال برجال الأعمال مرجعين إليهم كل الفضل، وذلك تحت ادعاء بما لديهم من روح مبادرة ورغبة في المخاطرة

(1) Ibid. P. 106.

وحس إنساني نبيل يدفعهم لتحسين الأحوال المادية لمجتمعهم وتوفير الرخاء والرفاهية للجميع. وليس هذا صحيحا بالطبع، إذ لا يرقى هذا الكلام إلا أن يكون دفاعا أخلاقيا عن رجال الأعمال يغطي على الطبيعة الاستغلالية والطفيلية لعملهم. الحقيقة أنه ليس لرجال الأعمال دخل في زيادة الإنتاجية ولا في التطور التكنولوجي، فهذه الإنجازات من عمل التقنيين وما يبدعوه من تطوير على الآلات الإنتاجية ومن تطبيقات للعلم على العملية الإنتاجية[1].

يظل علماء الاقتصاد يتحدثون عن رجل الأعمال على أنه رجل صناعة وهذا خطأ؛ صحيح أن المقاول القديم في القرن الثامن عشر كان يجمع بين الوظائف المالية والإدارية والتقنية، إلا أن هذه الوظائف قد تمايزت وانفصلت عن بعضها منذ منتصف القرن التاسع عشر، وبذلك يكون علم الاقتصاد السائد مصابا بما يصيب كل فكر أيديولوجي تبريري وهو نزعة المفارقة التاريخية Anachronism، أي استخدام أفكار قديمة مرتبطة بوضع اجتماعي انتهى نتيجة التطور وخلفه التاريخ وراءه لتبرير الأوضاع الجديدة. بل إن ما استجد في القرن العشرين أن رجل الأعمال التقليدي اختفى وظهر بدلا منه رئيس مجلس الإدارة، لأن رجل الأعمال لم يعد يباشر العمليات المالية والإدارية بنفسه بل أصبح مديرا يضع الخطط والأهداف والاستراتيجيات لجيش من الموظفين الذين ينفذونها[2].

(1) Veblen, The Engineers and the Price System, P.29.

(2) Ibid, pp. 33-41.

ولا يستطيع التقني أن يباشر عمله إلا بموافقة رجل الأعمال، وتكون موافقته بناء على الحسابات الربحية، فإذا كان للمشروع عائد ربحي سمح رجل الأعمال للتقني بأن يباشر عمله، وإذا لم تكن أوضاع السوق تسمح بتسويق مربح للمنتج فعلى رجل الصناعة أن ينتظر إلى أن تتحسن ظروف الأعمال المالية والربحية. وبذلك نشأت علاقة تراتبية بين رجل الأعمال والتقني، حيث حاز رجل الأعمال على سلطة صنع القرار الاقتصادي بناء على المصلحة الربحية لما يسيطر عليه من أموال، أما التقني فيرتبط بعلاقة تبعية برجل الأعمال ولا يستطيع مباشرة عمله إلا إذا حقق عمله هذا ربحا لرجل الأعمال. إن هذا النوع من التناقض لم تعرفه الماركسية، إذ ركزت دائما على تناقض واحد بين رأس المال والعمل المأجور أو الرأسماليين والعمال، لكن يكشف تحليل فبلن عن أن زيادة تقسيم العمل تؤدي إلى ظهور تناقض جديد ينبئ بصراع جديد داخل طرف رأس المال نفسه بين رجل الصناعة والتقني، ذلك لأن من كان يسميه ماركس "الرأسمالي" لم يعد موجودا وانقسمت وظائفه إلى جانب تقني وجانب مالي، ويتولى الجانب التقني المهندسون والتقنيون ويتولى الجانب المالي رجال الأعمال، والتناقض الجديد هو بين هاتين الفئتين لا بين ما كان يسمى بالرأسمالي والعامل.

(2) التناقض بين المشروع الصناعي والمشروع الاستثماري:

يميز فبلن بين إنماء وتوسيع المشروع الصناعي من جهة وتحقيق الأرباح من جهة أخرى. يعتمد إنماء وتوسيع المشروع الصناعي على التحكم في

الآلات والسيطرة على الموارد والطاقة، وهذه كلها لا تؤدي مباشرة إلى تحقيق الربح، إذ يعتمد تحقيق الربح على أعمال المساومات والعقود والمنافسة، وهي كلها أمور تنتمي لمجال الأعمال Business لمجال الصناعة Industry . الإنتاج مسألة تتعلق بالعمل، أما الأرباح فمسألة تتعلق بالأعمال المالية". ينجح فبلن بهذا التمييز في تجاوز النظرة الأحادية لعلماء الاقتصاد النيوكلاسيك في عصره والذين عالجوا العملية الإنتاجية على أنها عملية صناعية تنتهي بإنتاج السلع، غير منتبهين إلى أن السلع ذاتها ليست نقطة النهاية بل تخضع بعد إنتاجها لدورة اقتصادية أخرى تسيطر عليها الاعتبارات المالية والربحية. كما أن تمييز فبلن بين الصناعة والأعمال يناظر تمييز ماركس بين رأس المال الثابت رأس المال المتغير، وبين دورتين لرأس المال:

دورته باعتباره سلعا يتم تبادلها بتوسط النقد Commodity-Money-Commodity (C-M-C)، ودورته باعتباره نقدا يتم دورانه بتوسط السلع Money-Commodity-Money (M-C-M) [1].

ولأن الإنتاج يسيطر عليه رجال الأعمال بمصالحهم المالية الربحية فقد ظهر السوق باعتباره المقولة الاقتصادية الأساسية. ليس السوق في أدبيات الاقتصاد النيوكلاسيكي وأهميته المركزية فيها سوى أثر لسيطرة الاعتبارات

(1) Absentee Ownership, P.61.

الاستثمارية على الصناعة، ذلك لأن المستثمرين يتحكمون في الإنتاج لا لزيادته أو لتقديم خدمة للمجتمع، بل لجني ربح مالي. وهنا يحتل السوق المكانة الأولى والأساسية لأنه هو ما يتحقق فيه الربح. وتؤدي سيطرة الاعتبارات الربحية على عملية الإنتاج إلى صعود أهمية تسويق البضائع وتطغى على عملية الإنتاج.

كما يؤدي إعطاء الأولوية للتوزيع على الإنتاج إلى تحميل تكاليف التسويق على سعر السلعة، وتتعاظم تكاليف التسويق حتى تساوي تكاليف صناعة السلع ونقلها، ويستعد رجل الأعمال دائما لزيادة تكاليف التسويق لأن القيمة التبادلية النقدية هي ما يهمه. وتكاليف التسويق أيضا هي تكاليف المنافسة، وعندما تحمل تكاليف المنافسة على سعر السلعة فيكون المستهلك بذلك دافعا لتكاليف تنافسية ليس لها أي دخل في تكاليف إنتاج السلعة التي يشتريها. وهكذا يرهق عالم الاستثمار والتنافس المالي بين رجال الأعمال عالم الإنتاج والقوة الشرائية للمجتمع كله. المستهلك يدفع ثمن الدعاية الإعلانية وثمن الأرباح المستحقة على النقد الموظف في الإنتاج والذي يدخل باعتباره أسهما وسندات وقروض[1]. يشتري المستهلك سلعة لما تشبع لديه من حاجات ولقيمتها الاستعمالية، وهذا على مستوى الظاهر، إذ هو في الحقيقة يدفع ثمن تكاليف غير إنتاجية تربو على نصف سعر السلعة وأكثر. سعر السلعة إذن ليس هو سعرها الحقيقي، أي سعر إنتاجها، بل هو في حقيقته سعر ربوي.

(1) The Place of Science, P.298.

ويصبح فشل المشروع الصناعي هو فشل مردوده الربحي، فشل استثماري في الأساس، لا فشله في العملية الإنتاجية ذاتها أو فشل المنتج في إشباع حاجة المستهلك لعيب فيه مثلا. فشل المشروع الصناعي يأخذ صورة إفلاس مالي وعجز عن خدمة الأسهم والسندات المستثمرة فيه. وكأن فبلن سنة 1904 يصف بالضبط الأزمة الاقتصادية الكبرى سنة 1929 المعروفة بالكساد الكبير، إذ بدأت هذه الأزمة باعتبارها انهيارا ماليا في بورصة نيويورك تبعتها انهيارات مماثلة في بورصات الدول الصناعية الأخرى؛ وكذلك كانت طبيعة الأزمة الاقتصادية لدول جنوب شرق آسيا سنة 1997. إذا كان أحد أهم أهداف العلم الوصول إلى قدرة تنبئية عالية حول الظاهرة المدروسة، فها هو فبلن يتنبأ بما سوف تكون عليه الأزمات الاقتصادية في المستقبل وينجح في هذا التنبؤ، ويصدق تنبؤه هذا حتى في سنة 1997 .

وتتحكم الاعتبارات الربحية في عملية الإنتاج ذاتها، وخاصة في إدخال تكنولوجيا حديثة. لا تدخل آلة جديدة أو اختراع حديث في عملية الإنتاج ما لم يكن لإدخالها عائد ربحي، في حين أن إدخال اختراع جديد من شأنه توفير الطاقة والجهد البشري وزيادة الإنتاج. لكن الاعتبارات الربحية المسيطرة على العملية الإنتاجية ليست مهتمة بتوفير الطاقة أو الجهد أو زيادة الإنتاج ما لم يكن لهذه الأشياء عائد ربحي. وهذا ما حدث بالفعل في كثير من أفرع الصناعة الحديثة. والاعتبارات الربحية ذاتها هي ما

يشكل عائقا أمام إدخال التكنولوجيا الحديثة للبلاد النامية. فإذا رأى المستثمر في دول العالم الثالث أن إدخاله لتكنولوجيا حديثة لن يحقق له ربح مالي يظل يستخدم الهيكل الصناعي القديم مبقيا على تكنولوجيا الإنتاج في مستوى متخلف. هذا بالإضافة إلى أن ما يسمى بهجرة رؤوس الأموال من الغرب إلى دول العالم الثالث نظرا للمردود الربحي العالي في هذه الدول يثبت أطروحة فبلن حول إعاقة الاعتبارات الربحية لتطور تكنولوجيا الإنتاج، ذلك لأن رؤوس الأموال تميل إلى الانتقال إلى المناطق التي تشهد تركيبا عضويا بسيطا لرأس المال الثابت، أي المناطق ذات التكنولوجيا الأدنى، لأن بساطة العملية الإنتاجية بها تجعل المردود الربحي لرأس المال أعلى، نظرا لانعدام التكاليف التكنولوجية بها. وبالتالي يعمل رأس المال المهاجر على الحفاظ على الوضع المتأخر لأساليب الإنتاج في هذه المناطق، لأن تأخرها هذا هو مصدر ربحه الأعلى الذي لا يستطيع تحقيقه في بلده ذات التركيبة التكنولوجية العالية.

الاعتبارات الربحية إذن تعوق تطور أساليب الإنتاج، إذ تشكل قيدا عليها. وبذلك يضفي فبلن بعدا جديدا على نظرية ماركس القائلة أن علاقات الإنتاج، ومن بينها أسلوب توزيع الثروة، يعيق تقدم قوى الإنتاج. كانت علاقات الإنتاج عند ماركس هي الملكية الخاصة لأدوات الإنتاج والعمل المأجور الذي يخضع لاستغلال الرأسمالي، ويعمق فبلن من هذه النظرية ذاهبا إلى أن علاقات الإنتاج توسعت فلم تعد مجرد ملكية خاصة

لأدوات الإنتاج وحسب بل ملكية استثمارية ذات أهداف ربحية. ليست الملكية الخاصة في حد ذاتها هي المعوق الأساسي لتطور قوى الإنتاج، بل تحكم المشروع الاستثماري في عملية الإنتاج. ويكتسب تحليل فبلن هذا دلالة معاصرة بعد أن انفصلت الملكية عن الإدارة، فلا يعد مهما الآن من يملك المشروع بل من يديره، والإدارة الآن إدارة استثمارية ربحية، وهي بالفعل ما يعيق تطور قوى الإنتاج.

يبرر علماء الاقتصاد النيوكلاسيك - ومعهم الخطباء السياسيين والإعلاميين وكل من يدافع عن النظام- وجود المستثمر على رأس النظام الاقتصادي بذهابهم إلى أن الدور الذي يلعبه مركزي وأساسي، إذ يتخصص في الجانب المالي من المشروع ويتولى تمويله بالنقد ويطرح أسهم وسندات في البورصة تزيد من القيمة المالية للمشروع ومن الأموال المستثمرة فيه. وهذا كله صحيح، إلا أنه لا يعني اتخاذ المستثمر الأولوية المطلقة على كل عناصر المشروع الأخرى. المستثمر في حقيقته ليس إلا مستخدما لائتمان، سواء كان هذا الائتمان أمواله الخاصة التي يوظفها في المشروع أو أموال أناس آخرين جمعها بطرح أسهم وسندات. واستخدام الائتمان لا يؤدي إلى كفاءة أعلى في الإنتاج أو إلى زيادته، لأن هذا من شأن القدرة التقنية على تطبيق العلم والتكنولوجيا على العملية الإنتاجية، بل يؤدي استخدام الائتمان إلى مجرد تقليل الزمن الذي يدور فيه رأس المال، لأن الائتمان في حقيقته لا يعمل إلا على تسهيل عمليات التسويق. الائتمان

يخص التجارة، أي المتاجرة بالسلع بعد إنتاجها، ولا يخص كثيرا عملية إنتاجها ذاتها. وبذلك يصبح الائتمان ضروريا في ظل المنافسة، إذ يؤدي إلى تسويق سريع وبيع سريع ومردود ربحي سريع، لكن لا يؤدي إلى مردود ربحي أعلى. وهذا ما يريده رجال الأعمال.

الائتمان في الحقيقة يؤدي إلى ربح أقل إذا ما زاد على القدرة الاستيعابية للمشروع، أي قوته الإنتاجية، ذلك لأنه يعني عبئا ماليا مضافا على القوة الإنتاجية المستخدمة نظرا للالتزام بسداد الفوائد والأرباح المستحقة على النقد الموظف في المشروع. إن المجال الأساسي للائتمان هو دورتين: الدورة التوزيعية السوقية لرأس المال، أي دورانه كسلع. والدورة النقدية الخالصة لرأس المال[1]، أي بدايته باعتباره نقدا قبل توظيفه في مشروع، وانتهائه إلى أن يعود نقدا أيضا بعد البيع وإضافة الأرباح. أما الدورة الإنتاجية لرأس المال فلا تتضمن النقد، بل تتضمن توظيف العلم والتكنولوجيا في التعامل مع المواد الخام ومعالجاتها الكيميائية، أي كل ما يخص العالِم والمهندس والتقني.

ليست القيمة النقدية للمشروع مساوية لقيمته الحقيقية أبدا، أي لقيمة الأرض المقام عليها والآلات المستخدمة والعمالة الموظفة، فهي دائما ما تفوق قيمته الحقيقية بكثير. والدليل على ذلك أن القيمة النقدية للمشروع تقل عندما يسال، أي عندما يتم بيعه في صورة نقد سائل Liquidation،

(1) The Theory of Business Enterprise, P.98.

وهذا لأنه يحتوي على ائتمانات مقامة في وقت الرخاء، أي في بداية المشروع، على أمل أن توفي الأسعار الالتزامات المالية للائتمان ولرأس المال النقدي المستثمر، فيحدث أن يزيد دخول رأس المال النقدي ويفوق قدرة المشروع على الوفاء بالأرباح، وبالتالي يكون سعر تسييله هو سعره الحقيقي، والفرق بين رأس المال المستثمر فيه وما تحصل عليه من سعر بيعه هو رأس المال العاطل أو الزائد أو الذي يفوق قدرته الربحية، أي رأس المال المتأمِّل Speculator.

إن منطق التطور التكنولوجي يعتمد على إشاعة المعلومات وحرية تداولها، فهذا هو ما يمكن العلم من أن يتحول إلى التطبيق بسهولة، ومن التطبيق أن يولد تطبيقات أخرى، أما منطق الأعمال والاستثمار فيعتمد على السرية والإبهام والخداع. هذا التناقض بين المنطقين في غير صالح العملية الإنتاجية، وبالتالي يؤدي الإبهام والسرية المصاحبة لعالم الاستثمار المسيطر على الإنتاج إلى تعطيل القوى الإنتاجية ويعيق تطورها[1].

والاحتكار هو النتيجة المنطقية لسيطرة الاعتبارات الربحية على الإنتاج، ذلك لأنه يجمع رؤوس الأموال الصغيرة لتكوين رأس مال كبير، مما يخفف من حدة التنافس بين رؤوس الأموال الصغيرة، ويعمل على السيطرة على السوق. وما مكن ظاهرة الاحتكار من الظهور والانتشار هو حقيقة الاعتماد المتبادل والتشابك العضوي بين كل فروع الصناعات الحديثة،

(1) Absentee Ownership, P.269.

وعلى الأخص الصناعات الأساسية مثل الحديد والصلب والسكك الحديدية والتعدين والبترول والفحم والصناعات الكيماوية. تعتمد هذه الصناعات على بعضها بكل عضوي ومتداخل، وهذا ما سهل عملية السيطرة الاحتكارية عليها بضمها جميعا تحت رأس مال واحد وإدارة واحدة استطاعت التنسيق بينها بسهولة نظرا لتداخلها الأصلي والاعتماد المتبادل بينها[1].

أدى التطور التكنولوجي إلى زيادة التشابك والاعتماد المتبادل بين مختلف الصناعات مما يحتم التنظيم المركزي للتنسيق بينها. إن هذه الحقيقة هي ما سهلت ظهور الاحتكارات، إلا أنها تشير إلى ضرورة التنظيم المركزي للتنسيق بينها[2]. لقد اختفى الطابع الفردي للمشروع الرأسمالي وتحول إلى مشروع مخطط؛ صحيح أن هذا التخطيط يتم في ظل مؤسسات احتكارية بهدف الربح، إلا أن هذه الواقعة لا يجب أن تشتت انتباهنا عن ضرورة سيطرة المجتمع على اقتصاده والتي يجب أن تأخذ شكل إدارة مخططة ديمقراطية للاقتصاد. ويكشف تحليل فبلن هذا عن صدق تحليلات ماركس المشابهة الذاهبة إلى تزايد الطابع الاجتماعي لعملية العمل الرأسمالية مما يضغط على الإطار القانوني للملكية الخاصة. هذا بالإضافة إلى أنه لم يكن من الممكن ظهور التنظيم المركزي للاقتصاد في التجارب

(1) Ibid, P.284.

(2) Ibid, P.274.

الاشتراكية مـا لم يوجد مثل هذا التشابك والاعتمـاد المتبادل بين الصناعات المختلفـة منذ البداية. كمـا يذهب فبلن إلى أنه بينما تشكل فـروع الصناعة تلك الوحدة وهذا الطابع المتـبادل، فإن عالم الأعمـال والاستثمـار يجعلها تتـقاطع وتتـعارض مع بعـضهـا، وذلك أولا بسبب نظام الملكـية الخـاصة والملكية الغـيابية، وثانيـا بسبب إعاقة الـعمليات المالية للـعملية الإنتاجـية وآثارها السلبية على الصناعة. إن شكل الملكية يشكل عائقا أمام تطور قوى الإنتاج، وفي ذلك يقول فبلن: "إن حسابات الأعـمال هي حسابات القيمة الماليـة، وهي ليست حـقيـقة مـادية أو ميكانيكيـة؛ في حين أن حسـابات الصناعة حـسابات مادية ميكانيكيـة. وينتج عن ذلك أن أي تدخل من قبل استـراتيجيـة الأعمال في تسـيير الصنـاعة سوف يتـمثل في إعاقـة الإنتاج Sabotage [1].

(3) رجال الأعمال والدولة القومية:

كيف حـدث أن سيطر رجال الأعـمال على الدولة لصالحـهم؟ يجيب فبلن على هذا السؤال بتحليله لبنية الدولة القومية ذاهبا إلى أنها في تطورها الحديث كانت تحمل دائما الشئ الكثير من أصلها الإقطاعي، وبذلك ورثت الدولة القومـية الحديثة مـبدأ التوسع الجغـرافي والسيادة المطلقة علـى الحيز الذي تشغـله من الأرض، تلك السيـادة الموروثة من الحق المطلق للإقطاعي على الأرض التي يحوزهـا بمن عليها. ولأن جـذور الدولة القوميـة جذور

(1) Ibid, pp. 276-277.

إقطاعية وشبه إمبريالية فقد كانت أداة مثالية في يد رجال الأعمال لتحقيق مصالحهم خارج الحدود.

والإمبريالية هي ما يجمع مصالح رجال الأعمال وطبيعة الدولة الحديثة، ويقول فبلن في ذلك: "إن كل الأمم المتحضرة تحدق بها الطموحات الإمبريالية، وطالما أتاحت لها الظروف لتحقيق هذه الطموحات فهي تظهر مستعدة دائما لإظهر المخططات الإمبريالية، مخططات تعمل لمصالحها المكتسبة، المموهة على أنها مخططات في سبيل رفعة الأمة"[1]. إن الدولة تعمل لمصالح رجال الأعمال لكنها تصور هذه المصالح على أنها مصالح الأمة، وهذا بالضبط ما تفعله إدارة بوش في حروبها على أفغانستان والعراق، إذ تدعي أنها تحمي أمريكا والعالم من الإرهاب في حين أنها لا تعمل إلا لصالح شركات البترول.

ويضيف فبلن أن هناك حاجة متزايدة لدعم الدولة لرجال الأعمال كما رأينا، وذلك لأن مشروعا رأسماليا يظل مقيدا بما يحيط به من تقاليد المجتمع وقيمه الأخلاقية، وهذا ما يدفع رجال الأعمال لأن يطلبوا دعما من الدولة، أي تصريحا بأن يعملوا تحت مظلتها وباسمها. وفي هذه الحالة يكتسبون شرعية ويتفادون التعارض بين مشروعاتهم والقيم الاجتماعية[2]. وكأن فبلن يتنبأ بما سوف يحدث من تحالف بين الرأسمالية والدولة في عصر رأسمالية الدولة الذي بدأ في الظهور بعد تطبيق السياسات الكينزية.

(1) Ibid, P.35.

(2) Ibid

وبالتالي تتفق مصالح الدولة القومية مع مصالح رجال أعمالها، ويصبح الهدف الأساسي لرجل السياسة الإمبريالي توسيع وتعظيم فرص رجال الأعمال في الخارج، أي توسيع نطاق ملكيتهم الغيابية على نطاق عالمي. يقول فبلن: "وبتوجيه طفيف من الشعور القومي يصبح المواطنون الأوفياء مقتنعين بأن هذه المكاسب الخارجية لرجال الأعمال سوف تفيد بطريقة ما المجتمع ككل. إن المكاسب التي يحصل عليها رجال الأعمال بالطرق الإمبريالية هي مكاسبهم الخاصة بالطبع، لكن أوهام التساند القومي تجعل المواطنين يعتقدون في أن هذه المكاسب سوف تفيدهم بطريقة ما عن طريق الضرائب التي يدفعها هؤلاء الملاك الغيابيون"[1]. لكن الحقيقة أن هؤلاء الملاك يستخدمون أموال دافعي الضراب لتحقيق مكاسب شخصية لهم في الخارج عن طريق الاستفادة من إمكانيات الدولة. وليس هذا وحسب، بل إن هؤلاء المواطنين غالبا ما يخضعون للتجنيد ويتم قذفهم في حروب إمبريالية ويضحوا بحياتهم في سبيل رجال الأعمال هؤلاء.

ويكشف فبلن عن طبيعة أخرى لعالم الأعمال في أمريكا بقوله: "إن المشروع الرأسمالي.. وخاصة المشروع المنفذ على نطاق واسع بحيث يجذب انتباه السلطات الفيدرالية، هو مشروع ينتمي إلى الملكية الغيابية. إن أي (إدارة أعمال) سوف تكون (إدارة أعمال كبيرة) Big Business Administration "[2] بمعنى أن كل إدارة أمريكية تأتي لرعاية مصالح رأس

(1) Ibid, P.36.

(2) Ibid, P. 37.

المال، فإن رأس المال هذا هو رأس المال الكبير، أي الاحتكاري. ويأتي فبلن بملاحظة ساخرة، إذ يقول أن كل سلطة تمسك بزمام هذه الدولة الديمقراطية تصبح سوفييتا لمندوبي رجال الأعمال، حيث تصبح وظيفتها الأساسية حماية وتوسيع المميزاتالخاصة للملاك الغيابيين. يقول فبلن: "وبقوة الدفع الذاتية للعادة أصبحت المؤسسات الديمقراطية في ظل هذه الظروف الأخيرة تجتمع حول تأمين الملاك الغيابيين ودخولهم الحرة على حساب المواطنين، بعد أن كانت ذات يوم مقامة علة مبدأ خدمة الحرية والمساواة والأخوة الإنسانية"(1) ويقصد فبلن بقوة الدفع الذاتية للعادة أن الديمقراطية في أمريكا أصبحت عادة وأمرا مسلما به وبدون رقابة عليها مما أدى إلى استخدام مؤسساتها لخدمة رجال الأعمال وملكياتهم الغيابية. والواضح أن الحل الذي يفرضه منطق هذا التحليل مزيدا من الرقابة الديمقراطية على عالم الأعمال الكبيرة، وتقييدا للرأسمالية من قبل الديمقراطية، وهذا ما حاولت الولايات المتحدة القيام به بوضع قوانين حظر الاحتكارات التي تزايدت في الثلاثينات.

يظل المشروع الاستثماري يتوسع حتى يصل إلى أبعاد قومية بحيث يشمل الدولة القومية كلها، وهو لا يقف عند هذا الحد، فعندما يقابل بالدولة القومية باعتبارها الحد الذي وصل إليه يحاول استخدام سلطة الدولة للتوسع خارج حدودها ويمد نشاطاته على نطاق عالمي، وبذلك يتحول

(1) Ibid, P. 38.

المشروع الاستثماري إلى مشروع إمبريالي. ويصير التنافس بين مشروعات الدول المختلفة تنافسا استعماريا على المستعمرات والأسواق العالمية، ويكون المشروع الاستثماري بذلك دافعا للصراع العالمي بين الدول الإمبريالية وينتهي بالحروب العالمية. هكذا يصف فبلن علاقة رجال الأعمال بالدولة القومية التي تنتهي باندلاع الحروب العالمية.

وقد أكد فبلن على هذا الرأي أثناء الحرب العالمية الأولى في كتاب له لم يحظ بالاهتمام والشهرة التي يستحقها، وهو "بحث في طبيعة السلام وسبل إدامته" An Inquiry into the Natureof Peace and the Ways of its Perpetuation (1917). وهو يعلن في هذا الكتاب أن التنافس المحموم الذي انقلب إلى صراع بين المصالح الإمبريالية لطبقة رجال الأعمال في كل دولة عظمى من الدول المتحاربة هو الذي أدى إلى اشتعال الحرب من البداية، ولا يمكن أن يعم سلام حقيقي وثابت لا تهدده حربا أخرى إلا بالتغاضي عن تلك المصالح الإمبريالية وعدم السماح لرجال أعمال كل دولة في إملاء شروط السلام ولا الاعتماد عليهم في تدعيمه وإدامته لأنهم كانوا أنفسهم السبب الرئيسي لاندلاع الحرب، ولا يمكن لسلام حقيقي أن يعم إلا عن طريق توازن دولي للقوى تقوم فيه كل دولة بكبح جماح المصالح الاستثمارية لرجال الأعمال فيها حتى لا تتحول هذه المصالح إلى أطماع إمبريالية تؤدي إلى اندلاع حرب أخرى. (يتفق رأي فبلن هذا مع الرأي الذي قدمه الاقتصادي الشهير جون مينارد كينز في

أعقاب مـؤتمر فرساي للسلام بعـد الحرب العالمية الأولى، إذ كان مـعارضا لاتفاقيـات المؤتمر من منطلق أنها كانت إمـلاء لشروط سلام مجـحفة على المهزوم من قـبل المنتصر ولم يـكن المؤتمر اتفاقا بين دول مـتساوية لضـمان السلام العالمي، ورأى كينـز أن معاملة الحلفاء لألمانيا والنمسا معاملة المنتصر للمنهزم وفرض عـقوبات قاسية عليهـا مثل دفع تعويضات مغـالية واقتطاع أجـزاء من الأراضي الألمانيـة مثل الألزاس واللوريـن وحوض نهـر الروهر والضفـة الغربيـة من الراين سوف يـؤدي إلى اندلاع حرب أخـرى، وهو ما حدث بالفـعل) لكن للأسف كان هذا الذي حذر منه فبلن هـو ما حدث بالفعل، وعادت المصالح الإمبريالية لتشعل حربا عالمية ثانية.

سادسا: سوفييت التقنيين:

على الرغم من أن التـقدم التكنولوجي كان نتـيجة الجـهود المتراكـمة للإنسانية كلها على مـر آلاف السنين، والذي تم في ظل التعاون بين العلم والبحث التـجريبي والصناعة، إلا أن هذا التقـدم التكنولوجي أصبح حكرا في يد القلة صـاحبة الإمكـانات المالية القادرة عـلى توظيفه، وهـي توظفه لصـالحـها الخـاص المتـمـثل في الربح. وعلى الرغم من أن هذا التـقـدم التكنولوجي قد أحدث إنـتاجية متعـاظمة للعمل لم تكن متـوفرة من قبل، فإن المـصالح الماليـة لقلة من رجال الأعـمال هي التي تسـتحـوذ على هذه الإنتاجية المتعاظمة[1].

(1) The Vested Interests, pp. 58-61.

لكن ما الحل؟ كيف يخرج المجتمع من هذا المأزق الناتج عن سيطرة رجال الأعمال على الاقتصاد؟ إذا كان عالم الأعمال بملكيته الغيابية وبورصاته وشركاته المساهمة هو الذي يقف عقبة في طريق التوظف الكامل والتشغيل الكامل لوسائل الإنتاج، فإن الحل لدى فبلن يتمثل في إلغاء عالم الأعمال هذا، وفي أن تكون ملكية الموارد الطبيعية للمجتمع كله لا ملكية خاصة غيابية. والواضح أن هذه ليست ثورة اشتراكية على شاكلة الاشتراكية الماركسية، بل هي نوع مختلف من الاشتراكية، فهي لا تتمثل في سيطرة العمال على وسائل الإنتاج بل في سيطرة التقنيين، ولا تتمثل في مجرد إلغاء الملكية الخاصة بل في إلغاء نوع معين من الملكية وهو الملكية الغيابية، ولا تتمثل في مجرد تنحية ما كان يسمى بالرأسماليين بل أصبح الهدف لدى فبلن أكثر تحديدا وهم رجال الأعمال والمتحكمين في الشركات الاحتكارية والبورصات.

إن هذا الحل الثوري الذي يقدمه فبلن مختلف عن ذلك الذي قدمه ماركس، فهو ليس ثورة للعمال بل ثورة للتقنيين، وليس تنحية لفئة الرأسماليين باعتبارها مالكة لوسائل الإنتاج، بل تنحية لرجال الأعمال عن قيادتهم للاقتصاد ونزع حق الملكية الغيابية لثروات المجتمع وموارده الاقتصادية وإحلال التقنيين محل رجال الأعمال في قيادة الاقتصاد وإدارته مركزيا. ويوصي فبلن بأن من يتولى تحقيق هذه الغاية يجب أن يكون مجلسا تشريعيا وتنفيذيا يتمتع بالحكم الذاتي مكون من رجال الصناعة من تقنيين ومهندسين، ويسمي هذا المجلس بالسوفييت Soviet، والذي يعني

"مجلس" أو "مجلس محلي" في اللغة الروسية، والذي يقترب في معناه الأصلي من كلمة "كومونة" Commune في اللغات ذات الأصل اللاتيني. كان السوفيت الروسي في السنوات الأولى من الثورة عبارة عن مجلس شعبي يتكون من ممثلين عن الفلاحين والعمال في تجمع سكاني معين أو مدينة معينة، وكل سوفيت محلي يبعث بممثل له إلى سوفييت آخر أعلى منه على مستوى المقاطعة، وتبعث سوفييتات المقاطعات بممثلين لها في مجلس السوفيت الأعلى. لقد كان هذا النظام الذي ظهر في السنوات الأولى من الثورة الروسية أسلوبا في ممارسة الديمقراطية المباشرة والشعبية، وطريقة في تجاوز الديمقراطية البرلمانية على النمط الغربي التي لا تحتوي إلا على مجلس واحد على مستوى الدولة يضم ممثل واحد لكل مقاطعة جغرافية. لقد ظهرت لدى فبلن فكرة تنحية رجال الأعمال عن قيادتهم للاقتصاد وإحلال التقنيين والمهندسين محلهم قبل الثورة الروسية بكثير، لكنه لم يضع لاقتراحه هذا اسم "سوفييت التقنيين" إلا سنة 1919 بعد قيام الثورة الروسية بسنتين. وعندما كان فبلن يوصي بسوفييت للتقنيين كان في ذهنه هذا النموذج الروسي في الديمقراطية الشعبية المباشرة وتثويرها لآليات التمثيل الشعبي واختلافها الجذري عن النظام البرلماني الغربي ذا الجذور الإقطاعية.

ولم يكن فبلن يستمد إيحاء من الثورة الروسية سنة 1917 عندما أوصى بتنحية رجال الأعمال عن قيادتهم للاقتصاد، ذلك لأنه أشار إلى ضرورة القيام بذلك منذ 1904 في كتابه "نظرية المشروع الاستثماري"

وسنة 1914 في كتابه "الخصائص البشرية للعمل ووضع فنون الصناعة". الحقيقة أن الثورة الروسية أثبتت صحة توقعات فبلن ووجاهة توصياته بسوفييت للتقنيين، ذلك لأنها قدمت مثالا ونموذجا حيا على إمكانية قيادة المجتمع وتصنيعه من الإبرة إلى الصاروخ دون الاعتماد على طبقة رجال الأعمال وفي عزلة كاملة عن النظام المالي الرأسمالي من بورصات وبنوك. صحيح أن تولي الدولة في روسيا لمهام رجال الأعمال أدى إلى تعاظم البيروقراطية وزيادة أعبائها وتعقد علاقاتها بالمجتمع وتشكيلها لطبقة ذات امتيازات ومنفصلة عن القاعدة العريضة من الشعب، إلا أن سلبياتها هذه لا تقدح في صحة النقد الموجه لعالم الأعمال من جهة، ولا في صحة مبدأ الإدارة العامة الاجتماعية للصناعة والاستثمار من جهة أخرى.

إن توصية فبلن بسوفييت للتقنيين لن تبدو غريبة إذا علمنا أنه يصف بناء الدولة في ظل الرأسمالية وسيطرة رجال الأعمال عليها على أنه سوفييت لرجال الأعمال Soviet of Businessmen، وهو لا يوصي إلا بإحلال سوفييت للتقنيين والمهندسين محل سوفييت رجال الأعمال المسيطر على الدولة بالفعل في ظل الرأسمالية.

وما مكن فبلن من إعلان مثل هذه التوصية هو حقيقة التشابك والاعتماد المتبادل بين كل فروع الصناعة مما يحتم وجود إدارة مركزية لها؛ صحيح أن أدوات صنع القرار الاقتصادي متركزة بالفعل في أيدي رجال الأعمال، إذ يشكلون نوعا من الإدارة المركزية للاقتصاد نظرا لوحدة

مصالحهم وتشكيلهم لأكبر قوة ضغط على الحكومات، إلا أن الإدارة المركزية للاقتصاد لدى فبلن لا يمكن أن تترك لرجال الأعمال بل يجب أن تكون في أيدي المهندسين والتقنيين، ذلك لأن منطق التكنولوجيا الصناعية يختلف عن منطق الربح. إن اهتمام الصناعة ورجالها هو الكفائة الصناعية التي تعود بالخير على المجتمع كله نظرا لحرصها على التوفير في الطاقة واستخدام المواد الخام وتعظيم الإنتاج وتقليل الجهد البشري، في حين أن رواد عالم المال والأعمال ليس لهم هدف إلا الربح المالي الذي يحققونه بمنطق مختلف تماما يتمثل في السرية والكتمان الملازمان للصفقات التجارية، وإعاقة التشغيل الكامل لقوى الإنتاج للمحافظة على الأسعار[1].

يوصي فبلن بسيطرة التقنيين على الصناعة وقيامهم بالتخطيط المركزي للدولة ككل، كذلك يوصي بتغيير السوفييتات الحاكمة في جهاز الدولة الرأسمالية والعاملة لصالح رجال الأعمال، وبضرورة السيطرة المركزية على الاستثمار كي لا يكون في يد حفنة من رجال الأعمال الذين لا يسعون إلا للربح الشخصي، وسحب حقوق الملكية الخاصة من مجال الموارد الطبيعية لأنها ملك المجتمع كله، وتحرير العلم والتكنولوجيا من احتكار المؤسسات الرأسمالية لهما كي يكونا ملكا للمجتمع كله، وتحرير الصناعة من سيطرة التمويل النقدي والاعتبارات المالية والربحية، وفك ارتباطها بشبكة البنوك ومؤسسات التمويل[2]. ولا يقول لنا فبلن كيف ستدار الصناعة بعد تحررها

(1) Ibid, P. 89.

(2) Ibid, P. 163.

هذا من أغلال التمويل التـقدي وشبكة البنوك. والحقيقـة أن نظاما كهذا لا يمكنه أن يعمل إلا باعتبـاره نظاما مكتفيا بذاته وذاتي التسيـير، أي باعتباره نظامـا تعاونيـا، ويتشـابه هذا النظام مع نظام الإدارة الذاتيـة للمشـروعات الصناعية في يوغوسلافيا السابقة.

ويخص فبلن التـقنيين بمكانة مركزية في تحلـيلاته لأنهم الذين يديرون العملية الإنتاجية بالفعل في المنشئات الصناعية ويطبقون العلم والتكنولوجيا في الصناعـة. والتناقض الذي يرصـده فـبلن ليـس بين رأس المال والعـمل المأجور، بل بين المصالح المالية لرجال الأعـمال المسيطرين على الشركات من جهـة، والمهندسين القائمين على تشغـيل عجلة الصناعة من جهـة أخرى. هؤلاء المهندسون التـقنيون يتعرضـون لسيطرة رجال الأعمـال وهم واقعون تحت رحمتـهم ويتم معاملتهم كـما لو كانوا عمالا كـادحين. ويرصد فبلن وعيـا طبقيا بـدأ في الظهور بينهم[1]، وهو وعي في أوائل مراحل تشكله مـتخـذا شكل السـخط على رجـال الأعمـال من جـراء تعطيلهم للقـوى الإنتاجية وتحكمهم في الإنتـاج بحيث يحقق لهم أعلى ربح مالي. وبذلك نجح فبلن في وضع يده على تقـسيم جديد داخل القوة العـاملة بين العمال الكادحين والمهندسين التـقنيين، في حين أن مـاركس لم يكن يميـز بينهمـا ورصد نوعـا واحدا من التناقض وهو بين الرأسماليين والعـمال، ذلك لأن فئـة العمـال في عصـر ماركس لم تكـن قد تمايزت إلى عـمال مأجـورين

(1) The Engineers and the Price System. P.71.

ومهندسين تقنيين.

لقد بدأ المهندسون التقنيون في عصر فبلن يتخذون أهمية متزايدة من جراء كثرة استخدام العلم وتعقد تكنولوجيا الإنتاج. إن تشغيل الآلة لا يتطلب العامل الذي يقف عليها وحسب بل يتطلب كذلك المهندس التقني الذي يشرف عليها، ويراقبها وهي تعمل، ويرصد كفائتها، ويتدخل لإصلاحها إن عطلت، وينسق بينها وبين الآلات الأخرى في المصنع، ويجري عليها التعديلات الضرورية إذا لزم الأمر. ومن هنا يكون المهندس التقني أهم من العامل نظرا لأهمية دوره الجديد.

تعقيب:

الحقيقة أن إبراز فبلن لأهمية المهندس التقني في العملية الإنتاجية جعل الكثير من المفكرين اليساريين يراجعون مبادئهم الماركسية التقليدية، وذلك مثل عالم الاجتماع الألماني رالف دارندورف الذي نقد الماركسية من منطلق اختفاء التناقض التقليدي بين رأس المال والعمل المأجور، وعالم الاجتماع الأمريكي دانيال بل Daniel Bell الذي أبرز دور المعرفة التقنية وأهمية التقنيين في البناء الاجتماعي الجديد الذي أسماه "مجتمع ما بعد الصناعة" Post-Industrial Society حيث يحتل الإنتاج المعرفي التقني المكانة المركزية، وعالم الاجتماع الأمريكي ألفن جولدنر Alvin Gouldner الذي أعاد تأويل الفكر الاشتراكي لصالح المهندسين التقنيين جاعلا منهم

الطبقة الجديدة الصاعدة التي لديها كل الحق في السيطرة على الاقتصاد لأنها هي القائمة بكل شئ: تطبيق العلم على الصناعة، وإنتاج المعرفة التقنية وممارستها، وتنفيذ الخطط الصناعية والإشراف عليها. لكن لم يكن جولدنر بدرجة ثورية فبلن، ذلك لأنه اكتفى برصد صعود الطبقة الجديدة من "عمال المعرفة التقنية" وإمكانيات تبوئها مكانة عالية في المجتمع واحتمالات تبنيها لاتجاهات ثورية يسارية نظرا لعدم تمكنها من احتلال مكانة سياسية تتناسب مع أهمية دورها الاقتصادي، لكنه لم يوصي أبدا بضرورة قيامها بثورة واستيلائها على الدولة كما يوصي فبلن. The future of intellectuals, Patterns of industrial bureaucracy .

وأكد التطور التكنولوجي في النصف الثاني من القرن العشرين على أهمية "عمال المعرفة التقنية" بلغة جولدنر أو المهندسين التقنيين بلغة فبلن. ذلك لأن عامل المصنع لم يعد هو العامل اليدوي الكادح قليل الكفاءة والتعليم، بل أصبح مؤهَّلا ومتلقيا تعليما فنيا عاليا للغاية ومتخصصا في دقائق عملية الإنتاج الصناعي، وأصبح حاملا لشهادة في التعليم الفني في مستوى شهادة التعليم الثانوي، ومتعاملا مع الكومبيوتر، أي أصبح العامل نفسه تقنيا أو نصف مهندس. يقول جولدنر أن من يحق لهم السيطرة على الاقتصاد وتولي سلطة إدارته هم المهندسون لا العمال، ويعيد النظر في الماركسية ويذهب إلى أن من أسماهم ماركس البروليتاريا كان بينهم تقنيين وفنيي صناعة. ومع أطروحة جولدنر المتفقة مع أطروحة جالبرايث

ودارندورف نرى كيف عاد الفكر اليساري في الغرب إلى النقطة التي انطلق منها: أي إلى فكرة سان سيمون وتوصيته بأن يتولى رجال الصناعة، وهم المهندسون التقنيون في نظره لا رجال الأعمال، شئون الاقتصاد والتخطيط المركزي للدولة. إن اشتراكية سان سيمون لا تنطوي على دكتاتورية للبروليتاريا بل على دكتاتورية مهندسي الإنتاج، وهذا ما يجعل فبلن مقتربا للغاية من السان سيمونية. ولذلك يؤخذ سان سيمون وفبلن على أنهما من رواد مبدأ التكنوقراطية.

الفصل السابع

خرافة السوق ذاتي التنظيم

الفصل السابع
خرافة السوق ذاتي التنظيم

يحـــمل تقـرير البنك الدولي لـعـام ٢٠٠٢ عنوانـا دالا وهو "بناء المؤسسات من أجل الأسـواق". ولا يقصد التقرير المؤسسـات الاقتصادية، لأن مثل هذا النوع من المؤسسات موجود بالفعل، بل يقصد نوعا آخر وهو المؤسسات السـياسية ومؤسـسات الدولة التي تناسب اقتصـاد السوق الحر. ويقصد التقرير بذلك التوصـية بضرورة إعادة بناء الدولة كي تناسب مرحلة العولمة وكي تستطيع الـتكيف مع متطلبات السوق العالمي والمؤسـسات المالية العالمية. فبعد سنوات طويلة من الاعتقاد في أن السوق ذاتي التنظيم وذاتـي التسيـير يعترف البنك الدولي أخـيرا بأن الفاعل الحقيـقي هو المؤسسات لا السوق، وأن هذه المؤسسات هي التي تضمن بالفعل عمل السوق.

يقـول جيـمس وولفنسـون مدير الـبنك الدولي في تقـديمه للتقـرير: "المؤسسـات الفعالة هي التي تصنع الفـرق في نجاح إصلاحـات السوق". فبعد عقود من الاعتقاد في أن نجاح السوق الحر ونجاح عمليات التحول إلى اقتصاد السـوق يعتمد على إخراج الدولة من كل المجال الاقـتصادي وتركه حرا من سيطرتها، يعود البنك الدولي إلى رشده فجـأة ويهتدي إلى الحقيقة

ويقول: "في غياب مؤسسات تمنح سندات ملكية الأراضي ضمانا لحقوق الملكية لا يستطيع الفقراء استخدام أصول قيمة من أجل الاستثمار والنمو"، لاحظ أن الفقراء سيقومون بالاستثمار لا بالعمل مستخدمين سندات ملكية الأراضي وكأنهم مضاربين في سوق العقارات؛ كثيرا ما نجد في تقارير البنك الدولي تعبيرات بلهاء مثل هذه. يستمر البنك الدولي ويقول: "وفي غياب مؤسسات قضائية قوية تنفذ العقود يجد منظمو المشروعات أن كثيرا من أنشطة الأعمال محفوفة بمخاطر مفرطة. وفي غياب مؤسسات فعالة لتنظيم الإدارة تكبح جماح المديرين، قد تبدد الشركات موارد المساهمين"[1]. هذه المؤسسات هي مؤسسات الدولة، والبنك بذلك يركز على ضرورة ضمان الدولة للسوق الحر، ويطلب منها تشريعات وقرارات وإدارة تسهل آليات هذا السوق الحر؛ والملاحظ أن السوق الحر لن يعد بذلك حرا بل سوف يكون مفروضا من الدولة مثله مثل الأنظمة الشمولية تماما. إن التقرير يطالب ببساطة بإعادة بناء الدولة لتناسب السوق الحر وتضمن عمله. فبعد أن تم عزل الدولة عن المجال الاقتصادي من جراء العمليات المسماة بالتحرير الاقتصادي - تحرير الاقتصاد م الدولة - والقضاء على القطاع العام بالخصخصة، يتم الآن إعادة إدخال الدولة مرة أخرى باعتبارها هيكلا تشريعيا وإداريا المطلوب منه تسهيل عمل السوق الحر

(1) البنك الدولي: تقرير عن التنمية في العالم، 2002 - "بناء المؤسسات من أجل الأسواق"، مركز الأهرام للترجمة والنشر، ص III

وضمان سيره. أتت هذه العملية بعد أن أدخلت الرأسمالية العالمية سياسات التكيف الهيكلي على الاقتصاد نفسه في الثمانينات، الهادفة تكيفه مع السوق العالمي والاقتصاد المسمى حرا، والآن يأتي الدور على الدولة نفسها كي تتكيف مع السوق وتسهل عمله. لكن يجب أن ننتبه هنا إلى أن الدولة التي تطلبها الرأسمالية العالمية هي دولة الحد الأدنى Minimal State المعروفة في الأدبيات الليبرالية.

نادي القمار الدولي يعيد بناء الدولة:

يريد البنك الدولي من الدولة أن تقوم بوظائف الدولة الليبرالية في القرن التاسع عشر، وعلى الأخص النموذج الانجليزي للدولة الليبرالية. والملاحظ أن مثل هذا النموذج تعرض للنقد من قبل معظم المفكرين اليساريين وأولهم كارل ماركس نفسه، ومن بينهم المفكر الانجليزي الشهير هارولد لاسكي، بالإضافة إلى كارل بولاني، وآخر نقاد هذا النموذج الليبرالي في الدولة هو جون جراي والذي تبنى كثيرا من آراء بولاني. وسوف نحاول في هذه الدراسة توجيه نقد لما سنسميه خرافة السوق ذاتي التنظيم.

الحقيقة أن الرأسمالية العالمية تقدم نفسها الآن في صورة مؤسسات مالية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وإن دل هذا على شئ فإنما يدل على أن تغيرا جذريا قد حدث للرأسمالية. فبعد أن كانت الدول

الاستعمارية هي التي تباشر عملية التوسع الرأسمالي العالمي منذ القرن السابع عشر وذلك عن طريق التدخل المباشر بالجيوش، استغنت الرأسمالية الآن عن الاستعمار كأسلوب في الانتشار وظهرت بدلا منه المؤسسات المالية العالمية. والمهمة الأساسية لهذه المؤسسات هي نقل رأس المال من مراكز النظام الرأسمالي إلى أطرافه إما في شكل قروض أو استثمار مباشر وجعل هذه الأطراف مجالا خصبا لتحقيق الأرباح التي تصب كلها في المركز. وهذا ما جعل عدد من الاقتصاديين مثل سمير أمين وإرنست ماندل وديفيد هارفي يصفون الأرباح الطائلة للاستثمار المباشر ولخدمة الدين بأنها شكل جديد من أشكال الخراج Tribute تدفعها الأطراف التابعة للمراكز المسيطرة.

لقد أصبح تعامل المؤسسات المالية للرأسمالية العالمية مع الأطراف التابعة مباشرا دون وسيط من أي دولة رأسمالية معينة، وهي بذلك ممثلة لرأس المال المالي العالمي Global Financial Capital، وأصبحت هي التي تباشر عملية الربط بين المراكز الرأسمالية الغنية والأطراف الفقيرة. وأدواتها الأساسية في التحكم هي السياسة النقدية التي تفرضها على الدول المدينة. وقد شاع في الآونة الأخيرة استخدام كلمة "الكازينو" أي نادي القمار، أو "رأسمالية الكازينو" لوصف أنشطة رأس المال المالي من المضاربات الشبيهة بلعبة القمار. ولأن المؤسسات المالية للرأسمالية العالمية تنسق فيما بينها وترتبط مع بعضها البعض بسياسات خاصة فهي في الحقيقة

تشكل ساحة عالمية للمضاربات، إنها ليست سوى ناديا للقمار الدولي. نادي القمار الدولي هذا يحاول إعادة بناء الدولة كي تضمن عمل اقتصاد السوق.

خرافة السوق ذاتي التسيير:

نكتشف من تقرير البنك الدولي لعام 2002 خطأ معظم التقارير السابقة وكذلك كثير من تقارير صندوق النقد الدولي التي كانت تركز على فكرة السوق الحر ذاتي التسيير. فمع إصرار تقارير السنوات الأخيرة وخاصة ابتداء من 1997، على أهمية الدولة في نظام السوق الحر، تشكك المؤسسات المالية للرأسمالية العالمية الآن في قدرة السوق على التسيير والتنظيم الذاتي وتقطع بحاجته للدولة.

وقد سبق لعدد من المفكرين السياسيين نقد فكرة السوق الذاتي التسيير ومن أهمهم جون جراي. يذهب جراي إلى أن إنشاء السوق الحر في إنجلترا في القرن التاسع عشر تطلب استخراج عدد من القوانين أهمها قانون الفقراء سنة 1834، "إذ حدد مستوى المعاش التقاعدي بأقل من أدنى أجر يحدده السوق"، وأضعف من مؤسسة الأسرة وأقر نظام "دعه يعمل"[1] الذي كان الأفراد فيه يتحملون وحدهم المسئولية عن أمانهم المعيشي.

---

(1) جون جراي: الفجر الكاذب. أوهام الرأسمالية العالمية. ترجمة أحمد فؤاد بلبع، المجلس الأعلى للثقافة، 2000 ص 18-25 .

وترجع أهمية نقد جراي لعملية تكوين السوق الحر في إنجلترا إلى أن هذا السوق كان النموذج لجميع السياسات الليبرالية الجديدة التي ظهرت ابتداء م سبعينات القرن العشرين. والملاحظ أن ماركس هو الآخر قد نقد عملية تكوين السوق الحر هذه، إذ كان معاصرا لها ومتابعا لوقائعها يوميا، وبالإضافة إلى مؤلفاته، تنتشر تعليقاته على القوانين والتشريعات الموضوعة لخدمة السوق الحر عبر الصحف التي كان يكتب فيها.

وينقد جراي فكرة السوق الحر ذاتي التنظيم بقوله إن السبب في كون نظام السوق الحر التي أنشأتها إنجلترا في القرن التاسع عشر كان حالة استثنائية لا يمكن تكرارها أن ما أدى إلى تأسيسه هو مجموعة من الشروط والظروف غير المتوافرة الآن، كما أن عملية إنشائه صاحبتها تكاليف اجتماعية لا يقدر على تحملها العالم المعاصر، وبالأحرى مجتمعات العالم الثالث الفقيرة.

ويذهب جراي إلى أن الدولة في إنجلترا كانت هي القائم بعملية تكوين السوق الحر وبتطبيق مبدأ "دعه يعمل"، كما أنها ساعدت على ظهور الطبقة البورجوازية وتحويل أعداد كبيرة من الفلاحين إلى بروليتاريا[1]. وفي هذا السياق يتناول جراي ظاهرة تسييج الأراضي في إنجلترا في بداية العصر الحديث، أي تسييج الأراضي العامة والتصرف فيها عن طريق تحويلها إلى مراعي أغنام والتخلص من القرويين الحائزين عليها.

(1) المرجع السابق: ص 18.

وبولاني يتناول هنا نفس الظاهرة التي أسماها ماركس "نزع ملكية أراضي المشاع"[1]، أو عملية البلترة Proletarianization. ويضرب جراي مثلا بهذه الظاهرة دليلا على أن عمليات التحرير الاقتصادي ومبدأ دعه يعمل وباقي السياسات الليبرالية كانت دائما ما تقوم بها الدولة. فالحكومات الإنجليزية المتعاقبة على مدى قرن ممتد من أواخر الخامس عشر إلى أواخر السادس عشر كانت هي التي تشرف على عملية التسييج هذه وعلى نقل ملكية أراضي المشاع إلى الملاك الكبار. لقد كانت عملية خصخصة مبكرة تقوم بها الدولة ذاتها.

أما بولاني فيحاول الكشف عن السياق السياسي والتاريخي الذي ظهر فيه نظام السوق الحر في أوروبا القرن التاسع عشر، ويذهب إلى أن النظام العالمي آنذاك كان يعتمد على أربع مؤسسات: الدولة القومية الليبرالية، ونظام التوازن الدولي بين القوى الأوروبية، وقاعدة الذهب، ونظام السوق ذاتي التنظيم. ويذهب بولاني إلى أن كل هذه المؤسسات قد انهارت الواحدة تلو الأخرى مع نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، وآخرها كان نظام السوق الحر لأن النظم الثلاثة الأخرى قامت في الأصل لتدعيمه وتثبيته، وقد انهارت جميعها في محاولات مستميتة للحفاظ

(1) Karl Marx, Capital. Vol. I. Translated by Ben Fowkes. (London: Penguin Books, 1990), pp. 877, 896.

عليه[1]، لكن باءت مساعيها بالفشل. فالسوق الحرة الذاتية التسيير لم تكن لتقوم لولا توافر شرط دولي يتمثل في توازن للقوى ضمن لأوروبا سلاما امتد لقرن كامل من نهاية حروب نابليون سنة 1814 وحتى اندلاع الحرب العالمية الأولى سنة 1914، بالإضافة إلى دولة ليبرالية تعمل على حماية هذا السوق بالتشريعات والقوانين، وأساس واحد للتبادل الدولي يكون مقياسا عاما لكل السلع فوق العملات القومية وهو قاعدة الذهب.

بولاني إذن يضع أطروحة جديدة وهي أن الدولة الليبرالية والتوازن الدولي الأوروبي وقاعدة الذهب كانت كلها تنظيمات هدفت الحفاظ على نظام السوق الحر الذاتي التنظيم. والملاحظ أن هذا السوق لن يعد بعد هذا التحليل ذاتي التنظيم كما كان يعتقد، بل كان موجودا ومؤديا لوظائفه بفضل المؤسسات الثلاثة الأخرى التي أُنشأت أصلا كي تضمن عمله، والدليل على ذلك أن مثل هذا السوق لم يعد موجودا عندما انهارت المؤسسات الثلاثة بعد الحرب العالمية الأولى[2]. كما تترتب على هذا التحليل نتيجة أخرى هامة وهي أن ما أدى إلى انهيار نظام الرأسمالية

(1) Karl Polanyi, The Great Transformation. The Political and Economic Origins of Our Time. Foreword by Joseph E. Stiglitz, Introduction by Fred Block. (Boston: Beacon Press, 2001), pp. 3-20.

(2) Ibid., pp. 31-32.

الليبرالية بعد الحرب العالمية الأولى آليات فاعلة من داخل هذا النظام نفسه، فقد تفكك التوازن الدولي للقوى بنشوب الحرب، وانهارت قاعدة الذهب بعد أن صعدت أهمية الدولار وحل محلها بالتدريج مع صعود أمريكا إلى مصاف الدول العظمى، وانهارت الدولة الليبرالية بفضل الحركات الديمقراطية والاشتراكية في الدول الغربية. وهذا ما يؤكد تنبؤ ماركس القائل أن النظام الرأسمالي - وقد كان يتكلم عن رأسمالية القرن التاسع عشر موضع تحليل بولاني أيضا - سوف يتفكك من داخله بفعل تناقضاته، وهو ما حدث بالفعل كما تدلنا تحليلات بولاني. لكن هذا التفكك أسفر عنه نظام رأسمالي من نوع جديد لا نظام اشتراكي كما توقع ماركس، وهو نظام رأسمالية الدولة.

إذا عدنا إلى تقرير البنك الدولي لعام ٢٠٠٢ نراه يدعو إلى بناء المؤسسات من أجل الأسواق الحرة العالمية، أي يدعو إلى أن يكون نمو السوق العالمي في ظل مؤسسات شبيهة بالمؤسسات الثلاثة التي تحدث عنها بولاني، تضمن عمله وأداءه الجيد لوظائفه، وفوق ذلك تضمن كونه ذاتي التسيير. إن البنك الدولي ومعه باقي المؤسسات المالية للرأسمالية العالمية بعد أن أدرك خطأ مهاجمة الدولة وتقليص أدوارها وإخراجها من المجال الاقتصادي يحاول بمهارة وحذق جعلها ضامنة للسوق العالمي ومساعدة على إدخال أسواقها المحلية في إطاره، تماما مثلما كانت الدولة الليبرالية في القرن التاسع عشر. وهنا يحق وصف ماركس للدولة على الدولة التي

تريدها المؤسسات المالية للرأسمالية، إذ تصبح جهاز إدارة الشؤون العامة للبورجوازية.

السوق باعتباره بديلا عن التنمية:

يذكر التقرير أن "الدخل الناشئ عن المشاركة في السوق هو المفتاح لتعزيز النمو الاقتصادي بالنسبة للأمم وتخفيض أعداد الفقراء بالنسبة للأفراد"(1). ومعنى ذلك أن الربح هو الذي يؤدي إلى النمو الاقتصادي وبالتالي الإقلال من أعداد الفقراء. والواضح أن المنطق الذي يستخدمه التقرير يقول إنه كي يتم التخلص من الفقر يجب أن يزداد الأغنياء غنى، فالبنك يصر دائما على رفع مستوى الدخل القومي على مستوى الدولة ككل، لا معالجة مشكلة الفقر على أنها مشكلة قائمة بذاتها وتحتاج لحلول خاصة. كما أن هناك مغالطة واضحة في العبارة السابقة، ذلك لأنها تربط بين شيئين متناقضين: الربح (السوق في لغة البنك الدولي) وتخفيض أعداد الفقراء، وتعتقد أن تخفيض أعدادهم يأتي عن طريق زيادة الربح المتحقق في السوق. عندما تتحدث عن علاج لمشكلة الفقر فلا يجب أن تدخل في حديثك أشياء مثل الربح، لأن الربح متغير ويعتمد على منافسة دولية وعلى تقلب أسعار العملات والبورصات، وهي أشياء يفهم فيها البنك الدولي جيدا لكنها ليس لها علاقة بعلاج مشكلة الفقر. الفقراء في حاجة إلى أمن

(1) تقرير البنك الدولي لعام 2002، مرجع سابق، ص 3.

غـذائي أولا لا إلى الربح الذي نعرف جـمـيعـا إلى أين يذهب. لكن من الطبـيـعي والمنطقي أن يتـحـدث البنك الدولي عن الربـح، أليس بنكا في النهاية؟

التقرير إذن يضع إمكانيـات النمو الاقتصادي وتخفـيض أعداد الفقراء في مجال التـبادل السلعي، أي السوق، لا في مجـال الإنتاج. من المنطقي أن يعتمد النمو الاقتصادي على التوسع في التصنيع وتوفير بنية أساسية قوية وعلى خلق فرص عمل جديدة، لكن يلحق البنك هذا النمو بالربح المحقق في السوق. فـبعد أن كانت نظريات التنمـية تضع علاج مشكلة الفـقر في تصنيع المجتمع وتحديثه، يقـول البنك الدولي الآن أن مشكلة الفقر تحل بأن يدخل الفقراء السوق العالمي، والـسوق العالمي بالذات لأن الأسواق المحلية لن تكون قادرة على علاج المشكلة.

فالتقرير ينظر نظرة سلبية إلى الأسواق الصغيرة والمحلية، ولا يؤيد إلا السوق العالمي الكبير، ويذهب إلى أن "الأنظمـة السوقية الشاملة والمتكاملة تسمح بـأن تتدفق المنافع إلى الفـقراء كمـا تتدفق إلى الأغنيـاء، وإلى أبناء الريف كـما إلى أبناء الحـضر"[1]، في حين أن "الأسـواق المتمركـزة في محليات والمقسمـة إلى أجزاء" لا تتيح ذلك. أي أن البنك الدولي يقول إن الأسواق الوطنية والمحلية الناتجة عن عمليات الخصخصة لم تكف ولم تحقق أهداف الرأسمالـية العالمية، والحل في مزيد مـن الأسواق، الحل في سوق

(1) المرجع السابق، ص 13.

أكبر، السوق العالمي، ذلك لأن الأسواق المحلية سوف تظل مقيدة بالإطار المحلي الذي نشأت فيه خادمة مجتمعها المحلي وملبية احتياجاته فقط، لكن المؤسسات المالية للرأسمالية العالمية تريد ارتباطا مباشرا مع السوق العالمي تلبية لاحتياجاته هو.

إن محاولات النظام الرأسمالي كسر قيود الأسواق المحلية والانتقال بها إلى سوق عالمي واحد محاولات معروفة ومنتشرة عبر تاريخ الرأسمالية. وقد ركز بولاني على هذه المحاولات متتبعا آثارها الاجتماعية. يذهب بولاني إلى أن الفرق بين النشاط الاقتصادي في المجتمعات السابقة على الرأسمالية والمجتمعات الرأسمالية أنه في النوع الأول من المجتمعات كان متجذرا في العلاقات الاجتماعية وتابعا لها؛ فالعلاقات الاجتماعية هي الأساس والنشاط الاقتصادي ملحق بها، وذلك مثل النظام القبلي أو النظم الاقتصادية الخراجية للإمبراطوريات القديمة التي تعمل على تجميع الفائض وإعادة توزيعه، أو النظام العشائري في جزر الميلانيز في المحيط الهادي والذي يعتمد على نمط من الشيوعية البدائية وعلى نظام تبادل الهدايا الذي يمثل سياسة في إعادة التوزيع حسب التراتب العشائري. أما المجتمعات الرأسمالية فتتصف بكون العلاقات الاجتماعية فيها هي المتجذرة في العلاقات الاقتصادية أو ملحقة بالاقتصاد؛ "فبمجرد ما أن يتم تنظيم النسق الاقتصادي في مؤسسات منفصلة (عن باقي المجتمع) مقامة على دوافع خاصة (المصلحة الشخصية والربح المادي)، فإن المجتمع يجب أن يتشكل

بطريقة تتيح لهذا النسق أن يعمل وفقا لقوانينه الخاصة. وهذا هو معنى التأكيد المألوف القائل إن اقتصاد السوق لا يعمل إلا في مجتمع سوق»[1]. يشير بولاني هنا إلى أن اقتصاد السوق لا يكون ذاتي التسيير وفقا لقوانين خاصة به إلا بفضل تشكل المجتمع كله على أساس أنه مجتمع سوق. لكن ماذا يحدث عندما يتحول السوق إلى سوق عالمي؟ سوف تظهر ضرورة أن تنظم جميع المجتمعات في العالم نفسها وفق هذا السوق العالمي، وهذا ما يريده البنك الدولي في تقريره.

يعتمد التقرير على مسلمتين أساسيتين ومترابطتين: الأولى هي أن حرية التجارة مع السوق العالمي وفتح جميع الأبواب أمام هذا السوق هو الطريق الوحيد إلى التنمية. والمسلمة الثانية تقول إن القضاء على الفقر يتمثل في الإنتاج للسوق العالمي. أي أننا ننظر فيما يحتاجه السوق العالمي وننتجه وبذلك نحقق التنمية ونقضي على الفقر. والحقيقة أن ما يحتاجه السوق العالمي هو سلع ذات طابع تكنولوجي ورفاهي عالي، وهي مواصفات ليست موجودة في منتجات الدول الفقيرة، نظرا لاحتكار التكنولوجيا والأسرار الصناعية من قبل الدول الكبرى تحت ادعاء قوانين الملكية الفكرية. إذا لم يتمكن الفقراء من إنتاج سلع عالية التكنولوجيا والجودة لن يتمكنوا من دخول السوق العالمي. التقرير إذن يعصف بالنظريات الأخرى القائلة إن الطريق نحو التنمية يتمثل في الوصول إلى

(1) Polanyi, op. cit., P. 60.

استقلال عن السوق العالمي وتحقيق الاكتفاء الذاتي والتنمية بمصادر وإمكانيات محلية، أي التنمية المستقلة.

الحقيقة أن التركيز على أهمية السوق في مجالات عديدة مثل التنمية والتصنيع ورفع الإنتاجية هو تركيز على الوسيط وترك الجانب الأهم وهو البنية التحتية والعنصر البشري. وهذا التركيز على السوق يجعل منه صنماً Fetish، وهذه هي العادة التفكير الرأسمالي دائما، إذ سبق له أن ركز على النقود وأهمل العنصر البشري المتمثل في العمل، أي ركز على وسيط للتبادل وهو النقود وأهمل القائمين بهذا التبادل وتغافل عن حقيقة أن السلع الخاضعة للتبادل تحوز على قيمتها من العمل المبذول فيها. ويكرر الفكر الاقتصادي السائد نفس الأخطاء التي ظهرت في تاريخ الاقتصاد السياسي الرأسمالي بتركيزه على السوق الذي ليس إلا وسيطا للتبادل وإهمال القائمين بهذا التبادل، وهم في عالم الاقتصاد المعولم أمم وشعوب بأكملها.

يتعامل الفكر الاقتصادي السائد مع المقولات الاقتصادية كما لو كانت مقولات طبيعية لا فرق بينها وبين قوانين الفيزياء والكيمياء مهملا أسسها الاجتماعية، ويعتقد أن السوق يمكنه أن يكون تنظيما محدثا للتماسك السياسي والاجتماعي ومحققا العدالة والرفاهية والمساواة. إنه يقول ببساطة إنه إذا ما نظم المجتمع نفسه ورتب أوضاعه على نموذج السوق الحر عالج مشكلة الفقر وحل كل مشاكله السياسية، ولفُتِّحَت أمامه أبواب الجنة وغُلِّقَت أبواب النار وسُلسِلَت الشياطين.

البنك الدولي المحب للفقراء:

يقول التقرير ببساطة أن الحل الوحيد لمشكلة الفقر هو أن يندرج الفقراء في نظام السوق، وذلك بالطبع بأن يصبحوا منتجين لهذا السوق وفق معاييره. ولا يصبح المرء منتجا بالمعنى الرأسمالي السائد إلا إذا حقق هامشا من الربح أو قيمة زائدة. ويصبح الفقير منتجا في السوق إذا حقق قيمة زائدة، أي إذا كان يصلح لأن يُنتزع منه فائضا من القيمة في السوق الذي يتحول فيه إلى عامل أجير. والحل الوحيد لمشكلة الفقر هو دخول الفقراء السوق العالمي، لا باعتبارهم منتجين بل باعتبارهم عمالا. ولا يفكر البنك الدولي في أي حل قومي لفقر كل دولة على حدة، لأن ذلك يؤدي إلى تقوية الدولة القومية ومؤسساتها ويزيد من استقلالها في مواجهة العولمة وهذا بالطبع ما لا يريده البنك.

يعلم البنك الدولي أن الفقراء هم نتاج النظام الاقتصادي مثلهم مثل الأغنياء تماما، ويعلم أن التوسع العالمي للرأسمالية مصحوب بإفقار متزايد لفئات عريضة من السكان حول العالم؛ لكنه يبرر كل ذلك بالقول بأن التحول نحو اقتصاد السوق يتبعه تضحيات اجتماعية يجب القيام بها، وبعدها سوف تتحسن الأحوال تلقائيا. عندما يقول التقرير أن حل مشكلة الفقر هو حل عالمي فإنه بذلك يعترف ضمنا بأن سبب الفقر هو أيضا سبب عالمي، أو معولم. ألا يعلم أن دخول الفقراء السوق العالمي يمكن أن يترتب عليه تحولهم إلى بروليتاريا عالمية؟ ألا يخشى أن يستجيبوا حينئذ لنداء "يا

عمال العالم اتحدوا"؟. الحقيقة أن هذا النداء عندما ظهر كان يفترض أن الفقر قد تعولم بالفعل وأن العمل المأجور أصبح عالميا بحيث أن حل مشكلة الفقر لا يمكن إلا أن يكون حلا عالميا وهو الاشتراكية التي نظر إليها منظروها على أنها نظام اقتصادي عالمي. الحقيقة أن تقرير البنك الدولي قريب للغاية من الاشتراكية الدولية وهو لا يدري؛ فالاشتراكية الدولية استندت على أن الفقر أصبح عالميا ويرجع إلى التوسع العالمي للرأسمالية. وعالمية المشكلة وعالمية أسبابها يفرضان عالمية الحل. ويستند البنك الدولي على حجة مشابهة، لكن الحل الذي يقدمه ليس الاشتراكية الدولية بالطبع بل السوق العالمي. لكن هناك تشابها بين الحلين، وهو أن كليهما يستبعد الدولة القومية ويستند على تحالفات طبقية عابرة ومتجاوزة للقوميات؛ الفرق أن الاشتراكية الدولية تقيم تحالفات بين الطبقات العاملة على مستوى العالم، في حين أن الشركات متعددة الجنسية الآن هي التي تقيم التحالفات العابرة للقوميات بين أصحاب رؤوس الأموال، وتخلق بذلك طبقة رأسمالية عالمية.

ويعتم التقرير على المشكلة الأساسية وهي مشكلة الفقر ذات الجانب الاقتصادي بأن يقول إن هناك نوعا آخر من الفقر وهو الفقر السياسي. والتقرير بذلك يوحي ضمنا بأن غياب الديمقراطية في الأنظمة الشمولية وفي كثير من دول العالم الثالث هو الذي يؤدي إلى الفقر الاقتصادي، وبالتالي يكون حل مشكلة الفقر الاقتصادي الإصلاح السياسي. صحيح أن هذا

التشخيص يحمل الكثير من الوجاهة والصدق، إلا أن الإصلاح السياسي الذي يقصده البنك الدولي هو الذي يكيف الدولة ومؤسساتها حسب قواعد السوق العالمي لا حسب أهداف التنمية المحلية. البنك الدولي إذن يتملص من المسؤولية ويتبرأ منها عندما يلقي تبعة الفقر الاقتصادي على الأنظمة السياسية السائدة في العالم الثالث. والغريب أن الحل السياسي للمشاكل الاقتصادية كان هو عقيدة نفس هذه الأنظمة الشمولية التي يهاجمها البنك الدولي ويلقي عليها تبعة الفقر. هل يُنتظر من الفقير أن يسعى للحصول على حقوق وحريات سياسية قبل الخبز؟ إنه بالأحرى يسعى للحصول على عمل وسكن وغذاء، أما الحقوق السياسية فهي آخر ما يفكر فيه.

كما يستند التقرير في هذه النقطة على عقيدة أيديولوجية ليبرالية قديمة، إذ كأنه يقول: "أنتم فقراء لأنكم متخلفون سياسيا، فتخلفكم السياسي يؤدي إلى تخلفكم الاقتصادي". وهذه مغالطة كبيرة، لأن التخلف الاقتصادي هو أساس كل الشرور السياسية. يعتقد البنك الدولي إذن أن تغيير البناء الفوقي وهو النظام السياسي والقانوني للدولة يؤدي تلقائيا إلى علاج مشكلة التخلف الاقتصادي التي تنتمي إلى البنية التحتية، في حين أن التغيير في البنية التحتية، أي تصنيع المجتمع وتحديثه وإدخال التكنولوجيا، هو الأساس في أي تغيير سياسي.

تؤدي عقيدة البنك الدولي هذه إلى نتيجة إشكالية وهي أن البلد المتقدم سياسيا متقدم اقتصاديا في نفس الوقت وبنفس الدرجة، والعكس

أيضا. لكن واقع الحال ليس كذلك. دول الخليج مثلا تشهد مستويات عالية من المعيشة والرفاهية ودخل الفرد فيها من أعلى الدخول في العالم - ودخل الفرد هو من ضمن مقاييس البنك الدولي للتقدم والتخلف والنجاح الاقتصادي- إلا أنها لا تعرف حياة سياسية على الإطلاق وتشهد تخلفا سياسيا وغيابا تاما للديمقراطية. أما بلاد أمريكا الجنوبية فهي تعرف درجة عالية من الديمقراطية والحياة السياسية الحقيقية التي تشهد مشاركة جماهيرية واسعة مع تخلف اقتصادي وديون هي الأعلى في العالم.

يقول البنك الدولي شيئين متناقضين تماما، فهو يذهب إلى أن الفقر ليس فقرا اقتصاديا وحسب بل فقر سياسي أيضا، ويقول في نفس الوقت إن حل مشكلة الفقر يتمثل في دخول الفقراء السوق العالمي، وبهذا الدخول سوف يتم تجاوز إطار الدولة القومية وإضعاف العنصر السياسي واستبعاد الدولة باعتبارها مجالا للحل السياسي لمشكلة الفقر أو أداة تنفيذ لخطط اقتصادية لمعالجة الفقر. إن دخول الفقراء السوق العالمي يؤدي ولا شك إلى الفقر السياسي لأنه يتضمن تجاوز الدولة، إذ يصبح الانتماء للشركات متعددة الجنسات لا للدولة.

ما علاقة البنك الدولي بمشكلة الفقر أصلا؟ إنه بنك لأغنياء العالم بصفة أساسية، ويعد أحد أدوات رأس المال المالي العالمي. لا يذكر البنك الدولي الفقر إلا ذرا للرماد في العيون. البنك الدولي مثله مثل أي بنك آخر هدفه الربح. لكن ما علاقة الربح بالفقراء؟ علاقته وثيقة، فالربح

يتحـقق عن طريق هؤلاء الفقـراء. هل يقبل البنك الدولي الـذي يعد ناديا للرأسمالية العـالمية الفقراء أن يكونوا أعضاء فـيه؟ لا بالطبع. إنه لا يقبلهم إلا باعتبارهم أيدٍ عاملة رخيصـة أو مستقبلين لقروض. يريد البنك الدولي أن يكون للرأسمـالية العالمية مدخل مـباشر لفقـراء العالم باعتبـارهم عمالة دولية مـتجاوزا الدول التي يعيـشون فيهـا. إذا كانت هذه هي نيته فـهو لا يفهم طبيعـة الفقر الحالي الذي لا يمكن أن يتم التعامل مـعه بتجاوز الدولة القومية. لقـد اكتشفت المؤسسات الرأسمـالية أن الحراك العالمي لرأس المال يتطلب بالمثل حراكا عالميا للعمالة كي يستطيع توظيفها أينما ذهب؛ يتحدث البنك الدولي عن الفقـراء ويقول أن حل مشاكلهم هو الدخـول في السوق العالمي في حين أنه يـهدف في الحقـيقة مـساعدة الحـراك العالمي لرأس المال بخلق حراك عالمي مثـيل في صورة عمالة دولية رخيصـة سهلة التحرك من مكان لآخر يستطيع رأس المـال جلبها معه أينمـا ذهب. إذا حدث ما يأمل فيه البنك الدولي من أن يكون فقـراء العالم متاحين أمام رأس المال الدولي باعتبـارهم عمالة دولية رخـيصة، فإنه يكون بذلك قد سـاعد على تكوين بروليتاريا عالمية.

الخاتمة

يدعو النظام الرأسمالي إلى حرية المنافسة، ويدعي أنه النظام الذي يحقق هذه الحرية بالفعل، ويأخذ هو وعلمه الاقتصادي في تعداد أوجه ومميزات هذه المنافسة في الإقلال من الأسعار ورفع الكفاءة الإنتاجية والسلعية. لكن ما يقصده النظام بالمنافسة هو المنافسة بين المنتجين وبعضهم، لا المنافسة بين المنتجين والعمال، أو بين المنتجين والمستهلكين. المنافسة الحقيقية الكاملة يجب أن تكون عامة وشاملة لكل أطراف العملية الاقتصادية، منتجين وعمال ومستهلكين، بحيث يكون من حق المنتج المنافسة بالإقلال من الأسعار ورفع أجور عماله، ويكون من حق العامل المنافسة مع المنتج بالمطالبة برفع الحد الأدنى للأجور وبالأمن الاجتماعي والصحي له؛ مع حقه في الإضراب عن العمل مثلما أن من حق المنتج التوقف عن الإنتاج وعن توظيف عمالة جديدة، بل وفصل العمال. المنتج لديه كل الحق في أن يتصرف كما يشاء فيما يملكه من وسائل إنتاج، والعامل أيضا يجب أن يكون له نفس الحق في أن يتصرف كما يشاء فيما يملكه وهو قوة عمله، حتى الامتناع عن بيعها. إن حق الإضراب عن العمل مكفول للرأسمالي وحده، لكنه مسحوب من العمال بقوة القانون وبأجهزة الدولة القمعية. والحقيقة أن إضراب العمال لا يؤدي إلا إلى

موقف تفاوضي أكثر قوة مع رأس المال، وذلك بعد أن يجربوا الجوع بالطبع، أما إضراب رأس المال، أو إن شئت فقل الاستثمار، فيؤدي إلى تعطيل القوى الإنتاجية للمجتمع كله، ويضرب رأس المال، أي يتوقف عن العمل، إذا لم يجد فرصة أكيدة للربح.

المستهلك أيضا يجب أن يكون له حق المنافسة مع المنتج بأن يمتنع عن الشراء ويقاطع. لم يعد الإضراب عن العمل بقادر الآن على المنافسة مع رأس المال؛ وليست هناك سوى قوة المستهلكين على الإضراب عن الشراء. في المجتمع قوة منتجة في يد رأس المال، وقوة عاملة في يد العمال، وقوة شرائية في يد المستهلكين، والمنافسة الحقيقة تتمثل في حق كل فئة في استخدام ما تملك من قوة. إذا كان جوهر الرأسمالية يتمثل في كونها نظاما منتجا للسلع بهدف تحقيق الربح، فإن الربح يتحقق في السوق؛ المستهلكون هم من يتحقق عندهم هدف النظام وغايته الأساسية. حاول العمال مواجهة النظام في مرحلة إنتاج السلع، أي في المصنع، بالإضراب عن العمل، لكنهم هزموا طوال القرن العشرين. ولم يبق الآن إلا فرصة مواجهة النظام في مرحلة البيع، المرحلة التي يتحقق فيها الربح. إذا كان شعار الثورة في الماضي "لا تعمل"، فإن شعار الثورة القادمة يجب أن يكون "لا تشتري".

أصبح الحق الوحيد السائد الآن هو حق رأس المال في الاستثمار، ويظهر هذا في الخطابة الإعلامية والسياسية والاقتصادية السائدة. يقال الآن

إن القطاعالخاص هو الذي يجب أن يتولى مـهمة التنمية، وهو الذي يجب أن يتولى مهـمة فتح مجالات جديدة لـلتوظيف، وأنه هو الأقدر الآن على خلق فرص عمل جديدة؛ وبذلك يأتي الدافـعون عنه بحجة تقول إن إعطاء الحرية له مع تطبيق مبادئ السوق الحر سوف تكمنه من الاستثمار ومن خلق فرص الـعمل الجديـدة. ومعنى هذا الكلام أن الاسـتثـمار الخـاص إذا ما أتيحت له الحرية سوف يتمكن من خـلق فرص العمل. وتخلط هذه الحجة بين مجالين؛ مجال الاستثمار المالي الخاص الذي لا يهدف إلا زيادة ربحيته النقدية، ومـجال التوظيف الذي هو المصـير المعيـشي للمجتـمع كله. لقد ربطت هذه الحجـة المجتمع نفـسه وفرصـه في الحياة بالاستـثمار، وكـأنها تقول: كي يتمكن المجتمع من الحياة يجب أن يعطي حرية العمل للاستثمار الخاص، وبالتـالي تربط بين التوظيف وإمكانية تحقـيق الربح المالي الخاص. لماذا يُفرض على المجـتمع أن ينتظر تأكـد الاستثمـارات الخاصة من تحـقيق الربح حتى يتوظف؟ إن مصير المجتمع وفـرصه في الحياة معتمدة الآن على الربح المتوقع للاستثمارات الخاصة. ويتـوقف الاستثمار عندما لا يتأكد من فرصه في الربح، ويوقف مـعه كل ما تحت يديه من قوى إنتاجـية، وبالتالي يوقف معه كل فرص المجتمع في العمل.

إن الحـجة المسـتـخدمـة للدفـاع عن الاستـثـمار الخـاص ترجع إلى الأيديولوجيـا الليبـرالية الاقتـصادية والتي تقـول إن السعي نحـو المصلحة الخاصـة سوف ينتج عنه المصلحة العـامة تلقائيـا وبفعل يد خفـية، هي يد

السوق الحر وقوانينه الآلية الحتمية من عرض وطلب. لكن هذه الحجة مغلوطة كما رأينا في دراسات هذا الكتاب. يجب أن يكون المجتمع نفسه هو المتحكم في مصيره ولا يتركه للمصالح الربحية لرجال الأعمال والاستثمارات الخاصة. إذا كان المجتمع هو صاحب المصلحة في توافر الوظائف والسلع، فلماذا يُفرض على هذه المصلحة أن تتحقق عرضا ودائما بتوسط فئة قليلة من رجال الأعمال تسعى لربحيتها الشخصية؟ إن توافر الوظائف والسلع هدف اجتماعي، فلماذا نترك الخاص يتحكم فيما هو اجتماعي؟ أيجب أن تتحقق الأهداف الاجتماعية دائما بتوسط المصلحة الخاصة؟ إن ما هو اجتماعي يجب تحقيقه وإدارته اجتماعيا.

المراجع

أولا: المراجع الأجنبية

Jean Baudrillard, The Consumer Society: myths and structures. (London ; Thousand Oaks : Sage, 1998

Peter J. Boettke, "What is Wrong with NeoClassical Economics(And what is still wrong with Austrian Economics)" in Fred E. Foldvary, Beyond Neoclassical Economics. Edward Elgar, Chettenheim UK, Brookfield US, 1996

Pierre Bourdieu: The Logic of Practice, trans. By Richard Nice (Stanford: Stanford University Press, 1990)

Edmund Burke, Reflections on the revolution in France (1790) (Doubleday, New York 1961)

Clarke, Simon, Marx, marginalism, and modern sociology : from Adam Smith to Max Weber. (London : MacMillan, 1982)

John Commons, "Institutional Economics", in Warren Samuels(ed.): Institutional Economics, Vol. I. (England: Edward Elagar, 1988)

Maurice Dobb. Theories of value and distribution since Adam Smith : ideology and economic theory. Cambridge, [England] : University Press, 1973

Raimomd Cubeddu, The Philosophy of the Austrian School.(London: Routledge, 1993)

Durkheim, The Division of Labour in Society. Translated by W. D. Halls. (London: Macmillan, 1984)

Durkheim, Suicide. A Study in Sociology. Translated by John Spaulding and George Simpson. (London: Routledge and Kegan Paul, 1979)

Durkheim, Professional Ethics and Civic Morals. Translated by Cornelia Brookfield (London: Routledge and Kegan Paul, 1957)

Emile Durkheim, Course in General Sociology , in On Institutional Analysis, edited by Mark Traugott (University of Chicago Press: Chicago 1978)

John Hallowell, The Decline of liberalism as an ideology, with particular reference to German political legal thought. (Kegan Paul, London 1946)

Hayek, Friedrich A. von, The Road to Serfdom. (Chicago : The University of Chicago Press, [1944])

Hayek, The Constitution of Liberty. (London : Routledge & Kegan Paul, 1960).

Hayek, New studies in philosophy, politics, economics and the history of ideas. (Chicago : University of Chicago Press, 1978)

Hayek, Law, Legislation and Liberty. (Chicago : University of Chicago Press, 3 Volumes: 1973, 1976, 1979).

Hayek, The Fatal Conceit: The Errors of Socialism. (Chicago : The University of Chicago Press, 1991).

Hegel, The Philosophy of Right. (Oxford: Oxford University Press, 1942)

Klaus H. Hennings, The Austrian Theory of Value and Capital. Studies in the Life and Work of Eugen Von Bohm-Bawerk. Edgar Elagar, Chaltenham UK, Brookfield US, 1997

Thomas Hobbes, Leviathan, Or The Matter, Forme and Power of a Commonwealth, Ecclesiastical and Civil. (Basil Blackwell: Oxford 1957),

Hobbes, De Homine (On Man), in Man and Citizen. (Humanities Press: USA 1972)

John Locke, An Essay Concerning Human Understanding. (Prometheus Books: New York 1995)

Locke, Two Treatises of Government and A Letter Concerning Toleration, (Yale University Press: New York 2003)

C.B. Macpherson, Democratic theory : essays in retrieval. (Oxford : Clarendon Press, 1973)

Macpherson, The Political Theory of Possessive Individualism: Hobbes to Locke, (Oxford : Clarendon Press, 1962)

Karl Marx and Friedrich Engels: "The Communist Manifesto", in: Selected Works, Volume I, (Moscow: Foreign Languages Publishing House, 1955)

Marx, Grundrisse : foundations of the critique of political economy (rough draft) / translated with a foreword by Martin Nicolaus. (Penguin Books: Harmondsworth, 1993)

Marx, Capital, Vol. 1 (Progress Publishers: Moscow 1956)

Karl Marx, Capital. Vol. I. Translated by Ben Fowkes. (London: Penguin Books, 1990),

Karl Marx, "Wage Labour and Capital", in Karl Marx and Frederick Engels, Selected Works, vol. I. Foreign Languages Publishing House, Moscow 1955

Mills, C. Wright, The Sociological Imagination, Penguin Books, London 1977

Ludwig von Mises, "The Historical Setting of the Austrian School of Economics" (www.mises.org/hsofase/ch3sec2.asp

Laurence S. Moss, "Austrian Economics and the Abandonment of the Classic Thought Experiment", in Willem Keizer, Bert Tieben and Rudy Van Zijp: Austrian Economics in Debate. Routledge, London, 1997

Karl Polanyi, The Great Transformation. The Political and Economic Origins of Our Time. Foreword by Joseph E. Stiglitz, Introduction by Fred Block. (Boston: Beacon Press, 2001)

David Ricardo, On the Principles of Political Economy and Taxation (First Published 1817). (Batoche Books: Kitchener 2001)

Joseph Schumpeter: Capitalism, Socialism and Democracy, (London: George Allen and Unwin, 1981

Adam Smith, The Wealth of Nations (Everyman's Library, London 1991)

Steven Smith, Hegel's critique of Liberalism: rights in context.(Chicago : University of Chicago Press, 1989

Leo Strauss, Natural right and History. (University of Chicago Press, Chicago 1953)

David Schweickart, Against capitalism. Boulder, Colorado : Westview Press, 1996

Veblen, Thorstein, "Professor Clark's Economics"(1908) , in The Place of Science in Modern Civilization, , Vol. VIII of The Collected Works. Macmillan, London and New York, 1994.

--------, "The Preconceptions of Economic Science", (First Published 1900) in: The Place of Science in Modern Civilization.

--------, "The Limitations of Marginal Utility", (First Published 1909), in: The Place of Science in Modern Civilization

Veblen: The Theory of the Leisure Class (First Published 1899), Vol. I of the Collected Works

Veblen: The Theory of Business Enterprise (First Published 1904), Vol. II of The Collected Works

Veblen, "The Limitations of Marginal Utility", (First Published 1909) in: The Place of Science in Modern Civilization

Veblen, Professor Clark's Economics"(1908) , in The Place of Science in Modern Civilization

Veblen: The Vested Interests and the Common Man (First Published 1919), Vol. VII of The Collected Works

Veblen: The Engineers and the Price System (First Published 1921), Vol. VII of The Collected Works

) Thorstein Veblen: Absentee Ownership and Business Enterprise in Recent Times (First Published 1923) Vol. IX of The Collected Works Of Thorstein Veblen (London: Routledge/Thoemmes Press, 1994)

ثانيا: المراجع العربية

البنك الدولي: تقرير عن التنمية في العالم، ٢٠٠٢ - "بناء المؤسسات من أجل الأسواق"، مركز الأهرام للترجمة والنشر

آلان تورين: ما الديمقراطية. ترجمة عبود كاسوحة. منشورات وزارة الثقافة، دمشق ٢٠٠٠

جون جراي: الفجر الكاذب. أوهام الرأسمالية العالمية. ترجمة أحمد فؤاد بلبع، المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠٠

إميل دوركايم: علم اجتماع وفلسفة. ترجمة د. حسن أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٦٦

ف. أ. هايك: الطريق إلى العبودية. ترجمة محمد مصطفى غنيم. دار الشروق، القاهرة ١٩٩٤

---------: الغرور القاتل: أخطاء الاشتراكية. ترجمة محمد مصطفى غنيم، تقديم حازم الببلاوي، دار الشروق ١٩٩٣ .

الخاتمة

الموضـــــوع **الصفحة**

تقديم ٩

الفصل الأول

الليبرالية بين الفلسفة والاقتصاد ٢١

1- السيكولوجيا الفردية ٢٤

2 - حالة الطبيعة الأولى ٣١

3 - الحق الطبيعي ٤٢

4 - الحق في الملكية الخاصة ٥٣

5 - العقد الاجتماعي ٥٨

6 - إشكالية النظام ٦٢

7 - الأساس الاجتماعي- الاقتصادي لليبرالية ٦٨

الفصل الثاني

آدم سميث والليبرالية الاقتصادية ٨١

آدم سميث مؤسس الاقتصاد السياسي الكلاسيكي ٨٥

الموضـــــوع	الصفحة

العمل المنتج والعمل غير المنتج ٩٠
السعر والربح والمنافسة ٩١
مصادر الدخل الثلاثة ونظرية الطبقات ٩٤
تطور نظرية الطبقات بعد سميث ٩٧
حرية التجارة ١٠٠
السوق الحر والسوق العالمي ١٠٧

الفصل الثالث

الاقتصاد السياسي النيوكلاسيكي ١١٣

1 - النظرية الذاتية في القيمة ١٢٠
2 - نظرية المنفعة الحدية ١٢٤
3 - نظرية سلوك المستهلك ١٢٩
4 - نظرية التوازن ١٣٥
5 - منهجية الاقتصاد النيوكلاسيكي ١٣٩
6 - تبرير الاقتصاد النيوكلاسيكي للرأسمالية ١٤٦

الفصل الرابع

نزعة الشك في ليبرالية هايك ١٥٩

الأساس الاقتصادي لليبرالية هايك ١٦٤

الموضـــــوع	الصفحة

التبرير الأيديولوجي لاقتصاد السوق ١٧٣
النظام الموسع ١٨١
النزعة اللاأدرية ١٨٧
تعقيب ١٩١

الفصل الخامس
النقد السوسيولوجي لليبرالية الاقتصادية
(دوركايم نموذجاً)

١٩٣
المسلمات الأساسية لليبرالية ١٩٧
المجتمع "تصور" في الوعي الجمعي ٢٠٠
العوائق المنهجية في طريق تأسيس علم الاجتماع ٢٠٢
تفنيد عناصر الرؤية الليبرالية ٢٠٨
(1) الملكية ٢٠٩
(2) العقد ٢١٦
الفرد والمجتمع في العصر الحديث ٢٢١
التساند العضوي ٢٢٤
برنامج دوركايم الاجتماعي ٢٢٩

الموضـــــوع	الصفحة

الفصل السادس

النقد الاقتصادي لليبرالية الاقتصادية

(ثورشتاين فبلن نموذجاً)	٢٣٧
أولاً : سوسيولوجيا فبلن: المؤسسة والعادة	٢٤٤
ثانيًا : نقد الاقتصاد النيوكلاسيكي	٢٥٠
1 - عناصر الإنتاج	٢٥٠
2 - نظرية سيادة المستهلك	٢٥١
3 - نظرية المنفعة الحدية	٢٥٥
4 - أغلوطة فرط الإنتاج	٢٦٠
5 - المنهجية المشوهة	٢٦٣
ثالثًا : الملكية الغيابية	٢٦٥
1 - الملكية الخاصة	٢٦٥
2 - ظهور الملكية الغيابية	٢٧٠
3 - الطبقة المترفة	٢٧٦
رابعًا : الشركة المساهمة	٢٨٣
خامسًا : المشروع الصناعي والمشروع الاستثماري	٢٩٢
1 - التقني ورجل الأعمال	٢٩٣
2 - التناقض بين المشروع الصناعي والمشروع الاستثماري	٢٩٧

الموضـــــوع	الصفحة

3 - رجال الأعمال والدولة القومية ٣٠٦
سادسًا : سوفييت التقنيين ٣١١
تعقيب ٣١٧

الفصل السابع

خرافة السوق ذاتي التنظيم ٣٢١

نادي القمار الدولي يعيد بناء الدولة ٣٢٥
خرافة السوق ذاتي التسيير ٣٢٧
السوق باعتباره بديلا عن التنمية ٣٣٢
البنك الدولي المحب للفقراء ٣٣٧
خاتمة ٣٤٣

منتدى سور الأزبكية
WWW.BOOKS4ALL.NET

منافذ بيع مكتبة الأسرة

الهيئة المصرية العامة للكتاب

مكتبة المعرض الدائم

١١٩٤ كورنيش النيل - رملة بولاق

مبنى الهيئة المصرية العامة للكتاب

القاهرة - ت : ٢٥٧٧٥٣٦٧

مكتبة مركز الكتاب الدولى

٣٠ ش ٢٦ يوليو - القاهرة

ت : ٢٥٧٨٧٥٤٨

مكتبة ٢٦ يوليو

١٩ ش ٢٦ يوليو - القاهرة

ت : ٢٥٧٨٨٤٣١

مكتبة شريف

٣٦ ش شريف - القاهرة

ت : ٢٣٩٣٩٦١٢

مكتبة عرابى

٥ ميدان عرابى - التوفيقية - القاهرة

ت : ٢٥٧٤٠٠٧٥

مكتبة الحسين

مدخل ٢ الباب الأخضر - الحسين - القاهرة

ت : ٢٥٩١٣٤٤٧

مكتبة ساقية عبدالمنعم الصاوى

الزمالك - نهاية ش ٢٦ يوليو

من أبو الفدا - القاهرة

مكتبة المبتديان

١٣ش المبتديان - السيدة زينب

أمام دار الهلال - القاهرة

مكتبة ١٥ مايو

مدينة ١٥ مايو - حلوان خلف مبنى الجهاز

ت : ٢٥٥٠٦٨٨٨

مكتبة الجيزة

١ ش مراد - ميدان الجيزة - الجيزة

ت : ٣٥٧٢١٣١١

مكتبة جامعة القاهرة

بجوار كلية الإعلام - بالحرم الجامعى - الجيزة

مكتبة رادوبيس

ش الهرم - محطة المساحة - الجيزة

مبنى سينما رادوبيس

مكتبة أكاديمية الفنون

ش جمال الدين الأفغانى من شارع

محطة المساحة - الهرم

مبنى أكاديمية الفنون - الجيزة

ت : ٣٥٨٥٠٢٩١

مكتبة الإسكندرية

٤٩ ش سعد زغلول - الإسكندرية

ت : ٠٣/٤٨٦٢٩٢٥

مكتبة الإسماعيلية

التمليك - المرحلة الخامسة - عمارة ٦

مدخل (أ) - الإسماعيلية

ت : ٠٦٤/٣٢١٤٠٧٨

مكتبة جامعة قناة السويس

مبنى الملحق الإدارى - بكلية الزراعة -

الجامعة الجديدة - الإسماعيلية

ت : ٠٦٤/٣٣٨٢٠٧٨

مكتبة بورفؤاد

بجوار مدخل الجامعة

ناصية ش ١١، ١٤ - بورسعيد

مكتبة أسوان

السوق السياحى - أسوان

ت : ٠٩٧/٢٣٠٢٩٣٠

مكتبة أسيوط

٦٠ ش الجمهورية - أسيوط

ت : ٠٨٨/٢٣٢٢٠٣٢

مكتبة المنيا

١٦ ش بن خصيب - المنيا

ت : ٠٨٦/٢٣٦٤٤٥٤

مكتبة المنيا (فرع الجامعة)

مبنى كلية الآداب -جامعة المنيا - المنيا

مكتبة طنطا

ميدان الساعة - عمارة سينما أمير - طنطا

ت : ٠٤٠/٣٣٣٢٥٩٤

مكتبة المحلة الكبرى

ميدان محطة السكة الحديد

عمارة الضرائب سابقًا

مكتبة دمنهور

ش عبدالسلام الشاذلى - دمنهور

مكتبة المنصورة

٥ ش الثورة - المنصورة

ت : ٠٥٠/٢٢٤٦٧١٩

مكتبة منوف

مبنى كلية الهندسة الإلكترونية

جامعة منوف

يعم الإنسان بشعور الألفة بينه وبين المجتمع الذي يحياه ويحيا فيه، حين يفتح أفقًا أمام الحاضر والمستقبل، باستيعابه المعلوم، وارتياده المجهول، وحين يقرأ نفسه، ويقرأ الآخرين، فكل قراءة تجدد المعرفة تحرر ناس العجز أمام المشكلات، وتمنحنا طاقة الإمكان على تحسين الحياة، بأن نوظف معارفنا لكل ما هو نافع وخير، فالمعرفة أهم وأغنى وأقوى ما نملك أو نمتلكه في الحياة، ففي ظلها يزدهر عقل الإنسان، ووعيه المتجدد المتطور، فتعد له الابتكار والاختراع والإنجاز، وينتج الموارد والثروة، ويصنع القوة، وتتسع أمامه كل المجالات. إقامة تحسه القراءة تحس ممارسة الحياة. لذا، كانت وستظل دعوتي أن نقرأ للحاضر.. أن نقرأ للمستقبل.. أن نقرأ للحياة

سوزان مبارك

ISBN# 9789774205382

250.08

القراءة للجميع
2008 - 2009

الهيئة المصرية العامة للكتاب

٢٠٠٨